د. إسماعيل على سعد
أستاذ علم الإجتماع السياسى
كلية الأداب- جامعة الأسكندرية

السياسة تفرض نفسها

مقدمة فى دراسة علم السياسة





السياسة تفرض نفسها

مقدمة في دراسة علم السياسية

د. إسماعيل علي سعد

أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

السياسة تفرض نفسها
مقدمة في دراسة علم السياسية

2013



كتاب

عدد الصفحات : 306

المؤلف : الدكتور إسماعيل علي سعد

عنوان الكتاب : السياسة تفرض نفسها - مقدمة في دراسة علم السياسة

رقم الإيداع : 3358 -2011

الترقيم الدولى : 4 -427 -273 -977 -978



الإدارة: ٣٦ ش سوتير - الأزريطة - أمام كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

تليفون: 163 70 48 00203 فاكس: 454 30 48 00203
محمول: 913 1666 0122 002

الفرع: ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية
Email: darelmaarefa@gmail.com
d_maarefa@yahoo.com
Web site: www.darelmaarefa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الممتحنة: آية ٤]

الإهداء

إلي ... ابنتي

سـارة

مقدمة:

قبل أن نشرع فى تناول موضوعنا الأساسى وهو دراسة السياسة وما يتصل بها من نظم الحكم المعاصرة نعتقد أنه من الملائم هنا أن نشير إلى العلوم الاجتماعية إشارة عابرة على أساس أن السياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية الأساسية، ومن أقدمها وإن بدت العلوم الاجتماعية للنظرة غير الفاحصة أو غير المدققة على أنها أقل شأناً من العلوم الطبيعية وخاصة فى مجال التطبيق، إلا أنها – أى العلوم الاجتماعية – غير ذلك. فقد أثبت التطبيق العملى لمختلف فروع العلوم الاجتماعية فعاليتها بدرجة تفوق فى كثير من الأحيان فعالية العلوم الطبيعية، ودرجة تأثيرها فى توجيه بل وتحويل حياة الإنسان المعاصر وسلوكه.

إن من اليسير على الدارس المدقق – بل وغير المدقق – أن يلاحظ أثر وسائل الدعاية والدعوة فى المجتمعات الشمولية، وأثر الإعلان فى البلدان الرأسمالية. فمما لا شك فيه أن هذه الوسائل التى ابدعتها علوم المجتمع لها من الأثر فى تحويل حياة الناس ما يفوق تفتيت الذرة.

ويختلف موقف النظرية والتطبيق فى العلوم الاجتماعية عنه فى العلوم الطبيعية فالتقدم فى النظرية بالنسبة للعلوم الطبيعية يتوقف على مدى نجاح التطبيق العملى، بينما يحدث العكس فى العلوم الاجتماعية حيث يبدو التطبيق العملى أكثر تقدماً من النظرية. ومن ثم فهناك تباين واضح بين فعالية تطبيق العلوم الاجتماعية وحالة الفوضى بالنسبة لنظريتها. فلا يتفق أو يوافق علماء الاجتماع – على سبيل المثال – على التعاريف الأولية والمفاهيم الأساسية الخاصة بعلم الاجتماع، حيث نجد كل واحد منهم يتحدث بلغته ومفاهيمه الخاصة، مما يؤدى بالتالى الى صعوبة الاتصال أو التلاقى فيما بينهم. وهذا شئ واضح ويسير ويستطيع أن يقف عليه أى دارس لتراث العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. وبالرغم من ذلك فان إلقاء نظرة عامة على العلوم الاجتماعية تشير إلى أنها علوماً أقل تطوراً من وجهة نظر غير المدقق.

تعرف العلوم الاجتماعية لأول وهلة على أنها تلك العلوم التى تجعل الانسان أو الفرد الذى يحيا فى جماعة هو المحور الذى يدور حوله إهتمامها. أى تدرس « الحيوان السياسى» بلغة ارسطو. ومن ثم فإنها تهتم بتحليل الجماعات الإنسانية

والتجمعات والمجتمعات. ولكن اختلاف العلماء يؤدى الى القول بأن فكرة أو مفهوم الجماعة الانسانية ليس من اليسير تعريفها. فإن عرفناها على أنها تجمع من الأفراد فإن مشاهدى السينما فى حفل معين تجمع من الأفراد ايضاً وبرغم أنه ليس تجمعاً بالمعنى المطلوب إلا أنه تجمع من نوع ما.

وكذلك تعريف العلوم الاجتماعية على أنها تحليل للجماعات البشرية غير كاف، حيث يكون التركيز على أعضاء الجماعة أولاً وعلى المجتمع ثانياً. ومن ثم فإن هناك خلطاً مزعجاً أو مخزياً فى استخدام المصطلحات - على حد قول ماكنزى[1] - فى ميدان العلوم الإجتماعية. وبالتالى نستطيع القول أن هذا الخلط ينسحب على موضوعنا الأساسى - أى السياسة - باعتباره أحد الفروع الهامة من العلوم الاجتماعية. وذلك يدعونا الى التساؤل عن: ما هى السياسة؟ وأى شئ نعنى عندما ننطق بكلمة سياسة؟

ولأول وهلة أيضاً يبدو أنه من اليسير الاجابة عن هذه التساؤلات، كأن نقول بأن السياسة هى الموضوع الذى يدور حول القوة السياسية Political Power أو هى الموضوع الذى ينشغل بالبحث عن شرعية السلطة، أو أنها البحث فى توافق أو تنافر المصالح، أو هى بحث فرد أو عدة أفراد عن وسيلة احتكار استخدام شرعية الإجبار داخل نطاق مجتمع ما.

ومن الغريب أو من اللافت للنظر أن كلمة أو مصطلح «سياسة» من أكثر الكلمات تداولاً خلال ساعات النهار والليل فى مختلف المجتمعات وبين مختلف الطبقات والفئات بدء من العامة والسوقة وإنتهاء بصفوة المثقفين، إلا أننا لا نستطيع أن نجد لها تعريفاً محدداً مانعاً، فى الوقت الذى نجد كلمة أو مصطلحاً كمصطلح «علم الاجتماع» لا يعرف موضوعه سوى المتخصصين، يمكن العثور على تعريف واضح وملائم له أكثر من ذلك الذى نبحث عنه بالنسبة لمصطلح «السياسة». هذا فى الوقت الذى تتميز السياسة فيه بالعراقة والقدم، بينما علم الاجتماع من الفروع الحديثة للعلوم الاجتماعية.

يقول إبن خلدون: «إن الاجتماع الانسانى ضرورى، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم «الإنسان مدنى بالطبع» أى لابد له من الاجتماع الذى هو المدينة فى

اصطلاحهم وهو معنى العمران وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه[٢].

ويوضح إبن خلدون، وفى عبارة قصيرة مدى احتياج الانسان إلى أخيه الإنسان وذلك لاشباع حاجاته الضرورية وأولاها الغذاء. والإنسان كما نعلم ليس فى مقدوره أن يكون مكتفياً ذاتياً منفرداً أو بمعزل عن بقية أقرانه من أبناء جلدته. ولهذا كان من الضرورى أن يلتمس العون من هؤلاء فى الحصول على ما يحتاجه، أو لاشباع ما هو مضطر لاشباعه.

ولم يستطع الإنسان عبر تاريخه الطويل اشباع تلك الحاجات إلا عن طريقين تقريباً وهما: الأول: هو العيش فى نطاق جماعة. والثانى: تنظيم هذه الجماعة.[٣]، بمعنى أنه لابد لأى جماعة من أن تقيم فيما بينها نوع من التنظيم يستند إلى مجموعة من القواعد والأسس والقيم التى تحكم سلوك كل منهم حيال الآخرين وأكد الطريق الأول ما ذهب إليه العلماء من أن الإنسان مدنى بطبعه، وليس المقصود بأن الإنسان مدنى هنا أنه إجتماعى لأن الحيوانات وغيرها من المخلوقات غير البشرية كالنمل والنحل والطيور تعيش أيضاً فى جماعات؛ وإنما المقصود بمدنية الإنسان هو سعيه الدائم والدائب لتحسين أحوال معيشته فهو كلما بلغ مرحلة من التحضر والمدنية حاول تجاوزها إلى مرحلة أكثر تقدماً، وذلك باستخدام عقله وما تحصل عليه من معرفة وخبرة وثقافة. وما حياة الإنسان عبر تاريخه إلا محاولة للترقى والتمدن. ونحن لم نجد جماعة من الحيوان أو الكائنات غير البشرية خلفت لها تراثاً أو حضارة معينة. وعلى العكس نجد الإنسان هو الذى أطلق عليه العلماء بأنه الكائن الحى الوحيد المثقف، أى الذى يستطيع أن يتعلم ويختزن معلوماته وينقلها للآخرين ويطورها ويوسع فيها ويضيف عليها.

ويعتبر التنظيم وتقسيم العمل داخل نطاق الجماعة من أهم «عناصر بقاءها واستمرارها». فعن طريق التنظيم ينهض كل فرد من أفراد الجماعة بمسئوليته حيال الجماعة. ولذلك تسمح له الجماعة بالاستمرار فى عضويتها وبالتالى يتحصل على ما

يعادل ما يتحمل من مسئوليات من دخل الجماعة، ييسر له سبل العيش وإشباع حاجاته.

إن الناس يولدون ويشبون فى مجتمعات، إذ يلقى الفرد فى جو إجتماعى منذ ولادته. ويقوم منذ الطفولة ببذل أقصى جهد للإفادة من هذا الجو أو الوسط الاجتماعى الذى وجد نفسه فيه ومن ثم فان وعيه يأخذ فى النمو وتتشعب اهتماماته بتشعب واتساع البيئة أو الوسط الذى ينمو فيه فهو – أى الإنسان – يفتح عينيه على أسرته التى يتلقى عنها أول خبراته الاجتماعية، وذلك فى الوقت الذى يبدأ فى ادراك عالم أكبر خارج نطاق العائلة أو الاسرة. ورويداً رويداً يعى خلال تطور حياته ومن خلال نموه واحتكاكاته المختلفة حقيقة النظم والقواعد التى تحكم العالم الذى يعيش فيه، ويشد انتباهه وتتجاذبه النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة داخل مجتمعة. كالمدرسة والنادى والأصدقاء بحيث تصبح جزء منه. وإذا ما بلغ سن الرشد والادراك الناضج، يقبل البيئة الاجتماعية التى تحتويه على أنها مكونة من أفراد وتجمعات لها عادات وتقاليد ونظم وحقوق وواجبات وهكذا. وهو فى هذه البيئة يبذل محاولات شتى لتفم هذا التركيب الاجتماعى بحثاً عن مكانه ومركزه وأيضاً دوره فى هذا الوسط المعقد وعلاقاته به.

ويستقبل الناس تجاربهم من المحيط الذى يحتويهم دون خلفية فلسفية معينة وإنما يكون موقفهم مجرد قبول وفى بعض الأحيان الرفض وهذه مرحلة متقدمة – أعنى مرحلة الرفض – ولكن هذا الموقف لا يقلل من أهمية التجربة الاجتماعية بالنسبة لهم من حيث أنها تكون لديهم أساساً ثقافياً وعقلياً. إذ أنهم ولدوا فى جماعة أو مجتمع، وأصبح هذا المجتمع جزء من حياتهم.

إن النظرة الفاحصة لدراسة تاريخ التجمع البشرى تفضى إلى أنه بلا استثناء – وعلى تباين صورة عبر التاريخ – يقوم على تلازم واضح بين عناصر محددة هى: الأرض والإنسان والمعرفة وقواعد ضبط السلوك داخل نطاق هذا التجمع أو ذاك. أو بمعنى أكثر دقة ضرورة وجود ما يسمى بالسلطة السياسية Political Authority التى تهيمن على إدارة شئون المجتمع أو الجماعة، بعد توفر عنصرى الأرض والإنسان.

ولما كان التجمع البشرى يتخذ على الدوام أشكالاً جديدة ويترك الأشكال القديمة بسبب ظهور المشكلات التى تجابهم أو الأهداف التى يسعون الى تحقيقها، فإن شكل التجمع البشرى، بل وجوهره استلزم ايضاً تغييراً فى أصول قيادته أو سياسته وإدارته فضلاً عن تغيير القواعد والقيم التى لابد وأن تصاحب تغير شكل التجمع إن لم تكن هى أساس التغير.

ويعتبر علم السياسة من أقدم العلوم التى حاولت البحث فى أصل إدارة المجتمع وتنظيم الجماعة البشرية. فأرسطو على سبيل المثال – يعد من أقدم المفكرين الذين أكدوا على ضرورة اجتماع بنى الانسان. ومن أهم النتائج التى انتهى اليها من دراساته للظواهر الاجتماعية «إن الانسان حيوان سياسى»، بمعنى أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة داخل جماعة وفى نطاق مجتمع، إذ لا يمكن فهم الإنسان بمفرده أى معزولاً عن الإطار الاجتماعى الذى يحيا فيه.

فالتجمع هو القاعدة التى تسير عليها الكائنات الحية فى الغالب الأعم سواء أكانت هذه الكائنات حيوانية أو بشرية. فهذا التجمع يعد العامل الحاسم الذى يساعد هذه الكائنات على تخطى ما يجابهها من عقبات سواء أكانت هذه العقبات طبيعية أو غير طبيعية. ويرى بعض العلماء أن هناك درجة معينة من التجمع تعتبر شرطاً ضرورياً لتطور ونمو الحياة الاجتماعية. فلكى يتم الاتصال والتعاون وكذلك الصراع والشقاق والاتفاق، يجب أن يكون هناك تجاوب وتقارب لاتاحة الفرصة لعملية التفاعل الاجتماعى Social Interaction فعن طريق تجمع الأفراد يتم تبادل المنفعة وقيام علاقات وصلات بين هؤلاء الأفراد. والمجتمع ما هو إلا مجموعة من الأفراد يعيشون معاً وتنشأ بينهم علاقات تحتم عليهم خلق نوع من التنظيم يساعدهم على التطور والنمو، ولذلك فقد ظلت المشكلة الأساسية التى تواجه العلوم السياسية ومنظريها تنحصر فى طريقة تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية بطريقة تمكن كل فرد من أن ينال أو يحصل على أكبر نصيب من الخير فى وجوده(٤).

ونحن نقصد من هذا البحث الذى تشتمل عليه الصفحات التالية توضيح مجموعة من المفاهيم الخاصة بعلوم السياسة وعلاقتها بالمجتمع من التركيز على موضوع علم السياسة ذاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وكذلك مناهج البحث فيه. وتعد

الإشارة إلى تطور الفكر السياسى والنظرية السياسية وفقاً لتطور الواقع الاجتماعى من أهم الموضوعات التى يجب أن يكون طالب الجامعة وطالب العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص على دراية بها، إذ أن النظرية السياسية والمذاهب السياسية المعاصرة المتصارعة، ما هى إلا نتاج للفكر السياسى عبر تاريخ البشرية الطويل وتطور المجتمع البشرى.

ومادامت الدولة تمثل صلب الدراسة فى مجال علم السياسة فكان لابد من التعرض لها بشئ من التفصيل لنقف على نشأتها وتطورها ورأى مفكرى السياسة فى هذا النشأة فضلاً عنَ اشكالها – أى الدولة – وأسس قيامها، وإذا كان للدولة هذه المكانة الهامة فإن ذلك يؤدى بنا إلى إفراد جزء هام أيضاً من هذا البحث لإلقاء الضوء على السلطة، إذ أن السلطة السياسية هى عماد قيام الدولة. هذا الى جانب تعرض هذا المبحث إلى الديمقراطية بمفاهيمها المختلفة والأحزاب السياسية التى تعتبر وسيلة الأفراد للوصول الى الحكم والسيطرة، فضلاً عن أفراد فصل أخير لتوضيح بعض المفاهيم السوسيوسياسية.

إسماعيل سعد

هوامش المقدمة

(١) انظر:

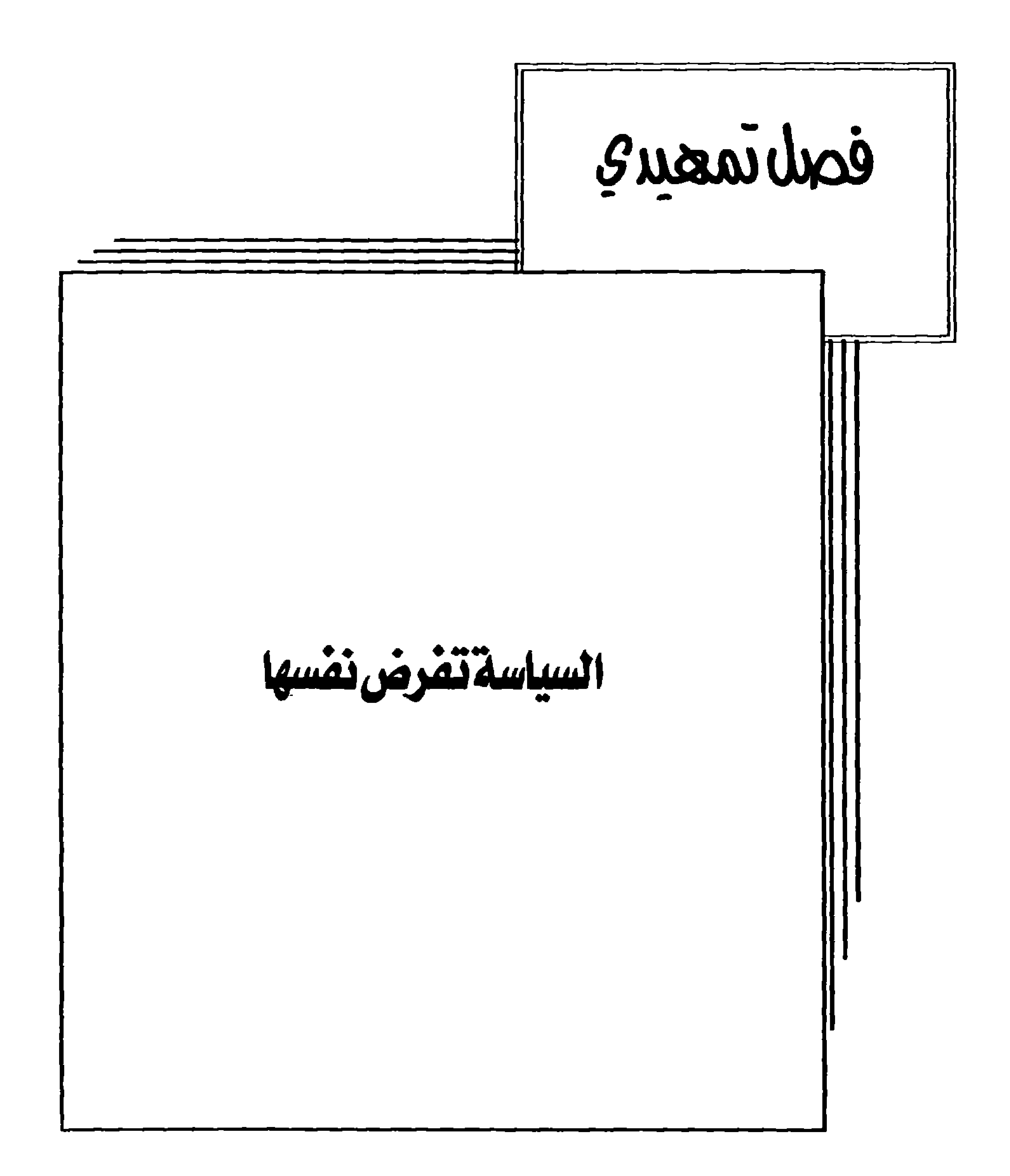
- W.J.M. Mackenzie, Politics and Social Science, Penguin, 1967, p. 225.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، كتاب الشعب، القاهرة، ص ٣٩.

٣) انظر دراسة متكاملة عن المجتمع المنظم فى:

- R. Presthus, The Organizational Society, St., Martin's Press, Inc., 1979.

(4) Bertrand Russeii, Political Ideals, Unwin Booke, London, 1963. P.C.


فصل تمهيدي
السياسة تفرض نفسها

فصل تمهيدي

السياسة تفرض نفسها

كان علم السياسة ومايزال يمثل مشكلة للمنظرين السوسيولوجين. فقد أراد المنظرون الكلاسيكيون من أمثال «سان سيمون» و«أوجست كونت» إلى «ابرسونز»، أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا ويرفض أن يمنح المجال السياسي أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام.

وقد إتخذت الرغبة والسعي إلى إقامة كيان مستقل للنظرية السوسيولوجية محاولات وأشكال متنوعة في تاريخها الطويل. وافترض المنظرون الكلاسيكيون أمرين يتمثلان في وجود ضرورة رسم خطوط واضحة وفاصلة بين علم الاجتماع الذى يتقدم على الدوام في بحوثه ودراساته، وتراث منهاو ومن الفكر السياسي، وأصبح هذا الأمر وهذه المحاولة موضوعاً أساسياً، بل وجوهريا في علم الاجتماع الحديث. وتجلى ذلك بوضوح في الرغبة في التخلص من الجدل السياسي في كل من: الحياة الاجتماعية ومن التأمل النظرى للحياة الاجتماعية. وفي سبيل تحقيق ذلك إتخذت المحاولة شكل افتراض يذهب إلى أن علم الاجتماع الناضج سوف يتخلص من الإختلافات الدائمة التى تميز الحياة السياسية الحديثة على حد قول «روبرتوا نجر».

إن علم الإجتماع إنما أقيم كقلعة تتصدى للميتافيزيقا وعلم السياسة، وتبدى ذلك بوضوح عند المنظرين الإجتماعيين الكلاسيكين، عندما أخذوا بالنظرة التى استحدثتها الثورة الحديثة في مواجهة الفلسفة القديمة، إذ كان هؤلاء حريصين على أن يخلصوا أنفسهم من أوهام الميتافيزيقا أولا، ثم من التعسف الظاهر للأحكام السياسية. وأرادوا أن يبتدعو كيانا من المعرفة الموضوعية للمجتمع لايكون تحت رحمة مايسمى بالتأمل الميتافيزيقى، فضلا عن الخلاص من ربقة الجدل السياسي، ولقد نجحوا في ذلك إلى حد ما.

إن تاريخ علم الإجتماع بالنسبة إلى علم السياسة يوازيه تاريخ أخر يتمثل فى الاعتراف بعدم بلوغ هذه المحاولة نهايتها، حيث يتجه واحدا من أوجه تطور هذا التاريخ إلى بيان فشل وصول هذه المحاولة إلى شيء يماثل - ولو من بعيد - علم إجتماعى علمى. وثمة إتجاه آخر ينطلق من أنه حتى لو إستطعنا أن نصل إلى مثل هذا العلم، فإنه لن يكون، بل ولايمكن أن يكون محايداً من الناحية السياسية. ولقد عززت آراء النقاد هذا الزعم بطرق شتى ومتنوعة، وذلك عن طريق إيضاح وتباين أن النظريات السوسيولوجية إنما توجد فى حيز أو مجال تقيده السياسة، والبرهان على ذلك أن هذه النظريات السوسيولوجية لابد وأن يكون لهـا نتـائج سـيـاسـيـة بشكل جلى وواضح، أو أن هذه النظريات السوسيولوجية تدخل ضمنا فى المناظرات السياسية المعاصرة، مع ضرورة أن نضع فى الإعتبار أن إهتمامات هؤلاء المنظرين ودوافعهم هى فى الغالب الأعم ذات طبيعة سياسية، الأمر الذى يؤدى بنا إلى القول بأن محاولته إقامة أو حتى أفتراض إقامة، علم إجتماع لايمكنها إجتناب أو تجاوز البعد السياسى. ولهذا فإن «ماكس ڤيبر» يذهب إلى أن كل القضايا التى يتناولها علماء الإجتماع قديما وحديثا فى نهاية المطاف ودون إستثناء لابد من أن تتأثر بالأحداث السياسية، حتى وأن كانت هذه الأحداث سطحية، ومن ثم فإن هذا الخط النقدى فضلا عن طبيعة علم السياسة فى حد ذاتها، يعكسان صعوبة التعايش مع مشروع إقامة علم إجتماعى.

شبح علم السياسة(*):

إن الموضوعات السياسية التى يفترض الباحثون أنه تم إستبعادها من علم الإجتماع لاتلبث أن تعاود الظهور بدرجات متفاوتة وغامضة أوغير واضحة فى كثير من بحوث النظرية السوسيولوجية الحديثة، إذ أن مايتصوره الباحثون من إختفاء موضوعات وقضايا علم السياسة فى ثنايا النظرية السوسيولوجية مايلبث أن يلح فى الظهور، وهذا يبقى على الدوام مصدر حيرة وقلق عند أولئك الذين

(*) انظر: على جلبى، تصميم البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، المقدمة.

يصرون على التمسك بالإيمان بوجود علم إجتماع خالص العلمية. ومن الملامح الأساسية لمحاوله تحليل مايقع وراء النظرية السوسيولوجية فى التراث الإجتماعى يتمثل فى الأعتراف بأن الحد الفاصل بين النظرية السوسيولوجية السابقة على العلم، ومايزعم أنه نظرية سوسيولوجية علمية من الصعب رسمة أوضع حدود واضحة له.

ومن الإشارات والعلامات الواضحة التى تؤكد هذه الصعوبة هو الفارق بين الدقة الفنية والمنهاجية لعلم الإجتماع الامبيريقى، والنظرية الإجتماعية التى تتراكم مقاوماتها على وجه العموم. ولم يتحقق إلا النذر اليسير فى سبيل الإتفاق من حيث النظرية والمفاهيم الأصلية بين هذين المشروعين. ويرى «ريموند آرون» أن هذا التطور الثنائى يستبين فى جلاء عندما يتاح لنا أن نعرف أن النظرية الإجتماعية يمكن تشخيصها على أنها تتركب من مجموعة من العقائد، حيث فى قوله أن العقيدة تجاوز أو تختلف عن النظرية. ذلك أن كلمة «العقيدة» تعبر عن حكم مركب من الأحكام المطلقة القائمة على الحقيقة أو الأحكام القائمة على القيمة، أو فلسفة إجتماعية، أو عن نسق من المفاهيم أو على إفتراضات عامة(١).

وإذا ما أخذنا بهذا الرأى على أساس أن إهتمامات وقضايا علم الإجتماع إن هى إلا عقائد، يترتب على هذا أن تكون هذه الإهتمامات على علاقة تتألف مع بعضها البعض. إلا أن «داهرندوف» يذكر أن الموضوعات التى تعالجها النظرية السوسيولوجية والتى تتمثل فى «القوة» والمقاومة والصراع والتغير التاريخى والانفتاح والحرية واللايقين لاتشترك فى مفهوم العقيدة. فالمفهوم السوسيولوجى الذى ينهض على مثل هذه الأفكار هو لامحالة منظور سياسى وفلسفى. ولايتعدى هذا المنظور إلا أن يكون منظورا ليبراليا حديثا يتنافر أو يتضاد مع اليوتوبية فى النظرية السيولوجية كما هو الحال فى الممارسة السياسية، ومن ثم فهو بهذا المعنى لايعد محافظا ولاراديكاليا، وهو دائم البحث عن السبل التى تضمن حرية الفرد فى عالم كله ضغوط، بالرغم من ثقة هذا المنظور أو هذا

الإتجاه فى قدرة المؤسسات السياسية والإجتماعية على إمكانية التطور البشرى الحر، فضلا عن تشككه فى كل نظريات ومداخل علم الإجتماع التى تتجاهل أو تعكس قضية مايمكنها أن تسهم به فى تحقيق مجتمع يمكن أن يكون فيه الإنسان حرا.

وعندما ندقق النظر فى موقف «داهرندورف» لإيجاد صلة أو علاقته بين هذين النمطين من النظرية غير واضح، فى الوقت الذى يوافق فيه على أن النظريات السوسيولوجية القابلة للتحقيق والتى يمكن أن نستخلص منها نظريات مجتمعية لاوجود لها فى الوقت الحاضر، ومن ثم فإن الواجب على علماء الإجتماع أن يتركوا مايملك عليهم ألبابهم من نظريات المجتمع، ويحاولوا تطوير نظريات سوسيولوجية نوعية ترتبط بالواقع الإجتماعى.

وبالرغم من ذلك فإن نظرة فاحصة على مجالات أو ميادين البحث الرئيسية فى علم الإجتماع تؤكد لنا أن هذه الميادين إنما تزخر بكثير من الجدل الذى يجاوز النظريات والذى لايمكن فيما يبدو بلوغ حل له. ويبدو أن هنالك شىء من القلق يسود بين الباحثين كلما هموا بمناقشة النظرية السوسيولوجية، وما الدعوات المستمرة والدائمة إلى إعاد بناء نظرية علم الإجتماع، إلا عرض من أعراض هذا القلق عند هؤلاء الباحثين. ويرى «أنتونى جدنز» فى أحد بحوثه الحديثة أن هناك إحساسا عاما بين علماء الإجتماع بأن نظرية علم الإجتماع المعاصرة تعانى الآن من حاجتها إلى المراجعة الجذرية. إلا أن سيطرة الفكر الكلاسيكى مازالت لها اليد الطولى، بالرغم من أن عدد قليل من الباحثين يرون أن الكلاسيكون إن هم إلا أصحاب صور عن المجتمع تسهم إسهاما منهم جسيما فى إيجاد كثير من المشكلات التى تكون أو سوف تكون قضايا رئيسية كبرى فى علم الإجتماع اليوم. وهذه المشكلات التى ترتبط بوجود البحوث الكلاسيكية وعدم الرضا الدائم عن النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع كثيرا مايتكرر فيما يكتب حول الدفاع عن فكرة إعادة بناء النظرية السوسيولوجية.

إن محاولة «جدنز» التى تشكل عرضا من الأعراض للخروج من هذا المأزق تعد محاوله لها أهميتها بين العديد من الأصوات التى تنادى بنظريات مختلفة تنبئ عن ثلاثة ردود أفعال نمطية تتمثل فى: اليأس أو الخلاص من الوهم، ويضاف إلى ذلك موقف يتجاهل النظرية ويمضى فى سبيله إلى البحث الإجتماعى. وفى ذلك رفض للدجماطيقية التى تؤكد تفوق نظرية واحدة مفضلة على كل ماعداها من نظريات، مع تقديم الحد الأدنى من الحجج الدالة على صحته تلك النظرية. وبالرغم من ذلك فإن ذلك يؤدى إلى تنوع وجهات النظر والنظريات، وبرغم مايبدو من راديكالية هذا التشخيص لما يدور من جدل نظرى فى نظرية علم الإجتماع المعاصرة، فإن «جدنز» ينهج فى نهاية المطاف نهجاً يوازى المناقشات المبكرة للنظرية، فهو فى بادىء الأمر ينجذب إلى حجة تتأثر بالتعددية والتنوع وهو يرى أن لهذا الرأى الكثير مما يعززه، أو من المستساغ أن نقول إن الجدل والخلاف المزمنين حول معالجة كيفية سلوك الإنسان، يعبران عن شيء يتصل بطبيعة سلوك الإنسان نفسه، وهذه الخلافات المستقرة إستقراراً عميقا حول طبيعة سلوك الإنسان تتكامل مع السلوك البشرى حسب تعريفه، ومن ثم تقتحم بالضرورة قلب مناقشة الفلسفة والنظرية الإجتماعية.

إلا أن «جدنز» يتردد فى قبول ما يرتبط بهذه النظرية الهامة من معانى أخرى، فهو ينطلق من تاريخ طويل لمحاولات بناء نسق سياسى للنظرية فيما يبدو. والسبيل الوحيد فيما يقال لنا يتمثل فى محاولة بناء نظرية إجتماعية على نحو نسقى. ويرى «جدنز» أن أية محاولة لإعادة بناء نظرية يمكن أن تتمخض عن أرثوذكيه جديدة تحل محل أرثوذكسية قديمة، وهذا يجعله يعود إلى الوراء فى محاولته لدراسة تاريخ علم الإجتماع.

ومن المشكلات الهامة التى تواجه محاولات إعادة بناء نظرية سوسيولوجية، تتبدى أو تظهر فى محاولته هدم التفسيرات الذاتية لأصول النظرية التى يأخذ بها عامة الباحثين السوسيولوجيين، وخاصة إعتبار أن علم

الإجتماع مايزال علما غضاً يتطور عبر مسار مشابه للمسارات التى إتخذتها العلوم الطبيعية، فضلا عن أنه يمكن أن تقابلنا مشكلة أخرى تتمثل فى الإعتقاد بأنه كان هناك إنفصاما راديكاليابين ظهور علم الإجتماع وبين التراث الذى سبقه فى الفلسفة السياسية والإجتماعية.

وثمة مشكلة أخرى ذات جذور سياسية يستقر عليها علم إجتماعى غير سياسى، ناقشها عالم الإجتماع «بوتومور»، حيث يلخص الطريقة التى حدد بها - مع بعض إستثناءات ممكنة -، نطاق النظرية السوسيولوجية الحديثة والتى فصلت بها عما يتصل بالجدل والصراع السياسى،.وعن الملامح التقليدية للنظرية الإجتماعية.

ومن العناصر الحديثة المتميزة التى يدعيها «بوتومور» أن النظرية الإجتماعية تعيد تعريف نطاق علم السياسة الحديث، وذلك نظراً لأن النظريات الإجتماعية ذاتها يجب أن ينظر إليها على نحو جديد تماما، على أنها أساس جوهرى للعقائد السياسية. وإذا ما أخذنا ذلك على أنه إنتصار للنظرية السوسيولوجية فإن الحجة على ذلك هى أن تاريخ النظرية الإجتماعية ينبغى أن ينظر إليه على أنه يجاوز كونه تاريخا للأيديولوجيا. ولهذا فإن «بوتومور» يرى أن عمل المنظر ينبغى أن يشكله مزيج من المؤثرات النابعة من الجدل السياسى والثقافى فى زمانه ومكانه، بالرغم من كونه يرى أن عملية التنظير لها منطقها المستقل والخاص بها الذى يسمح بتقييم ماينتهى إليه من نتائج نظرية بشروط علمية خالصة لاتعير إنتباها للسياق الواقعى(٢). ومن ثم فإن هذا الرأى يوازى الرأى المعيارى الذى إرتآه «بارسونز وميرتون» ومانجده أيضا عند «ألسكندر» فى كتابه: المنطق النظرى فى علم الإجتماع(٣).

إن تراث النظرية الإجتماعية يسلم عادة بأن العلاقة بين المعتقدات السياسية للمنظر السوسيولوجى ومنجزاته العلمية، إن هى الا طريق ذو إتجاه واحد. ومع ذلك فإن غالبية المنظرين السوسيولوجين الكلاسيكية كانوا يشتغلون بالتعليق السياسى، وغالبا مانجد فى تعليقاتهم السياسية تعبيرا واضحا عن

نظرياتهم الإجتماعية. وفى العديد من أعمال «ماركس وماكس فيبر» لايمكن التفريق فيها بين ماهو إجتماعى وما هو سياسى، أو ماهو من قبيل المقابلة بين العلم والأيديولوجيا. وهذا يوحى بالطبع بأنه عند كتابة أمثال هذه التعليقات فإن المغزى السياسى للنظرية الإجتماعية يكشف عن نفسه، ومن ثم فمن قبيل الخطأ أن يظن أن هناك إنفصال راديكالى بين التعليق والنظرية. ومن ثم يذهب بعض العلماء، كما يقول «شلدون» إلى أن المنظر الذى يتحول إلى معلق لايعطينا رأيا نظريا. وواقع الحال أن هذا المنظر إنما يستخدم النظرية للإستفادة منها فى تعليقه، وبذلك يصل أو يجد رابطة بين التعليق ونظريته على نحو صريح.

إن أعمال «تالكوت بارسونز» يمكن أن نرى فيها دلائل التوتر والغموض، وهى فى الوقت ذاته تتخذ موقعا محوريا فى معالجاته النظرية، ومن ثم فهى تسهم فى تركيب ما أصبح يعرف بالتراث السوسيولوجى، وهذا يظهراً أيضا العلاقة ذاتها بين التعليق والنظرية. ويرى بارسونز بوضوح أكثر من غيره من المنظرين المحدثين الدعاوى التى يمكن أن تبين بجلاء الضرورة والحاجة إلى قيام علم إجتماع عام. ولم يستطع أغلب نقاد «بارسونز» أن يروا مايمكن تمييزه فى عمله من الناحية النظرية، ومن ثم لم يستطيعوا أن يروا أنهم هم أنفسهم يشاركونه فى الكثير من إفتراضاته. وبالرغم من تلك الحقيقة، التى مؤداها أن بارسونز يبدأ فى معالجاته النظرية من «مشكلة النظام»، ويتبين أن الإتجاه الذى يتخذه فى أعماله يعطينا مثلا لمحاولة التنائى بالنظرية السوسيولوجية عن المسائل السياسية. ومع ذلك فإن المشكلة المركزية التى تدور حول وجوب تعريف علم الإجتماع على أنه متميز عن السياسة والإقتصاد، على أساس أنه العلم الذى يحاول أن يطور نظرية لتحليل أنساق الفعل الإجتماعى، وذلك بالقدر الذى يمكن من خلاله فهم هذه الأنساق فى نطاق قدرتها على أساس متكامل القيمة العامة، إلا أن هذا الكلام فى حد ذاته يوحى ضمنا بأنه يرتبط إرتباطا وثيقا بقصد سياسى. ومع ذلك نجد أن «بارسونز» يدافع عن مشروعه النظرى بلغة سياسية فى واقع الحال. ويحذر من تيار التشاؤم القوى الذى يسود خاصة بين السوسيولوجيين، والذى يرى أن النظرية كلها فى نهاية المطاف تعسفية

وذاتية، لأنه سوف يترتب على هذا الموقف نتائج تؤدى إلى امبيريقية زائدة، أو إلى موقف يتسم باللاعقلانية، وذلك أكثر خطورة فى محاولته التنظير.

إن محاولة تشكيل أو إقامة علم إجتماعى على هذا النحو ستجابه دائما بمشكلة إستعراض تفوق إحدى النظريات على غيرها من النظريات المنافسة، وذلك سعيا إلى الوصول إلى لغة مشتركة يمكنها أن تصف موضوع بحث بعينه. ولاشك فى أن «بارسونز» شأنه شأن «ماركس» وشأن «دوركايم» من قبله يحتج بأن مايتناوله من علم يفوق ماعداه من أيديولوجيات. ويستخدم «بارسونز» حالة «ڤيبر» لإيضاح الطريقة التى يستطيع العلم الإجتماعى أن يظهر بوساطتها متحررا من التلوث الأيديولوجى. وهو يحتج بأنه من المستحيل أن تقوم بتصنيف «ڤيبر» من الناحية السياسية على أنه ليبرالى أو محافظ، أو إشتراكى، ذلك لأن تفكيره – أى ڤيبر – يشير إلى وضع أو تصنيف رابع يفقد هذه الايديولوجيات مدلولاتها.

وهذا الرأى لبارسونز يعد من وجهة نظرنا تسطيح وتبسيط لآراء «ماكس ڤيبر» الذى تعد أعماله الهامة والمؤثرة فى علم الإجتماع – كلها وليس بعضها – ذات علاقة وطيدة بالواقع الإجتماعى السياسى، فهو لم يفصل فى غالبية أعماله بين ماهو سياسى وماهو إجتماعى وبالرغم من دراسة «بارسونز» لأعمال «ڤيبر» إلا أنه يصنف «ڤيبر» على أساس مسألة نهاية الايديولوجية. ومن ثم فإن إعلان نهاية الايديولوجية حلما سوسيولوجيا يعاود الظهور مرة أخرى فى محاوله لإصلاح ذاته.

إن «بارسونز» يحاول إعادة تشكيل العالم وفقا لحلمه السوسيولوجي إذ يقول: «إن علمنا مقدر له أن يلعب دورا رئيسيا، ولايقتصر ذلك علي مهمته الأولي في فهم العالم الإجتماعي والثقافي الذي نعيش فيه علي أساس أنه موضوع بحثنا، ولكن بطرق جديدة تستهدف إعادة تشكيل هذا العالم. وهذا الحلم حلم سياسات عقلانية تقوم علي أساس سليم من المعرفة العلمية السوسيولوجية[٤].

ومن ثم فإننا نستطيع القول أن فكرة العولمة وإعادة تشكيل العالم وفقا للمصالح الغربية والأمريكية على وجه التحديد ليست وليدة هذه الأيام، وإنما نضرب بجذورها عند رواد أوائل لها مثل «بارسونز» وتناولها من بعده «رولاند روبرتسون» و«جورج رتزر»(٥).

ولهذا نلاحظ تناقضا واضحا عند هؤلاء الكتاب في محاولتهم لصياغة نظرية للعلم الإجتماعي بعيدا عن السياسة مما أدى إلى الشك في التراث السوسيولوجي الذي يحاول الأخذ بإدعاءات متفرقة، فهو من ناحية يدعي أنه يقيم الآن أو في مستقبل قريب علم إجتماعي أصيل ينطبق على كل الظواهر الإجتماعية المتضمنة للظواهر السياسية. ومن ناحية أخرى فإن الدافع الأساسي والناتج المرغوب فيه أو المرجو من ذلك هو خلق نظام سياسي عقلاني. والنظرية العامة عند «بارسونز» إن هي في بساطة إلا واحدة من المحاولات الحديثة لبلوغ ذلك، على أن الكثير من الكتابات منذ «كونت» حتى «هابرماس» في كتاباته الأكثر حداثة تعبر عن المحاولات المتعددة والمستمرة لترويض ماهو سياسي. ويرى «هابرماس أن هذا في حد ذاته كنشاط سياسي لايسهم إلا في تعميق المشكلة».

وإذا ماتفحصنا تراث النظرية السوسيولوجية في ضوء ذلك، نكتشف أن كل محاولات إقامة نظرية عامة تبلغ حدودها محاولة إدخال مملكة السياسة فيها. وتحاول النظرية السوسيولوجية في شكلها الكلاسيكي أن تصل إلى فهم علمي ذاتي لنفسها يخفي في طياته حديثا سياسيا وأخلاقيا. ولهذا فإن الفوارق بين الايديولوجية والعلم وبين مشروعات التطور الأخلاقي والإجتماعي التي تحيل مايخالفها من مشروعات إلى الماضي أتاحت لنا ظهور أساس مكين إلى الإدعاء بأنها ذات وضع معرفي متميز. ويوضح لنا تطور مفهوم الايديولوجية أنه كان يتعثر دائما عند مشكلة بلوغ تفرقة واضحة بين ماهو أيديولوجي وماهو غير أيديولوجي، أي تفرقة لاتضحض نفسها ولاتكون دجماطيقية.

إن الصعاب التى تتعلق بهذه التناقضات لها جذورها العميقة فى التفكير الإجتماعى والسياسى الذى كان سائدا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، والذى كان متعلقا بمحاولة تشكيل وإعادة صياغة التراث السوسيولوجى. وقد إستطاع المنظرون الكلاسيكيون وخاصة هؤلاء الذين تأثروا «بهيجل وماركس»، استطاعوا أن يحققوا خاصية جوهرية تتسم بالحداثة، حيث فهم المنظرون الإجتماعيون وللمرة الأولى منهاجيا أن نظرياتهم الخاصة أسهمت إسهاما له مغزاه فى مجال تركيب الظواهر الإجتماعية ذاتها التى يسعون إلى تفسيرها وإيضاحها. وهذه النقطة تصح بالنسبة إلى التفكير السياسى والإجتماعى على وجه العموم.

إن النظرية السياسية ونظرية المعرفة المتصلة بها يمثلان جزءاً من الوعى ومواقف الوعى الذاتى اللذان يفسرهما النظرية السياسية ونظرية المعرفة. وهذا التفاعل بين النظرية والواقع غالبا مايصل إليه الوضعيون القدماء والمحدثون وكذلك المنظرون الليبراليون. والعلاقة السببية بين الاعتقاد بوجود نظرية نوعية تختص بالتغير الإجتماعى والوعى الذى يتطلبه التغير الإجتماعى يعترف بها جميع الباحثين على مختلف مستوياتهم وإتجاهاتهم، ولكنهم لايستطيعون التعرف على أن هناك علاقة انعكاسية حميمة تصبح فيها النظرية جزاء من حالة الوعى الذى تحاول النظرية تفسيره. وفى ظروف المعرفة الحالية، يمكن للنظرية أن تدخل سريعا عمليات توحيد الذوات والولاءات فضلا عن الإحساس بالعذاب والإغتراب، الذى تستهدف وصفه والى يلهمها إلى حد ماتقوم به.

إن عالم الإجتماع ماهو إلا عامل إجتماعى، ومن ثم فإن الافتراضات العامة التى يذهب إليها فيما يتصل بالحياة الإجتماعية، لابد أن تعود إلى سلوكه الخاص وكذلك إلى سلوك الأخرين. وهذا التأثير الذى ينعكس على عالم الإجتماع لايعنى بالضرورة أنه يستحيل على علم الإجتماع أن يكون بناءً، ولكنه يضع حاجزا ينبغى تخطيه. وعندما يحاول المنظرون السوسيولوجيون مناقشة الحياة السياسية لمجتمع ما، أو المضمون والنتائج السياسية للحياة

الإجتماعية بطريقة أو بأسلوب يدعـــون أنه يخلو من المضماين السياسية فإنهم يواجهون بمشكلات أساسية. فالمنـــظر الإجتماعى عند محاولته تقديم نظريات عامـــة عن المجتمع، أو يحاول أن يقـــدم تفسيرات لأوجه الحياة الإجتماعية، فـــهو بالضرورة سوف يتورط فى مناقشة مع النظريات والتفسيرات التى يقدمها المنظرون الإجتماعيون الآخرون، وهذا مايطلق عليه «جدنز» «التضاد المزدوج» للمفاهيم السوسيولوجية.

وهذا الإزدواج له بعد سياسى، وبطبيعة الحال لاتتسع دائرة عالم الإجتماع لتغطى التفسيرات المتصارعة أو المتضاده التى تميز المجتمعات الحديثة. ذلك أن عالم الإجتماعى يدعى لتفسيراته الخاصة ضربا من الشرعية، إلا أنه فى الوقت ذاته لايستطيع أن يتجاهل ما للتفسيرات من سياسات، إذ أن النطاق الذى تتحق فيه الشرعية يتضمن حدا للتفسير الخالص الذى يقدمه الموقف المعارض لعلم السياسة المعاصر.

إلا أن هناك مهرب واحد من هذه المشكلة يتمثل فى تقديم تقليل تطورى يمكن فى ضوئه أن نتبين أن تطور علم الإجتماع يقوم على تطور المجتمع نفسه. وبهذا المعنى يصبح علم الإجتماع هو نفسه الوعى الذاتى للمجتمع. وكما يقول «بارسونز»: إن العلوم الإجتماعية يتزايد إنعزالها عن التشويه الأيديولوجى، لأن علم الإجتماع نفسه يصبح نظاما فى نطاق نسقه التحتى المرتبط بالمعرفة العقلانية. وبذلك يصل بارسونز إلى مهرب من متناقضات التأثير والتأثر على مستوى الإنساق التحتية النظامية المرتبطة بأهداف معرفية. ولكن عند تطبيق نظرية «بارسونز» على موضوعات بعينها مثل نسق الجامـــعة، فمـــن الواضـــح أن مايستخـــلص لايكـــون محـــايدا من الناحيةالسياسية على الإطلاق.

وخلاصـــة القـــول أن الأمـــر كله إن هـــو إلا مسألة محيرة تخفى وراءها كابوس لم يجد المنظرون له علاجا حتى اليوم.

السمات الأساسية لعلم السياسة:

ثمة صعاب جمة اكتنفت توصيف تراث علم السياسة وخاصة ماتضمنه هذا

التراث من تناقض والذى تناوله عدد من الباحثين عن طريق دراسة وبحث «ماهو سياسى»، ومن هؤلاء «كارل مانهايم» الذى أجرى بحثا عميقا عن «الأوجه العلمية للسياسة»(٦)، وبرغم أن هناك من يرى أن عمل مانهايم، هذا قد جانبه الصواب، إلا أنه يظل اسهاما هاما فى تخصص فرعى يدعى «علم إجتماع المعرفة»، وقد أهمل مانهايم تماما فى العمل الموضوع السياسى المحورى فى الوقت الذى طرح فيه السؤال الهام عن: ما الذى نعنيه بعلم السياسة؟ ومع ذلك يرى أن السلوك السياسى إنما يهتم بالدولة والمجتمع معاً ولايستطيع أن يهملَ أى منهما، إذ أن السلوك السياسى هو فى المقام الأول سلوك إجتماعى يواجه فى كل دقيقة موقفا مزيدا يبحث عن مخرج يخلص به من مسار القوى المتدفقه. فالمسألة على هذا الأساس إن هى إلا سؤال: هل هناك علم من هذا القبيل، أى علم ديناميكى ذو نشاط خلاق للحياة السياسية؟ ويمثل عدم القدرة على التنبؤ بما سيكون ملمحا محوريا لايلتفت إليه فى الحياة السياسية. فالحياة السياسية ذات طبيعة متجددة دوما لايمكن تجاهلها فى التعميمات التى تشبه ماتجرى عليه صياغة القوانين. وواحد من أسباب ذلك هو أن نتائج الخلافات السياسية لايمكن التنبؤ بها كما يقول ماركس:«ينبغى علينا أن نميز دائما بين التحول المادى للظروف الاقتصادية للإنتاج، الذى يمكن تقريره بنفس الدقة التى تجرى عليها العلوم الطبيعية وبين ماهو جمالى أو ماهو فلسفى، أى – فى إغتصاب – الأشكال الايديولوجية التى يعى الإنسان فيها مثل هذا الصراع الذى يعمل على محاربته»(٧).

هذا ويثير مانهايم نقطة مشابهة، إذ يقرر فى جلاء أن الفهم السياسى الصحيح لايمكنه بحال أن يتخذ شكل نسق نظرى مغلق يمكن فصله فصلا تاما أو جذريا عن موضوعه الأساسى. فالفكر السياسى ليس نظرية خالصة (أى ليس تنظيرا محضا)، فلايستطيع الفكر السياسى أن يصبح نسقا أصيلا للمفاهيم أو النظريات أوالقوانين التى تنأى عن النشاط العملى (أى الممارسة العملية) وعن فهم الأحداث والظواهر العملية. ومع ذلك فإن مناقشة مانهايم لهذا الأمر تتحرك فى إتجاهين متضادين يتشابهان إلى حد بعيد مع

النظرية الإجتماعية. وتناول الحكم على السياسة كممارسة يتأمل فيها المنظر أيديولوجيات بعينها تعمل فى سياق نوعى، تعوقه محاولته مضادة تستهدف إنهاء هذا التأمل وتحيله إلى علم إجتماعى تجميعى، يتسم إما بصبغة الدور الذى يلعبه المثقفون أو بعقلانية التخطيط الإجتماعى.

إن أحد الإفتراضات الأساسية الذى يضعف مشروع مانهايم يتمثل فى الإعتقاد بأن نطاق أو مجال ماهو سياسى غير عقلانى فى جوهره؛ إذن فمانهايم يوحد بين ماهو إجتماعى وماهو عقلانى، أو بين عملية «العقلنة» - إذ جاز التعبير - وماهو سياسى فى نطاق غير عقلانى لايمكن السيطرة عليه. وإتجاه التطور الإجتماعى يميل إلى تضنيق مجال ماهو غيرعقلانى. ويترتب على ذلك أنه بالرغم من الإعتراف بطابع الفهم السياسى، فإن مانهايم يهتم أكثر بأن يتحرك فى إتجاه يقابل التيار الرئيسى للفكر السوسيولوجى، بل وينتقص من قيمة الطابع النوعى لعلم السياسية ويتجاهله»(٨).

والإتجاه إلى إعتبار ماهو سياسى نطاق غير عقلانى فى مضمونه يمثل موضوعاً مستمرا ودائما فى موضوع تاريخ علم الإجتماع. أما فى حالة «ماكس ڤيبر»، فإن من المعروف جيدا أن هناك صراعا لاينتهى بين القيم. ومع ذلك، فإن التعارض بين عملية العقلنة الإجتماعية وبين اللاعقلانية الثقافية التى لايمكن السيطرة عليها أو ضبطها يؤدى - بين الحين والآخر فى الفكر الإجتماعى عند ڤيبر - إلى تأكيد «وهم السياسة». إلا أن تأكيد ڤيبر على أن هناك نطاقا سياسية تقليديا له قيم مطلقة متصارعة يتضاد مع عقلانية العلم، ويهيء الظروف التى تتيح لما هو سياسى أن يتخذ شكلا لايمكن وصفه إلا بأنه خرافيا. وجاء ذلك نتيجة ليأس «ڤيبر» من الوضع الساسى المعاصر وثيق الصلة بما كان يحلم به من وجود علاقة تتحقق فيها حيدة سياسية فيعلم الإجتماع ترتبط بصورة مبالغ فيها لنطاق أو مجال سياسى كميدان لايستطيع فيه العمل إلا الرعايا ذووا السيادة وغير المقيدين بأن قيود - سواء أكانوا قادة سياسيين أو كانوا أمما عظيمة - مما يمكنهم من أن يفرضو ضربا من النظام عن طريق ممارسة الإرادة السياسية.

ماهو سياسي:

بالرغم من الأخطاء التى وقع فيها كل من «ڤيبر ومانهايم» وذلك بإهتمامهم الزائد بتضخيم الثنائية بين عقلانية التنظيم الإجتماعى، ولاعقلانية السياسية، فإنهما يعترفان بأن المشكلات المحورية فى النظرية الإجتماعية ذات طبيعة سياسية فى المقام الأول، وبأن أمية محاولته لإقامة نظرية سوسيولوجية عامة تصدق على المجتمع أينما كان، لابد من أن تتضمن عنصرين أساسيين هما: ممارسة الحكم والفهم السياسى. ونتيجة لهذا الإعتراف الصريح فإننا يمكن أن ننتهى إلى أن نرى أن المنظر لاينشغل بالصراع بين العلم والأيديولوجيا، وإنما عليه أن ينشغل بالوساطة بين تأمل منفصل وإلتزام مسؤول، وليس بمجرد أدراج أو إيراد شواهد بعينها تحت مايسمى بالقوانين العاملة، ولكن بالحكم على الصلة أو العلاقة بين المفردات من أجل الوصول إلى تفسيرات عامة. وهذا النوع من الفهم لايتناوله مايرد أو يتردد من علم المناهج الوصفى فى الكتب المتداوله، ولايمكن أن يصاغ على هيئة مجموعة من القواعد لوضع نظرية.

إن «ڤيبر» يشير دائما، إلى أن تطور العلم الإجتماعى تشكله دائما قضايا عملية. ولكنه نتيجة لذلك لايستطيع إجتناب القضايا الأخلاقية فصلا عن القضايا السياسية. ويرد فى قلب مقالات ڤيبر المنهاجية السؤال الهام: ماهو الأفضل للإنسان، وهذا يعنى ضمنا: ماهو المجتمع الجيد؟ ومن المؤكد أن المنظرين السوسيولوجيين الكلاسيكيين يتجهون على وجه العموم إلى أن يهمشوا فى نطاق فكرهم أى إعتراف بالثنائية التى يتضمنها مفهوم السياسة. ولقد ناقشوا وبإستمرار فعل «القوة»، وإبتدعوا مقررا فرعيا يتمثل فى علم الإجتماع السياسى، ولكنهم لم يوضحوا، أو أنهم عجزوا عن توضيح الجانب الآخر من المفهوم الذى لايشير إلى ظواهر الحكم والقوة، وإنما إلى عملية لاتنتهى من الجدل السياسى وعن طبيعة الممارسة السياسية غير المحسومة والبت لانهاية لها. لأنه لو فعلوا ذلك لأثاروا قضية مهمة هى قضية البعد السياسى للنظريات الإجتماعية الخاصة بهم على نحو كان من الممكن أن يهدد مشروع العلم الإجتماعى برمته تهديدا خطيراً.

إن العجز عن صياغة نظرية سياسية متماسكة «إن هو في حد ذاته إلا مغزى علم الإجتماع»[٩] وحتى إذا ماتم التخلى عن المطالبة بمركز علمى، أو تعديل هذه المطالبة تعديلا جسيما فإن ذلك لاينطوى بالضرورة على نهاية كل محاولات وضع نظريات إجتماعية عادلة، التى يبدو أنه من الحتمى أنها ستحول ماهو سياسى إلى مايدعى بأنه حقائق إجتماعية أساسية بصورة أكبر. وعلم الإجتماع الحديث فى هذا السياق كان مجرد لحظة واحدة متماسكة إلى حد ما فى تاريخ طويل من محاولات التعامل مع حقيقة غير مريحة للغاية.

إن العلاقة بين النظرية الإجتماعية Social Theory والممارسة السياسية - على سبيل المثال - قد صنفت على أساس أنها إنما تجلو وتوضح التفكير والفهم. فهذه العلاقة هى التى توضح معنى الديماجوجية. ولكن ما الذى نعنيه عندما نقول: إن المنظرين الإجتماعيين قد أثروا فى التجربة أو الممارسة السياسية؟.

إن تطور النظرية الإجتماعية الحديثة ككل، أو بعبارة أخرى تطور العلوم الإجتماعية النظرية مرتبط بالتطور والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومايعكسه هذا التطور ويبتدى فى عملية الصراع السياسى فى المجتمع. ويمكن القول أن أصول هذه العلوم وخاصة محاولات إقامة أو بناء علم إجتماعى عام (علم الإجتماع) - التى يرى بعض الباحثين أنها لاترتبط بالأزمة السياسية فى غرب أوربا فى القرن الثامن عشر، والتى نتجت عن النمو السريع للاقتصاد الرسأمالى، فضلا عن ظهور المصالح الإجتماعية الجديدة، التى اعتبرت إسهاما أساسية فى تقدم الحركة الديمقراطية فى نظم الحكم التى وقف المحافظون موقفا مضادا لهذه الحركة كرد فعل أولى للثورة الفرنسية»[١٠].

وفى القرن التاسع عشر أصبحت النظرية الإجتماعية أكثر إرتباطا بالمبادىء السياسية والحركات الإجتماعية التى تسعى لأحداث تغيرات إجتماعية أساسية فى تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة أو من خلال تجديد الدساتير القائمة، وذلك للوصول إلى نتائج إجتماعية معينة. ومن

ثم أصبح المنظرين الإجتماعيين أكثر إهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الإجتماعية التى تشغلهم هذا فضلا عن أن النظريات الإجتماعية ذاتها أخذت منحنى جديدا عند النظر إليها كأساس هام وضرورى للمبادىء السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الإجتماعية والأحزاب السياسية. ودفعت هذه النزعة الجديدة المفكرين الماركسيين الذين بدأوا مع إنجلز إلى الحديث عن «الإشتراكية العلمية Scientific Socialism» والتى تناولها كارل مانهايم، بالمناقشة فى دراسته عن : «توقعات عن السياسة العلمية Pros-pects for Scientific Politio»، وذلك من خلال وجهات نظر المتفقين، التى عارضها Jurgen Habermar من وجهة نظر نقدية حيث قاد هذا الإتجاه النقدى إلى القول بأن المسائل السياسية قد تحولت إلى مشكلات فنية وعلمية. ومن ثم فإننا نستطيع القول بإطمئنان أن هذا التحول فى النظر إلى المشكلات السياسية إنما يعتمد فى المقام الأول على الخطوط العريضة للنظرية الإجتماعية.

إن مثل هذه الإعتبارات إنما تصل بنا إلى لاشيء. ولجلاء اللبس فى هذا الموضوع نرى أنه من الملائم أن نبحث عن الصلات التاريمية بين النظرية الإجتماعية وعلم السياسية مع عدم الإلتفات إلى بإهتمام إلى التساؤلات الفلسفية التى سوف نلقاها حول العلاقة بين النظرية والممارسة، بالرغم من أننا سوف نحاول أن نجلو عن طريق دراسة التاريخ مثل تلك الصلات بين النظرية الإجتماعية وعلم السياسة عن طريق دراسة التوجهات النظرية والسياسية لبعض علماء الإجتماع البارزين، ومن ثم يمكننا أن ننتهى إلى بعض الإنطباعات عن التاريخ الحديث والتفكير السياسى والإجتماعى.

وتعد حياة وأعمال كارل ماركس أبرز وأوضح مثال على هذه العلاقة بين النظرية الإجتماعية وعلم السياسة. هذا فضلا عن أعمال «فيورباخ Feuerbach» عن أفكار الإشتراكيين الفرنسيين، وكذلك السانسيمونين وتحليلات علماء الاقتصاد السياسى عن الرأسمالية الصناعية. وتطور هذه التحليلات والأعمال وخاصة النظرية الماركسية وذلك عبر عقود عديدة وذلك بوساطة الأكاديميين

من مختلف بلدان العالم حيث إتخذت الماركسية الموقع المسيطر فى التفكير الإجتماعى ككل. وأصبح لها تأثير هائل على مجرى الأحداث السياسية تخطى أى كيان فكرى آخر، وذلك فى مدلولها الإجتماعى والسياسى الذى إستمر لأكثر من قرن كامل حتى أن هذا القرن – القرن الماضى – سمى بقرن الماركسية.

وخلال ذلك القرن أنتج النقاش مع الماركسية وعنها تفسيرات وشروح جديدة للنظرية، وذلك إستجابة لنقد المثقفين لها، فضلا عن تأثير الأحداث والظروف الإجتماعية والسياسية على الماركسية وعلى ماركس نفسه.

وكان الإكتشاف الهام لماركس سياسيا وإجتماعيا هو فكرة «البروليتاريا» كأهم عامل إجتماعى وسياسى فى المجتمع الحديث. ويستطيع الدارس أن يصل إلى هذه النتيجة من كتابات ماركس فى عقده لنظرية «هيجل» عن الدولة، وفلسفة الحق، وذلك فيمقاله عن «المسألة الهيودية». وقد قاد هذا الإكتشاف ماركس لتحليل موقف البروليتاريا بلغة الملكية والإنتاج والمال، ومن ثم للتأكيد على فكرة الصراع الطبقى كعامل أساسى وجوهرى محرك للحياة الإجتماعية. وكانت هذه الكتاب كانت أول أسهام حاسم لمشروع ماركس الثقافى الذى صاغه فى خطاب إلى والده فى نوفمبر عام ١٨٣٧ .

لقد إتخذت مفاهيم «الطبقة» والصراع الطبقى موقعا محوريا فى نظرية ماركس الإجتماعية، فضلا عن أن مفهومه عن البروليتاريا لثورية كان نقطة الإنطلاق عنده لبناء النسق النظرى ككل. ومن ثم فقد أصبح ذلك هو الموضوع الرئيسى للفحص النقدى الذى بين أن النظرية الماركسية لابد أن ينظر إليها على أنها معتمدة تماما على حقيقة التطور التاريخى والدور السياسى للبروليتايا فى المجتمعات الرأسمالية. وثمة مستويات عدة ومختلفة يمكن على أساسها نقد النظرية لتركيزها على التطور التاريخى، واعتمادها على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى والاقتصاد، فضلا عن نظريتها عن الأيديولوجية وتحليلها للإنتاج الرأسمالية. ولكن بحثها السياسى العملى عن الصراع الطبقى الحديث والتحول إلى الإشتراكية ظل خلال ذلك العهد منذ وفاة ماركس يعانى

من المصاعب برغم محاولات تدعيم الماركسية بدءاً من Bernstein وحتى Marcuse ومن النقد أيضا من دوركايم وڤيبر وحتى شومبيتر Schumpeter.

ولم تتوقف الصعوبات التى واجهت النظرية الماركسية عند ذلك، بل تزايدت هذه الصعوبات خلال فى عالم السياسية، حيث لم تتطابق تماما مع إحداث القرن العشرين مع التحليلات الماركسية. فقد ظهر تيارين منالأحداث مضادين لتوقعات ماركس. الأول هو ماحدث فى عام ١٩١٧ لثورة البروليتاريا بدون بروليتاريا منظمة كما توقعها ماركس وضرورة تحولها إلى حزب سياسى يمثل البروليتاريا فى ظرف تاريخى معين ونوع من الصراع مختلف يقول إلى قوة الطبقة.

والظاهرة الأخرى التى تؤسس الماركسية نقطة إنطلاقها، وهو التيار الذى لايعتمد على إحداث وظروف إجتماعية وسياسية بعينها، وهو غياب البروليتاريا الثورية خلال نمو الدول الرأسمالية.

إن الأهمية الكبرى لسياق الأحداث فى نظرية ماركس الإجتماعية يمكن أن تكون أكثر دقة إن إعتمدت على نوع من إعادة البناء الخيالى التى إقترحها ماكس ڤيبر بدلا من التأكيد على أحداث تاريخية بعينها كما فعل ماركس. ولكننا لانسطتيع أن ننكر أن وجود النظام الطبقى فى الرأسمالية الغربية أدى إلى ماسماه ماركس بالصراع الطبقى، بالرغم من أن هذا الصراع لم يظهر مسألة صحة تحليل ماركس للنزعة الأساسية للإنتاج الرأسمالى. وفى هذا الصدد نعتقد أن ماركس كان محقا فى مناقشاته على وجده العموم لأثر الاقتصاد الرأسمالى فى إنتاج قوى جديدة تؤدى إلى خلق أزمات على المدى الطويل. وكان Keynes أول من وصل إلى نفس النتائج الماركسية،(١١).

إن العلاقة بين النظرية الإجتماعية وعلم السياسية تناولها الفكر السوسيولوجى وخاصة المفكرين الكلاسيكيين الذين ظلوا، فضلا عن ماركس أصحاب الإطار النظرى الرئيسى فى صياغة علم عام للمجتمع. فإذا ماكان ماركس يهدف إلى أن يجمع العلم الإجتماعى مع العلم السياسى فى رابطة

واحدة، حاول ماكس ڤيبر أن يميز ويفصل بينهما بقدر المستطاع وهذا ماحاول أن يوضحه ماكس ڤيبر فى مقالتيه عن «العلم كمهنة» و«السياسة كمهنة» أيضا»[١٢] ويتم التمييز بين العلم والسياسة، على أساس أن العلم هو ميدان القيم المدركة عن طريق الرشد العقلى، أما السياسة فميدانها هو القيم المرتبطة بالصراع من أجل القوة وممارستها حتى بوسائل العنف.

ومن علماء الإجتماع الرواد نجد دوركايم لم يعتقد كثيراً عن تأثير السياسية على علم الإجتماع حيث يتبدى ذلك واضحا فى إهتمامه بالدولة الأمة محاولا إيجاد «علم متحرر من القيمة» أى علم وضعى عندما حاول أن يكون علم الإجتماع علمى Scientific Sociology. ومنذ البداية كان دور كايم يرغب فى تحقيق هدفان، الهدف الأول نظريا والثانى عمليا. وهدفه العملى هو محاولته خلق فرنسا جديدة، وليصل إلى هذا الهدف كما ذكر فى خلاصة محاضراته عن الإشتراكية بإكتشافه المعوقات الأخلاقية التى تضبط الحياة الاقتصادية. وهذا ماجعله يخصص فصلا كاملا فى كتابه «قواعد المنهاج فى علم الإجتماع» للتمييز بين ماهو طبيعى وماهو مرض فى الحياة الإجتماعية، من خلال محاولته لإيجاد قواعد علمية للأحكام القيمية، وليضع تمييزا أكثر وضوحاً خاصة عندما ناقش الأشكال غير الطبيعية فى تقسيم العمل.

ولهذا يمكننا القول أن هدف دوركايم منذ البداية كان محاولته إكتشاف وتطبيق ترتيبات جديدة للمجتمع فى الميدانين السياسى والإجتماعى. ومن ثم فقد كان إقامة علم إجتماعى تابعا لهذا الهدف. ولهذا فكان هذا العلم الإجتماعى ضروريا لتحقيق هذا الهدف، فدوركايم كان مهتما بالأخلاق التى تبدى إهتمامه بها فى عمله.

هوامش الفصل

(1) J.C. Alexander, Theoretical Lojic in Socilogy, R & Kegn Paul, London, 1982.

(2) Tom Bottomore, Social Theory and Politics in Hisotry of Social Theory, Oxford, 1983.

(٣) أنظر:

(4) T.Parsons, Value Freedom and Objectiveity, in O.Stammer (ed.) Max Weber and Sociology Today, Oxford, 1971.

(٥) أنظر:

R.Robertson, Globalization; Social Theory and Global Culture, SAGE, London, 1996. and G.Ritzer, The Mcdonaldiztion The (osir, SAGE, London, 1998.

(٦) أنظر:

K.Mannheim, Ideology and Utorie, Oxford UNV- Press, 1936.

(7) K.Marx, Preface to Acritique of Political Economy, (Selected Writings, Oxford univ-Press), 1977.

(8) G.Ritzer. The McDonalization Thesir, SAGE, London, 1998, Part I, pp. 16 - 52.

(9) S.Wolin, "Max Weber: Legitimation, Method and Theory", Political Theory Vol. 9.No.3. pp. 400 - 424.

(10) R.A. Nisbet, The Sociological Tradition.

(11) Kenes and Marx in Karl Kuhne, Economics and Marxism, London, Vol II, pp. 237 - 60.

(12) H.H.Gerth and C.Wright Milss, (eds.) From Max Weber, Kegan Paul, London,1958. Part I.

الفصل الأول

المجتمع والحياة الاجتماعية: فصل تمهيدي

- تمهيد
- مفهوم المجتمع.
- المجتمع والحياة الاجتماعية.
- المجتمع والواقع الإجتماعي.
- ترابط المجتمع.
- دور المجتمع في بناء شخصية الفرد.
- الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الإدارة والضبط.
- المصادر الأساسية للضبط والسيطرة.
- وسائل تأثير الصفوة الحاكمة علي المجتمع.
- رموز السلطة.

تمهيـــد:

تكمن صعوبة تناول مفهوم المجتمع فى ارتباط هذا المفهوم بعمليات اجتماعية عديدة. ولا نستطيع أن نستبين ذلك إلا من خلال إمعان النظر سوسيولوجيا فى مفهوم المجتمع نفسه. إذ يميل عدد غير قليل من الباحثين – هذه الأيام – إلى تجاهل أو إهمال ما يسمى «بالوظائف الجدلية» التى ينهض بها هذا المصطلح. وفى محاولتنا تناول هذا المصطلح بمفهومه المحورى، يركز بعض الباحثين على الإشارة فى دراساتهم إلى تلك المشكلات المنطقية الناجمة عن استخدام التعريف. إلا أن كلمة «مجتمع» تعنى فى الحقيقة أكثر من معنى وتشير إلى أكثر من موضوع. فإذا ما نظرنا إلى هذا المصطلح عبر القرون الماضية، نلاحظ مدى ما طرأ على الوظائف الاجتماعية للجماعات المختلفة من تغير، ويصبح من المفيد جدا أن نلتفت إلى التاريخ لنستعين به فى معرفة كيفية نشأة وتطور مفهوم المجتمع، فالتاريخ – على حد قول بوسكوف – إن هو إلا علم اجتماع(1).

ومن ثم فإن أول ما يجب أن نضعه فى الاعتبار أننا إذا ما توجهنا بالفحص والدراسة، وأمعنا النظر فى تراث الفكر الاجتماعى، سوف نعثر على مصطلحات قريبة فى دلالتها من مصطلح «المجتمع» Society ففى اللغة اليونانية القديمة وكذلك اللاتينية سوف نجد كلمات مثل Polis و Civitas و Societas. وهى تعنى دولة أو مدينة أو مجتمع. إلا أنها لا تؤدى نفس المعنى الذى تؤديه كلمة مجتمع تماماً. وفى نهاية الامبراطورية الرومانية وخلال العصور الوسطى أخذت كلمتى Societas و Civitas معنى أوسع للدلالة على المجتمع، مع قصور اللغة اللاتينية حتى فى تلك العصور المتأخرة على تقديم كلمة أو مصطلح يعبر بوضوح عن الفرق أو الاختلاف بين المجتمع Society والدولة State، والذى تبدى واضحاً تماماً فى اللغات الأوربية الحديثة. فثمة تشابه كبيرة فى المدلول بالنسبة لكلمة مجتمع فى اللغة الانجليزية Society وكلمة مجتمع فى اللغة الفرنسية Société ونفس الكلمة فى اللغة الألمانية Gesellschaft وهى جميعها تعبر عن الاستخدام السوسيولوجى المعاصر عن الاسم الدال على أكبر وحدة اجتماعية ينتسب إليها الإنسان.

لقد بدأت معان جديدة لهذه الكلمات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك ارتباطاً وانطلاقاً من أشكال وروابط اجتماعية جديدة بين كل من الشكلين السائدين آنذاك وهما الشكل «الارستقراطى» والشكل «البرجوازى». ففى عصر الحكم المطلق «الارستقراطى» جاء مفهوم «المجتمع» ليأخذ وظيفة الدلالة على الدوائر الاجتماعية التى تقود المجتمع مثل «المجتمع الراقى» أو «صفوة المجتمع»[٢]. ولقد برز هذا الشكل فى أوربا على وجه الخصوص، إذ كان المجتمع يتكون من صفوة صغيرة من النبلاء فى الغالب، ويميزون أنفسهم عن بقية فئات وشرائح المجتمع بما يمتلكون من مصادر للقوة جعلتهم أصحاب المكانة المتفوقة على الدوام. وقد حافظت هذه الفئات على مكانتها وشهرتها ودافعت عنهما فترة طويلة من الزمن فى ظل سيادة نظام الحكم المطلق بجانب نفوذ الكنيسة الكبير الذى بدأ يتهاوى مع نظام الحكم المطلق الذى تسيد وسيطر على المجتمع ردحاً طويلاً من الزمن، وذلك عند بزوغ شمس نظام الدولة القومية.

مفهوم المجتمع:

ومادمنا بصدد الحديث عن المجتمع والصفوة الحاكمة ودور الصفوة فى إدارة شئون المجتمع فقد يكون من المناسب هنا أن نتعرض لمفهوم المجتمع الذى اختلف حوله الدارسون. فقد عانى مفهوم المجتمع من اختلاف الدارسين حوله وما يزال يعانى من جراء هذا الاختلاف، ولا تقل معاناة مفهوم المجتمع حالياً عن تلك المعاناة التى أصابته خلال العصر البرجوازى الذى أقام أشكالاً جديدة ومختلفة آنذاك للتنظيم الاجتماعى حيث كانت تلك الأعمال تتصارع مع نظم الكنيسة التى كانت مسيطرة إبان العصور الوسطى. وقد أقامت البرجوازية الجماعات التجارية والروابط الأخرى غير التجارية والتى دافعت عن مفهوم التعليم وعملية التنوير الشعبية. ومازالت الأسماء التى أطلقت على هذه التنظيمات تكشف عن البدايات الأولى لتلك الجماعات، فكان يطلق عليهم اسم «الشركة» أحياناً و «المجتمع» أحياناً أخرى، وهذه أسماء اشتقت دون استثناء من الروابط الصغيرة.

وقد أخذت كلمة «مجتمع» أهمية خاصة من الناحية العاطفية والوجدانية فى

الدوائر البرجوازية، كما لعبت نفس الكلمة - المجتمع - دوراً على درجة كبيرة من الأهمية فى المناظرات السياسية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. تلك المناظرات التى كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى «الدولة» المتمثلة فى «السلطة المطلقة»، وضد المقاطعات الخاصة بالنبلاء والقساوسة. ويعتبر «جون لوك» من أكثر الكتاب الذين أولوا عناية خاصة - في مؤلفاته العديدة - بنفوذ الدولة والمقاطعات في شتي وجوه «الحياة الاجتماعية» وأثر ذلك علي تطور مفهوم المجتمع وعلاقته بالصفوة الحاكمة Ruling Elite المسيطرة علي مقدرات المجتمع(٣).

ومن ثم فقد كانت كل هذه المحاولات لإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وفقاً لمقتضيات توزع «القوة» هي التي شكلت «المجتمع المدني Civil Society»(٤). وعلى هذا فقد يكون المجتمع وفقاً لوجه النظر هذه شكلاً من الأشكال الاجتماعية يوجد جنباً إلى جنب مع النظم الاجتماعية القديمة. إلا أنه فى عصر «جون لوك» حيث كان الجدل قوياً ضد الدولة المطلقة، اتخذت كلمة مجتمع مضامين ومدلولات أكثر اتساعاً وشمولاً. ولهذا فقد اتجهت المناقشات نحو تأكيد أن المجتمع هو الأصل وهو الذى يَقيم الدولة، وما تقوم الدولة فى الأصل إلا لحماية وخدمة المجتمع عن طريق القوانين والتشريعات التى تنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع وبالتالى بينهم وبين الصفوة الحاكمة فضلاً عن قيام الصفوة بواجب تأمين حرية أعضاء المجتمع وأمنهم وملكياتهم.

إن نظرة فاحصة على تاريخ الثورة الفرنسية الاجتماعى توضح أن كلمة «مجتمع» قد لعبت دوراً لا يستهان به فى صياغة ايديولوجية هذه الثورة. ولعبت الكلمة نفسها الدور ذاته فى الثورة الألمانية ١٩٤٨م، حيث كانت كلمة «مجتمع» تعمل بمثابة صيحة ضد الصفوة الحاكمة ونظام المقاطعات.

إن محاولتنا هذه للتنظير للمجتمع وأدوات الصفوة فى السيطرة عليه وإدارته، تجعلنا نلاحظ أن فلاسفة البرجوازية يرون أن قيام ما هو مثار من أفكار حول المجتمع، هو الذى أدى إلى أن يكون «علم الاجتماع» كعمل عقلى متميز متاحاً الآن. ففى ايديولوجية الحكم المطلق والنظام التجارى عندما تفتت نظام الاقطاع،

ظهرت الوحدات الاجتماعية الكبرى كالممالك التى عرفت تاريخياً باسم الشخص صاحب السيادة، إذ أن صاحب السيادة هو الذي كان يعين حدود المملكة وبالتالي يمتلك ثرواتها. وعلي هذا فقد كتب تاريخ الممالك كتاريخ للملوك المتعاقبين، وكان هذا التاريخ محل انتقاد فلاسفة عصر التنوير، الأمر الذي دفعهم إلي محاولة استبدال هذا الاتجاه الفردي باتجاه أكثر عمومية، وذلك عن طريق استخدام كلمة «مجتمع». وحاولوا فى سبيل ذلك بذل كثير من الجهد فى كتاباتهم التاريخية متجهين بهذه الكتابات إلى عامة الناس. وكانت هذه الجهود من قبل فلاسفة عصر التنوير تقع ضمن سياق محاولاتهم فى رفع مستوى الوعى لدى أعضاء المجتمع والتقليل من أهمية الحكم المطلق. بل أنهم أى الفلاسفة - حاولوا وضع المجتمع ليس فقط مساو للدولة، بل أشاروا إلى المجتمع كوجود جمعى خاضع لقوانين أساسية، وضعت من أجل هذا الوجود الجمعى. ومن ثم فقد أعدوا ومهدوا الطريق لقيام ما سمى فيما بعد بعلم الاجتماع.

هذا وبالرغم من أن الباحثين لم يتفقوا تماماً على تعريف محدد للمجتمع، إلا أن هناك شبه اتفاق على الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، حيث يشير المصطلح - المجتمع - إلى العلاقات الاجتماعية بين الناس. أى تلك العلاقات التى تنشأ نتيجة لاتصال مجموعة من البشر بعضهم ببعض(٥)، على أن يكونوا شاغلين لمكان معين فى زمان معين. ومن ثم فإننا نشير إلى المجتمع المصرى أو المجتمع الصينى فى العصور القديمة، وحديثا نقول المجتمع اليونانى المعاصر أو المجتمع الإيطالى وهكذا.

وعلى هذا فإن كلمة «مجتمع» تشير إلى جماعة من الناس - من الجنسين - ومن مختلف الأعمار يرتبطون معاً بروابط نظامية وبثقافة متميزة. وفى الواقع أن تجمعات بشرية من هذا القبيل إنما تقوم على أسس وحدود سياسية توضح أو تحدد العلاقة بين «الدولة» و «المجتمع» من حيث المفهوم السوسيوسياسى.

ولقد عرف المجتمع أيضاً على أنه «النظام والثقافة» المتميزة لجماعة تقطن أو تعيش فى مكان واحد - من الجنسين ومن كل الأعمار - حيث أن هؤلاء يعيشون فى كل مكان مأهول من العالم فى جماعات يتأثر سلوكها بمجموعة من القيم

والمعايير التى يتقاسمونها. ومن ثم يتصل بعضهم ببعض ويسلكون وفقاً لها. ففى العصور الوسطى لم يكن ثمة فرق بين «المجتمع المدنى» و «المجتمع السياسى» إذ كان الفرد تابعاً للمجتمع السياسى، وفى الوقت نفسه تابعاً للكنيسة التى كان دورها السياسى بارزاً ومسيطراً. وبدأ التمييز أو الفصل بين الدولة والمجتمع يظهر تدريجياً من خلال ثورات القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولم ينقض القرن الثامن عشر إلا وكان التمييز واضحاً بين الدولة والمجتمع.

المجتمع والحياة الاجتماعية:

وهناك مطلبان أساسيان فى الدراسات الاجتماعية كأى دراسات أخرى: يدور المطلب الأول حول محاولة تفسير الحقائق، وذلك باستخدام المنهاج الملائم لهدف الدراسة، وعلى هذا تسمى علماً. والمطلب الثانى هو محاولة الآخرين فحص الأفكار والمناهج التى استخدمت فى التفسير. وعندما تستخدم هذه الأفكار وهذه المناهج على نطاق واسع تسمى فى بعض الأحيان بالفلسفة التحليلية. إلا أنه فى الدراسات الاجتماعية يظل الأمر معلقاً وقابلاً للنقاش طالما أن ميدان الدراسة هو المجتمع الديناميكى والمتغير دائماً فى النظم والثقافة والعادات والأعراب والتقاليد.

إن محاولة فهم كيان بالغ التعقيد كالمجتمع هو فى حاجة إلى بذل جهد شاق بلاشك. ولكن هذه الصعوبة لن تحول دون استخدام الناس لكلمة «مجتمع» باستمرار فى مناقشاتهم وأحاديثهم اليومية العادية. كما أن الكلمة – المجتمع – تستخدم أيضاً بصورة متواترة فى أحاديث قادة ورواد المجتمع، فهذا سياسى يقول: «سوف نعمل لكى يساعدنا كل فرد من أفراد «المجتمع»، وناظر مدرسة يقول: «أن التلاميذ فى المدرسة ليتعلموا كيف يتخذون أماكنهم فى المجتمع»، وثمة سياسى آخر يقول: إن عودة عقوبة الإعدام هى من أجل حماية المجتمع. ويرى بعض الكتاب أنه لابد أن تعمل الحكومة على المحافظة على مستوى اجتماعى معين لتساعد فى قيام مجتمع متحضر أو متمدين.

وبنظرة سريعة إلى الفقرة السابقة نستطيع أن نتبين أن كلمة «مجتمع» لا تشكل مشكلة من نوع ما فى الاستخدام اليومى العادى. إلا أنه من المفيد هنا أن نخضع للفحص هذا الاستخدام للكلمة. ففى جملتين سابقتين تحدث المستخدم

للكلمة عن مجتمعنا ولكن مجتمع من وهل ثمة معنى تطبيقياً لهذه الكلمة؟ إذ أنه أينما وجد مجتمع فثمة أناس يتبعونه جميعاً، أو بمعنى أقرب إلى الواقع هناك أناس يكونون هذا المجتمع أو ذاك. وهل هذا يتضمن فكرة أن هؤلاء جميعاً يتبعون هذا المجتمع بمقياس أو بمعيار متساو، وهل ثمة خبرة أو تجربة متشابهة لكل فرد؟ هذا بالإضافة إلى أن هناك مظهراً أو جانباً آخر لهذه الأمثلة السابقة، فهى تعنى إشارة قوية بأن المجتمع يأتى وراء الفرد، وعلى هذا فالمجتمع المتحضر يعرف بالرجوع إلى مستويات معينة. ولقد وجدت هذه الفكرة عن المجتمع مستقلة عن الفرد فى كثير من أحاديث الساسة وقادة المجتمع. ونحن إذا ما أعطينا المجتمع مثل هذه المكانة فنحن فى هذه الحالة فى ميدان أو مجال مشكوك فيه الآن المجتمع إنما هو معنى مجرد. إذ أننا لانستطيع أن نلمس أو نتذوق أو نشم المجتمع. فالمجتمع لا يملك خصائص يمكن أن نخفضعها لمثل هذه الحواس، ولكنه يوجد كمفهوم فقط. ولما كانت المجتمعات ليست أشياء بأى مفهوم مادى، فلا يمكن دراستها كأشياء مادية.

إذ أن مفهوم المجتمع هو مفهوم «علاقة» وليس واحداً من المفاهيم المادية. فالوجود فى أى موقف اجتماعى إنما ينسحب على الناس المشاركين فى الموقف نفسه. ونتيجة لما سبق فما الذى نعنيه عندما نستخدم كلمة «مجتمع» فى سياق ما؟ نعتقد أن محتوى أو مدلول هذه الكلمة إنما يعنى: «أن ثمة أناس مرتبطين ببعضهم البعض بطرق نظامية يشغلون مكاناً ما فى زمان ما». وعلى هذا فإن عمل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إنما يدور أو يتركز حول اكتشاف هذه الطرق ودراستها. فالمجتمع تبعاً لذلك عبارة عن شبكة من العلاقات، هى السياق الذى ينشغل به علماء الاجتماع والانثروبولوجيا(٦).

ولما كان المجتمع عبارة عن سلسلة من العلاقات بين الناس، فإن طبيعة هذه العلاقات هى ما يجب على العلماء والباحثين أن يتناولوه بالدراسة والفحص. ومن ثم فإنه يتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات أساسية يحاول علماء الاجتماع الاجابة عليها مثل:

ما نوع تلك العلاقات التى تتميز بدرجة عالية من الأهمية للمحافظة على

الاستقرار الاجتماعى، وما هى القوى التى تعمل على تشكيل هذه العلاقات؟ وهل يظهر المجتمع ببساطة نتيجة لقيام مجموعة من العلاقات بين عدد من الناس؟.

إن مشكلة المجتمع لا يمكن أن تحل بمجرد تعريف المجتمع على أنه مجموعة أو شبكة من العلاقات، برغم أنها تساعدنا فى تذكر طبيعة ما نحن بصدد دراسته. لأننا نميل فى حياتنا اليومية إلى الاعتقاد بأن المجتمع كيان أو وجود واقعى بالفعل، ويعبر بعض الباحثين عن ذلك بقولهم: «أن المجتمع لن يسمح بذلك»، أو «وفقاً لحاجات المجتمع» أو «أن المجتمع هو الذى يلام على ذلك». وفى الحقيقة فإن هذا التصور يعتمد إلى حد كبير على المدى الذى يكون المجتمع متحققاً فى وعى الناس خلال حياتهم اليومية. وبفحص تراث علم الاجتماع نلاحظ أنه من النادر أن نجد هذا التصور قد تم فحصه فحصاً علمياً كاملاً. وعلى هذا فإنه قد أثر على فهمنا وتفسيراتنا لما يحدث لنا، فضلاً عن تلك الأحداث التى تتخذ لها مكاناً فى عالم الإنسان خلال مسيرة الحياة.

المجتمع والواقع:

يتقاسم الإنسان واقع حياته اليومية فى العادة مع أناس آخرين، وهذه حقيقة مسلم بها وليس هناك خلاف عليها منذ العصور القديمة، أو منذ البدايات الأولى لمجتمع بنى الإنسان. ولكن السؤال الهام هو: كيف أن هؤلاء الآخرين، أنفسهم يتمرسون فى الحياة اليومية. وهنا نستطيع أن نميز بين أنماط أو نماذج عديدة لمثل هذا التمرس أو ما يسمى بالخبرة اليومية.

من المتعارف عليه أن أهم تجارب الإنسان تأخذ مكانها عندما تكون الممارسة أو الاحتكاك اليومى وجهاً لوجه. أى أن الاتصال هنا يكون اتصالاً مباشراً، حيث يحدث أو يجرى أول تفاعل اجتماعى بين اثنين أو أكثر فى الحياة اليومية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. الأمر الذى يؤدى إلى أنواع أخرى كثيرة من التفاعل الاجتماعى(٧).

إن تجربة الاتصال المباشر أو التعامل وجهاً لوجه فى الحياة اليومية تؤدى إلى إحساس طرفى الاتصال أو التعامل بالمشاركة فى الموقف. وكلما طال أو استمر الاتصال يستمر بالتالى عندئذ تبادل الانطباعات والخبرة أو التجربة فيما

بينهما. إذ أن كل تعبير لأى منهما تجاه الآخر يلقى استجابة لديه سواء أكانت استجابة إيجابية أو سلبية. وفى هذا الموقف يكون الإنسان فى الغالب الأعم واقعياً، وهذه الواقعية هى جزء من الواقع الكلى للحياة اليومية.

ومن خلال هذا التصور البسيط يعتقد بعض الباحثين أن المجتمعات المعاصرة لاتختلف عن المجتمعات الأولى، ومن ثم يمكن فهمها عن طريق تجمع الوقائع حولها. وذلك بطرح بعض التساؤلات فى استمارات البحث ثم استخدام الوسائل الاحصائية للوصول إلى نتائج معينة يمكن استخدامها فى تفسير وتعليل الواقع الاجتماعى. ولكن المسألة فى الحقيقة ليست بهذه البساطة، إذ أن هناك صعاب جمة تواجه الباحثين، وترجع فى الغالب إلى اختلاف وجهات النظر التى تؤدى إلى اختلاف الآراء، الأمر الذى يفضى إلى اختلاف نتائج البحوث حول المجتمع.

وكان هذا الاختلاف فى النظرة والرأى والمنهاج المستخدم فى الدراسة، سبباً أساسياً فى قول البعض بأن علم الاجتماع ليس علماً بمعنى Science فعلماء الاجتماع يريدون معالجة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها على نمط معالجة العلوم الطبيعية لموضوعاتها المادية فى الطبيعة والكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية. إلا أن الحقيقة أنه حتى إذا ما عرفنا علم الاجتماع بأنه علم بمعنى Science فهو علم يظل مختلفاً كثيراً عن الطبيعة والكيمياء وسائر العلوم الطبيعية، فهو لا يملك مجموعة من الاجابات الجاهزة أو منهاجاً معد سلفاً للوصول إلى حلول كاملة ومبرهن عليها.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه بامكاننا القول أنه فى دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى، لابد أن تعتمد الحقائق أو الوقائع الاجتماعية على كيفية تفسيرها. وعلى هذا فسوف تتنوع وتتباين التفسيرات تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعة حول ما هو عليه الواقع الآن وما يجب أن يكون عليه. وكنتيجة لهذا السياق فإننا نجد أنفسنا لم نبتعد كثيراً عن تصور أو مفهوم المفكرين المثاليين، أمثال «أفلاطون» ومن حذا حذوه من المفكرين عندما اتجهوا بجهودهم إلى دراسة «ما يجب أن يكون» وفى هذا الاتجاه عودة إلى الفلسفة المثالية[٨].

ولكننا إذا ما أخذنا مثالاً من الواقع وليكن عن «أزمة الاسكان فى مصر»،

فسوف نلاحظ أن الكل يسمع نفس الحقائق، ولكن كيف يفهم كل فرد من هذا الكل المشكلة؟ لا شك أن فهم كل فرد يعتمد على بعض الافتراضات التى يحتمل ألا تواضع فى الحسبان على الاطلاق، فالبعض سوف يرجع المشكلة إلى هبوط مستوى المعيشة، والبعض الآخر سوف يرى أنها مشكلة اقتصادية بحتة، والثالث سوف يرجعها إلى طبيعة النظام السياسى وسوء التخطيط، وقد يرى من يعانى من المشكلة رأياً أو يلجأ إلى افتراض لم يدرك على الاطلاق.

إن ملاحظة الوقائع فى هذا السياق من الصعوبة بمكان، فضلاً عن صعوبة تشخيصها، وعلى هذا لا يمكن معالجة الوقائع على هذا المنوال، لأن اختلاف الثقافات، بل وتناقضها مع وجود امكانية توفر دلائل على المفاهيم البديلة للوقائع فى الثقافة الواحدة. إذ أنه فى الوقت الذى نقول فيه أننا نعتقد فيما نرى، نقول أيضاً «أن الأشياء ليست دائماً هى كما تبدو عليه». وكنتيجة لهذا الاتجاه الثقافى يزيد الميل أو الاتجاه نحو التأكيد على الوقائع. ولكن الفرصة قليلة أو غير متوفرة لفحص الحقائق أو الوقائع الاجتماعية، فضلاً عن ضآلة الفرصة نفسها لاكتشاف البدائل. ففى بعض موضوعات التعليم كاللغة والموسيقى – على سبيل المثال – يتم التركيز على التفسير والشرح الذى لا يقبل الجدل، ومن المفروض تشجيع الفرد على الاستجابة. وبالمقارنة بعلم الاجتماع فثمة اتجاه لتعليم علم الاجتماع مثل الموضوعات الأخرى أحياناً. وعلى هذا فهناك احتمال كبير بأن دارس علم الاجتماع يقال له: «أن هذا كذلك، وذاك هكذا»، ومن هنا يشعر الطالب أو الدارس بأن علم الاجتماع هو علم مشوش ليس بسبب صعوبته، وإنما لكونه يعتمد على وقائع سريعة التغيير. الأمر الذى يؤدى إلى أن علم الاجتماع يتطلب تلميذاً أو دارساً مفكراً، إذ لا بد له عاجلاً أم آجلاً أن ينشغل بالافتراضات والمفاهيم الأساسية عن المجتمع، والتى لا تتطرق إليها العلوم الأخرى.

ترابط المجتمع:

إن الشرط الأول من شروط ترابط المجتمع يكمن فى تقليد السلوك الظاهر. فهذا التقليد بالرغم من انعدام قصد الاتصال فيه، له القيمة التى ينطوى عليها

الاتصال المؤدى إلى التفاعل الاجتماعى. إذ أنه فى عملية الاتساق مع طرق المجتمع يوافق الفرد بالفعل على المعانى التى تنطوى عليها هذه الطرق. فإذا ما تعلم الفرد – على سبيل المثال – الذهاب إلى المسجد محتذياً فى ذلك حذو أفراد المجتمع الآخرين، فالأمر يبدو كما لو كان ثمة اتصال قد حدث ثم ترتب عليه تصرف أو سلوك. ووظيفة اللغة فى مثل هذه الحالات هى بيان ومنطقة المحتوى الكامل لهذه الاتصالات غير الرسمية فى نمو خبرات الفرد الاجتماعية.

أما الايحاءات الاجتماعية فلها طابع اتصالى أقل من السلوك الظاهر وتقليده، إذ أنها محصلة أعمال فريدة ومعان جديدة أصبحت ممكنة ضمناً، نتيجة لأنماط من السلوك الاجتماعى. وعلى هذا فإن تعود بعض الناس على عدم الذهاب إلى المسجد فى بعض المجتمعات – والذى يبدو متناقضاً مع القيم التقليدية الموروثة لهذه المجتمعات – يمكن إرجاعه فى الوقت نفسه إلى ما نسميه بالإيحاءات الاجتماعية المترتبة على سلوك بعض أفراد هذه المجتمعات.

وتكمن أهمية الاتصال فى التفاعل الاجتماعى فى أنها لاتبدو كصيغة من صيغ المجتمع التى لا يعبر عنها لغوياً، وإنما هى فى أن الفرد الغريب عن هذا المجتمع قد يحار فى فهم بعض ضروب السلوك حتى وإن كان على دراية تامة بأشكالها الخارجية، وبالرموز اللغوية التى تصاحب هذه الأنماط من السلوك. ويلفت ذلك نظرنا إلى أنه من وظائف الفن فى المجتمع أن يجلوا مثل هذه المقاصد الخفية من السلوك الاجتماعى(٩).

ولا تنطبق عملية الاتصال على المجتمع بهذا المفهوم فحسب، لأنها تتنوع تنوعاً غير محدود فيما يتعلق بالشكل والمضمون بالنسبة للأنماط المتباينة للعلاقات الشخصية التى يقوم عليها المجتمع. وهكذا فإن أى نمط من الأنماط الثابتة للسلوك أو الرمز اللغوى لا يمكن أن يكون له بأى حال المغزى الاتصالى نفسه فى نطاق الأسرة وبين أعضاء أية جماعة من جماعات المجتمع أو فى الأمة على سعتها، وعلى وجه العموم، فإنه كلما صغر نطاق الجماعة وتعقدت المفاهيم السائدة بين أفرادها، كلما أمكن أن يكون جماعة عملية الاتصال أقل. فكلمة واحدة يتبادلها أعضاء جماعة وثيقة الصلة ببعضها البعض، – بالرغم من الغموض

الظاهرة لهذه الكلمة – قد تنطوى على اتصال يفوق فى دقته كما كبيراً من الرسائل المتبادلة التى أعدت بعناية بين دولتين على سبيل المثال.

دور المجتمع في بناء شخصية الفرد:

لما كان الفرد هو الوحدة الأساسية فى «التفاعل الاجتماعى» فإن مواقفه ترتبط عادة بمحاولة اشباع حاجاته المباشرة على شتى المستويات من ناحية وبالخلفية الاجتماعية العامة التى يكتسبها نتيجة لانتمائه إلى بيئة معينة وتراث معين، ثم محاولة تكيفه مع هذه البيئة والتزامه بأنماط القيم السائدة فى تراثه من ناحية أخرى. وإذا كان الحال كذلك فهل يمكن حقاً ضبط سلوك الأفراد ومواقفهم بالتأثير فيها أو تغييرها إلى حد بعيد على نحو أو آخر؟.

إن الموقف عبارة عن «سلوك» ثابت يدل على الرأى، والموقف العقلى هو طريقة التفكير الثابتة». وهذا المفهوم لا يبعد بنا كثيراً عما يرد تلقائياً فى أذهاننا عندما نفكر فى معنى كلمة «موقف» والتى يعرفها الباحثون فى «علم النفس الاجتماعى» على أنها: «حالة استعداد عقلية أو عصبية تتهيأ من خلال الخبرة، ويكون لها تأثير توجيهى أو دينامى على استجابة الفرد للأشياء والأحوال التى ترتبط بها، أو أنها الميل إلى الإتفاق أو الاختلاف مع عامل بيئى يصبح تبعاً لذلك قيمة ايجابية أو سلبية، أو أنها مجمل ما ينشأ اجتماعياً فى الإنسان».

وإذا تفحصنا هذه التعريفات نجد أنها تشير إلى مضمون واحد هو أننا فى استجاباتنا للأحوال والأشياء التى نلقاها فى حياتنا اليومية نتأثر بآراء وقيم نكون قد اكتسبناها وتبنيناها سلفاً من الخبرات التى مررنا بها من قبل. وأن هذه الخبرات تتصل بكل جوانب حياتنا كأفراد يعيشون ويتفاعلون فى بيئة معينة لها تراثها وخلفياتها(١٠).

ولا شك أن لكل منا موقفاً إزاء ما يحيط به على المستوى الاجتماعى والمادى، وأن هذه المواقف قد تكون ودية أو غير ودية وقد تعكس هوانا ومصلحتنا أو قد تعكس تجردنا. والموقف على وجه العموم يعبر عن استجابة ترتبط بالخبرة الفردية أو المجتمعية أو كليهما معاً. ويحاول الباحثون فى علم الاجتماع تبين الجوانب التى يسهل فيها ضبط المواقف وذلك عن طريق إعادة تشكيلها أو حتى

تغييرها. وبالاستطاعة ملاحظة عملية تكوين أو تشكيل المواقف فى مراحلها الأولى، وأثر القيم السائدة فى المجتمع فى ذلك. وليس من الغريب أن نلاحظ فى خبراتنا الشخصية أن المواقف تتشكل على هذا النحو، والقيم التى ترتبط بها يسهل تغييرها فيما بعد بالرغم من إضافة خبرات أخرى إليها ومرور الفرد بمراحل تنشئة اجتماعية يفترض أنه تعبنه على التخلص من الانحياز(١١).

وعملية التنشئة الاجتماعية تعنى باختصار: ماذا يتعلم الإنسان وكيف؟ وما نتائج هذه العملية بالنسبة له؟ وهناك عدد من الموجهات الثقافية تقود دراسة التنشئة بوجه عام وأثرها فى تكوين الشخصية الاجتماعية، وذلك مثل التحولات الثقافية والمتتابعة بين الأجيال، أو عملية التدريب والاعداد للمشاركة الاجتماعية وما إلى ذلك من عمليات. ولكن عملية التنشئة تتخذ فى الواقع مضموناً فردياً أو شخصياً أكثر منه عاماً، فالمضمون العام يظهر واضحاً فيما نسميه بالتنشئة الاجتماعية، حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الدوافع الخاصة إلى اهتمامات عامة. وهذا التحول من الخاص إلى العام هو الذى يؤدى بالفرد إلى الانغماس فى العمل الاجتماعى الذى يكون فى الغالب ضمن أطر تنظيمية مضبوطة ومسيطر عليها بجهاز الدولة الأعلى وهو الحكومة بما تمتلك من أدوات غير متاحة لأى من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ومن ثم فإن عملية التنشئة إنما تهدف من الناحية الاجتماعية إلى تكييف الأفراد مع البناء المعيارى للمجتمع، فهى من الناحى العملية تعد تدريب للطفل على المشاركة الاجتماعية. وتنبثق نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف من جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التى تكون النظام الاجتماعى. ومن ثم فإن التنشئة الاجتماعية هى أحد العوامل المساعدة الهامة للعملية الاجتماعية ومطالب الدور الأكثر تعقيداً، إذ أن عملية التنشئة ككل هى تصور لكيفية ملاءمة الشخص لحاجات المجتمع.

ومن خلال هذا السياق تظهر «الشخصية» و «البناء الاجتماعى» على أنهما نسقان منفصلان نظراً لاختلاف – أو تناقص – حاجات كل منهما. ولذلك فإن

عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على خلق الظروف الملائمة بين الاثنين. ومن ثم فإن عملية التنشئة تقوم بدور تدريبي هام يشكل سلوك وشخصية الفرد وفقاً لاهتمامات المجتمع. وطالما أن عملية التنشئة هي عملية ناتجة عن الحياة اليومية الاجتماعية، فإنها تقدم لنا نمطاً معيناً من الشخصية التى تتباين وتختلف من شخص إلى آخر مما يؤدى إلى صعوبة سبر غور علاقة الشخصية بالنسق الاجتماعي ككل، الذى تتداخل وتتشابك فيه النظم والبناءات الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد، والتى يأتى فى مقدمتها الصفوة الحاكمة أو ما يسمى فى الفكر السوسيوسياسى بالحكومة، ففى هذا التعقيد النظامى الاجتماعى الهائل، كيف تدير هذه الصفوة – ينبغ الحاكمة المجتمع وما هى الأدوات التى تستخدمها لتسيير النظام الاجتماعى ككل تجاه تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع.

وقبل محاولة اكتشاف هذه الأدوات فلنحاول أن نسأل مرة أخرى: ماذا تفعل الحكومة أو الصفوة الحاكمة؟.

ثمة طرق مختلفة ومتعددة للاجابة على هذا التساؤل. وتكمن إحدى الاجابات فى وصف ما يحدث داخل الحكومة ذاتها. كيف تتخذ القرارات، وكيف تصدر الأوامر والتعليمات من أعلى إلى أسفل، وكيف تبسط هذه المعلومات. وإذا اخترنا أن نجيب على التساؤل المطروح بهذه الطريقة، فإنه مما لا شك فيه سنجد أنفسنا حيال قصة مكررة ومعادة من خلال كتابات ودراسات علماء السياسة والاجتماع السياسى عندما تناولوا «القوة» و «النفوذ» وما إلى ذلك من مفاهيم مستخدمة فى علوم الاجتماع والسياسة. وهذه طريقة من طرق دراسة عمل الحكومة.

وثمة نموذج ثان من الاجابة على سؤالنا الأول يمكن أن يركز على موضوعات بعينها تجعلها الصفوة الحاكمة محور اهتمامها فى هذه الأيام، وهذا قد يؤدى بنا إلى حديث أو مناقشة مختلفة تماماً. إذ قد نضطر إلى رصد اهتمامات الصفوة الحاكمة هذه الأيام – بالرغم من اختلاف اهتمامات الصفوة فى مجتمع عنه فى آخر – لسبب أو لآخر. ومن ثم فستكون عملية رصد الاهتمامات سلسلة طويلة بدء بعملية قيد المواليد وما يليها من أعمال سياسية واقتصادية وإدارية

واجتماعية وحتى عمليات قيد الوفيات. وعلى هذا ففى مثل هذه الحال سوف نضطر إلى اختصار هذه الاهتمامات إلى ما هو عام وحسب.

والاحتمال الثالث للإجابة على مثل هذا التساؤل يختلف عن سابقيه أيضاً، وهو محاولة وصف الأدوات التى تستخدمها الصفوة الحاكمة لإدارة شئون المجتمع والسيطرة عليه. ونستطيع أن نتخيل السيطرة على أنها مجموعة من الأدوات الإدارية، تحاول الصفوة بوساطتها تشكيل حياتنا بتطبيق هذه الأدوات والوسائل الإدارية بطرق مختلفة لتتلاءم مع الأغراض المختلفة للفرد والمجتمع ولتلائم الصفوة قبل ذلك.

إن هذه المداخل الثلاثة للإجابة على السؤال – ما تفعل الصفوة؟ – تشبه إلى حد كبير قصة هؤلاء الرجال فاقدى البصر الذين يصفون الفيل، فكل منهم يصف جزء من الصورة ككل. ولذلك فإننا سوف نحاول أن نقف على الأدوات أو الأجهزة التى تستخدمها الصفوة الحاكمة للاتصال بالمجتمع وإدارته. ومن ثم فنحن نركز هنا على دراسة الأساليب وليس على أهداف الصفوة، فضلاً عن اهتمامنا الخاص بدراسة ماذا تفعل الصفوة للمجتمع وليس ما يحدث داخل الصفوة ذاتها.

الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الادارة والضبط:

إن المقصود هنا بالمستودع هو ما تمتلكه الصفوة فى المجتمع من مصادر لقوتها على مختلف المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك ما هو متاح لها من معلومات عن مختلف قطاعات المجتمع. وكذلك ما هو متاح لها – أى للصفوة – من جامعى المعلومات، فضلاً عن الخدمات التى يقدمها لها هؤلاء الأفراد ذوى التأثير الذين لا تتمتع بوجودهم أية مؤسسة أخرى داخل المجتمع. وذلك كله يتم سبيرنيطيقيا، فالصفوة دائماً فى حاجة إلى استخدام أدوات للملاحظة والمراقبة والحصول على المعلومات عن العالم الخارجى. ومن العوامل الجوهرية لأى نظام من نظم الضبط امتلاك وسائل لتأكيد استمرار النظام. إلا أنه ليس كاف تماماً الحصول على معلومات بشأن ما يدور داخل وخارج نطاق المجتمع، وإنما

من الأهمية بمكان اتخاذ ردود الأفعال الملائمة من قبل الصفوة الحاكمة تجاه ما يدور فى المجتمع من مناشط مختلفة ومتباينة فالصفوة الحاكمة كمؤسسة من أهم أعمالها الضبط والسيطرة والإدارة، تتصل بالمجتمع على المستوى الفردى والجمعى من خلال ردود أفعالها حيال مناشط المجتمع المختلفة والمتباينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم تختلف أدوات الصفوة فى انفاذ شرعيتها، حيث تتباين هذه الأدوات بين الشدة أو اللين أو حتى التسامح.

المصادر الأساسية للضبط والسيطرة:

إن أول هذه المصادر يكمن فى «مركزية موقع الصفوة الحاكمة» فى المجتمع، فهى دائماً فى مركز الوسط، أى أنها – أى الصفوة – فى مركز تجميع المعلومات فى نسيج المجتمع. وعلى هذا فالصفوة ترى وتسمع ما لا تراه أية مؤسسة اجتماعية أخرى، الأمر الذى يؤدى إلى قيام مستودع للمعلومات لديها حيال كل ما يدور فى المجتمع وغير متاح إلا لها فقط. والمواطن فى العادة مواجه باجراءات رسمية شرعية منذ مولده وحتى مماته.

ويكمن المصدر الثانى من هذه المصادر فى «الثروة» وليس المقصود بالثروة هنا النقود وحسب وإنما كل ما يتعلق بالثروة من نقود وغيرها مثل الملكية وما إلى ذلك من مصادر.

أما المصدر الثالث والهام فهو «السلطة»، والتى تشير إلى قوة الصفوة الرسمية أو قوة الصفوة الشرعية إذ أن القوة الشرعية هنا تأمر وتمنع وتمنح وتؤمن وتضمن أيضاً. فالسلطة بهذا المعنى تقليدية ينظر إليها على أنها من ممتلكات الصفوة الحاكمة، وهى مصدرها مع تباين مستواها ومداها، إذ أن ممارستها تختلف من موقف إلى آخر.

أما المصدر الرابع من هذه المصادر إنما تستمده الصفوة الحاكمة من «التنظيم» والذى يشير إلى امتلاك الدولة لعدد من الأفراد تختلف مهاراتهم بدء من العمال وانتهاء بالجنود على مستوى الجيش والبوليس، ومروراً بالخبرا

والبيروقراطيون الصغار والكبار، فضلاً عن الأراضى والمبانى والمواد والمعدات، وهذه كلها منظمة وفقاً لاجراءات معينة، وتستخدم الحكومة من هذه التنظيمات ما هو ملائم لكل موقف. وفى كثير من الظروف والأحوال يكون التنظيم حلقة أساسية وهامة من حلقات السيطرة لدى الصفوة الحاكمة، فالتنظيم بما يملكه من تدرج هرمى يمثل العنصر الأساسى والمصدر المتميز بين مصادر الضبط والسيطرة الأربعة.

إن مركزية موقع الصفوة فى وسط المجتمع يمكن الصفوة من جعل صورة المجتمع وكذلك الأداء الاجتماعى بكل مؤسساته أمام نظرها بحيث تكون الصورة كاملة الوضوح. ومن ثم فهذا يمكنها من اصدار وبث المعلومات وفقاً لما تراه ملائماً لكل موقف من المواقف الاجتماعية على مختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية. وإذا كان التنظيم يمنح الصفوة القدرة على الضبط والسيطرة، فإن الثروة تمنح الصفوة القدرة على تنشيط عمليات التبادل فى المجتمع. فضلاً عن أنه كثيراً ما تستخدم الصفوة المال فى التأثير على الجهات الخارجية، وكثيراً ما يستخدم دفتر الشيكات الرسمى فى دفع الأفراد إلى الطاعة والإذعان لما تصدره الصفوة من قرارات وأوامر وتعليمات.

أما السلطة – ونعنى بها السلطة السياسية – فهى التى تمنح الصفوة الحاكمة الشرعية فى جميع الممارسات الرسمية قبل المجتمع على مستوى الفرد والجماعة، وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وذلك عن طريق التنظيم، الذى يمكن الصفوة من العمل المباشر مستخدمة فى ذلك ما تمتلك من نصوص اجرائية. وتتمايز هذه المصادر الأربعة للضبط والسيطرة باختلافها وتباينها من وجوه عديدة، فبعضها لابد أن يجدد نفسه ليتلاءم مع المواقف المتغيرة، بينما البعض الآخر ليس له هذه الخاصية. كما أن بعضها يستلزم الكثير من الاذعان، بينما بعضها الآخر لا يحتاج لمثل هذا الاذعان أو الخضوع. فبث أو اطلاق المعلومات يتجه مباشرة إلى فكر الناس وعقولهم، وبالتالى يؤثر فى مواقفهم، والسلطة تتجه نحو الحقوق والواجبات والمكانة، أما التنظيم فهو يؤثر على البيئة الفيزيقية وعلى الشخص ذاته.

وسائل تأثير الصفوة الحاكمة علي المجتمع:

أشرنا فيما سبق إلى المصادر التى تمكن الصفوة الحاكمة من إدارة شد المجتمع بالأسلوب الذى يؤدى إلى سيادة النظام وضمان استمرار عمل النظا الاجتماعى بكفاءة تسمح باشباع حاجات المجتمع المختلفة. وذكرنا أن المواقف الاجتماعية تتباين بين الشدة واللين. ومن ثم فإن الصفوة الحاكمة تختار مما لديها من مخزون على مستوى الأدوات والمعلومات ما هو ملائم بالنسبة لكل موقف.

إن مركزية موقع الصفوة يعد عنصراً هاماً من عناصر تمكين الصفوة من السيطرة وفرض الأمن والنظام عن طريق بث أو حجب المعلومات كأداة على درجة عالية من الفعالية. وقد استخدمتها الصفوة الحاكمة منذ العصور القديمة. وتعتبر هذه الأداة – المعلومات – من الأدوات ذات الأهمية الكبرى لدى الصفوات الحاكمة الحديثة. ويجد الفرد نفسه ملقى فى وسط المجتمع من خلال الأسرة، وسرعان ما يواجه بسيل من وسائل الاتصال التى تحمل له كم هائل من الدعاية أهمها على الاطلاق ما تثبته الصفوة الحاكمة من معلومات عن النظم واللوائح والقوانين والأمن والدفاع وما إلى ذلك من عمليات تحث الشباب على الالتحاق بالجيش والشرطة دفاعاً عن الوطن وحفاظاً على أمنه. بل وعلى المستوى الخارجى كثيراً ما يتلقى الأفراد عن طريق وسائل الاتصال رسائل متنوعة من صفوات مختلفة لمجتمعات مختلفة. فالصفوة الحاكمة تبحث دائماً عن تأكيد هويتها وسيادتها، ومثلما يحدث فى الاحتفالات الوطنية والعروض القومية وما إلى ذلك من وسائل أو مناسبات استعراض قوة الدولة وسيطرتها.

إن السرية وحجب المعلومات أداة استخدمتها الصفوات الحاكمة عبر العصور من خلال طرق كثيرة ومتعددة أبسطها الصمت، فكثيراً ما تلجأ الصفوة إلى أداة الصمت حيال مسائل كثيرة، إن هى أشارت إليها سوف تؤدى إلى إثارة الرأى العام. وقد تلجأ الصفوات إلى زرع بعض المعلومات التى تؤدى إلى الفهم الخاطئ، إذ قد تقوم بعض الصفوات الحاكمة بفتح مكاتب خدمات، بينما تكون هذه المكاتب بقصد جمع معلومات معينة عن فئة معينة من المواطنين. كما أنه

فى أوقات الحروب تقوم الصفوات الحاكمة بنشر معلومات عن القتال غير حقيقية ولا تمثل الواقع. وعندما يطالب المواطنون بنشر الحقائق تلجأ الصفوات إلى حجة أن نشر هذه المعلومات يضر بمصلحة الوطن والأمن القومى.

وثمة طرق كثيرة لزرع المعلومات بين أعضاء المجتمع بواسطة بعض أعضاء المجتمع نفسه. وقد تستخدم الصفوة الحاكمة سلطتها الشرعية فى التصريح أو الإباحة أو المنع مثلما حدث من حكومة المحافظين بانجلترا عام ١٩٨٥، والذى نتج عنه اضراب مقدمى نشرات الأخبار والمعلقين السياسيين فى الإذاعة والتليفزيون الانجليزى على المستويين الرسمى وغير الرسمى. هذا بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى كالصحف والنشرات والكتب الدعائية وغير ذلك من وسائل تستطيع الصفوة الحاكمة استخدامها. وتأتى الدعاية فى مقدمة الوسائل التى تستخدمها معظم الصفوات الحاكمة فى محاولة اقناع المواطنين، والدعاية بهذا المعنى لها تاريخ طويل، ولكن مصطلح «الدعاية» يحمل فى هذا السياق معنى ضيقاً، هو الدعاية التى تحاول الصفوة الحاكمة بثها حول موقف سواء أكان على المستوى السياسى أو المستوى السوسيواقتصادى بما يخدم تحقيق أهدافها وإعاقة تقدم المعارضين لها، وذلك عن طريق تجميع الرأى العام حول ما تدعو إليه وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تخدم استمراريتها فى الحكم. وعلى هذا فإن الدعاية الحكومية بهذا المعنى معروفة سلفاً حتى - وكما يقال - فى نظم الحكم الليبرالية، التى برعت فى استخدام الدعاية على المستوى القومى حول مسائل المشاركة والادخار وما إلى ذلك.

ولكن ثمة مجموعة من العوامل تؤثر فى عملية نشر أو حجب المعلومات بالسلب والإيجاب، نستطيع أن نشير إليها لما لها من أثر كبير فى هذا الصدد. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل: حجم السكان، إذ يتوقف عليه إلى حد كبير مدى تأثير الحكومة فى المجتمع. فكلما كان حجم السكان كبيراً استلزم ذلك امكانيات وأدوات لا يستلزمها الحجم الصغير من السكان ويكفى أن نتصور العبء على حكومة الهند أو الصين إذا ما قارناه بمثيله على الحكومة السويسرية أو الحكومة الكويتية على سبيل المثال. ويأتى ارتفاع الوعى ودرجة الانتباه بين أعضاء

المجتمع كعامل ثان هام من العوامل التى تؤثر على نشر المعلومات. وتعد محاولة شد الانتباه فى اتجاه معين من قبل الصفوة الحاكمة، عامل هام على تخفيف الضغط على الصفوة فى أوقات معينة خاصة عند نقص بعض مطالب المواطنين أو عجزة أجهزة الخدمات عن تأدية دورها كما هو حادث فى غالبية الدول المتخلفة.

قوة الصفوة الحاكمة المالية:

تمثل الصفوة الحاكمة مركز الثروة فى المجتمع، والمال يمنح الصفوة مصدراً هاماً من مصادر القوة فى المجتمع، إن لم يكن هو المصدر الأساسى للسيطرة والضبط دون استخدام قهر القوة الفيزيقية عن طريق الجيش أو البوليس. وقد تصل قوة القلم الرسمى فى التوقيع على شيك مثلاً ذات القوة التى يملكها حامل السيف. والمال يمكن الحكومة من إجراء عمليات التبادل وشراء الولاء والشعبية وما إليها إذ أن قوة المال تعد عاملاً لا نهائياً فى التأثير وكذلك فى الجذب والإغراء. ولقد مارست شتى الصفوات الحاكمة هذا النوع من القوة عبر العصور المختلفة وما زالت تمارسه حتى وقتنا الحالى. والنقود أو المال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر اشباع الحاجات فى الحياة، بل وعند الموت، فعندما تلد المرأة فلا بد أن تدفع المال إلى الطبيب، وعند موت الإنسان فإن مواراته التراب تستلزم بعض المال أيضاً. وتعتبر الصفوة الحاكمة أكبر تاجر فى المجتمع، فهى تبيع كل شئ وتشترى كذلك أى شئ، ومن ثم فهى تتحكم فى مصدر المال بالنسبة للجماعات والأفراد على حد سواء. وتعمد الصفوة إلى طرق مختلفة ومتباينة لتشغيل ما لديها من مال، وقد تدفع بها إلى ميدان دون آخر، ومن مشروع إلى مشروع آخر وقد تعطى المنح أو تبنى المصانع أو المدارس أو المستشفيات أو الطرق أو اصلاح الأراضى وما إلى ذلك فالصفوة الحاكمة تتحكم فى الأفراد والجماعات وفقاً لما تمنحه من قروض لإقامة وإدارة المشروعات، وعلى هذا فالمال بلا جدال دعامة أساسية وهامة لقوة الصفوة الحاكمة فى المجتمع الذى لابد أن يمتثل أعضاؤه، إما لحاجتهم أو لشرعية الصفوة وما تمتلكه من قوة لاجبار أعضاء المجتمع على الطاعة والاذعان.

رمــوز السلطة:

سبق أن أشرنا إلى أن أحد مصادر الضبط الرئيسية المتاحة للصفوة الحاكمة هى «السلطة الشرعية». والمقصود بالسلطة الشرعية هنا ببساطة هو القدرة – أو قدرة الصفوة – على اصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها فى المجتمع على مختلف المستويات من خلال اجراءات متعارف عليها ورموز محددة.

ونحن لن نناقش هنا سلطة الصفوة، لأنها تكاد تكون معروفة للأغلبية من الناس، وإنما سنركز اهتمامنا الأساسى على الطريقة أو الأسلوب الذى تستخدم به الصفوة الحاكمة «السلطة» كأداة من أدوات الإدارة والسيطرة فى المجتمع، وذلك عن طريق استخدام الصفوة لرموز معينة متعارف عليها. وقد يكون رمز السلطة عبارة عن ورقة واحدة عليها توقيع موظف رسمى وخاتم الدولة. وثمة أمثلة كثيرة على رموز السلطة لا نستطيع لها حصراً كالأوامر والقرارات والرخص والشهادات وما إلى ذلك مما نسميه بالوثائق الرسمية التى نراها فى كل مكان ولا نستطيع – على سبيل المثال – أن نوارى المتوفى التراب إلا بمثل هذه الرخص التى ما هى إلا عبارة عن رمز للسلطة. وفى كثير من الحالات قد يتجاهل بعض أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية هذه الرموز الورقية للسلطة. ومن ثم تصبح هذه الرموز غير كافية مما يؤدى بالصفوة الحاكمة إلى ابتداع أو البحث عن أدوات أخرى، أو ما يمكن أن نسميه بالأدوات المساعدة التى ترغم أعضاء المجتمع على الانصياع والطاعة واتباع رموز السلطة.

وتستخدم الصفوة الحاكمة نوعان من الرموز منها ما هو «خاص» ومنها ما هو «عام» عند التطبيق. فهناك الرموز المباشرة، وهى الموجهة عادة إلى أفراد بعينهم وبأسمائهم، أما النوع الثانى وهو العام فهو ينطبق على كل فرد دون تمييز كاشارات المرور أو تعليمات ممنوع التدخين أو تقديم مستندات معينة لجهة ما.

وتعتبر الشهادات أوضح الأمثلة على الرموز المباشرة الموجهة للأفراد، وهى فى العادة توضح مجموعة حقائق لحالة ما عن طريق السلطة المختصة. وهناك ما لا يقل عن ثلاث حالات لا تحتاج الصفوة الحاكمة فيها إلا لمجرد النظر فى

مستودع أدواتها لتجد أداة أو وسيلة مناسبة للتأثير عن طريقها أو باستخدامها مباشرة للتأثير على السلوك الاجتماعي. والحالة الأولى هي خلق الظروف التي تجعل للشهادة الحكومية أو الرسمية ذات قيمة معينة. والحالة الثانية وهي في الغالب مرتبطة بالأولى هي الممثلة في التشريف الرسمي كمنح النياشين والأوسمة والميداليات والقلائد. أما الحالة الثالثة هي حاجة بعض الأفراد للحصول على شهادة رسمية لتقديمها في حكومة أخرى. وفي مثل هذه الحالات تمثل الشهادة وثيقة هامة وأداة فعالة تستخدمها الصفوة الحاكمة عند اللزوم تجاه الأفراد على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي أيضاً.

إن الشهادات رموز موجهة تتطلب حداً أدنى من الاذعان، وهذا الاذعان يختلف عن المستوى الذي يمكن أن نطلق عليه المستوى المتوسط أو فوق الحد الأدنى من الاذعان، وهو ما يسمي بالرموز المشروطة، أي التي تتطلب تنفيذ وعود أو تتضمن تهديداً مثل يجب أن تقوم بعمل «أ» إذا حدث «ب» أو إذا لم تفعل «أ» سوف يوقع عليك جزاء عبارة عن «و» وهكذا. وهناك الكثير من الرموز المشروطة، ولكن بعضها يرتبط بالظروف المحيطة وسلوك المحيط الاجتماعي. -

ويعتبر الضمان الحكومي أو الرسمي لبعض الأعمال أو المشروعات أفضل الأمثلة على الرموز المشروطة، هذا بالإضافة إلى ما يسمى «بالتمكين» أو «الإتاحة» وهو أنك طالما أنك قادر تستطيع عمل شئ ما دون اعتراض من الصفوة الحاكمة فافعله، أي أنك لست ممنوعاً عنه. وهذا يعني الدخول فيما يسمى بالرموز المشروطة لأن الأشياء المباحة في مجالات الحياة الاجتماعية معروفة ولا يمكن حذفها، ومن ثم فهي تعتبر – أي التمكين أو الإباحة – إحدى الأدوات الأساسية للصفوة.

ويقع تحت أداة «التمكين» هذه عدد لا حصر له من الأسماء في الواقع كالرخص والتحذيرات والمنع والاباحة والكوبونات ... إلخ من قوائم وأسماء، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن ثمة اختلافات بين محدودية عمليات التمكين وعدم محدوديتها على الأقل من حيث الكيف والكم. فضلاً عما يسمى بالممنوعات، أي

المحظور من الأنشطة أو غير المصرح بها من قبل الصفوة الحاكمة. وهذه المحظورات يمكن أن تكون إيجابية وقد تكون سلبية. وقد تقع على أفراد بعينهم، أو قد تنطبق على أشياء، والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد تمنع الحكومة البناء على الأرض الزراعية أو تمنع تحويل الأرض الزراعية إلى حدائق كما هو حدث فى مصر الآن، وقد تمنع تملك الأجانب للعقار. وقد تلجأ الصفوة الحاكمة على المستوى الداخلى أو الخارجى إلى ما يسمى «بالمحكم» ليفصل بينهما وبين مؤسسة أخرى داخل المجتمع أو بينها وبين دولة أخرى مثلما حدث بين مصر واسرائيل بشأن مشكلة «طابا». وما يحدث كثيراً فى انجلترا عندما يكون التحكيم هو الحل الأمثل بين الحكومة ونقابات العمال المضربين.

إلا أن مستويات المنع أو الحظر تختلف من وقت لآخر، ومن صفوة إلى أخرى أيضاً. فقد تمنع الصفوة الصيد بشباك معينة وفى مناطق معينة أيضاً، أو ربما تصدر قرارات أو تشريعات بمنع استخدام مياه الشرب فى رى الحدائق العامة والخاصة داخل المدن فى أوقات الجفاف.

والخلاصة أن مصطلح «المجتمع» تطور فى دلالته من خلال تطور المجتمع البشرى وارتباطاً بظهور أشكال جديدة وروابط جديدة خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد لعبت المناظرات السياسية – التى كانت موجهة إلى الصفوة الحاكمة والمتمثلة فى السلطة المطلقة والنبلاء وكذلك قساوسة الكنيسة – دوراً هاماً فى تغيير مضمون المصطلح، الأمر الذى أدى إلى إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وفقاً لمقتضيات «توزع القوة».

ونتيجة لهذا الجدل ومحاولات الحد من سيطرة الصفوة الحاكمة برزت فكرة «أن المجتمع هو الأصل ولا تقوم الدولة إلا لحمايته وخدمته عن طريق القوانين والتشريعات. ومن ثم فقد كانت كلمة «مجتمع» عبارة عن صيحة احتجاج ضد الصفوة الحاكمة. وحتى فى العصر الراهن يرى بعض الكتاب أن المجتمعات المعاصرة لا تختلف عن المجتمعات الأولى من حيث سيطرة صفوة على الحياة الاجتماعية وإدارتها وفقاً لمصالحها مهما كان الحديث طويلاً ومعاداً عن

الديمقراطية والحرية. ولما كان الأمر كذلك فإن دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى لابد وأن يعتمد على كيفية تفسير هذا الواقع، الأمر الذى جعل التفسيرات تتنوع وتتباين تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعة حول ما هو عليه الواقع، ووفقاً للخلفية الاجتماعية والفكرية للباحث.

وحيث أن النسق الاجتماعى مكون من العديد من النظم المتداخلة والمعقدة التى تفرز فى النهاية نظاماً سياسياً بعينه يتسيد كل هذه النظم وتقف على قمته صفوة، فإن تسيير هذا الكل المعقد – المجتمع – يكون بأيدى هذه الصفوة التى تدير وتسيطر من خلال امتلاكها لأهم مصادر القوة فى المجتمع والتى يأتى فى مقدمتها مركزية موقع الصفوة من المجتمع، ثم امتلاكها لأكبر قدر من الثروة القومية، فضلاً عن امتلاكها للشرعية عن طريق السلطة السياسية، ثم يأتى التنظيم كعامل حاسم – كما يروى روبرتو مشيلز – فى تمكين الصفوة الحاكمة من السيطرة على المجتمع وإدارته.

ومادام التنظيم هو السمة الأساسية لمجتمعات العصر وهو العامل الحاسم فى تقدم المجتمع نحو بلوغه أهدافه الكبرى، فإن على المجتمع دائماً أن يفرز تلك الصفوة التى تسيطر عليه وتديره وقبل أن نحاول تناول النظام السياسية لابد لنا من القاء نظرة على علم السياسة من حيث المفهوم والمناهج والفكر.

الهوامش

(١) أنظر، اسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسى، الطبعة الثانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨١، المقدمة.

(٢) أنظر عن مفهوم الصفوة:

G. Masca, The Rulling Class, MacGraw-Hill Book Co., N. Y. 1965, Ch. XV and C. W. Mills, The Power Elite, N.W. Oxford Univ. Press, 1963, pp. 287 - 90.

(٣) أنظر فى هذا الصدد:

J. Locke, Two Treatises of Government, (ed.) by Peter Loslett, London Cambridge Univ. Press, 1965. and J. Plamenatz, Man and Society, Longman, London, 1963, pp. 220 - 41.

(٤) أنظر دور القوة والنفوذ فى البناء الاجتماعى فى:

M. Rose, The Power Structure, London, Oxford Univ., Press, 1970, Ch. 1.

(٥) أنظر دراسة عن دور الاتصال فى قيام المجتمع فى:

اسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، الفصلين الأول والسابع.

(6) John Beattie, Outher Cultures, Routledge & Kegan Paule, London, 1964, p. 34.

(7) P. L. Berger and T. Luckmann, The Social Construction of Reality, PenguinBooks, 1979, p. 43.

(٨) أنظر: جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا الخباز، بدون تاريخ.

(٩) أنظر: بدر الدين أبو غازى، الفن فى عالمنا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، صفحات ٧، ٨.

(١٠) أنظر: اسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، مرجع سابق، صفحات ١٥٣، ١٥٤.

(١١) أنظر:

Ranson J. Arthur, An Introduction to Social Psychology, Penguin Books, 1971, Ch. 111.

الفصل الثاني

مفهوم علم السياسة

- تمهيد
- معنى كلمة سياسة
- علم السياسة

تمهيد:

انبثق الفكر السياسى وبالتالى علم السياسة من تساؤلات العقل الإنسانى منذ القدم عن الفضيلة والعدالة والحرية والحق والواجب والمساواة وما إلى ذلك من مصطلحات تعنى خير الإنسان وسعادته. وهذا مانجده مسطراً فى تراث الفكر البشرى الاجتماعى منذ تبلور عند اليونان القدامى وحتى منتصف القرن الثامن عشر على وجه التقريب، أى عندما وصل العقل البشرى إلى ما أصطلح على تسميته بالنسبية Relativism والوضعية Positivism. فقد ظل الفكر الاجتماعى الإنسانى سجين الفسلفة بحثا عن مايجب ان يكون ، منذ فجره تقريبا وحتى منتصف القرن الثامن عشر. إذ أن الاهتمام كان منصبا على البحث عما هو أفضل إلا أن تلك العصور لم تخل من مفكرين اهتموا بدراسة الواقع – منهم أرسطو وابن خلدون على سبيل المثال، ولكن التفكير الفلسفى كان هو السائد على تفكير تلك العصور.

ثم تحول البحث فى ميدان العلوم الاجتماعية ومنها «علم السياسة» بعد ظهور مذهبى النسبية والوضعية، إلى الواقع وتحليله. ومن هنا نلاحظ أن الاتجاه العلمى المنهاجى بدأ ينمو معتمدا على الواقع والتجربة، مما أدى إلى ضرورة أن يقوم البحث فى ميدان العلوم السياسية، على أساس أن الفكر السياسى مرتبط أصلا بالحياة السياسية، وبواقع تلك الحياة. ومن خلال التجارب السابقة والواقع المعاصر أخذ كتاب السياسة فى صياغة نظرياتهم ومذاهبهم المؤيدة أو الناقدة لما هو قائم، أو لما سبق أن قام من نظم سياسية فى مجتمعاتهم أو غيرها من المجتمعات.

وعلم السياسة كفرع من فروع العلوم الاجتماعية الاكاديمية، إنما تهدف دراسته إلى رفع وعى المواطن السياسى وتربيته تربية سليمة على أساس من الفهم لواقع الحياة الاجتماعية السياسية التى يعتبر هذا المواطن أو ذاك عضو فيها فضلا عن ضرورة ادراكه لأبعاد المناشط السياسية التى يقوم بها مجتمعه سواء على النطاق القومى أو النطاق الدولى. هذا إلى جانب، إعداد المواطن إعداداً عمليا لتولى الوظائف العامة.

ولكن ما الذي نعنيه بكلمة سياسة:

يذكر، موريس دوفرجيه، فى كتابه «دراسة السياسة» [١] أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسيا، بينما لايلاقى الباحث الصعوبة نفسها عند تصدية لتعريف موضوع كموضوع علم الاجتماع فالمصطلح الأخير يعتبر حديث نسبياً مع ندرة استخدامه يوميا. أما بالنسبة لكلمة ، «سياسة» فهى قديمة وتستخدم فى الحديث اليومى لكل إنسان وبرغم استخدامها الشائع اليومى، فهى تستخدم فى معنى محدد بالنسبة للسيسولوجيين، فمصطلحات مثل علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة اللذين يعتبران فى العادة مترادفين يتميزان عن بعضهما وخاصة فى الولايات المتحدة حيث نجد أن علم الاجتماع وعلم السياسة منفصلين فى أقسام مستقلة فى الجامعات، فهم يتحدثون عن علم الاجماع السياسى عندما يكون المتحدث أستاذ من قسم الإجتماع، وعن علم السياسة عندما يكون المتحدث أستاذاً من قسم العلوم السياسية ويكون الأول مهتماً بظاهرة القوة ويهتم الثانى بالعلوم السياسية وحسب.

وقد يعكس مصطلح علم السياسة الاهتمام بعزل الظواهر السياسية، وذلك بالحد من تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية. أما علم الاجتماع السياسى فيهتم بوضع الظواهر السياسية فى مكانها الملائم داخل نطاق الظواهر الاجتماعية ككل لإزالة الحواجز والحدود بين العلوم الاجتماعية المختلفة ولتأكيد الوحدة الجوهرية بين العلوم الاجتماعية ككل. ووفقا لهذا المفهوم يصبح علم الاجتماع السياسى أكثر ملاءمة إذ أنه يقترح ويستخدم المناهج الامبيريقية بدلاً من استخدام الأساليب والمناهج الفلسفية.

ويورد دوفرجيه كذلك تعريفين لعلم السياسة فى كتابه «فكرة السياسة» [٢]، الأول يقول «إن السياسة هى علم حكم الدول، والثانى يقول أنها فن وممارسة حكم المجتمعات الإنسانية [٣]. وإذا ماتناولنا هذه الكلمة – أى السياسة – وحاولنا تتبع معناها فى بعض معاجم اللغة نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل كلمة، سياسة، جاء من «السوس» وهى تعنى الرئاسة. وإذا قيل رأسوا فلانا: أى أنهم سوسوه أو اساسوه. وعندما نقول ساس الأمر نعنى أنه قام به، ولكن القيام بالأمر هنا ليس

قياماً بأى معنى وإنما شرط السياسة أن يقوم بالأمر بما يصلح هذا الأمر. والأمر فى هذا الموقف هو أمر الجماعة أو مجموعة الناس. وذلك لأن كلمة «أمر» تعنى حكم الدولة.

ولم يتوقف معنى كلمة سياسة عند العرب إلى هذا، وإنما تطور وتطرق إلى معانى كثيرة مثل السياسة والسياسة الخاصة والسياسة الشرعية والسياسة المدنية وهكذا.

وترتبط كلمة «سياسة» Politics فى اللغات الأجنبية والانجليزية منها على وجه الخصوص بالحكم، فهى كما يعرضها قاموس The New English Dec-tionary «علم فن الحكم، أو هى العلم الذى يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما فضلا عن اهتمامه – بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى ومن ثم فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول تقريبا». فهذه دولة سياساتها امبريالية وهناك سياسة قومية وتلك سياسة داخلية وأخرى خارجية وهذه سياسة شيوعية وهكذا(٤).

وكلماة «سياسة» ترتبط بتجمع الأفراد وانتظامهم فى جماعة تتبادل المصالح والمنافع وتحاول تحسين أوضاعها وأحوال معيشتها،وإن أدى ذلك إلى صراع أو شقاق بين أفرادها فهى – أى الجماعة – تحاول تطوير حياتها ووسائل رفاهيتها فضلا عن توفير أسباب الأمن والطمأنينة والحماية لأعضائها.

تتكون كلمة ، سياسة وفقا للمصطلح اليونانى القديم من شقين Polis أى المدينة أو الدولة أو اجتماع مواطنى هذه المدينة وTkechne أى فن التدبير والإدارة وقد استخدم اليونان كلمة Polieteia بمعنى الدولة والدستور والنظام السياسى Political order كذلك كانت تدل عندهم على الجمهورية.

وكلمة سياسة تشير فى المقام الأول الى نشاط ما فضلاً عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط، فهى عملية Process من عمليات النظام الاجتماعى Social order إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية Political Authority وأن دعى الأمر لاستخدام الاجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل. هذا

إلى جانب أن السياسة تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة داخل نطاق مجتمع ما كالأحزاب السياسية على سبيل المثال. والعملية السياسية تتميز عن بقية العمليات الاجتماعية باهتمامها الذى يتركز فى الغالب على الأهداف العامة للمجتمع.

أما دراسة «السياسة» فتتضمن «علم السياسة» والتاريخ السياسى والفلسفة السياسية، كل ذلك فى محاولة وصف وتصنيف وتحليل وتفسير النشاط السياسى والقيم والقواعد التى تتمخض عنها القرارات السياسية. ومثل هذه الدراسات يطلق عليها فى بعض الأحيان «دراسة الحكم». ولكن هذه التسمية تعنى فى العادة ميادين أخرى كثيرة من أبرزها دراسة النظم السياسية.

علم السياسة:

إن الخلط بين المصطلحات يشكل صعوبة أساسية فى ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفى العلوم السياسية بصفة خاصة. ولذلك فإننا نجد الباحثين يحاولون تحديد مدلولات المصطلحات التى يستخدمونها لتوضيح معانى مايستخدمون من مصطلحات. ومصطلح «علم السياسية» أو العلوم السياسة Politi-cal Sciences يمكن تبيان معناه على ثلاث مستويات: فهو أولا يشير إلى موضوع العلم بصفة عامة، أى ميدان أو مجال دراسة السياسة نفسها. وقد يستخدم للتمييز بين دراسة النظم Institutions والعمليات Processesوبين دراسة الفكر السياسى. والمستوى الثالث يشير إلى دراسة المفاهيم الخاصة بموضوعات علم السياسة التى تقوم على أساس امبيريقى أكثر من تركيزه أو اهتمامه بالمفاهيم المعيارية النظرية.

ويشير المصطلح – أى علم السياسة – عند استخدامه كعنوان لموضوع العلم لتحديد مجموعة من المعارف أو المعلومات، التى تتضمن دراسة الفكر السياسى والنظم والعمليات والأحداث السياسية أى يشير باختصار إلى الاهتمام أو التركيز على دراسة حكومة دولة ما، أو على وجه التحديد السلطة السياسية.

أما من الناحية التاريخية فإن مجموعة المعلومات هذه تشير إلى تراث الفكر السياسى وخاصة فى ميادين الدستور. والقانون الدولى والإدارة العامة او الأخلاق

وفلسفة السياسة، فضلا عن موضوعات أخرى كثيرة كالأحداث السياسية والحكم وممارسة القوة السياسية Political Power.

ويستخدم المصطلح فى الوقت الراهن عند كثير من الكتاب والدراسين على أنه يشير فقط إلى الحكم أو السلطة السياسية، وذلك تمييزاً له عن دراسة الفكر السياسى. ولكن هذا لايعنى عدم الاهتمام بأثر الفكر السياسى على سياسات المجتمعات وتغيرها. وثمة اتجاه آخر ينصب على فحص مدى انطباق مصطلح العلم بمعنى Science على علم السياسة.

إن علم السياسة فى جميع الأحوال ماهو إلا فرع من العلوم الاجتماعية يختص بدراسة أصول تنظيم الحكومات وادارة شئون الدولة، حتى أن بعض علماء السياسة يعرفونه على أنه «علم الدولة».

وإذا ما أخذنا بهذا الرأى – وهو أن علم السياسة هو علم الدولة – وهو السائد تقريبا بين علماء وممارسى السياسة، فإن ذلك يعنى أخذنا بالرأى المماثل بأن علم السياسة هو دراسة كل مايتصل بالسلطة أو بحكومات الجماعة.

وبالرغم من اختلاف علماء السياسة على تحديد مفهوم واضح وعدم اتفاقهم على تعريف محدد لهذا العلم إلا أننا نميل إلى الأخذ بالرأى القائل بأن علم السياسة – برغم الاختلاف على تعريفه – يدور مدلوله فى النهاية حول كل مايتصل بالسلطة Authority وبالذات حينما تأخذ شكل الدولة. ومن ثم فإن السياسة بهذا المدلول الضيق، هى كل مايتصل بالسلطة فى الدولة دون غيرها من صور الجماعات البشرية(٦). حيث أن ظاهرة السلطة والسلطة السياسية على وجه الخصوص تمارس لصالح المجتمع باعتباره موجدها. فالسلطة تنبثق عن المجتمع وليس العكس.

وهى بهذا المفهوم لاتمارس إلا من خلال دولة، فهناك إذن حاكمين ومحكومين فالوضع هنا يتمثل فى مجتمع سياسى – من وجهة نظر علماء السياسة – بمدلوله وسماته الأساسية وعلى رأسها «السلطة»، إذ أنها هى الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التى صمدت أمام عاصفة التاريخ الحديث – على حد قول اميل دور كايم – ولهذا ينزع بعض العلماء إلى تسمية علوم السياسة بأنها «علوم السلطة»(٦).

الهوامش

(1) Maurice Duverger, The study of politics, Trans, By R. Wagoner Nelson, 1972, pp. 1 - 20.

(2) Maurice Duverger, The Idea of Politics, trans. By R. North & R. . Murphy, methuen, N.Y: Nelson, 1972.

(3) Ibid, The Introduction.

(4) The New English Dictionary, Vol. 8.p. 1074.

(٥) ثروت بدوى، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢، المقدمة.

(٦) أنظر: محمد طه بدوى، أصول علوم السياسة، المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٤٦٠.

الفصل الثالث

مناهج البحث في العلوم السياسية

- تمهيد
- منهاج الملاحظة.
- منهاج التجريب.
- المنهاج الاحصائي.
- المنهاج المقارن.
- الدراسات القانونية.
- المنهاج التاريخي.

تمهيد :

يستطيع أى دارس جاد أن يكتشف ببساطة أن علوم السياسة تغطى آماداً واسعة من ميادين المعرفة الاجتماعية وكان هذا أحد الأسباب التى جعلت علماء السياسة ومفكريها يختلفون حول المناهج التى يجب أن تتبع فى دراسة العلوم السياسية. والسؤال المطروح منذ فترة هو: هل السياسة علم بمعنى Science أم لا؟ ومصطلح «العلم» يشير فى العادة إلى المعرفة القائمة على الملاحظة الدقيقة والتجربة التى يمكن إعادة إجراؤها للتأكد أو الوثوق من صدق النتائج التى يتوصل الباحث إليها. ومما لا شك فيه أن هذا الشرط متوفر فى العلوم الطبيعية، إلا أنه لا يتوفر للعلوم الاجتماعية بالدرجة ذاتها من الدقة التى نجدها فى مناهج العلوم الطبيعية.

هذا بالرغم من العدد الكبير من النظريات العامة فى علم السياسة والعلوم الاجتماعية على وجه العموم التى ادعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها. ويقول «رنسيمان Runciman» أن الحقيقة الثابتة فى مجال العلوم الاجتماعية – ومنها علم السياسة – إن ما يزعم أنه علم مجتمع لم تتكشف إلا عن كونها مجرد فلسفات تاريخ[١] . ولكن طالما أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه العموم ليست «الأشياء» Things وإنما الناس People فهل يمكن أن نتكلم عن العلم sci-ence على اطلاقه بالمعنى المفهوم الذى يستخدم فيه اللفظ فى العادة؟ وما دام علم السياسة يدرس الناس وخاصة الناس من حيث هم حاكمين ومحكومين ومن حيث هم جماعات سياسية متغيرة المصالح والأهداف، فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة Science.

لقد أكد ماكس فيبر Max Weber وباصرار على أنه ليست هناك مفردات لغوية دقيقة ومحددة لتحليل الظواهر الاجتماعية. حتى مفهوم الثقافة culture يعتبر مفهوم قيمة Value Concept[٢] وهذا راجع فى الأساس إلى أن البحث فى العلوم السياسية فى حاجة إلى معيار موضوعى يمكن أن يقوم على أساسه البحث أو الاختبار.

ولا يعنى القول بأن العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية على وجه العموم

تتعلق بأفعال وليس بأحداث، التخلى عن كل الأفكار الأولية لاتباع المنهاج العلمى فى البحث. حيث أن الوظيفة التحليلية الملائمة للعلوم الاجتماعية ليست التنبؤ Prediction وإنما هى التشخيص Diagnosis ومن المفارقات الغريبة، أن النظريات العامة للمجتمع – إن وجدت – على ما يبدو، «كلما حاولت المبالغة فى الوصول إلى الطابع العلمى، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع»(٣).

وتنحصر المشكلة الأساسية التى تواجه عالم السياسة من خلال دراساته فى محاولة صياغة فروض تتناسب مع رسم نمط كل متغيرات الحياة السياسة التى تتضمن النظم السياسية القائمة، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكداً، وبالتالى فهو غير كاف، إذ أنه باستطاعتنا التنبؤ من توقع نتائج الانتخابات أو صياغة السياسات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب، ولكن بالرغم من إمكانية معالجة مثل هذه المسائل جملة إلا أن احتمال وجود المفارقات الكبيرة قائم على مستوى درجة التنبؤ ذاتها.

إن مناهج البحث فى العلوم السياسية تتنوع وفقاً للموضوع المراد دراسته، وبرغم هذا التنوع فإننا نستطيع أن نحدد المناهج الهامة التى نستخدم فى مختلف البحوث السياسية والتى اتخذها الباحثين منذ بدأت السياسة تحتل مكانها بين العلوم الاكاديمية.

أولاً: منهاج الملاحظة:

يبدأ الباحث السياسى كما يبدأ الباحث الطبيعى من منطلق واحد وهو ملاحظة الوقائع. والملاحظ يرى الظاهرة من الخارج أما المجرب فإنه يحاول الاهتداء إلى قانون وجودها – أى وجود الظاهرة – فالملاحظ يقوم عمله على أساس الاصغاء إلى الطبيعة، والمجرب يسأل الطبيعة محاولاً الكشف عما تخفيه من أسرار.

ومن ثم فإن الباحث السياسى يتخذ من الظاهرة السياسية Political Phenom-enon موقفاً مشابهاً، فلابد له من أن يلاحظ الظاهرة التى يرغب فى دراستها، مبتدئاً بجمع الحقائق المتعلقة بها، مثل الوثائق الخاصة بتاريخ الظاهرة. فعمل الباحث السياسى فى هذه المرحلة هو أقرب ما يكون بعمل المؤرخ الذى يبدأ بالعودة إلى الأصول التى تساعد الباحث على إحياء صورة الأحداث التاريخية

فى ذهنه وعقله، إذ أن هذه الأحداث قد تكون أحد الأسباب الرئيسية فى بروز الظاهرة المراد دراستها إلى حيز الوجود.

وتأتى المرحلة الثانية بعد تجميع المعلومات الدالة أو المتصلة بوجود الظاهرة - أى تحليل مضمونها وأول مرحلة من مراحل أو خطوات النقد هى التأكد من صحة الوثيقة، وهذا ما أصطلح على تسميته بالنقد الوثائقى. وهذا النوع من الملاحظة عن طريق استخدام الوثائق أو النصوص يعتبر واسطة بين الملاحظة ومن يلاحظهم. أما الملاحظة المباشرة فهى بالنسبة للباحث السياسى تمثل عمل عالم الطبيعة، حيث يرصد الأول عن كثب الظاهرة ويلاحظها مباشرة فى الواقع. وهذا النوع من الدراسة يشيع بين علماء وباحثى العصر الراهن. ومع ذلك لا يخلو الميدان من وجود باحثين قدامى أمثال أفلاطون وابن خلدون وميكافيللى وتوكفيل وغيرهم استخدموا منهاج الملاحظة المباشرة فى دراستهم السياسية ولم يتوقفوا عند النصوص، وقياس «الرأى العام» يعتبر من أبرز طرق الملاحظة المباشرة فى الوقت الراهن بالرغم من تغيره بين الحين والآخر حيال الظاهرة محل الباحث. ولذلك يرى كثير من الباحثين أن الاعتماد على قياس الرأى العام وحده فى دراسة الظواهر السياسية كثيراً ما يؤدى إلى نتائج خاطئة.

ثانياً: التجريب:

ويعتبر «التجريب» من الطرق الهامة فى البحوث السياسية والاجتماعية وهى تكاد تكون أقرب طرق البحث السياسى والاجتماعى إلى المنهاج العلمى. ويجدر التفريق بين طريقتى التجريب والملاحظة فى البحث، إذ أن الملاحظة هى مشاهدة الظواهر كما تبرزها الطبيعة أمامنا، أما التجريب فهو مشاهدة الظواهر التى يصطنعها المجرب. ولذلك يبدو هناك بعض التباين بين الملاحظ والمجرب، فالأول سلبى ولا دور له فى إنتاج الظواهر ولكن الثانى يقوم فيها بدور مباشر وفعال(٤)، فدور الثانى هنا دور إيجابى.

ومن هذا يبدو الأمر جد صعب بالنسبة للتجريب فى مجال العلوم السياسية، فعالم الطبيعة يستطيع أن يخضع مادة تجربته تماماً، ولكن عالم الاجتماع لا يستطيع ذلك فمادة دراسته كما سبق أن ذكرنا هى الناس أو البشر. فالملاحظة هنا

امبريقية وليست مصطنعة، لأن تعقد الظواهر الاجتماعية وتداخلها واعتمادها المتبادل يؤدى إلى صعاب يندر التغلب عليها، أو التحكم فيها وضبطها.

ثالثاً: المنهاج الاحصائي:

يرى بعض الباحثين أن المنهاج الاحصائى هو أقرب المناهج فى دراسة العلوم الاجتماعية إلى المنهاج التجريبى. بل أن البعض يرى أن مناهج الاحصاء يمكن أن تحل محل المنهاج التجريبى بالنسبة للظواهر القائمة. فالمنهاج الاحصائى يسمح بجمع وتنسيق وقائع عديدة من أنواع مختلفة، وبين العلاقات القائمة بينها.

إن المنهاج الاحصائى يعد من أبرز طرق البحث فى العلوم السياسية حيث يبدأ الباحث بتجميع الحقائق والمعلومات التى تم جدولتها بعد حسابها وقياسها ثم ترجمتها على هيئة رسوم بيانية. وتستخدم هذه الطريقة فى الموضوعات المتعلقة بالرأى العام والتصويت كما يتبع فى المجالس النيابية والمنظمات الدولية والهيئات السياسية، فضلاً عن استخدام هذه الطريقة فى قياس الظروف والأحوال الاقتصادية، لتبيان مدى تأثيرها على الظروف السياسية وأحوال السكان. وتتأكد أهمية الدراسات الاحصائية فى العلوم السياسية بتقدم واطراد هذه العلوم تبعاً لتقدم المجتمعات وتطورها وتعقد النظم السائدة فيها.

ويعتبر المنهاج الاحصائى حصيلة التعاون بين الرياضات والعلوم الاجتماعية، ولم يكن هذا التعاون وليد العصر الحديث، وإنما يضرب بجذره عند اليونان القدامى حيث كانت الفلسفة على اتصال وثيق بالرياضيات وخاصة عند الفيثاغوريون.

رابعاً: المنهاج المقارن:

يدل تاريخ الفكر السياسى على أن المنهاج المقارن فى الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسى. فكان «أرسطو» من أوائل المفكرين الذين أخذوا بهذا المنهاج عندما تعرض لدراسة الدساتير والنظم السياسية فى اليونان القديمة. ثم تطور هذا المنهاج عبر القرون مع تطور الفكر السياسى. ومن ثم فإن المنهاج

المقارن يعد أحد السبل فى دراسة العلوم السياسية. وعلى أساس هذا المنهاج يتم فحص نماذج وأنماط - سواء تاريخية أو معاصرة - من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ ا لعامة الأساسية. ويعتبر أرسطو - كما سبق أن ذكرنا - رائد فى هذا المجال حيث درس وقارن وحلل ما يزيد على ثلاثة وستين دستوراً للمدن الاغريقية - وكانت أولى مبادراته فى هذا الصدد عندما نقل الدراسة العلمية المقارنة من علم الحياة إلى علم السياسة. وذلك عندما قدم لنا دراسته الهامة التى قارن فيها بين أنواع الحيوان وأنواع الدول. وكان لكل من الفارابى وابن خلدون وميكافيللى ومونتسكيو اسهام ملحوظ فى هذا المجال.

ومن خلال تطور هذا المنهاج فى دراسة العلوم السياسية دراسة علمية مقارنة، احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة فى ميدان العلوم السياسية. وكان لابد لأى دارس من تتبع الوقائع أو الظواهر السياسية ويقارن بينها كما يفعل عالم الطبيعة. إلا أنه لابد أن نضع فى الاعتبار أن الأمر مختلف نسبياً فى دراسات العلوم السياسية عنه فى دراسات العلوم الطبيعية لأن الإنسان هو محور الدراسة فى العلوم الاجتماعية على وجه العموم والعلوم السياسية على وجه الخصوص. والإنسان متغير دوماً وفقاً للظروف والمكان والزمان، وذلك يؤدى بلاشك إلى صعوبة فى استخدام مبادئ ثابتة كما يحدث فى علوم الطبيعة، معاً يؤدى بدوره إلى عدم الوصول إلى نتائج على درجة كافية من الدقة مثلما يحدث وميدان العلوم الطبيعية.

خامساً: الدراسات القانونية:

تعتبر الدراسات القانونية إحدى الطرق التى تستخدمها العلوم السياسية فى دراستها فنظام الدولة الدستورى يعتبر عند الكثيرين من علماء السياسة مدخلاً أساسياً لدراسة الدولة فالمجتمع السياسى عند هؤلاء العلماء عبارة عن مجموعة من الحقوق فى مقابل مجموعة من الواجبات إلا أن هذه الطريقة تقصر نفسها على دراسة ما يدخل فى إطار القانون فقط ولا تلتفت إلى ما هو خارج عن إطار القانون.

سادساً: المنهاج التاريخي:

والمنهاج التاريخي، بالرغم من اشتراك الكثير من العلوم الاجتماعية في اتخاذه كمنهاج للدراسة إلا أن العلوم السياسية تأخذ المنهاج التاريخي على أساس أن الأحداث السياسية التاريخية هي التي تشكل خبرة الإنسان السياسية في مختلف حالات علوم السياسة. فالتاريخ على هذا يعتبر مصدراً من مصادر المعلومات السياسية، حيث تترتب معرفة الحاضر، على خبرات ومعرفة ما سبق أن حدث في الماضي. فالرجوع إلى التاريخ يجعل الدرارس يقف على تلك الأصول والمنابع التي صدرت عنها مختلف الأنشطة سواء في المجال السياسي أو غيره من مجالات النشاط البشري داخل المجتمع. فعن طريق مثل هذه الدراسات يستطيع الباحث أن يخرج بتعليمات أو قوانين عامة تصبح الأساس في صياغة النظريات السياسية. التي لازالت قليلة حتى اليوم.

الهوامش

(1) W. G. Ruuciman, Social science and political theory. London, Univ. Press, 1965, P. 2.

(2) Ibid., p. 14.

(3) R. Arou, dix - huit lecon sur la societe industrielle, Paris, Gallimard, 1962, p. 25.

(٤) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٦، ص ٢٨٥.

الفصل الرابع

العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية

- تمهيد
- علاقة العلوم السياسية بالفلسفة.
- علاقة العلوم السياسية بالجغرافيا.
- علاقة العلوم السياسية بالتاريخ.
- علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد.
- علاقة العلوم السياسية بالقانون.
- علاقة العلوم السياسية بعلم الاجتماع.

تمهيد:

شاع استخدام مصطلح «العلوم السياسية» فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خاصة بعد أن دعى Paul Janet إلى ضرورة استخدام مصطلح العلوم السياسية، بدلاً من مصطلح فلسفة السياسة، مؤكداً على أنه برغم حداثة هذا المصطلح إلا أن موضوعه قديم. وقد أرسى قواعده علماء لهم خطرهم فى تاريخ الفكر الإنسانى مثل أرسطو وأفلاطون وجان بودان وميكافيللى ومونتسيكو. هذا إلى جانب توكفيل الذى قدم عملاً من أعظم الأعمال فى علم السياسة وهو كتابة عن الديمقراطية فى أمريكا(١).

ونحن نعلم أن العلوم السياسية تشترك مع بقية العلوم الاجتماعية فى أنها جميعها تهتم بالإنسان، فهو الذى يشمل المحور الذى تدور حوله دراسات هذه العلوم. إذ أنه لا يوجد سياسة لدى الإنسان الفرد المنعزل، وإنما تكون السياسة للإنسان كجماعة

وتتباين درجة الاهتمام من علم إلى آخر وفقاً للزاوية التى ينظر منها باحثو كل علم من هذه العلوم إلى الإنسان. فعلم الاقتصاد مثلاً يجعل من سلوك الإنسان الاقتصادى هدفاً للدراسة والتحليل، وعلم الاجتماع يجعل من الإنسان كجماعة متفاعلة وذات بناء محوراً لدراسته. كما أن علم السياسة يركز دراساته على الانسان من حيث هو جماعة فيها من يحكم أو يسوس وفيها من يحكم أو يساس. فعلم السياسة يجعل من الحكومة والدولة مركزاً لاهتمامه الأول. والعلاقة بين الحاكم والمحكوم تحتل المكانة الهامة فى هذا العلم فمنها ما يقوم على أسس وقواعد ارتضاها الناس وبالتالى يصبح الحكم مشروعاً، وإن كان العكس «يصبح الحكم غير مشروع، لأنه يصدر عن قوة غير شرعية وغير مرضى عنها أو موافق عليها.

ودراسة السلوك السياسى والأحزاب السياسية والإرادة العامة من المسائل التى تستحوذ على اهتمام العلوم السياسية. وذلك فضلاً عن العلاقات الدولية والقانون الدولى ومن ثم فإن العلوم السياسية تغطى فى دراساتها آماداً واسعة ومتشعبة قد تدخل فى نطاق علوم اجتماعية أخرى، مما يجعلنا نميل إلى القول بأن العلوم

الاجتماعية بما فيها علم السياسة تتشابك وتترابط وليس بينها فصلاً أو حدوداً قاطعة إنما هى تتساند جميعاً فى دراسة سلوك الإنسان داخل نطاق الجماعة التى تعيش فيها، وكذا علاقاته بالجماعات المحيطة بجماعته، أى أن علم السياسة يدرس سلوك الإنسان على المستوى المحلى داخل نطاق إقليمه وعلى المستوى الدولى خارج نطاق اقليمه.

أولاً: علاقة العلوم السياسية بالفلسفة:

ارتبط البحث فى ميدان السياسة بالفلاسفة وبالتالى بالفلسفة منذ العصورالقديمة إذ كانت الدولة الخيرة والقوية هى الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه الفلاسفة وخاصة عند أفلاطون والفارابى ورسو والكثيرين من الفلاسفة وفلاسفة السياسة منهم على وجه الخصوص، إلا أن هذا الاتجاه أو هذه النزعة لم تعد محل اهتمام كبير لدى مفكرى السياسة المعاصرين ولكننا يجب ألا نخلط بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية، وبالتالى علم السياسة. ففلسفة السياسة تهتم بالكشف عما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى حتى يصبح مجتمعاً فاضلاً. وعلى ذلك فإن البحوث فى هذا المجال تدخل فى نطاق المذهب المثالى أو وجهة النظر المثالية. أما ميدان النظرية السياسية فيعد أوسع وأكبر ميادين علم السياسة، حيث يقوم العلماء بتناول التعاريف المختلفة والتعميمات إلى جانب إطلاق المفاهيم فى صياغات تشمل التفكير السياسى برمته. وهذا فضلاً عن توضيح طبيعة المجتمع السياسى وأعراضه. ومن ثم يلجأ الدارسون إلى التراث والأيديولوجية والتاريخ الذى يشكل الإطار النظرى للنظرية ذاتها ليصلوا من خلال التحليل إلى نتائج تقودهم إلى تشخيص الواقع السياسى لمجتمع من المجتمعات.

ثانياً: علاقة العلوم السياسية بالجغرافيا:

من المعروف أن البيئة الجغرافية من العوامل المؤثرة فى نشأة الدولة وتطورها ويعتبر «ابن خلدون» من أوائل المفكرين الذين أكدوا على أهمية العوامل الجغرافية والبيئية فى بيان الدول ودرجة قوتها. فهناك فرق بين دولة ومجتمع سياسى يقوم على نهر كنهر النيل، ودولة أو مجتمع سياسى يقوم فى قلب

الصحراء أو فى منطقة باردة أو أخرى حارة. وقد تفرع عن الجغرافيا فى السنين الأخيرة علم جديد هو الجيوبولتيك وهو الذى يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافى على علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر.

وتعتبر دراسة الجغرافيا بفروعها المختلفة من بشرية واقتصادية وسياسية ضرورية بالنسبة للعلوم السياسية وذلك لأن الموقع الجغرافى وما يتبعه من مناخ وموارد طبيعية تدخل فى تكوين الدولة وفى اتخاذها شكلاً معيناً، بل وفى النظام السياسى القائم بها وعلاقاتها بالدول الأخرى.

ثالثاً: علاقة العلوم السياسية بالتاريخ:

يعتبر التاريخ مخزن الخبرة البشرية، ولا نعنى بالتاريخ هنا، التاريخ العام فحسب، وإنما التاريخ بجميع فروعه. والصلة بين التاريخ وعلم السياسة وثيقة، حيث تعتبر الحوادث التاريخية من أهم الموضوعات التى يدرسها الباحث السياسى. فكثيراً ما كانت الأحداث التاريخية مصدر لوضع النظريات السياسية الحديثة. وذلك يتمشى مع ما سبق أن ذكرنا من أن النظريات الاجتماعية والسياسية تكون فى الغالب صادرة عن الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع سواء أكان ذلك بالتأييد أو بالمناهضة ففى كلا الحالتين يكون التأثير واضحاً – بالواقع الاجتماعى والسياسى – على تلك النظريات.

ومن ثم فإننا نستطيع القول – مع الكثير من الكتاب – أن أفكار وكتابات مونتسيكو وفولتير قد ساهمت فى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وكذلك كان لآراء ونظريات ماركس وانجلز الأثر البالغ فى قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ وكان أيضاً لاراء موتسى تونج الأثر الكبير فى قيام ونجاح الثورة الصينية عام ١٩٤٨(٢).

رابعاً: علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد:

من العلوم الوثيقة الصلة بعلم السياسة علم الاقتصاد، إذ أن العلمان يدرسان معاً فيما يسمى بعلم الاقتصاد السياسى، على أساس أن المهمة الرئيسية للحكومة هى الإشراف على الشئون المالية والتجارية فى المجتمع(٣) وبالرغم من انفصال علم السياسة عن علم الاقتصاد، إذ أصبح كل علم منهما قائم بذاته كعلم أكاديمى

يدرس فى الجامعات المختلفة. ولكن تدخل الدولة - بصفتها الجهاز السياسى الذى يقود المجتمع - فى الشئون الاقتصادية يعيد الصلة أكثر ترابطاً بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية. وكانت الاشتراكية المصدر الهام لشد هذه العلاقة وإحكام ترابطها بين هذين العلمين.

خامساً: علاقة العلوم السياسية بالقانون:

المقصود بالقانون بوجه عام «مجموعة القواعد التى تحكم الروابط والعلاقات الاجتماعية وتنظمها جبرياً. وقديماً كان القانون يضم علم السياسة ضمن موضوعاته ولازال هذا الاحتواء من قبل القانون لعلم السياسة قائماً عند بعض العلماء. فالقانون الدستورى الذى يعنى بتحديد نظام الحكم فى الدولة يعتبر ركناً أساسياً من أركان علم السياسة وخاصة عند المدرسة الفرنسية. وقبل أن ينفصل علم السياسة عن القانون (عام ١٩٤٦) كان علم السياسة يدخل بصفة أساسية ضمن مصنفات القانون الدستورى. ولكن الفصل يبدو واضحاً بين السياسة والقانون فى كل من المدرستين الأمريكية والماركسية، وذلك برغم أن القانون الدولة يعتبر جزء من علم العلاقات الدولية، الذى يعد أحد فروع علم السياسة.

والفصل الحقيقى بين علم السياسة وعلم القانون هو أن القانون لا يوضح إلا جانباً من جوانب السلطة، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل فى نطاق دراسته ولكنها تدخل فى نطاق علم السياسة الذى يعتبر بذلك أوسع نطاقاً من علم القانون(٤).

سادساً: علاقة العلوم السياسية بعلم الاجتماع:

يعتبر علم الاجتماع من أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط بالعلوم السياسية، إذ أن ميدانهما يكاد يكون واحداً. وإن اتسع نطاق ومدى دراسات علم الاجتماع كثيراً عن مثيله فى علم السياسة. فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الدولة - التى تمثل صلب الدراسة فى العلوم السياسية - على أنها أحد الأنظمة الاجتماعية التى يتناولها علم الاجتماع بالدراسة. وفى السنوات الأخيرة ظهر فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسة وعلم الاجتماع وهو ما أطلقوا عليه «علم الاجتماع السياسى».

والذى يعرفه علماء السياسة على أنه محاولة لدراسة الآثار التى يحدثها ما يدور فى البيئة الاجتماعية على النسق السياسى التحتى Political subsystem فى حين يميل علماء الاجتماع إلى توصيف علم الاجتماع السياسى من خلال التداخل القائم بى النظم السياسية والاجتماعية فى المجتمع.

ويُعرف علماء الاجتماع علم الاحتماع السياسى على أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيمابينها، فضلاً عن اهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغيير فى نوع القوة(٥).

أما علماء السياسة فيعرفون علم الاجتماع السياسى على أنه ذلك الفرع من علم السياسة الذى يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسى التحتى والانساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسى الفوقى، فذلك هو أول ما يعنى به عالم السياسة، فهو لايعنى بتأثيرها على النسق الاجتماعى ككل الذى يمثل محور اهتمام عالم الاجتماع.

وهكذا تبدو علاقة العلوم السياسية وثيقة بعلم الاجتماع فاهتمامات عالم السياسة، تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية، واثار التغير الاجتماعى على النظم السياسية وما يتبع من سياسات، فضلاً عن اهتمام علم الاجتماع السياسى بمشكلات الثقافة السياسية والتكامل السياسى، والأسباب الاجتماعية للأزمات السياسية كالثورة والحرب الأهلية والتدخل العسكرى فى السياسة.

وعلى ذلك فإن عالم السياسة يرجو من دراسات علم الاجتماع السياسى تفسير الظواهر السياسية المعينة، بينما يحاول عالم الاجتماع أن يوسع دائرة تفسيراته بحيث تتناول ظواهر المجتمع فى نطاقها الأوسع والتى تبدو فيها «القوة السياسية» كمجرد عنصر واحد قد يتساوى من الناحية التحليلية مع القوة الاقتصادية والقوة الدينية على سبيل المثال.

ولقد مر الفكر السياسى الحديث بثلاث صور :

تمثلت الصورة الأولى فيما يسمى بالمنهاج المثالى الذى يبدأ بما يعتقده كل

فيلسوف فيما يجب أن يكون عليه المجتمع السياسى، وذلك انطلاقاً من وجهة نظر الفيلسوف ذاته.

أما الصورة الثانية وهى مايسمى بالتفكير الواقعى والتى تبدأ من واقع الظواهر الاجتماعية، ليصل فى النهاية إلى حلول عن طريق النظرية أو عن طريق التحليل. ويكشف لناتاريخ الفكر السياسى عن نوعين من الواقعيين. يقف النوع الأول عند حد التصدى للواقع فى ضوء ملاحظة هذا الواقع رلى جانب دراسة التاريخ، أما النوع الثانى فهم هؤلاء الذين تجاوزوا هذا الواقع ولم يكتف بالملاحظة بل لجأوا إلى العقل واضعين فروضاً تتصل بظواهر المجتمع ينتهون منها إلى وضع النظريات فضلاً عن هؤلاء الذين يقومون بعمليات التحليل التى تعود بالظاهرة إلى عناصرها المكونة لها، بحثاً عن العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية.

ويقول «الدكتور محمد طه بدوى» أن الأفكار السياسية الحديثة قد مرت بصور علمية ثلاث:

مثلت فلسفة ميكافيللى وبودن التى أكدت على تركيز السلطة فى الدولة الحديثة فى يد الأمير أو الحاكم المطلق، المرحلة الواقعية التى تقف عند حد المشاهدة والتاريخ.

ومثلت فلسفة هوبز، ولوك، ورسو مرحلة النظرية، وذلك لأنهم ينطلقون من فرض معين ثم ينتقلون منه إلى آخر وهكذا حتى يصل كل منهم إلى الهدف من فروضه. فهم يشتركون جميعاً فى فكرة «العقد السياسى» وهى فرض.

ثم يلى هذه المرحلة مرحلة المنهاج التحليلى وهو الذى تمثل فى الفكر الماركسى الذى بدأ من الظواهر بواسطة تحليلها محاولاً الكشف عن تلك الحتميات التى تحكمها وذلك ما يسمى بالمنهاج العلمى فى دراسة الظواهر السياسية – مع تحفظنا على مدى علمية هذا المنهاج عند ماركس أو غيره – الذى يحاول الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، بهدف الكشف عن القوانين التى تحكمها. وعلى هذا يصبح المنهاج العلمى هو الذى يجب أن تتخذه العلوم السياسية(٦).

الهوامش

(١) انظر:

Alexis de tocqueville, de la démocratie en amerique. Gullimard, Paris, 1968.

(٢) د. بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) د. على عبد المعطى ود. محمد على، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) د. بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٢٦.

(5) R. Pendix & S. M. Lipset, The field of political Sociology, in Lewis Coser ed. Political Sociology. N. Y. Harper Torch Books, 1967, the introdiction.

(٦) انظر: د. محمد طه بدوى، مرجع سابق صفحات، ٢٠١ - ٢٠٥.

الفصل الخامس

النظم عند مفكري المجتمع السياسي

- تمهيد
- الفكر السياسي عند اليونان
- الفكر السياسي عند الرومان.
- الفكر السياسي المسيحي وفكر العصور الوسطي.
- فكر الإسلام السياسي
- عصر النهضة والعصر الحديث.
  - فكرة السيادة المطلقة
  - تصنيف النظم السياسية
  - الإرادة العامة
- الفكر السياسي الإشتراكي

تمهيد:

يرتبط الفكر السياسى بظهور الإنسان وارتباطه فى جماعة فلم توجد جماعة عبر التاريخ لم يكن لها من يسوسها بأساليب تختلف من جماعة إلى أخرى وفقاً للقيم والعادات والتقاليد والثقافة التى تسود كل جماعة من هذه الجماعات. وعبر المسيرة التاريخية للجماعات البشرية حاول الكتاب والمفكرين تقنين وفلسفة الأنماط التى تساس بها هذه الجماعات على اختلافها، مما نتج عنه علوم اجتماعية كثيرة كان فى مقدمتها إلى حد ما علم السياسة وقد انصبت اهتمامات جميع العلوم الاجتماعية على دراسة الإنسان فى ارتباطه مع الآخرين أو فى مواجهته لهم.

وقبل أن نستطرد فى تناول مراحل تطور الفكر السياسى لابد لنا من أن نشير إلى مسألة هامة وهى أن ثمة علاقة وطيدة بين الفكر السياسى الذى يظهر فى عصر معين وواقع الأحوال السياسية التى تسود فى هذا العصر فتظهر النظريات السياسية عادة لتأييد القوة السياسية القائمة التى يطيعها الأفراد أو يخضعون لها قسراً، وقد تظهر النظريات الاجتماعية والسياسية لمناهضة تلك القوة على أمل إحداث تغيير شامل فيها. والنظريات الاجتماعية والسياسية بصفة عامة هى نتاج للظروف والأحوال الاجتماعية والسياسية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه، ولهذا فإن الظروف الاجتماعية والأحوال الاقتصادية فضلاً عن النظم السياسية القائمة تنعكس فى هذه النظريات(١).

والفكر السياسى على وجه العموم يتميز بعراقته التى توحى بأنه أسبق صور الفكر، فأينما تجمع أناس من بنى البشر كان من المحتم أن يتأمر عليهم أحدهم إن لم يؤمروا هم أحداً بعينه من بينهم عليهم. ومن مميزات هذا الفكر أيضاً، تلك المؤثرات التى قد لاتوجد فى أنواع أخرى كثيرة من الفكر.

وسوف لانعود كثيراً إلى الوراء لنتتبع تطور الفكر السياسى وارتباطه بالمجتمع، وإنما سوف نبدأ دراستنا منذ قدماء اليونان وخاصة عند أفلاطون وأرسطو اللذين يمثلان وجه الفكر اليونانى المشرق فى الفلسفة والسياسة على حد سواء.

الفكر السياسي عند قدماء اليونان:

كانت «المدينة - الدولة تمثل الوحدة السياسية والمحور الذي دارت حوله كتابات أفلاطون وأرسطو السياسية. فقد كانت بلاد الإغريق مكونة من مجموعة من المدن يطلق على كل منها «المدينة الدولة» وتتميز كل مدينة من هذه المدن بمميزات قد تتفق فيها مع المدن الأخريات وقد تختلف فى بعضها. إلا أنها كانت تشترك جميعاً فى أن سكانها ينقسمون إلى ثلاث طبقات يمكن أن نصورها على هيئة هرم يستقر فى قاعدته طبقة «العبيد» وهى أدنى الطبقات، وكانت محرومة من ممارسة أى حق من حقوق المواطنين. وتلى طبقة العبيد طبقة الأجانب المقيمين فى مجالات الاقتصاد والتجارة ومزاولة الحرف اليدوية، وكانت تزخر بهم المدن اليونانية، وكانت لاتسمح لهم بالحصول على الجنسية الإغريقية وبالتالى فمكانتهم لم تكن متميزة كثيراً عن مكانة العبيد. ثم يأتى على رأس الهرم طبقة المواطنين، وصفة المواطن فى «المدينة – الدولة» تعد امتيازاً خاصاً يكتسب بوساطة المولد، وهذه الصفة – المواطن – كانت تتيح لحاملها حقوق المشاركة فى الحياة السياسية ، إذ كانت التبعية للدولة آنذاك، إنما تعنى القدرة على المشاركة فى حياة هذه الدولة السياسية. ولم تكن مكانة المرأة تتميز كثيراً عن مكانة العبيد والأجانب.

أفلاطون:

ولد أفلاطون فى أثينا، وتتلمذ على سقراط حيث دون الكثير من آرائه ومناقشاته وبعد موت سقراط هاجر إلى «ميغارا» وزار آسيا الصغرى ومصر وإيطاليا وصقلية. واهتم أفلاطون بدراسة المذاهب الفلسفية الشائعة فى عصره كما درس الفلسفة الشرقية بين هندية وفارسية(٢).

وكانت الفترة التى عاشها من أكثر الفترات اضطراباً فى تاريخ اليونان القديم مما جعله يلمس نتائج هذه الحال من النواحى السياسية والاقتصادية والعائلية بوجه خاص والاجتماعية بوجه عام، ومن ثم فقد اهتم بدراسة الأسباب التى تؤدى إلى نشأة نظام اجتماعى معين والنتائج التى تترتب على سيادة هذا النظام

أو ذاك. ويمثل هذا الجانب من فكر أفلاطون الجانب العلمي والاجتماعي الذي عرضه في كتابه الجمهورية. ولقد أكد عدد كبير من الشراح أن أفلاطون كان صاحب أول نظرية اجتماعية وسياسية واحدة المعالم في تاريخ الفكر الغربي، إذ يعتبره «جورج سارتون» أول عالم اجتماع وسياسة على أساس تصنيفه لأنواع الحكم في المدن اليونانية(٣).

لقد اتسمت غالبية كتابات أفلاطون بالطابع السياسي والأخلاقي، وعندما نود الوقوف على مثل أفلاطون العليا يجب علينا أن نقرأ له «الجمهورية» وقد كتبه وهو في شبابه. ثم قدم بعد الجمهورية كتابه في «السياسة» الذي اتسمت أفكاره وآراءه فيه بالنضج والكياسة. وبعد ذلك وضع كل خبراته النظرية والعلمية في كتابه «القوانين» حيث نجده قد هذب من أحلامه في الجمهورية ونزل بها إلى الميدان العملي حتى تتلائم وتتوافق مع طبيعة الإنسان وما تتميز به من ضعف. ومن ثم فإننا نجد تأثير كتاب «القوانين» واضحاً في التراث القانوني الهليليني وكذلك التشريع الروماني. ولذلك فيطلق بعض الكتاب على أفلاطون مؤسس فقه القانون.وقسم أفلاطون سكان جمهوريته إلى ثلاث طبقات هي : الحكام والحراس وباقي الشعب وكان الحكام والحراس لايمثلون من عدد السكان على وجه التقريب عشرون في المائة. ويشبه أفلاطون الحكام – حكام الدولة – بالرعاة والحراس هم الكلاب، والشعب هو القطيع، ويرى أن فن إدارة أو حكم الناس لايختلف كثيراً عن فن تربية الماشية.

ودافع أفلاطون عن الرعاة – الحكام أو الصفوة السياسية – بحرارة من خلال دفاعه عن الدولة، حتى أنه أباح في الجمهورية شيوعية المال والملكية والنساء والأطفال، كل ذلك تأييداً لسيادة الدولة المطلقة. والدولة وحدها – عنده – باستطاعتها أن تكون متكاملة وأن تكفي نفسها، وهي الكيان الوحيد الذي يستطيع أن يبقى ثابتاً لا يتغير.

ويعد تصنيف أفلاطون للمدن (المدن – الدول) من أهم تصنيفات أنواع الحكم في تاريخ الفكر السياسي فقد صنف أنواع الحكم في مجموعات هي(٤):

١ – الموناركي المستبد (حكم حاكم فرد).

٢ – الموناركى الدستورى.

٣ – الأوليجاركى (حكم الأغنياء).

٤ – الديمقراطى (حكم الكثرة).

٥ – الفوضوى.

٦ – الطغيان.

وقد تختلف إحدى هذه الصور عن الأخرى وقد تدور الدولة دورة كاملة من النوع الأول وحتى الأخير.

وتمثل «العدالة» المحور الذى دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية، فقد حاول معالجة النظريات السياسية، المختلفة فى إطار فكرة «العدالة».

وجوهر العدالة عنده هو «الفضيلة» التى تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء. فالعدالة هى مجموعة «الفضائل» التى تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة. فأفلاطون يمنح العدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد «ماله»، ويفضى ذلك إلى أن لكل فرد أن يعمل بحسب حالته كما هى، وأن يؤدى ما عليه بأمانة ووفق متطلبات الموقع الذ ى يشغله ويجب عليه أن يلزمه.

وفكرة العدالة عند أفلاطون لاتعدو إلا أن تكون المحافظة على الأمن والنظام العام، وليس ما توفره الدولة لرعاياها من الحرية والحماية كأسس للحياة . فالحرية عند أفلاطون إنكار للفضيلة، إذ ليس فى وسع أحد أن يختار مكانه ولا واجبه. بل إننا نجد أفلاطون ينصح بأن لايتاح للمواطنين قراءة أى شئ إلا بعد أن تكون الدولة قد وافقت على ذلك. أليس ذلك مصادرة للآراء الحرة ؟ ألا نرى كثير من الدول تطبق هذه الآراء فى مجتمعاتها الآن؟

على أية حال لقد دافع أفلاطون عن نظام الطبقات الثلاث، منادياً بأن تلزم كل طبقة منها حدودها الخاصة وهذا المبدأ هو قوام العدالة عند أفلاطون وهو الأساس الأول فى بناء الدولة ، التى يعتبر أفلاطون الجموع فيها مجرد قطيع لابد له من راع يرشده، ويوجهه ويبصره بمصالحه، فلابد أن تخضع الجموع للسادة، إذ كيف يتساوى السادة بالعبيد فالحرية والمساواة شر موكد، بل لقد ظهرت

فاشستية افلاطون حينما نادى بترك الضعفاء والمرضى يموتون فى قوله للحاكم : «أ فلا تنشئ فى مدينتك إدارتين، طبية وقضائية.. تقصران خدماتها على أصحاب الأبدان والعقول مع إهمال سقماء الأبدان فيموتون»(٥).

إن فى قول أفلاطون مايكفى لأن يكون دليلاً على أن أفلاطون فى دفاعه عن الدولة وسيادتها إنما كان إماماً للفكر الفاشى والنازى على السواء.

أرسطو :

يعتبر أرسطو من وجهة نظر كثير من الباحثين ، وجه الفكر اليونانى والأوربى القديم المشرق. إذ تناول فى دراساته معظم القضايا التى تهم الباحث المعاصر فى علوم السياسة والاجتماع. فأرسطو لايقل أهمية عن أفلاطون فى تاريخ الفكر الغربى. فقد لعب بكتابه «السياسة» دوراً هاماً ودائماً فى الفكر الغربى بصفة خاصة وفى الفكر الإنسانى بصفة عامة. وظل كتابه «السياسة» خلال قرون طويلة هو كتاب الفلسفة السياسية(٦)، فهو يضم تحليلاً فى غاية الدقة والإحكام للواقع الذى كان يعيشه أرسطو، فاليونان كانت معملاً تجرى فيه التجارب السياسية، نظراً لانقسامها إلى مدن يستقل بعضها عن البعض، لكن شيئاً مما يتصل بتلك التجارب لم يكن له وجود منذ عصر أرسطو وحتى قيام المدن الإيطالية فى العصور الوسطى التى صورها مكيافيللى فى كتابه «الأمير» والذى يحتمل أن يكون قد تأثر فى ذلك بأفكار أرسطو فى هذا المجال حيث الخبرة السياسية التى يجعلها أرسطو مرجعاً له، أقرب اتصالا من وجوه كثيرة بالعالم الحديث نسبياً، منها بأى شئ مما كان قائماً على مدى خمسة عشر قرناً بعد تأليفه كتابه فى السياسة(٧).

لقد انصب معظم اهتمام أرسطو فى الجانب السياسى من كتاباته على تحليل دساتير المدن اليونانية، فضلاً عن محاولته الجادة فى تصنيف هذه الدساتير وتحليل الانساق السياسية الذى يماثل فى أكثر من جزء منه التفكير المألوف لدارسى السياسة اليوم. وبالرغم من اختلاف أرسطو مع أفلاطون فى وجهات نظر متعددة، إلا أننا نراه يتخذ التصنيف السداسى نفسه للدساتير والذى كان

أفلاطون قد أخذ به من قبل. ولكن أرسطو برغم تتلمذه على أفلاطون إلا أنه لم يعتمد على المبادئ الخيالية التى اعتمد عليها أفلاطون وسعى إلى ربط القديم بالحديث عن طريق دراسته للواقع مما دعى أفلاطون إلى تسمية أرسطو بالفيلسوف الواقعى.

والدولة عند أرسطو تشبه الكائن الحى، والجماعة السياسية تشبه عنده جسم الفرد، ويدلنا ذلك على أنه استخدم المنهاج المقارن – فقد قام على سبيل المثال – بدراسة نحو مئتين من المدن اليونانية دراسة مقارنة فضلاً عن وضعه دراسة عن تطور الحكم فى «أثينا» من أول أمرها إلى العهد الذى كان يعيش فيه، وذلك إيماناً منه بضرورة دراسة الماضى لمعرفة ما وصلنا إليه من تطور وما يمكن أن نصل إليه فى المستقبل. وانتهى فى كتابه السياسة إلى تعريف الدولة بأنها مخلوق طبيعى والإنسان بطبعه كائن اجتماعى(٨).

وتبدو بصيرة أرسطو السياسية النافذة فى الكتاب الثامن من مؤلفه «السياسة» والخاص بالنظرية العامة للثورات والذى يقول فيه « ... وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه، فالأوليجاركية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها، وكذلك الشأن فى الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها. كذلك الأمر فى كل مذهب آخر، أما أن تزيد عليه أو تنقص منه، وتارة تعمد الثورة إلى أن لاتغير إلا أجزاء من الدستور، مثلاً لايكون قصدها إلا إنشاء منصب معين» .(٩)

ونحن بالإلتفات إلى هذه الفقرة من أرسطو نستطيع القول بأنه كأنما نعيش فى عصرنا الحاضر برغم أنه قد خلط بين الثورة والانقلاب، إلا أنه قد حدد الأسباب التى يمكن أن تحدث بسببها التغيرات السياسية المفاجئة.

ولم يتوقف عند هذا الحد من التحليل بل حاول أن يبحث بتوسع وبمنهاج مقارن عن أسباب الثورات وطرق ووسائل علاجها. فكان أهم أسباب قيام الثورة عنده هو عدم المساواة الاجتماعية والتضارب بين وجهات النظر السياسية، ويمكن تحاشى قيام الثورات بالابتعاد عن الظلم والخيانة فى معاملة الشعب.

ويعتبر «ظهور كتاب السياسة» لأرسطو – على حد قول جورج سارتون –

قبل نهاية القرن الرابع ق.م. حدثاً لايقل فى روعته عن ظهور ما انتجه رجال ذلك العصر الذهبى من فنانين.. ولا أدل على عظم قيمته من أنه لم يؤلف كتاب يقارنه حتى العصر الحديث ... ولا تزال السياسة النظرية التى صاغتها عبقرية أرسطو .. فى أول دور من أدوار نشأتها حتى اليوم، ولا تزال تواجه نفس المشكلات التى واجهها(١٠).

ومن الجدير بالذكر أن دولة المدينة الإغريقية قامت على أساس اكتفاء كل مدينة بذاتها ولهذا لانجد عند فلاسفتهم آثار تذكر عن العلاقات الدولية. وكان اجتياح الاسكندر الأكبر لبلاد الإغريق سبباً فى ضعف الشعور بالوطنية، فضلاً عن انفصال الفرد عن الدولة، مما أفسح المجال إلى ظهور فلسفات الرواقية التى ركزت دعوتها حول تحقيق السعادة لكل فرد لأن الإنسان ينتمى إلى مجتمع أكبر من مجتمع دولة المدينة وهو مجتمع الإنسانية كلها(١١).

الفكر السياسي عند الرومان:

ظهرت الحضارة الرومانية منذ أن أنشئت روما سنة ٧٥٤ ق.م (١٢) على الضفة اليسرى لنهر «التيبر» من اللاتينيين الذين كان قد أغار عليهم «الأتريسك» سكان شمال إيطاليا واستولوا على المدينة، وبدأ منذ ذلك الوقت التاريخ الرومانى. ويرجع إزدهار القانون الرومانى الذى تأثرت به غالبية قوانين دول العالم إلى رجال القانون الشرقيين فى القسطنطينية وبيروت والإسكندرية وخاصة فى عهد الإمبراطور «جستينيان» الذى حكم القسطنطينية من عام ٥٢٧ إلى ٥٦٥ ميلادية وبعد ذلك بدأت الإمبراطورية الرومانية الشرقية فى الإضمحلال عقب الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام سنة ٦٣٦ ميلادية ومصر سنة ٦٤١ ثم استيلاء الأتراك على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ميلادية.

لم يترك لنا مفكرو الإمبراطورية الرومانية فكراً سياسياً ذا بال، إلا أن التنظيم السياسى الرومانى وإسهامهم فى مجال القانون انعكس فى نظم أوربا السياسية وتطورها.

وقد انحصر جهد مفكرى الرومان فى الجانب السياسى فى أنهم كانوا بمثابة

الوسيلة التى عن طريقها انتقل الفكر الإغريقى إلى العالم وانتشر فى أرجائه ، فضلاً عن قيام الرومان بوضع وتطوير النظم القانونية التى عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة واكتمالاً، مما أدى بهم إلى البراعة فى الناحية التطبيقية للسيادة والتنظيم والإدارة. ويتجلى الإسهام الأساسى والفعال لمفكرى هذا العصر فى الاتجاه نحو التطبيق والممارسة السياسية.

هذا وسوف نعتمد على اثنين من أبرز مفكرى الرومان وهما اللذان قد يرجع إليهما الفضل فى التأريخ للفكر الاجتماعى والسياسى الرومانى الذى لولا كتاباتهما لكنا فقدنا أهم المصادر الخاصة بالإمبراطورية الرومانية وهما : «بوليبيوس» و «شيشرون».

ويرجع الفضل إلى الأول(١٣) فى معرفة بدء التاريخ الرومانى، وفى ظهور أول دراسة للنظم السياسية الرومانية وأهم ما يميز وجهات نظره دعوته إلى قيام دولة عالمية تحت سيطرة الرومان كحقيقية واقعية. وقد استفاد «بوليبيوس» من أفلاطون وأرسطو فى تقسيمها السداسى للدساتير، وأضاف نظرية أكثر وضوحاً فى الدورة – المسماة بدورة بوليبيوس – التى تسبب تحول كل نوع من الحكومات إلى نوع آخر. وقد علل بوليبيوس قوة روما بأنها اتخذت لنفسها بغير قصد دستوراً للحكم المختلط عناصره مرتبة فى دقة ونظام وتوازن تام. وقد عدل بوليبيوس النظرية القديمة للحكم المختلط حيث جعل اتجاه الحكومات غير المختلطة إلى الفساد قانوناً تاريخياً، فضلاً عن قوله بأن حكومته المختلطة ليست نتيجة توازن القوى السياسية كما يرى أرسطو. وإنما نتيجة لتوازن طبقات اجتماعية.

إن بوليبيوس يعتقد – كما يذكر سارتون – إن فى التاريخ قانوناً عاماً للنمو والإضمحلال لا مفر منه. وهو يوضح هذا بما رآه من اتجاه الحكومات ذات النوع الواحد إلى الفساد وفقاً لحتمية اجتماعية وتاريخية، فالملكية تنقلب إلى مستبدة عاتية والأرستقراطية إلى أقلية أوليجاركية وهكذا(١٤).

أما «شيشرون» فقد كان رجل سياسة وبلاغة وقانون، وهو فى غالبية انتاجه لم يكن مجدداً. إنما كان ناقلاً من أفلاطون وأرسطو وبوليبيوس . وقد اعتنق فكرة

الحكم المختلط التى نادى بها ودافع عنها فى كتابيه «الجمهورية»، و «القوانين» حيث ذهب إلى أن أفضل الدساتير للدولة هو الذى جمع فى توازن الأشكال الثلاثة للحكومات وهى الملكية والديمقراطية والأرستقراطية دون أن يتضمن أية مظاهر للاستبداد(١٥).

وقد أسهب شيشرون فى كتابه عن «القانون الطبيعى» الذى وصفه بأنه القانون السامى والأبدى لأنه من صنع الآلهة. وقد انتقلت فكرة القانون الطبيعى كفكرة فلسفية بعد الرواقيون إلى الكتاب الرومان فتأثروا بها، ولكنهم أضفوا عليها صبغة قانونية وفقاً للاتجاه القانونى الذى كان يسود الفكر الرومانى وقتئذ. وذهب شيشرون إلى الاعتقاد بوجود قانون ثابت خالد موافق للطبيعة، وللعقل ينطبق على الناس أجمع، ولايتغير بتغير الزمان، ولا المكان، القانون الحق، فهو قانون عالمى، أو كما كان يسمى «قانون الشعوب».

تركز مفهوم الدولة عند «شيشرون» حول فكرتين أساسيتين:

الأولى : الدستور المختلط الذى تمثل فى دستور روما، وقد اعتبره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال معاً.

الثانية : نظرية التطور التاريخى الدورى للدساتير. ومن ثم فإن نظرية الدولة ترتكز على الحقائق، والتجارب، واستقراء الأحداث. والدولة عنده ماهى إلا تطور دائم، فإن تجمدت فإنها تصبح فى حالة العجز التام. وهو يرى أيضاً أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق، والالتزامات التى تربط بين مواطنيها على أساس العلاقة المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة. فهى – أى الدولة – مصلحة الناس المشتركة، والناس هنا مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد القانون والحقوق، والالتزامات والعيش المشترك. والإسهام فى العمل المشترك الذى يعود عليهم بالنفع المشترك.

إن أهمية شيشرون – كما سبق أن ذكرنا – السياسية لاترجع إلى أصالته، فهى لم تكن سوى تجميع للآراء، إلا أنها كانت ذات شهرة كبيرة لإقبال الناس

عليها والإحاطة بها. فيكفى أن يتناول شيشرون فكرة ما ليكتب لها الذيوع والانتشار.

وأهم فكرة سياسية عند الرومان هى فكرة «السيادة» أى سيادة الدولة، حيث كانت الدولة عند الرومان هى مصدر جميع الحقوق القانونية وهى السلطة العليا الممثلة للشعب. فقد تطلب توسع الامبراطورية الرومانية قيام موسسة عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة إدارية وسياسية لإحكام السيطرة على المناطق التى فرضت سلطانها عليها، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التى عرفها العالم القديم.

ونستطيع أن نجمل أهم الفروق بين فلسفة السياسة عند الإغريق والرومان فى أن الإغريق أغرموا بالحرية والديمقراطية ، بينما نلاحظ أن الإغراق فى الحرية والديمقراطية فى المدن اليونانية قد أدى إلى إنهيارها جميعاً، نجد أن فكرة القانون والنظام والمساواة أدت إلى انتشار وتوسع الإمبراطورية الرومانية.

الفكر السياسي المسيحي وفكر العصور الوسطي:

يقول «جورج سباين» فى كتابه «تاريخ النظرية السياسية» فالدافع إلى قيام المسيحية دافع دينى ، والمسيحية مبدأ يستهدف تحقيق الخلاص، فهى ليست فلسفة أو نظرية سياسية. فمثل المسيحيين، من حيث الفلسفة السياسية، لم تكن فى واقع الأمر شديدة المغايرة لمثل الوثنيين فلم يكن عصياً إذن أن يؤمن المسيحيون، كما آمن الرواقيون من قبل، بقانون الطبيعة أو بحكومة أرضية تحوطها العناية الإلهية، أو بواجب الحكومة والقانون حيال العدالة أو بمساواة جميع البشر أمام الله(١٦).

معنى هذا أن المسيحية بمبادئها لم يكن لها إسهام ذا بال فى مجال الفكر السياسى إلا أن الأثر الذى تركته المبادئ المسيحية على الفكر السياسى ونظم الحكم لايمكن إنكاره نتيجة لتأثير تطور الكنيسة كمنظمة عالمية تجب طاعتها من قبل العالم المسيحى أجمع، ونستطيع أن نجمل أهم المبادئ التى أكدتها الديانة المسيحية فى ميدان الفكر السياسى فى أربع نقاط :

١ – الإيمان بأن هناك «قانون إلهى» أعلى من القانون الوضعى. وهذا الاعتقاد يعتبر امتداداً لما كان يؤمن به الرواقيون وشيشرون وهو القانون الطبيعى.

٢ – الإيمان بخضوع العالم أجمع لقانون واحد وحكومة واحدة تمشياً مع الفكرة الرواقية عن خضوع الناس للقانون الطبيعى.

٣ – الإيمان بأن العدل هو الغاية من قيام الحكومات.

٤ – الإيمان بأن المساواة التامة بين الناس أن فقدت فى العالم الدينوى فهى قائمة وموجودة فى علاقة الفرد بالخالق.

وهذا لايختلف كثيراً عما ذكره الرواقيون وحاول القانون الرومانى تطبيقه. إذ حاول الرومان أن يجعلوا الناس أمام القانون سواء. وذلك باحترام السلطة الشرعية القائمة. وجاءت المسيحية لتؤكد هذا المبدأ على لسان المسيح فى قوله «أعطوا إذن ما لقيصر لقيصر وما لله لله» (١٧). كما جاء فى الخطاب إلى أهل روما على لسان «القديس بولس» لتخضع كل نفس للسلاطين، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة»(١٨).

ومن ثم فإن الاحترام والخضوع للسلطة الشرعية أقرته المسيحية بل ودعت له، بالرغم من وجود ازدواج الولاء هنا، فمطلوب من الفرد أن يؤدى ماهو مطالب به نحو القيصر وفى الوقت نفسه يؤدى ما لله لله، فالطاعة مفروضة على المسيحى دينياً، وذلك بعكس الاعتقاد الرومانى فى أن الحاكم إنما يستمد سلطته من الشعب، وليس من قبل الله كما قالت المسيحية.

أما فى العصور الوسطى، حيث كانت أبرز سمات مجتمعاته البساطة والاعتماد على العادات والتقاليد القديمة والمتوارثة، والتى كانوا يعتقدون أنها صالحة لجميع الأزمنة. فإذا ما واجهتهم إحدى المشكلات يلجأون إلى ذلك التراث من العادات والتقاليد، يستلهمونه المساعدة فى حل مثل هذه المشكلات، فالأمر لايتطلب إلا أن يصدر الملك «مرسوماً» يعلن على المواطنين باسم الشعب تمشياً مع المبدأ القائل بأن «القانون ملك الشعب» إذ أن موافقة الشعب على القوانين تعطيه صلاحية شرعية.

ويعتبر تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد، بين الشعب والحاكم وبين جميع أفراد الشعب أهم وظيفة للقانون، فمجتمع القرون الوسطى كان يؤمن بأن القانون هو الذى يحقق لكل فرد ما يلائم مكانته الاجتماعية من امتيازات وما يتبع ذلك من واجبات والملك لايستثنى من ذلك.

واختيار الملك في العصور الوسطى يخضع لثلاثة اعتبارات أولها الوراثة وثانيها الانتخاب أما الثالث فهو الحق الإلهى.

وعلى وجه العموم نستطيع القول بأن القرون الوسطى هى تلك الفترة التى تم فيها إقامة «الدولة» ونعنى بالدولة هنا المجتمع الأوربى كله فى ذلك الحين على أساس سيطرة المعتقد الدينى الذى كان ظهوره وتطوره أحد العوامل الأساسية فى وضع نهاية للإمبراطورية الرومانية. فقد تم فى تلك الفترة إقامة الدولة على أسس بعيدة عن فكرة الارتباط السياسى التى كانت الإمبراطورية الرومانية تحققه عن طريق القوة. ولم تقسم الدول الأوربية بعد ذلك على أسس سياسية ولم تأخذ المفهوم الذى تعنيه كلمة «الدول» الآن إلا بعد إنتهاء هذه الفترة التى نسميها بالقرون الوسطى[١٩].

فكر الإسلامي السياسي:

لم يكن عصر النهضة وحركة الإصلاح الدينى هما العاملان الحاسمان فى اضمحلال سيطرة الكنيسة، وإنما لعب التاريخ الإسلامى الذى يعن للكثيرين من مفكرى الغرب أن يتجاهلوا آثاره، دوراً خطيراً فى تشكيل التاريخ الأوربى والعالمى وسيره فى الاتجاه الذى اتخذه حتى الآن، فقد ظلت الإمبراطورية الرومانية الشرقية باقية حتى انهارت الامبراطورية الفارسية أمام الفتح الإسلامى[٢٠].

والإسلام لم يقتصر على أمور الدين. وإنما جاء الإسلام لينظم دين الناس ودنياهم. فهو ليس من صنع البشر، فمجموعة الفرائض والأحكام التى تتعلق بحياة الإنسان الروحية وعلاقته بأقرانه من بنى البشر، أوحى بها الله سبحانه إلى رسوله ﷺ وتضمنها القرآن الكريم والسنة المحمدية[٢١].

إن النظام الإسلامي كما يقول سيد قطب : «يقوم على فكرتين أساسيتين مستمدتين من فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان – فكرة وحدة الإنسان فى الجنس والطبيعة والنشأة. وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمى الخالد فى مستقبل البشرية(٢٢). وتقوم سياسة الحكم فى الإسلام على ثلاثة مبادئ رئيسية هى:

١ - **العدل** : وقد نصت عليه آيات القرآن الكريم : «إن الله يأمر بالعدل(٢٣). «وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل»(٢٤)، «وإذا حكمتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى(٢٥) فالعدل هو الدعامة الأولى والهامة فى الفكر السياسى الإسلامى.

٢ - **الطاعة من المحكومين** : وجاء فى قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»(٢٦). والطاعة هنا لأولى الأمر مستمدة أو ناتجة من طاعة الله والرسول فولى الأمر لايطاع لذاته، وإنما مصدر طاعته أنه يقوم على شريعة الله ورسوله. وإذا ما انحرف عن هذه الشريعة سقطت طاعته.

وهنا يجب أن نتنبه إلى التفريق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية وبين حصوله على السلطان من الدين. إذ ليس للحاكم سلطة دينية يتلقاها من السماء، كما كان يعتقد فى العصور الوسطى ومبادئ القانون الطبيعى. إنما الحكم فى الإسلام يكون باختيار المسلمين وحريتهم المطلقة فى هذا الاختيار. فالحكم فى الإسلام ليس للحاكم وإنما للشريعة.

٣ - **الشوري** : ويتمثل هذا المبدأ فى قوله تعالى : «وشاورهم فى الأمر(٢٧). و «أمرهم شورى بينهم»(٢٨). فالشورى أصل من أصول الحكم فى الإسلام.

ولقد مثلت هذه المبادئ أو الأسس الثلاثة «سياسة» الإسلام فى الحكم، أما النواحى التنفيذية الأخرى من الناحية السياسية، فلم يشر القرآن إليها، وذلك بقصد إفساح المجال للاجتهاد نظراً لما يكتنف المجتمع من ظروف متعددة تستلزم التغيير الذى يصيب المجتمع خلال تطوره. لأن الإسلام كان على الدوام قوة دافعة على التقدم.

الخلافة في الإسلام:

اتخذت الخلافة الإسلامية فى التاريخ شكلين الأول دينى والثانى دنيوى، فالدين الإسلامى لايفصل بين الدين والدنيا فهو يجمع بين الجانب الروحى والجانبى المادى.

فالخليفة كان إمام المسلمين دينياً وحاكمهم دنيوياً. إلا أن الخلافة فقدت الطابع الدينى منذ قيام الدولة الأموية.

والمقصود بالخلافة أنها رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى ﷺ.

ولقد قرر الإسلام مسئولية الخليفة أمام الأمة، كما قرر الإسلام كذلك نصيحة الحاكم أو السلطان، وذلك فى قول الرسول ﷺ : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شكوا أن يصيبهم الله بعقاب من عنده» وهذا القول ينفى أن يكون الخليفة مستمداً لسلطانه من قبل الله، وإلا لما كان للمسلمين أو الرعية سلطان عليه.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن حكومة الخلافة فى الإسلام ليست هى النوع الوحيد من الحكومة، ولم يكن هو نوع الحكم الذى يجب أن يتبعه المسلمون، وإنما ما يجب أن يتبعه المسلمون هو حكم الإسلام الذى جاء بنصوص كثيرة ينظم بها العلاقات الاجتماعية سواء فى مجال الميراث أو نظم الزواج والطلاق والحدود والاقتصاد والسياسة والنظم الاجتماعية على وجه العموم[٢٩].

وبالرغم من أن الخلافة لم يرد ذكرها فى القرآن إلا أنها هى الشكل الذى تلا موت الرسول ﷺ ولذلك فإن مفكرى السياسة المسلمين تناولوها بالدراسة والتحليل، وكان لهم وجهات نظر وشروط لابد أن تتوافر فى الخليفة منها:

١ - العدل.

٢ - العلم.

٣ - سلامة الحواس.

٤ – سلامة الأعضاء.

٥ – الرأى الصالح.

هذا وتتميز الخلافة فى نظر الإسلام بأنها ليست كسائر الرياسات الحاكمة فى النظم الأخرى، حيث كانت ولاية الخليفة – كما سبق أن ذكرنا – تشمل أمور التشريع والتنفيذ والقضايا وإمامة الصلاة وغيرها من الأمور الدينية والدنيوية.

وقد يتساءل المرء عن مفكرى الإسلام السياسيين : فهل للإسلام مفكرين سياسيين؟

كان لنتائج الدراسات الى قام بها كثير من الباحثين نتائج هامة فى هذا المجال، حيث أثبتت تلك الدراسات، أن هناك مفكرين سياسيين فى الإسلام ليسوا أقل شأناً من المفكرين السياسيين فى الثقافات الأخرى.

ونستطيع أن نذكر بعضهم مثل «أبو نصر محمد بن محمد الفارابى، وفورات٨٧٠ – ٩٥٠ ميلادية) الذى ألف فى السياسة كتابين هما «آراء أهل المدينة الفاضلة، و «السياسة المدنية». وقد تناول فى الكتاب الأول مكانة الإنسان فى المجتمع وأنواع المجتمعات وكذلك الصفات التى يجب أن تتوفر فى الحاكم وعلى رأسها العلم والحكمة. أما كتابه «السياسة المدنية» فقد جمع فيه بين الاقتصاد والسياسة، ويعتبر كتابة فى السياسة أول كتاب فى الاقتصاد السياسى.

ومن أبرز مفكرى الإسلام فى مجال السياسة «أبو حامد الغزالى، وفورات١٠٥٨ – ١١١١م) الذى اشتهر بغزارة مؤلفاته وخصوبتها ونذكر منها على سبيل المثال كتاب «المنقذ من الضلال» الذى تناول فيه مقاصد العلوم وأصولها ومنها علم السياسة، فضلاً عن كتاب «التبر المسبوك» الذى وضع فيه نصائح للحكام والملوك، وغير هذه من المؤلفات التى تناول فيها نظام الحكومات. واستطاع الغزالى أن يحدد مكانة علم السياسة بين العلوم الأخرى وعرفه «بأنه العلم الذى يتناول الطريقة المثلى لتنظيمهم شئون الدولة»(٣٠).

ثم يأتى على رأس مفكرى الإسلام فى ميدان السياسة والاجتماع «عبد الرحمن ابن خلدون» وفورات١٣٢٢ – ١٤٠٦م) وأهم كتبه هو كتاب فى التاريخ

المعنون «العبر» وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عارشهم من ذوى السلطان الأكبر» والذى يصدره بمقدمة تسمى «مقدمة ابن خلدون» وهو يضم خلاصة فلسفة ابن خلدون فى التاريخ والسياسة والاقتصاد. وقد تناول فى الفصل الثالث تحليلاً للدولة وعناصر السيادة. وقد حدد للدولة عمراً وشبهها بالكائن الحى ذاكراً أنها تمر عبر تطورها خلال خمس مراحل هى مراحل النشأة والنمو والازدهار ثم الاستقرار فالتحلل والانقراض.

عصر النهضة والعصر الحديث:

ميكيافيللي : وفورات ١٤٦٩ - ١٥٢٧):

إن المكيافيللية كلمة ينفر منها الناس عادة، لما ارتبط بها من صفات غير محمودة كالدهاء والخديعة والكذب واللاأخلاق على وجه العموم. وقد ارتبطت هذه الصفات بما خلفه مكيافيللى من تراث سياسى استخدمه هؤلاء الذين جاءت كتابات مكيافيللى بما يتضاد مع مصالحهم. ومن ثم استخدموا كتاباته كسلاح ضده أولاً، وضد هؤلاء الذين استعانوا بكتاباته ليجعلوا منها الواقع السياسى الذى يعيشون فيه ثانياً، ولكن السؤال الهام الذى نود أن نبدأ به هذه الإطلالة على مكيافيللى هو : هل كان الرجل مكيافيللياً ؟ وبالرغم من أننا غير معنيون بدراسة حياة مكيافيللى بقدر ما نعنى بدراسة أفكار، إلا أنه من الملائم أن نشير فى عجالة إلى حياته(٣١) التى قد تلقى بعض الضوء على ما خلف من كتابات وأفكار، مما قد يساعدنا على فهم الأهداف التى كان يسعى إليها.

عمل مكيافيللى موظفاً لفترة طويلة قبل أن يصبح كاتباً، وقد تعلم من خبراته العملية فى عمله، ومن ملاحظاته وتتبعه لتطور المجتمع الذى كان يعيش فيه، أكثر مما تعلم من قراءاته لكتب التاريخ والعلوم الاجتماعية والفلسفية لسابقيه ومعاصره - وقد كتب مكيافيللى كتبه، وأكثرها شهرة على وجه الخصوص، سعياً للعودة للحياة السياسية. ويبدو أن مكيافيللى لم يبدأ الكتابة أو لم يتجه إليها إلا حينما وجد نفسه لايعمل، فهو لم يكن سعيداً بإبعاده عن ميدان العمل السياسى، حتى عندما أرخ لبعض الفترات، وضع نفسه فى موقع الآخرين وتحدث وكتب واتخذ القرارات على صفحات تاريخه كما لو كان هو الحاكم فى تلك الفترة التى

يؤرخ لها، وكأنما يقول : كان على هولاء أن يتصرفوا هكذا. كتب مكيافيللى وجهات نظره فى الوقت الذى تضاءل فيه سلطان الكنيسة والدين نتيجة لظهور المقاطعات المستقلة وفوراتالجمهوريات) فى إيطاليا، مع نمو وازدهار السلطة المدنية(٣٢) وتميزت المدن الإيطالية بهذه الميزة عن سائر البلدان الأوربية، فضلاً عن ضعف سيطرة الإقطاع فيها، مع كبرها وغناها واستقلالها، أضف إلى هذه الميزات الحضارة الإيطالية والنظام السياسى المدنى الذى كان سائداً فيها : إذ اعتمد النظام السياسى فى كميونات ايطاليا - خاصة فلورنسا وميلانو وفينيسيا - على المجلس البلدى الذى كان يحكم المدينة. وكان سكان الكميون يعتمدون على الروابط الصغيرة، كنقابة التجار والصناع وعلى الأسرة أكثر من اعتمادهم على مجلس الكميون. وظل الكميون يتطور وينمو حتى أصبح مدينة - دولة وفورات على غرار المدينة - الدولة اليونانية)، ومع هذا التطور ضعفت وتفككت الروابط السابقة، وبدأ الفرد يشعر بذاتيته، وتعود مواطنى تلك الدول - خاصة ميلانو وفلورنسا - على أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم مواطنون لهم مجموعة من الحقوق السياسية، في مجتمعهم الأكبر والأقوى. وتميزت العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى هذه المدن الإيطالية بضيق المسافة بين الحاكم والمحكوم، على غير ماكان سائداً فى مجتمعات أوربية أخرى كانجلترا وفرنسا فى ذلك الوقت. وكان المواطن الفلورنسى - على سبيل المثال - منغمساً فى حياة دولته، بوعى كامل بما يقوم به الحكام، وهذه ميزة لانجدها عند نظيره الإنجليزى أو الفرنسى. كما تميز المواطن الإيطالى عن غيره بأنه كان كثير التفكير شديد الإحساس بالمواطنة، تجمعه روابط قوية بمجتمعه الأكبر، برغم تزايد إحساسه بالخوف من تصرفات الحكام يوماً بعد يوم. ومن هنا برز إحساسه بالاستقلال والفردية. وبرغم هذا التطور فى شخصية المواطن نلاحظ أن الكميون الإيطالى لم يصل إلى النظام السياسى النيابى، ويرى الكتاب أن مرجع ذلك هو صغر حجم الكميون، ومن ثم فلم تكن الحاجة ملحة لمثل هذا النظام. ومع تزايد حجم الكميون واستقلاله، أصبح الحكم المباشر بوساطة المواطنين الأحرار ليس يسيراً، بالرغم من أن عدد المواطنين لم يزد كثيراً. هذا فى الوقت الذى تطلبت فيه المحافظة على نمو الكميون واستقلاله توسيع المصادر الاقتصادية، مما استلزم توسيع حدوده

الإقليمية. ومن ثم برزت الحاجة إلى زيادة عدد الرعايا مع ثبات عدد المواطنين تقريباً، وعلى هذا اتجه الكميون إلى النظام الأوليجاركى، فعندما أعيد Savonarola إلى الحكم عام ١٤٩٤ وكانت فلورنسا تسمى ديمقراطية، وكان عدد سكانها حوالى ٩٠,٠٠٠ نسمة ، بينما كان عدد المواطنين ٣,٢٠٠ نسمة فقط.

يستدل من ذلك أن النظام السياسى فى فلورنسا لم يكن ديمقراطياً بالمعنى المتعارف عليه للديمقراطية، وإنما كان نظاماً أوليجاركياً عندما نفحص النظام وفقاً للمفهوم الديمقراطى. ولذلك فقد أسهمت عملية الحد من حق المواطنة بالنسبة لعدد كبير من الرعايا، فضلاً عن ضعف الروابط القديمة – النقابات والأسر – فى زيادة وتعاظم السخط لدى الأفراد. وفتح المجال لصراع المواطنين من الفئات المختلفة ضد بعضهم البعض بالرغم من إدعاء أشهر المدن الإيطالية بأنها ديمقراطية، فقد كانت فينيسيا دولة أوليجاركية فى عصر مكيافيللى، وكانت ميلانو دولة استبدادية، أما فلورنسا فقد ظلت تحاول إعادة بناء الديمقراطية ولكنها ظلت استبدادية طيلة القرن الخامس عشر، إذ فقد غالبية نبلاءها سلطانهم، ومنذ بداية القرن نفسه بدأ الصراع الحاد بين مختلف الفئات فى الكيان السياسى، فالنقابات الكبرى ضد النقابات الصغرى، وأثرياء التجار فى مواجهة رجال النقابات الصغرى، وحزب الأوليجاركية ضد هؤلاء المنادين بالديمقراطية وهكذا (٣٣).. ومن خلال هذا الصراع الذى يعتبر فى الغالب ميداناً خصباً للديماجوجية، برزت أسرة Medici لتناور بمهارة مستخدمة هذا الصراع لصالحها وسيطرت على الدولة.

ولكن الدول الإيطالية وفى مقدمتها فلورنسا لم تر الاستقرار السياسى فى تلك الفترة، إذ تغيرت حكومة فلورنسا – على سبيل المثال – مرات عديدة قبل أن يبدأ مكيافيللى كتاباته السياسية – وكان مكيافيللى فى الخامسة والعشرين من عمره عندما وصل سافونارولا إلى الحكم فى فلورنسا خيث وضع الفقراء فى مواجهة الأغنياء ، وقبل أن يموت سافونارولا بحوالى شهران دخل مكيافيللى خدمة الحكومة.

أعمال مكيافيللي:

سبق أن أشرنا إلى أن إيطاليا كانت مقسمة إلى عدد من الدول الصغيرة المستقلة وكانت فلورنسا أشهرها ويكفيها أنها أنجبت «دانتى» و «مكيافيللى» وقد اشتهر مكيافيللى بكتابه الأمير، ولكن الأمير ليس هو الكتاب الوحيد الذى وضعه، ولكن لصغر الكتاب، والأفكار الصريحة فيه دفعت الناس إلى قراءة الكتاب. وكان هذا أيضاً السبب الجوهرى فى فهم الناس الخاطئ لمكيافيللى – فالكتاب لاتجد فيه وسط أو بين بين، وإنما تجد فيه الأبيض ونقيضه أى الأسود. ولكنا إذا حكمنا على مكيافيللى من واقع كتابه الأمير فقط، فإننا نقع فى خطأ جسيم حيث لايشغل هذا الكتاب من إنتاج مكيافيللى سوى جزء يسيراً إلى جانب ما أنتجه الرجل من مؤلفات اتسمت جميعها بالطابع العملى فى التفكير من حيث أنه كان موظفاً هاماً فى حكومة فلورنسا، مختصاً فى السياسة الخارجية، مما أتاح له خبرات ومواقف لم تتح لغيره من مفكرى السياسة. وقد أتاح له عمله أن يسهم فى حل كثير من المشكلات السياسية على مستوى إيطاليا وقام برحلات دبلوماسية إلى ألمانيا وفرنسا فالتقى بامبراطور المانيا ماكسميليان والملك لويس الثانى عشر ملك فرنسا، فضلاً عن قيصر بورجيا ابن البابا الكسندر السادس. وعلى هذا فمكيافيللى كان رجل سياسة، عاش معارك العمل السياسى وأسهم فيها، وعرف طباع الحكام وأخلاقهم، وهذا كان دافعاً قوياً لمكيافيللى أن يسطر خبراته وتجاربه السياسة فى مؤلفاته التى تنوعت، فهو لم يكن كاتباً سياسياً وحسب، وإنما كان أيضاً أديباً إذ كتب مسرحيتين تعتبر إحداهما ماندراجولا من أشهر ما كتب الإيطاليون من كوميديا، كما ترجم مسرحية عن اللاتينية، وكتب قصة قصيرة سماها «بيلفاجور» ، فضلاً عن أنه كان شاعراً. ومن الجوانب المشرقة فى فكر مكيافيللى كتابه عن تاريخ فلورنسا ولم يتوقف مكيافيللى عند حدود المفكر السياسى والمؤرخ وإنما أسهم أيضاً فى المسائل العسكرية بكتابه عن فن الحرب والذى يعتبر إحدى الدراسات الهامة فى هذا الموضوع خلال القرن السادس عشر، هذا إلى جانب ما كتبه عن تاريخ روما المعروف والذى ناقش فيه وبإسهاب غالبية الموضوعات التى طرحها فى كتابه الأمير، ومن ثم يتحتم على الدارس قبل أن يقرأ الأمير، لابد أن يقرأ هذه المقالات ، والتعليقات عن تاريخ روما.

كانت اهتمامات مكيافيللى متعددة ومتباينة، حيث تعكس أعماله كل مجالات نشاطه، واهتماماته. فقد عكس «الأمير» إعجابه ببورجيا، وتصوره للأمير انبثق فى المقام الأول من إعجابه الشديد ببورجيا أكثر من أى شخص آخر. ولم يكن مكيافيللى برغم هذا الإعجاب يعتقد أن رجال من أمثال بورجيا يمثلون أفضل الحكام، وإنما كان يعتقد أن مثل هؤلاء الرجال هو الدواء الناجع فى أوقات معينة عندما تسوء «الأحوال السياسية ويستشرى الفساد».

مكيافيللي والسياسة العملية:

كان «مكيافيللى» من أوائل المفكرين الذين تناولوا بالدرس ما يمكن أن نسميه «علم السياسة العملية» بالمصطلح الذى نتداوله الآن. ويحتل «مكيافيللى» وضعاً فريداً فى التراث السياسى والاجتماعى الأوروبى. فهو فى تناوله للمجتمع والحكم يختلف عن مفكرى العصر الوسيط، كما أنه يختلف عن كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر من أمثال «بودان» و «هبز» و «لوك». فقد انصب كل اهتمام كتاب ا لعصر الوسيط على مشكلات «التعريف» فأثاروا قضايا مثل ماهى الكنيسة؟ وماهى السلطة العلمانية وأى أهداف تخدم ؟ وكان يبدو لهؤلاء الكتاب أن بحوثهم وتساؤلاتهم ومحاولة الإجابة عليها تنبع من طبيعة وأحوال وظروف الإنسان فى ذلك العصر. ولذلك تساءلوا عن ماهية طبيعة الإنسان وأن حقوق وواجبات الحاكمين والمحكومين تنبثق فى نهاية الأمر مما قصد إليه الله، ومن قصور العقل الإنسانى كما خلقه الله، ومن حالة الإنسان عقب خطيئة «آدم» وسقوطه، ومن عفو الله المشروط الذى حققه لذرية آدم السيد المسيح.

وعلى هذا فالنظرية السياسية فى العصر الوسيط كانت تنبثق عن اللاهوت وتحاول أن تفسر سلطة الكنيسة والدولة وحدود هذه السلطة بالرجوع إلى إرادة الله، وإلى طبيعة الإنسان كما خلقه الله. وكذلك كانت الحال أيضاً بالنسبة للنظرية السياسية فى القرن السادس عشر والسابع عشر، التى تستمد أصولها أيضاً من الثيولوجيا. على أن هذه الثيولوجيا كانت تختلف عن العصور الوسطى. وذلك يتجلى فى الكتابات «البروتستنتية» وبدرجة أقل فى الكتابات «الكاثوليكية» إذ أن كلتاهما قد تأثرتها بعصر الإصلاح الدينى[٣٤].

وبرغم أن هذه النظريات السياسية قد تختلف اختلافاً بيناً فى نتائجها إلا أنها كانت تستخدم نفس المناهج التى استخدمها السابقون فى العصور الوسطى.

ومن خلال معايشة مكيافيللى لأحداث «فلورنسا» ومشاركته فيها، استخلص من الصراع بين حكم أسرة «مدتشي» بزعامة «لورنزو»(٣٥) أن أساسى الدولة هما «القوة» و «الحيلة» وكان يؤمن بأن فن السياسة يتوقف على إدراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرويها التاريخ وتكشف عنها التجربة. بل إنه يربط التغير فى آراء الناس بالتغير فى مصالحهم الشخصية. هذا فضلاً عن استخلاصه بالنسبة لمن يريد الإصلاح أنه لابد أن يكون له من السيطرة والقوة ما يساعده على فرض إصلاحاته، وقد عزى مكيافيللى سقوط «سافونارولا» ، إلا أنه لم يكن مسلحاً ويقول فى ذلك : «لذلك نرى الأنبياء المسلحين انتصروا والأنبياء غير المسلحين خسروا فى مسعاهم. والشعب بطبيعته متقلب الميول. ومن السهل أن نقنعه بقبول شئ ما ولكن من الصعب أن نحمله على المحافظة على هذا الاقتناع ولذلك على الإنسان أن يحسن التدبير فى الأمور حتى يستطيع إرغام الناس على الإقتناع حينما يتحولون عنه، ولو كان «موسى» و «قورش» .. و «رومالوس» غير مسلحين لما إستطاعوا أن يحملوا الناس على الخضوع بشرائعهم وأخفق «سافونا رولا» فى عصرنا حينما فقد الناس الإيمان به، ولم يستطع التثبت بالذين آمنوا به ولا إرغام الذين لم يصدقوا به»(٣٦).

إن كتاب «الأمير» يمثل قمة كتابات مكيافيللى وأكثرها تأثيراً فقد كتبه، وهو يعانى الأزمات النفسية وقد امتلأت نفسه مرارة دائماً وخابت آماله، فجاء الكتاب خلاصة موجزة ومركزة لتجاربه السياسية وتفكيره العميق فى نظم الحكم مما جعل الكتاب مرجعاً للملوك والحكام والأمراء فى مختلف الأمم.

وقد يكون مكيافيللى قد تأثر بمن سبقه من المفكرين السياسيين وخاصة «أرسطو» والرومان» فهو يشير فى الفصل الثالث – من كتاب الأمير – إلى حكمة الرومان فى فن الحكم، وإلى أنهم كانوا لايكتفون بمعالجة المشكلات الراهنة بل كانوا يستبقون الحوادث ويحللون المشكلات مما يسهل علاجها فى بادئ أمرها ، ولكن يصعب تشخيصها، والإضطربات السياسية يمكن إخمادها سريعاً إذا توقع اقتراب حدوثها، والحاكم بعيد النظر هو الذى يدرك ذلك(٣٧).

وتتوقف قوة الدولة وأهميتها على قوة جيوشها، فالدولة قبل كل شئ يجب أن تملك وسائل الدفاع عن كيانها ورد هجمات أعدائها وإخضاع المتمردين عليها من الرعية.

ولقد رأى الكثيرون من كتاب القرن السادس عشر أن «الأمير» يجب أن تتوافر فيه الفضائل جميعاً وأن يكون مثلاً أعلى فى التدين والتواضع والكرم، «هناك فروق كبيرة بين كيفية معيشتنا وبين كيف كان يجب أن نعيش، وأن الذى يترك ماهو واقع فعلاً من أجل ما كان يجلب لنفسه الخراب»(٣٨).

هذا ويواصل مكيافيللى حديثه فيقول : «إننى أعلم أن كل إنسان يوافق على أن من أجدر المسائل بالمدح أن تجتمع الصفات الطيبة جميعها فى «الأمير» ولكن مادامت الطبيعة الإنسانية على ما هى عليه فإنه لايمكن أن تتوفر هذه الصفات فى «الأمير» ، أو بكلمات أخرى لا يستطيع الأمير أن يظهرها جميعاً وعلى الأمير ألا يخشى اللوم على الرزائل اللازمة للمحافظة على الدولة(٣٩).

وتتبلور أهم نصائح مكيافيللى للأمير فى الفصل الثامن عشر – من كتاب الأمير فيذكر أن على الأمير أن يتعلم من «الثعلب» ومن «الأسد» لأن الأسد ليس له حيلة مع الشباك التى تنصب لاصطياده كما أن الثعلب لايستطيع مقاومة الذئاب ، ولذلك يحسن بل يجب – فى رأى مكيافيللى – أن يكون الإنسان ثعلباً ليعرف كيف يتفادى الشباك وفى الوقت نفسه أسداً ليرهب الذئاب، وهؤلاء الذين يسلكون دائماً مسلك الأسود أغبياء، ولذلك نصح مكيافيللى الأمير بألا يحترم وعده ولايفى بعهده إذا كان ذلك يعرضه للخطر.

ونلاحظ أن نصائح مكيافيللى للأمير مستقاه كلها من تجاربه ومشاهداته السياسية ومخالطته للأمراء والملوك فى عصره، والدراسة الواعية لكتاب «الأمير» تبين للدارس أن مكيافيللى كان يهدف فى المقام الأول إلى تمجيد إيطاليا وتحريرها من السيطرة الأجنبية. ولذلك فقد طالب بدولة قوية ذات جيش قوى، ولو كان ذلك قائماً على انعدام الأخلاق ويكفى بهذه الدولة الفضيلة السياسية التى تتميز بـ «الخداع» و «الكذب».

ويعد مكيافيللى أول من عالج السياسة العملية وأحل دراسة الوقائع وتحليلها محل مناقشة النصوص، كما أنه كان أول من فصل بين السياسة والأخلاق حيث جعل من السياسة فناً قائماً بذاته يستند إلى الملاحظة والتاريخ، فهو يرى فى الفن والخداع والكذب وحتى فى الوحشية وسائل قد تكون مجدية ينبغى الالتجاء إليها عندما تقتضى الحالة السياسية ذلك على الرغم من أنه كان يراها رزائل من حيث المبدأ(٤٠).

وخلاصة القول أن كتاب «الأمير» كان بمثابة الأرض الخصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية فقد اعتز «موسولينى» بمكيافيلليته الإيطالية، ولم يكن «هتلر» أقل منه اعتزازاً بالمكيافيللية ، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الديمقراطيات المزعومة وكثيراً من دول العالم حيث يفوق الكثير من الحكام الآن وصايا مكيافيللى من الغش والخداع السياسى ومن ثم فلا نرى هناك اختلافاً بين فلسفة الحكم فى عصرنا الحالى وفلسفة الحكم فى عصر مكيافيللى الذى رأى أن يقوم أساساً على القوة والخديعة.

فكر السيادة المطلقة عند بودان :

يوضع جان بودان، فى تاريخ الفكر الاجتماعى فى أول حلقة من سلسلة المفكرين السياسيين التى نستطيع أن نضم إليها «هبز» و «لوك» و «مونتسكيو»(٤١). ونظرية «بودان» السياسية من الأهمية بمكان، حيث تدخل إلى الفكر السياسى أمثلة جيدة لأفكار لاتزال نستخدمها فى وصفنا للمجتمع والحكم أو لأن نقدها يزيد من قدرتنا على التفكير الواضح فى هذه المحاولات.

ويعتمد «بودان» فى طريقته العلمية على التحليل الفلسفى فضلاً عن اعتماده الكبير على فلسفة التاريخ فى كتاباته. بل إن النظرية السياسية من وجهة نظره يجب أن تقوم على قواعد تاريخية وملاحظة الوقائع ودراسة النظم السياسية. ولم يفصل بودان بين «القانون» و «الأخلاق» فصلاً تاماً كما فعل مكيافيللى ، بل إن العدالة والأخلاق عند بودان – أمران لابد منهما لعلم السياسة. أما القانون الطبيعى الذى يحدد العلاقات بين الناس فقد قبله، وبين أنه ينظم علاقات الناس ويقيد سلطات الحاكم(٤٢).

وبالرغم من أن «بودان» لم يبدأ بحثه بالكلام عن الحقوق والواجبات كما فعل «هبز» و «لوك»، إلا أنه يرى أنـه من المحتمل أن تكون معظم الدول قد نشأت عن طريق «القوة» وذلك أن بعض الدول قد نشأت عن طريق «الإتفاق» ولم يستخدم بودان مفهوم العهد أو العقد لإيضاح وظائف الحكم أو يجعله شرعياً. فهو يسلم بأن الحكومة، بغض النظر عن كيفية نشأتها تكون شرعية طالما أنـها تحافظ على النظام وترعى الصالح العام لرعاياها[٤٣].

ولقد عنى «بودان» بفكرة السيادة، أى السلطة العليا – التى تصدر الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أحد. وتعتبر نظريته فى السيادة هى أهم وأخطر ما ساهم به بودان فى الفكر السياسى فهو أول من وضع إطار هذه النظرية وحددها كفلسفة سياسية. والسيادة كما يقصدها بودان هى القوة العليا المفروضة على الجميع. فكل شئ – عند بودان إنما يخضع للسيادة التى هى غير محددة بأية قوانين وضعية أو بوقت معين، بل إنها تعتبر مصدر القانون ذاته. وإذا كان بودان يخضعها للقانون الإلهى أو للقانون الطبيعى فإن ذلك لايعنى الحد من السمة الإطلاقية لها، بل على العكس يدعمها لكون مردها إلى «الله» وإلى القانون الطبيعى[٤٤].

ويستطيع أى دارس متيقظ لفكر بودان أن يكتشف أنـه قد أراد من وراء فكره الفلسفى عن «السيادة» تدعيم وحدة السلطة السياسية وتركيزها فى الحكومة الملكية التى يفضلها عن سواها. وقد كان «هبز» من مؤيدى فكرة السيادة المطلقة حيث انتهى بتدعيم فكرة «العقد الاجتماعى» عنده بفكرة السيادة وإلى تركيز القوة السياسية فى يد الملك بصورة مطلقة.

وبالرغم من أن بودان أقر بوجود الحكم المختلط إلا أنه فضل عليه الحكم الملكى الوراثى. وتبرير ذلك عنده هو ضرورة تركيز السيادة فى شخص الملك، لأن ذلك يقضى على المصالح الطبقية وتضاربها. وهو قد أراد تدعيم الدولة القومية حديثه المولد والتى شارك هو فى إقامتها. ونجده من جهة أخرى يتفق مع «مكيافيللى» فى مناداته بالحكم المطلق لكونه يدعم الدولة القومية بالقضاء على منازعات الكنيسة بالقوة.

ومن هذا يمكننا القول أن «بودان» كان يرى أن الحكومة التى تستطيع أن تستمر فى الحكم تكون مشروعة، إذ أن استمرارها دليل على أنها تعمل من أجل الصالح العام، وهو يستخدم أحياناً حججاً لاتتفق مع هذه الافتراضات فهو يرى - على سبيل المثال - أن السلطة التى يمارسها الغزاة على المنهزمين لاتستمر لمجرد أنها تعمل من أجل مصالحهم. وهو يرتأى الرأى الشائع الذى يقول بأنه طالما أن للغزاة الحق فى قتل المنهزمين فإنه يحق لهم أن يحكموا المنهزمين على أساس أنهم يمنحونهم الحياة فى مقابل الطاعة. وحتى إذا كان المنتصرين معتدين وكان لجوؤهم إلى الحرب لمجرد توسيع مدى سيطرتهم، فإن انتصارهم يعطيهم الحق فى حكم المغلوبين وليس ذلك فحسب، بل وفى تجريدهم من ملكيتهم وحريتهم(٤٥)، ولعل مفهوم القهر بأجلى صوره يتضح فى هذا الذى ذهب إليه بودان.

تصنيف النظم السياسية عند مونتسكيو:

عندما نتحدث عن «مونتسكيو» يقفز إلى الذهن مباشرة كتابه «روح القوانين» الذى يمكن اعتباره محاولة للرد على السؤال : من الذى يحكم ؟ فقد رفض «مونتسكيو» فى هذا الكتاب القيمة العامة لتصنيف النظم السياسية وفقاً لعدد أعضاء الحكومة كما ذهب أرسطو - سواء أكان الحاكم واحداً أم كثرة أم الجميع ويعرض هو الآخر تصنيفاً للنظم السياسية يتلخص فى :

«الجمهورى والاستبدادى والملكى»، إلا أن الفارق الأساسى الذى يبرزه مونتسكيو هو أن كلا من هذه النظم يتسم بنمط اجتماعى معين»(٤٦) . ولكن مونتسكيو فى الوقت نفسه يتمسك بفكرة أرسطو عن أن طبيعة النظام السياسى تعتمد على الذين بيدهم «السلطة العليا» فهو يرى أن النظام الجمهورى هو النظام الذى يكون فيه الشعب ككل، أو جزء منه، هو الذى بيده السلطة العليا. والنظام الملكى يقوم بالحكم فيه واحد فقط، إلا أنه يحكم بناء على أو وفقاً لقوانين ثابتة ومستقرة، أما النظام الاستبدادى فهو النظام الذى يحكم فيه فرد واحد، بلا قوانين أو قواعد، أى بطريقة تعسفية(٤٧).

ومن ثم فإن أنواع الحكم الثلاثة ليست محددة بعدد من يمارسون السلطة السياسية فقط، إذ ليس ثمة فرق فيما يختص بعدد الذين بيدهم السلطة فى النظامين الملكى والاستبدادى، حيث تكون السلطة بيد شخص واحد فقط فى كلا النظامين. وعلى هذا فقد يتبادر إلى الذهن سؤال هام وهو : هل تمارس السلطة وفقاً لقوانين ثابتة أو بدون قواعد أو قوانين ؟ ووفقاً لما إذا كانت السلطة التى بيد واحد فقط - تمارس طبقاً للقانون هى بعيدة كل البعد عن كل القوانين، يكون جوهر النظام القائم، أما الأمن والطمأنينة أو الخوف والإرهاب.

ولقد أخذ مونتسكيو المدن القديمة مثل أثينا وأسبرطة وروما) كنموذج للجمهورية وممالك أوربا الحديثة كنموذج للملكية والإمبراطوريات الآسيوية كنموذج للاستبدادية. ومن الجدير بالملاحظة أن كل هذه النظم تظهر تحت ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. ولكننا إذا ما نظرنا إلى تصنيف مونتسكيو نجد أنه يتضمن جزء من مفهوم أرسطو عن كم عدد الرجال الذين يمتلكون السلطة ؟ ولكن هذا التساؤل لاينبغى أن يقتصر على الجانب الذى ناقشه مونتسكيو لعدد من يمتلكون السلطة بالفعل فى نسق معين قد يتجاوز الأرقام التى يحددها مونتسكيو بكثير إذا ما نظرنا إلى الأمر نظرة أخرى، ومرجع ذلك إلى وجود متغير آخر، يعد من الأهمية بمكان وهو كيفية استخدام وممارسة «السلطة» وما إذا كانت وفقاً لقانون أم بطريقة تعسفية. فضلاً عن أن طريقة الحكم لايمكن أن تدرس دون أخذ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية فى الاعتبار، حيث يعطى تصنيف النظم السياسية تصنيفاً للمجتمعات فى الوقت نفسه، مع ارتباط نوع الحكم بالتنظيم الاقتصادى والاجتماعى ولايمكن أن ينفصل عنهما.

الإرادة العامة عند جان جاك روسو:

عاصر «روسو» وفورات (١٧١٢ - ١٧٧٨) أزمات المجتمع الفرنسى وفوراته السياسية والاجتماعية) قبيل قيام الثورة الفرنسية، وتأثر بها تأثراً شديداً. ومن ثم فإننا نجده قد عبر عن هذه الأزمات أو المشكلات التى كان يعانى منها المجتمع

الفرنسى أصدق تعبير. وقد سعى من خلال كتاباته إلى إيجاد الحلول الملائمة لتلك الأزمات والمشكلات وقد نالت كتاباته شهـرة واسعة وكان لها أثر كبير فى الأحداث والحركات الثورية فى كل من أمريكا وفرنسا(٤٨).

وتعتمد نظرية «روسو» على أن الإنسان قبل أن ينظم المجتمع ويتعقد وتظهر الدولة، كان يعيش على الفطرة، ثم تابعت الحياة تطورها وبدأ الإنسان يدخل فى إطار المدينة. ويرى رسو أن المدينة هى التى أدت إلى ظهور المساوئ فى المجتمع، فكان ظهور تقسيم العمل كنتيجة لانتشار الصناعة وتطورها كذلك كان ظهور الملكية الخاصة سبباً فى التمييز بين الغنى والفقير، وبذلك انتهى عهد الحياة الفطرية وبدأ ظهور المجتمع السياسى الحديث.

والمجتمع السياسى عند روسو ظهر بوساطة «عقد اجتماعى»، حيث قيام السلطة وتوافر الحرية لايمكن أن يتوافر إلا بموافقة أعضاء المجتمع. وكانت أفكار كل من هوبز ولوك هى الأساس الذى اعتمد عليه روسو فى هذا الصدد. فالعقد الاجتماعى بالتالى هو الذى انهى عهد الفطرة وأصبحت السيادة والسلطان من حق المجموع ككل لا من حق فرد واحد من الأفراد على حدة، إذ ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله(٤٩).

والإرادة العامة هى الوحيدة صاحبة الحق فى السيطرة على قوة الدولة وبالتالى يصبح لها الحق فى توجيهها نحو الهدف الذى قامت وقام النظام السياسى لتحقيقه، وهو الصالح العام والإرادة العامة التى كان يقصدها رسو هى إرادة المجتمع بجميع أعضائه، وهى لاتعنى مجموع أو محصلة إرادات الأفراد وإنما تعنى الروح العامة التى تعبر عن الصالح العام، وهذه الروح العامة هى مصدر القانون. والسلطة المطلقة فى يدها دون وساطة بينها وبين المواطنين فالعلاقة بين الدولة والأفراد علاقة مباشرة.

وقد ميز روسو بين الحكومة والدولة. فالدولة تمثل الشخص السياسى «تعبر عن نفسها عن طريق الإرادة العامة صاحبة السيادة العليا. وتتكون الحكومة من الأفراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الإرادة العامة، فالحكومة على هذا

النحو هى موكلة من قبل الشعب، وبالتالى يستطيع هذا الشعب أن يغيرها أو يستبد لها متى شاء. فأعضاء الحكومة ليسوا إذن سادة الشعب ولكنهم كمجرد موظفين يعملون فى خدمة الشعب وتنفيذ قوانينه.

ويقسم روسو الحكومات إلى ملكية، وأرستقراطية وديمقراطية ومختلطة وهو يفضل النظام الديمقراطى المباشر على النظام النيابى، حيث لايصلح النظام النيابى إلا للدول الصغرى التى تستطيع الإرادة العامة أن تؤكد سلطانها(٥٠).

لقد قدم روسو نظرية سياسية تتكامل أجزاؤها معتمداً فى ذلك على حالة الطبيعة بقوانينها سعياً لإصلاح أحوال المجتمع المتمدن. والعقد الاجتماعى هو الذى سيعيد – من وجهة نظره – إلى البشرية سعادتها ويصلح ما أفسدته المدنية والعلوم والفنون، لكى يتساوى الناس ويصبحوا أحراراً. ولقد إزداد تأثير رسو على مر الأيام بعد وفاته حيث أصبحت كتاباته أساس لفلسفات سياسية جديدة ومتجددة تصلح لكل العصور على حد قول ج. هـ. كول.

الفكر السياسي الإشتراكي:

تعتبر فلسفة «هيجل» وفورات (١٧٨٠ – ١٨٣١) مصدراً أساسياً فى تأييد فكرة القومية، فالدولة تشكل النسق الهام فى الفكر الهيجلى السياسى والدولة القومية على وجه الخصوص. ومن ثم فقد لقيت فلسفة هيجل استحساناً وقبولاً فى أوربا سعياً للتخلص من السيطرة الأجنبية.

ويلخص د. بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى تأثير فلسفة هيجل فى النقاط التالية:

١ – وضعت الأساس الذى استندت إليه النظريات الشيوعية والاشتراكية فيما بعد.

٢ – أدت إلى ظهور النظريات القانونية الخاصة بشخصية الجماعة والتى نجم عنها تنظيم علاقة الدولة بالجماعات الداخلية فيها كنقابات العمال والكنيسة واتحاد الشركات.

٣ – أثرت فى ماركس تأثيراً كبيراً وبخاصة فى الناحية التى ترمى إلى إبراز

شخصية الجماعة وتطبيق طريقة التفكير الديالكتيكية على تطور الحياة فى الناحيتين الاقتصادية والسياسية.(٥١)

وقد تأثرت حركة الوحدة الألمانية – التى برزت إلى حيز الوجود فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر – بفلسفة هيجل فضلاً عن الأثر الهام الذى تركته فى تطور فكرة اشتراكية الدولة.

الماركسية:

تدعى الماركسية بأنها الصيغة أو النظرية العلمية للاشتراكية لأنها تعتمد على فلسفة مقررة للتاريخ. والجدل يمثل المحور الذى يدور حوله الفكر الماركسى، ومن ثم فقد أطلق عليها – أى على النظرية – الجدلية التاريخية وقد إستقى ماركس هذه الفكرة من هيجل الذى كان يرى أن العالم يشكل عملية جدلية تسير على أساس نظام من التناقضات التى تتصارع فيما بينها لتصل إلى ما يسمى بالمركب الذى ينتهى إلى حقيقة أو فكرة جديدة يقوم لها ما يناقضها وهكذا سلسلة من التناقضات.

إلا أن الفارق بين جدلية هيكل وجدلية ماركس يقوم على أساس أنه فى الوقت الذى وضع فيه هيجل التطور والنمو فى النظام الجدلى على أساس من المنطق المجرد لتناقض الأفكار نلاحظ أن ماركس قد وضع هذا التطور على أساس من صراع الطبقات الاجتماعية عبر التاريخ. وقد استبعد ماركس من نظرية هيجل دعوى أن الشعوب هى وحدات التاريخ الاجتماعى ذات الأثر الفعال.

وقد افترض ماركس أن العالم المادى هو الحقيقة الهامة والكبرى ومن ذلك فإن الاقتصاد هو جوهر عملية التغير. فالتغير فى وسائل الإنتاج يؤدى بالضرورة إلى تغير فى علاقات الملكية والبناء الطبقى للمجتمع. وقد ترتب على ذلك تباين الطبقات الاجتماعية وفقاً لتباين مصالح كل منها فى المجتمع.

«غير أن فلسفة ماركس كانت من نواح مهمة امتدادا لفلسفة هيجل. فأولاً واصل الاعتقاد بأن الديالكتيكية منهج منطقى قوى قادر بصورة فريدة على

توضيح قانون التطور الاجتماعى، ونتيجة لهذا فإن فلسفته - شأنها فلسفة هيجل - فلسفة للتاريخ(٥٢).

اعتمدت فلسفة ماركس الاجتماعية على تغيير اجتماعى هام حدث فى القرن التاسع عشر، وجعلته لأول مرة موضع اهتمام الكتاب والمفكرين بشكل واضح وذلك هو وصول الطبقة العاملة الصناعية إلى الوعى الذاتى السياسى، ثم إلى القوة السياسية.

كانت فكرة الصراع عند ماركس وانجلز هى الأساس الذى يقوم عليه التطور انطلاقاً من المادية، فتاريخ المجتمعات المعاصرة جميعاً ماهو إلا تاريخ الصراع بين الطبقات. فهناك طبقتين المضطهدون - والمضطهدين - يتصارعون ويناضلون باستمرار - الأولى تحاول تأكيد واستمرار سيطرتها والثانية تحاول فرض إرادتها وقهر الطبقة الأولى لإنهاء هذا النظام الطبقى.

ولكن لماذا هذا الصراع ؟ تنص «المادية التاريخية» على أن تاريخ المجعتمع البشرى بوجه عام وتاريخه الاقتصادى بوجه خاص هو تاريخ القوى الإنتاجية، وتاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات ووسائل الإنتاج. إن العلاقات الإنتاجية فى المجتمع البرجوازى «الرأسمالى» أصبحت بحالتها الراهنة لاتتفق وحالة القوى الإنتاجية مما أصبح لا مفر منه من أجل أن تحل الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج محل الملكية الرأسمالية لها. فالمجتمع الرأسمالى يحمل فى طياته عناصر فنائه، لأن الرأسمالى يملك أدوات الإنتاج دون العامل الذى يضطر بسبب حرمانه من ملكية هذه الأدوات أن يقبل مضطراً أن يستغل. إلا أن ظروف الإنتاج الكبير وما يصحبه من تجمع الأعداد الضخمة من العمال الذين تقتضى ظروف العمل أن يتعلم هؤلاء ليس بدافع الإرتقاء بهم وإنما لضرورة الإنتاج ورفع كفاءة العامل ومقدرته الفنية والإنتاجية لصالح الرأسمالى. وما تؤدى إليه ظروف العمل والإنتاج الكبير الذى يؤدى إلى أزمات فى التسويق مما يؤثر على القوى المنتجة والعمال حيث تنتشر البطالة والفقر بين أفراد الطبقة العاملة الذين يبدأون فى الإحساس بالمشكلة مما ينمى الشعور بالوحدة ورفع الوعى لديهم. وهذا يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية. على أساس أن الرأسمالية هى التى كانت السبب

فى تجميع هذه الأعداد الهائلة من العمال وقد أدت، الظروف الاجتماعية التى خلقتها الرأسمالية الى تكتل هؤلاء العمال فى اتحادات ونقابات تقاوم الأوضاع التى أوصلتهم لها الرأسمالية.

ووفقاً للإدعاء الماركسي فإن كل نظام اقتصادى لابد أن يصل إلى نقيضه وذلك بحكم ضرورة نموه طبقاً للمادية الجدلية، ومن خلال تطوره يتيح قيام قوة اجتماعية اقتصادية جديدة، وفى قيام هذه القوة الجديدة قضاء على الرأسمالية وصولاً إلى نقيض هذا النظام وهو المجتمع الذى تكون فيه ملكية أدوات الإنتاج للجماعة(٥٣).

إن السلطة السياسية عند الماركسيين ماهى إلا تنظيم لسلطة طبقة ما للسيطرة على طبقات أخرى داخل المجتمع. ومادامت المادية التاريخية تؤكد أن تطور المجتمعات يقوم على أساس التناقض والصراع بين الرأسمالية والبروليتاريا فإن الحتمية التاريخية لهذا التطور سوف تصل إلى مرحلة انتصار البروليتاريا على الرأسمالية وتأخذ السلطة السياسية التى ستبقى مرحلياً كضرورة لازمة للإجهاز على الطبقة البرجوازية. وبانتهاء هذه العملية لن يكون بالمجتمع سوى طبقة واحدة هى طبقة البروليتاريا حيث يسود المجتمع التوافق والإنسجام وينتفى الصراع وعلى هذا تصبح الحاجة إلى الدولة غير قائمة فتتلاشى الدولة تلقائياً(٥٤).

من خلال العرض الوجيز السابق لتطور الفكر السياسى نلاحظ أن النظرة الفلسفية قد تسلطت على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر الإغريقى وحتى القرن الثامن عشر فقد انصب اهتمام المفكرين فى المقام الأول على «مايجب أن يكون» دون اهتمام بالواقع. فكانت هذه النظرة تتسم بطابع ميتافيزيقى وأخلاقى. ولم تخل تلك الفترة بالرغم من ذلك من تناول الأحداث الاجتماعية والسياسية منها على وجه الخصوص بأسلوب علمى حيث أدرك أفلاطون وأرسطو وكثيرون من بعدهما أثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية فى الحياة الاجتماعية بما تشمله من نظم وتنظيمات. كما برزت فكرة الصراع الطبقى فى «جمهورية» أفلاطون بين طبقتى الفقراء والأغنياء.

ولعل ذلك يصدق على تلك الفترة من التاريخ القديم التى كانت فيها دولة المدينة هى قمة ما انتهى إليه النظام السياسى والدينى الذى كان سائداً فى المدن الإغريقية القديمة. إذ أننا نرى أفلاطون فى جمهوريته لم يتجاوز بخياله الفلسفى المخلق ذلك الواقع السياسى والاجتماعى الذى كان موجوداً فى «دولة المدينة» إلا من حيث إبداء الرأى فى هذا النسق ومحاولة تعديله وتغييره على النحو الذى يتفق مع وجهات النظر السياسية.

غير أن هذه المنظورات قد يعتريها الكثير من التغير عند «أرسطو» كما سيتبين من كتابه «السياسة» وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسى والاجتماعى من حوله على أثر اجتياح الاسكندر المقدونى لبلاد اليونان وإنهيار دولة المدينة. وليس ذلك فحسب فقد تجاوز الاسكندر ذلك إلى الاستيلاء على إمباطورية فارس استطاع من خلال النظرة التى اكتسبها على يد معلمه «أرسطو» أن يقيم حضارة جديدة تقوم على خيرة العناصر التى ضمنها حضارتا اليونان وفارس، ويميز المؤرخون بين الحضارة اليونانية القديمة وهذه الحضارة الجديدة التى جاء بها الاسكندر بأن يطلقوا على الأولى اسم «الهلينية» بينما يطلقون على الثانية الحضارة الهلينسنية. إلا أن الحضارة الهلينستية لم يقدر لها الدوام بعد وفاة الاسكندر إذ تمزقت امبراطوريته وانتهى الأمر فى أوربا إلى الرومان، حيث قامت الدولة الرومانية التى استمرت سيطرتها قروناً عديدة والتى اعتمد بناؤها على ممارسة السلطة العليا من روما. وفى ظلّ ما يسعى بالسلام الرومانى ونقصد به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدر ممكن من قوة الدولة المسيطرة على أصقاع الامبراطورية من أوربا إلى الشرق – الشرق الأوسط – يعطينا المناخ السياسى السائد مفكرين سياسيين من أمثال بوليبيوس، وشيشرون.

وتبقى سلطة الدولة الرومانية مرتكزة على قوتها العسكرية وقدرتها التنظيمية إلى أن ظهرت المسيحية فى القرن الأول الميلادى وظلت كحركة سرية زهاء ثلاثة قرون إلى أن اتخذها الإمبراطور «قسطنطين» عقيدة رسمية للإمبراطورية، إلا أن تلك الفترة لم تتخلص تماماً من تسلط النظرة الفلسفية عليها، فدراسة الأحداث والوقائع الاجتماعية والسياسية خلال تلك الفترة كانت تقوم على قواعد فلسفية وأخلاقية.

ومنذ أن وصل باحثو القرن الثامن عشر إلى عنصرى التحليل وهما : النسبية والحتمية، فى مجال الأبحاث الاجتماعية فتح الباب أمام الدراسات الاجتماعية والسياسية لاستخدام المنهاج العلمى الاستقرائى، الذى كان قاصراً من قبل على مجال الطبيعة دون المجتمع(٥٥) وكان لإسهام مونتسكيو فى هذا المجال أبلغ الأثر فى هذا التحول، فقد نجح فى إعطاء وتقديم صيغة واضحة للحتمية فى المجتمع والطبيعة على السواء. وطالما أكد على أن بحوثه تتسم «بالوضعية» التى تمثل نقطة الارتكاز فى المنهاج العلمى الواقعى المعاصر.

ويجدر بنا خلال هذا العرض أن نشير إلى الحقيقة الهامة التى نلاحظها عبر كل القرون، وهى أن الفلاسفة ومفكرى السياسة كانوا ولا ريب ممن يهتمون بمراقبة التحولات السياسية والاجتماعية من حولهم وأن الكثيرين منهم قد تجاوزوا ذلك الاهتمام العلمى وخاصة فى القرنين الماضيين - إلى الممارسة السياسية نفسها، كما هى الحال عند مكيافيللى وبودان وماركس وفيبر وغيرهم، ولهذا فإن الصلة الوثيقة بين الواقع الاجتماعى والسياسى وبين تأثر المفكرين بهذا الواقع تنعكس فيما يقدمون من دراسات ونظريات، مما يؤدى بنا إلى القول أن المفكر أو الفيلسوف ماهو إلا انعكاس لظروف عصره وما المذاهب السياسية إلا نتيجة لما يدور فى المجتمع من حوار فكرى وصراع مادى - أى صراع المصالح وهذا ما سوف نتعرض له بتفصيل أكثر فى الفصل التالى.

الهوامش

(١) انظر: د. محمد فتح الله الخطيب، مقدمة، تطور الفكر السياسى جورج سابين، ترجمة حسن جلال العروسى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.

(٢) أنظر عن حياة أفلاطون:

- E. Barker, The Political Thougth of Plato and Arisotle, Dover Publications, Inc. 1959, pp. 62 - 80.

(٣) أهم مؤلفات أفلاطون ثلاثة كتب هى: أ - الجمهورية. ب- السياسة. جـ - القوانين.

(٤) انظر: جورج سارتون، تاريخ العلم، الجزء الثالث، ترجمة د. توفيق الطويل وآخرين، دار المعارف، القاهرة. ١٩٧٠، صفحات ٩ إلى ٥٠.

(٥) انظر تقسيم أفلاطون لسكان الجمهورية فى:

- E. Barker, op. cit., pp. 83 - 94.

(٦) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا الخباز، القاهرة ابدون تاريخ، صفحة ٧٨.

(٧) أنظر دراسة عن النظرية السياسية لارسطو فى:

- R. G. Mulgan, Aristote's Political Theory, Oxford Univ. Press, 1977, pp. 53102.

(8) Russell, History of Western Philosophy, London, L. 1946, p. 514.

(9) Ibid., p. 541.

(١٠) انظر: ارسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفى السّيد، الكتاب الأول والثانى.

(١١) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(١٢) جورج سارتون، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

(١٣) أنظر: بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية، مكتب الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٦٢.

(14) R. Aron, Democratic et Totalitarisme, Paris: Gallimard, 1965, p. 41.

(١٥) أنظر دراسة واعية بالوثائق عن «بوليبيوس» فى: جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة د. مصطفى العبادى، وآخرون، الجزء السادس، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٤٣ - ٥٠.

(١٦) جورج سباين، تطور الفكر السياسى، ترجمة حسن جلال العروسى، الكتاب الثانى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٢٦.

(17) Ibrahim D., Govemmental Forms and the Problem or Classification, Cairo, 1956, p. 5.

(١٨) جورج سباين، تطور الفكر السياسى، الكتاب الثانى ترجمة حسن جلال العروسى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

(١٩) انظر : إنجيل متى ، الآيات ٢١ ، ٢٢.

(٢٠) انظر : الخطاب إلى أهل روما، الآيات ١ ، ٧، ١٣.

(21) John B. Morrall, Polotocal Tought in Medival Times, London. Hutchinson univ. Liberary, 1971, p. 11 seq.

(٢٢) د. أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسى، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥١.

(٢٣) انظر : د. راشد البرواى ، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٢.

(٢٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الإسلام، دار الكتاب العربى، بيروت، ص ٩٤.

(٢٥) سروة النحل، الآية ٩٠.

(٢٦) سورة النساء، الآية ٥٨.

(٢٧) سورة الانعام، الآية ١٥٢.

(٢٨) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٢٩) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣٠) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٣١) انظر د. أحمد شلبى، الحكومة والدولة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.

(٣٢) مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣٣) أنظر فى هذا الصدد:

- P. Bondanella and M. Musa, The Portable Machiavelli, Penguin Books, 1979, pp. 9 - 40.

(34) John Plamenatz, Man and Society, Vol. one, Langman, London, 1977, pp. 9 - 10.

٣٥) أنظر: J. Plamentatz, op. cit., p. 1.

(36) N. Machiavelli, The Prince, Trans. By George Bull, Penguin Books, 1971, p. 11.

(37) Ibid, p. 32.

(38) Ibid, p. 92.

(39) Ibid, pp. 39 - 40.

(40) Ibid, p. 91.

٤) انظر : د. محمد طه بدوى، أصول علوم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٢١ .

٤) د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، ١٩٦٣ ، ص٩ .

٤) د. بطرس غالى، مرجع ابق، ص ١١٩ .

(44) J. Piamenatz, op. cit., p. 1.

(45) W. Ebenstein, Great Political Thinkers, Bombay, 1972, pp. 14 - 15.

(46) J. Piamenatz, op. cit., p. 100.

(47) R. Aron, Democratie et Totaliturisms, p. 41.

(48) Ibid, pp. 4 -11.

٤) انظر: د. بطرس غالى، ص ١٤٤ .

٥) د. على عبد المعطى محمد، د. محمد على محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٤ ، ص ١٨٥ .

٥) انظر: د. بطرس غالى، ص ١٤٦ .

٥) انظر: د. بطرس غالى، ص ١٥٦ .

٥) انظر: جورج سباين، تطور الفكر السياسى، ترجمة د. راشد البراوى، الكتاب الخامس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١ ، الفصل الثالث والثلاثون.

٥) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير ١٩٦٦ ، ص ١ – ٣٧,

الفصل السادس

أثر التفاعل الإجتماعي على المذاهب السياسية

- تمهيـــد :
- ديناميكية المذاهب السياسية
- تبلور الآراء في المذاهب السياسية
- خصائص المذاهب السياسية
- وظائف المذاهب السياسية
- المذاهب والنظريات السياسية

تمهيد :

ثمة إعتراف بأن الناس اذا اجتمعوا فى مكان واستقروا عليه فإنه لامناص من أن يتعامل هؤلاء الناس ويتفاعلون ويتبادلون وجهات النظر، حول ما يهمهم من أمور تتصل بأسلوب حياتهم ووسائل تطوير هذا الأسلوب بما يضمن لهم حياة أفضل، فضلاً عن تخفيف التوتر أو الإقلال منه بقدر المستطاع. وهم لا يستطيعون الاتفاق حول مسائل معينة إلا عن طريق الحوار والجدل، حيث يعبر كل منهم عن رأيه بصدد المسألة أو الموضوع محل المناقشة. ومن هنا تصبح الآراء ووجهات النظر المتفقة أو المختلفة ثمرة أو حصيلة لعمل العقول البشرية خلال نشاط الإنسان عبر القرون حيال المسائل التى تشغل باله وتتصل بحياته اتصالاً وثيقاً.

فالآراء ما هى إلا تعبير يصور أو يعكس علاقات الناس وتفاعلهم الاجتماعى بعضهم ببعض، سواء أكانت هذه العلاقات على مستوى الجماعة Groupأو المجتمع المحلى Local community أو المجتمع القومى National society بل لا يتوقف الأمر على هذا وإنما يدخل فى ذلك ايضاً اتصال هذا المجتمع أو ذاك بالعالم أو المجتمعات الخارجية سواء أكان هذا الإتصال مادياً أو فكرياً. ومن ثم تكون هذه العلاقات أحد العوامل الهامة والمؤثرة فى تحديد الوجود الإنسانس ذاته.

تختلف الآراء وتتباين بين الخصوبة والضحالة، ولكنها – أى الآراء – كانت وسوف تظل هى المعين على إرشاد الناس وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم. فعبر تطور المجتمع البشرى، ومن خلال مسيرته التاريخية يلاحظ الدارسون مدى استعانة الكتاب والمفكرين «بالآراء» لصياغة نظريات بعينها يحاولون عن طريقها تفسير علاقاتهم المتقاربة أو المتنافرة، المتصلة أو المنفصلة، المتنافسة أو المتصارعة.

ومن خلال التجريب والتنظير والحوار والجدل ومطابقة الواقع بالفكر، تتحول الآراء إى مذاهب أو وجهات نظر تشرح أو تفسر الظروف والأحوال التى يمر بها المجتمع. وتتميز المجتمعات وفقاً للمذاهب التى تشكل حياتها وثقافتها، ويرتبط

ذلك بالبيئة الجغرافية والاجتماعية، ومن ثم نلاحظ التباين بين المذاهب الاجتماعية التى تسود عالمنا المعاصر، كما أننا نجد أن لكل مجتمع مجموعة من الآراء والأفكار حول الدين والسياسة والأخلاق والقانون والاقتصاد وهكذا. وكل هذه الآراء تعمل فى اتساق على صياغة حياة المجتمع. وهذا الى جانب أنها تصبغ سلوك اعضاء المجتمع بصبغة تتفق فى العادة مع مجموعة الآراء والأفكار والقيم التى تسود المجتمع، مما ينتج عنه نظام اجتماعى Scoial order يصبح السمة المميزة بهذا المجتمع عن غيره.

ومن ذلك يرى الكتاب أن مجموعة الآراء والأفكار التى تعتنقها المجتمعات فى مراحل محددة من تاريخها تسمى المذاهب السياسية أو الاجتماعية.

فالمذاهب هى «نتاج إجتماعى ولابد للفرد من أن يتأثر بذلك المذهب الذى ينشأ إبان ازدهاره أو سيادته»[١].

ديناميةالمذاهب السياسية:

تختلف المذاهب السياسية والاجتماعية من جيل إلى جيل وفقاً للتطور الاجتماعى. فليس من سمات المذاهب السياسية الثبات لأن الثبات ليس سمة من سمات المجتمعات التى ابدعت وتبدع المذاهب السياسية وما يرتبط بها من آراء وأفكار. ففى أحوال كثيرة قد تتعدد المذاهب وتتصارع فى المجتمع الواحد أيضاً.

إن التطور فى المذاهب السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور المجتمع مادياً وبالتالى تطور علاقات الإنتاج فى هذا المجتمع، إذ أن التحول أو التبدل الذى يطرأ على المذاهب إنما هو مرتبط فى الأساس بالحياة المادية للمجتمع وليس بتطور المجتمع نفسه. إذ أن الجانب المادى أو الاقتصلدى من حياة أى مجتمع - أى أساليب الإنتاج واستغلال ما تحتوى بيئة المجتمع من الموارد الطبيعية على اختلاف انواعها ومصادرها، لا يستغنى عنها أى مجتمع، لأن لجميع اعضاء المجتمع مطالب فيزيقية وحاجات ضرورية لابد من اشباعها، نظراً لتوقف الحياة البشرية عليها. ولا يمكن تحقيق الاشباع المرجو إلا بمحاولة استغلال هذه الموارد.

وعلى هذا فإن تطور الجانب المادى على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يمثل حجر الزاوية فى الحياة الاجتماعية، ولا يتطور بتطوير المذاهب السياسى، وإنما العكس هو الصحيح فالمذاهب هى التى تتطور وفقاً لمتطلبات الحياة المادية. لأن المذاهب فى هذه الحالة تعد بمثابة الأدوات الثقافية التى تستجيب للفكر، أى أن المذاهب السياسية والاجتماعية ما هى إلا انعكاس لما هو قائم فى الواقع الاجتماعى الذى ينتج بالضرورة عن مجتمع.

وإذا كان الأمر كذلك فلابد أن تتوافق المذاهب مع المنطق أولاً وتتفق وتتوافق أيضاً مع الحياة الاجتماعية التى يحياها الناس داخل هذا المجتمع. فليست المذاهب السياسية فى الأصل سوى مجموعة من القيم والأفكار السياسية والاجتماعية تكون أساساً لابد منه لانبثاق أهداف معينة يتوق المجتمع ويسعى الى تحقيقها.

إن الأهداف التى يحاول المجتمع تحقيقها أو الوصول إليها هى التى يتألف منها البرنامج السياسى الذى تتبناه جماعة أو حزب يسعى الى تطبيقه على واقع الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الذى توجد فيه هذه الجماعة أو هذا الحزب، ولكى ينتج البرنامج ويجد مؤيدين من أعضاء المجتمع لابد وأن يكون متسقاً مع أهداف ومطالب المجتمع.

ولهذا نستطيع القول بأن المذاهب السياسية لكى تقوم أو تنهض لابد لها من دعامتين أساسيتين هما:

الأولى: مجموعة الآراء أو الأفكار والمعانى والاجتماعية والاقتصادية التى تضع أمامها العلاقة بين الفرد والجماعة ... وفى الوقت نفسه توجه أو تنير الطريق إلى أفضل الوسائل التى تقود الانسان تجاه مجتمع الخير والرفاهية.

الثانية: مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنبثق من المبادئ العامة أو المثل العليا التى يتضمنها المذهب مثل المذهب الرأسمالى أو المذهب الاشتراكى، وعليه يصبح المذهب السياسى أو الاجتماعى

عبارة عن مجموعة الآراء التى ترتبط ذهنياً بالنظام السياسى والاجتماعى القائم سواء أكانت هذه الآراء تساند النظام أو تناهضه.

أما عن تطور المذاهب السياسية، فهو أمر يتحدد عبر فترات التاريخ البشرى المتعاقبة فكلما دخلت البشرية مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتقدمها، صاحب هذا التطور فى الحياة البشرية سواء من الناحية المادية أو من الناحية الاجتماعية، تطور فى المعتقدات والقيم والأفكار أدى إلى تطور فى المذاهب السياسية، فمنذ ارسطو ومنذ زوال «دولة المدينة» انقسم الفكر السياسى إى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ساند الفرد ونادى بضرورة وجوده ككائن مستقل، لابد أن يكون له كامل الحرية، ويجب أن يضع الآخرون هذه الحرية الفردية أو الشخصية موضع الإعتبار عندما يزاولون نشاطهم أو يسلكون داخل المجتمع الذى يعيشون فيه.

القسم الثاني: ظهرت الفكرة التى تنادى بالمساواة بين جميع البشر وهى فكرة «العالمية» والتى ركزت على أن جميع أبناء البشرية إنما يردون فى الأصل إلى الطبيعة البشرية برغم اختلاف الاجناس وتنوع العناصر.

ومن ثم فقد ظهر تيارين اساسيينَ فى الفكر السياسى، حاول الانسان من خلالهما أن يلائم بين معيشته، وأخذ فى بذل الجهود المضنية فى السيطرة على هذه البيئة، ومحاولة تكيفها والتكيف معها، بحيث تفى باشباع حاجاته الضرورية كالطعام والأمن والاستقرار والمحافظة على النوع. وعلى هذا اجتهد فى تحصيل المعارف والخبرة، مع بذل طاقته وفكره فى اخضاعها للمنطق عن طريق اختراع اللغة، وهى وسيلة الاتصال الاساسية بغيره من أبناء جنسه.

ولم يتوقف جهود الإنسان عند هذا النوع من التفكير وإنما صاحب هذا محاولات أخرى فى شتى مناحى الحياة وعلى رأسها ابتداع نظام يرجع إليه فى

تقسيم الموارد وأهمها جميعاً «الثروة والنفوذ» التى يحدث دوماً الظلم فى توزيعها، وكان هذا الظلم أو أن شئنا تخفيفاً قلنا التمايز، سبباً فى ظهور الغنى والفقير، وبالتالى المتميز وغير المتميز، ومن له باع أو نفوذ ومن ليس له. وهذا بدوره كان السبب الأساسى فى إنتشار ظاهرة التمايز الاجتماعى Social differentiation.

الأمـر الذى أدى الى أن البحث عن مشروعية لهذا التمايز كان هدفاً من أهداف البشر. ودأب الإنسان فى البحث عن حلول ملائمة للمشكلة الناتجة عن هذا التمايز والتى تعرف باسم « مشكلة التوزيع».

وبالطبع كانت السيطرة الفكرية – أى التى تصبغ المبادئ والمذاهب التى تسود المجتمع – تميل فى الغالب إلى جانب المتميزين لأنهم القادرين على الحركة والاتصال ومن ثم حاول الانسان اختراع معتقد سياسى يتطور بتطوير المجتمع ويجعل من نظام التوزيع الخاص بموارد المجتمع مشروعاً أو مقبولاً من بقية اعضاء المجتمع. وعلى هذا كانت المذاهب السياسية هى حجر الزاوية بالنسبة للاتجاهات التى تدور حولها سياسة المجتمعات. ذلك لأنهـا هى التى توجه الافراد والمجتمعات والجماعات والأمم. إذ لم يتضح أن هناك شعب وجماعة من الجماعات إلا وتبرر سلوكها السياسى أو الاجتماعى عن طريق مذهب أو فكرة أو معتقد سواء أكان هذا المعتقد سياسياً أو إجتماعياً.

والمذاهب السياسية أياً كانت صياغاتها أو مدلولاتها هى التى تتخذ درجة عالية من الأهمية فى تشكيل سلوك الافراد ومساعدتهم على فهم طرق وأساليب الحكم التى ينتمون إليها أو التى يخضعون لها، مع التباين الواضح فى درجة اقتناع كل فرد داخل المجتمع بالمذهب أو المذاهب السائدة فى مجتمعه، وتتميز المذاهب السياسية بميزات أو خصائص نستطيع أن نجملها فى النقاط التالية:

أولاً: إن أول خاصية من خصائص المذاهب السياسية هى أنها تظهر فى فترات معينة يكون المجتمع فى حاجة إيها، حيث تجسد المبادئ الاساسية فيها

آمال الناس ورغباتهم فى فترة معينة، وبالذات خلال الأزمات السياسية والاجتماعية. هذه الازمات التى تنجم فى العادة بسبب قصور النظام القائم وعجزه عن تحقيق رغبات الناس أو قد تكون الأزمة بسبب اتخاذ النظام القائم لسياسات تضر بمصالح الغالبية من أعضاء المجتمع، ومن ثم يظهر التناقض والصراع واضحاً بين مصالح الحكام والمحكومين مما يؤدى إلى المطالبة باجراء تعديلات اساسية فى النظام.

ثانياً: من المعروف أن أى مجتمع يسوده مناخ فكرى غالباً ما يكون متباينا في الاتجاهات والأهداف. وعلى هذا تتوقف سيادة كل مذهب من المذاهب على مدى ما يريد الوصول إليه من أهداف وما يريد أن يحرز من سلطات. لأن المذاهب ما هى إلا عملية تنسيق أو مواءمة للفكر السياسى، عن طريقة تقوم الصفوة الحاكمة Ruling Elite بالسيطرة على العامة والغالبية من الشعب. وعمل الصفوة هنا تعتمد فى المقام الأول على العملية الفكرية المبنية على المنطق. وليس ذلك فحسب، وإما تعتمد المذاهب على الإطار الفكرى إلى جانب اعتمادها على عناصر اساسية من الواقع ومحاولة تعديله أو ما يجب أن يكون عليه.

ثالثاً: من الأمور الهامة التى يجب أن نلتفت إليها ونحن نشخص السمات أو الخصائص الاساسية للمذاهب السياسية أنها ترفض الدخول أو الانسياق مع المساومات، ومن ثم فهى لا تفعل الحلول الوسط بالنسبة لما تنادى به من مبادئ.

ولا تتعامل المذاهب السياسية مع العقل فقط، وإنما تركز على مخاطبة العواطف عند الجماهير محاولة اشعالها عن طريق اضفاء تشد الجماهير إلى ابطالها ورواد مبادئها وتحيطهم بهالات التبجيل والاحترام خاصة فيما تركوا من كتابات وآثار مثلما يفعل الماركسيون مع ماركس والصينيون مع ماوتسى تونج.

رابعاً: ليس من سمات المذاهب السياسية الثبات، فهى تخضع للتطور بالرغم من مقاومتها لمحاولات التغيير الجوهرية فى مبادئها. ولكن بالرغم من ذلك فقد أصاب التغيير كثيراً من المذاهب مثل الماركسية على سبيل المثال – برغم أن هذا

التغيير لم يوجه إلى المبادئ الأساسية، ولذلك نستطيع أن نقول أن المذاهب عادة تتخذ فى النهاية اتجاهاً محافظاً.

وقد أكد « كارل مانهايم» على أن الايديولوجية، هى تلك الآراء المحافظة التى تؤيد وتدعم مركز الطبقة المسيطرة فى المجتمع وتساند مصالحها على الدوام. ولهذا فان الجماهير فى حاجة على الدوام لمعتقد أو مذهب سياسى جديد يعبر عن مصالحها وتطلعاتها الراهنة، والتى فى الغالب تختلف عن تلك التى كانت تسود فى جيل سابق أو حتى فى بداية ذلك الجيل[٢].

ويصبح الأمر خطير ومنذر بحدوث توتر إجتماعى لابد وأن يترك أثره على المجتمع وذلك عندما لا تجد الجماهير ما يرضيها بالنسبة للايديولوجية أو المذهب السائد وقد يؤدى ذلك إلى الثورة التى تقوم فى العادة لاشباع وتحقيق رغبات الجماهير التى عجز أو على الأقل تقاعس النظام القائم عن تحقيقها.

وطالما أن المذاهب السياسية على هذا الدرجة من الخطورة اليس من المناسب أن نسأل عن ماهية وظائف المذاهب السياسية[٣].

وفى محاولة للإجابة نقول أنه مما سبق يمكن أن نجمل أهم هذه الوظائف فى النقاط التالية:

١ – أن المذاهب السياسية تضيف إلى أعضاء المجتمع نوع من المعرفة فيه أصالة فضلاً عن أنها تساعد على فهم المجتمع والعلاقات السائدة فيه. ذلك أنها عبارة عن صيغة مقنعة، أو هى مجموعة من الآراء الصادرة فى الأصل عن ثقافة وتراث المجتمع. كما أنها – أى المذاهب السياسية – تعتبر من وسائل الاتصال الهامة إذ عن طريقها يستطيع السياسى الذى تمزح من حوله السياسات المختلفة، أن يهتدى ويتصرف بما يحقق مطالب الناس ويصل بهم إى الأهداف المرجوة.

٢ – من الوظائف الهامة للمذاهب السياسية أنها تقود الرأى وتوجهه سواء كان هذا

الرأى فردياً أو جماعياً. وذلك بحكم أنها عبارة عن مجموعة القواعد والمبادئ التى تنظم الطرق التى يقوم الانسان فى حياته بتأدية دوره عن طريقها وتمهد الطريق إلى الوصول الى هذه الأهداف، السياسية والاجتماعية. فالمذاهب السياسية هى التى توضح عن طريق تبيان الحقوق والواجبات، وتحديد الاطر التى تنبثق من خلالها السلطات.

ولا يمكن أن نقصر عمل المذاهب السياسية على هذا، لأنها تمد الناس بالمعايير التى تعمل على إمكانية تقييم ما يعتقد فيه الناس، فضلاً عن تقييم السلوك فى مجالى الفرد والجماعة، حيث أن مطابقة أو اتساق السلوك العام مع المذهب أو الايديولوجية السائدة من أهم الدعائ لنجاح المذهب نفسه، بالاضافة الى استقرار النظام، لأن الايمان والاقناع بمشروعية ما يتخذ المذهب من إجراءات، والالتزام بها من قبل الجماهير، من أهم الدعائم والمقومات لذلك النظام. لأن القوة العارية لا تحمى نظاماً أو مذهباً لفترة طويلة، ولكن الايديولجية – أى المعتقد السياسى والاجتماعى – هى التى تضفى نوعا من الشرعية على هذا النظام أو ذاك، إذ أنها هى التى تبرز صياغات النظم السائدة وتوزع القوة فيها.

٣ – وتعتبر مساعدة الفرد وعونه على مواجهة ما يكتنف حياته داخل المجتمع من تناقض وصراع، من أهم وظائف المذاهب السياسية، وهى فى الوقت ذاته قد تنمى بعض هذه الصراعات وتضعف بعضها، فضلاً عن أنها قد تنمى أو تبعد بعض هذه التناقضات جانباً. إن غالبية هذا التفاعل يتم عن طريق التنشئة الإجتماعية(٤)، والتى عن طريقها يتم تلقين الصغار بمبادئ المذهب التى تؤدى الى ولاءها للحكم أو النظام القائم. وتضحى من أجل الوصول الى الاهداف التى تنشرها الدولة أو النظام فى نفوس اعضاء المجتمع بوساطة دعاتها أو صفوة مثقفيها، لأن الايديولوجية تعتبر بمثابة الآراء التى عن طريقها تنقل السلطة الحاكمة آراءها للمجتمع.

٤ – إن الايديولوجية تمثل الواجهة التى ينعكس عليها سلوك المجتمع، الذى

يحاول الآخرون فهمه عن طريقها أى عن طريق الايديولوجية - لأنها تمثل المرآة التى يرى المجتمع صورته منطبعة فيها، فهى الوسيلة التى عن طريقها يستطيع المجتمع أن يتعرف على نفسه، ومن ثم يتعرف عليه الآخرون.

٥ - والايديولوجية تعتبر سلاحاً هاماً من أسلحة السياسيين لشحذ همم أعضاء المجتمع تجاه تحقيق هدف معين ينجز بعض مطالب الجماعة أو المجتمع، وهذا فى حد ذاته كفيل بأن يدفع الناس إلى بذل الجهد فى الوصول إلى تحقيق ما يرجون من مجتمع فاضل وحياة مترفة.

المذاهب والنظريات السياسية:

يواجه الباحث فى مجال النظرية السياسية بعدد غير قليل من المشكلات فى العادة. فاذا ما حاول الباحث التمييز - على سبيل المثال - بين النظرية السياسية أو كما يذكر كتاب السياسة، نظرية الدولة فى القرن الحالى وبين النظرية السياسية فى القرن الماضى، فإه يواجه بكثير من المشكلات المتباينة، والتى تكون في الغالب ناتجة عن استخدام مداخل مختلفة فى الدراسة مرتبطة أيضاً بفترات مختلفة، تختلف وتتباين فيها الظروف والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد اتسمت الاسهامات التى ظهرت فى دراسة النظرية السياسية. فى القرن الحالى، بطابع واحد بصفة عامة تقريباً. إذ أنها ركزت على تساؤلات بعينها مثل: ما هى الغاية من الدولة والحكومة؟ وما هى الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الغاية أو الهدف؟ وفوق كل ذلك أو فى النهاية ما هو أفضل شكل للحكم(٥)؟.

ومن المعلوم أن كل العلوم بصفة عامة والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة انبثقت فى الأصل عن الفلسفة. والفلسفة تبحث فى العادة فيما يجب أن يكون، وهذا هو الطابع الذى ظل مسيطراً على الدراسات الاجتماعية حتى منتصف القرن الثامن عشر - كما سبق أن ذكرنا - ونلاحظ أن شبح هذا الطابع

لازال يؤثر على غالبية قضايا ومداخل العلوم الاجتماعية حتى الآن. ولكن ما هى مهمة العلوم الاجتماعية أو هدفها الذى تسعى لتحقيقه؟ ولكى نحاول وضع اجابة لهذا السؤال لابد من تعريف العلوم الاجتماعية كان نقول أن العلوم الاجتماعية تدرس الانسان الذى يعيش فى جماعة أو مجتمع. ومن ثم فان محور اهتمامها - أى العلوم الاجتماعية - إما يدور حول تحليل الجماعات والتجمعات والمجتمعات الانسانية. إلا أن هذا التعريف غير مقنع بالنسبة للكثيرين من العلماء، فهم يقولون أنه ليس من السهل تعريف الجماعة الانسانية فهل هى الجماعة الدائمة أم الجماعة المؤقتة؟ ومن ثم يخرجون من تساؤل ليدخلوا فى تساؤل جديد.

ونحن لا يعنينا الدخول فى مثل هذه المتاهات بقدر ما يعنينا الاهتمام بالقاء نظرة على ما يسمى فى تراث العلوم الاجتماعية - سواء أكانت هذه العلوم تدرس هذه الجماعة أو تلك - النظرية السياسية التى سيطرت على الدراسة فى ميدانها فكرة الغاية أو الهدف.

إن مصادر النظرية السياسية تتعدد وتتباين، فقد كان للمسيحية وللقانون الطبيعى أثر بارز على تطور النظرية السياسية. ولا نستطيع أن نتغاضى عن ذلك الأثر الكبير لمبادئ الدين الاسلامى على هذه النظرية. وقد اختلفت تأثيرات المبادئ الاجتماعية والقيم السائدة فى وقت من الأوقات على النظرية السياسية، فثمة فرق كبير بين تأثير الدين وتأثير العلم، أو بمعنى آخر يختلف تأثير المصادر الدينية عن المصادر العلمية على النظرية وتطورها فى ميدان العلوم السياسية إلى حد كبير وفقاً لما تمليه الأحوال والظروف التاريخية والواقعية .. ولكن ما هى النظرية السياسية.

النظرية السياسية:

النظرية السياسية على وجه العموم هى مجموعة من التصورات العقلية تضم

عدداً من القوانين، وتربط النتائج بالمقدمات. والنظريات السياسية هى أيضاً تصـورات وفروض تفسر فى ضوئها الظواهر السياسية محل الدراسة فى ألى مجتمع من المجتمعات.

وتعتبر النظرية السياسية Political theory أحد الموضوعات الرئيسية فى العلوم السياسية. تطورت مع تطور المجتمعات البشرية عبر الاجيال كما اصابها الكثير من التعديل والتطوير جرياً مع الأحداث والملابسات والتجارب الاجتماعية[٦].

وتدور النظرية السياسية وفقاً لتراث الفكر السياسى حول حقيقة الدولة ونشأتها وتطورها عبر الازمان، فقد شملت النظرية السياسية إلى جانب نشأة الدولة، حقيقة بناءها والوظائف التى تؤديها فى المجتمع، وكذلك النظم والتنظيمات التى انبثقت عنها. وهى تقوم – ألى النظرية السياسية – على اربعة أسس: اللغة والتاريخ والاخلاق والسلوك السياسى[٧].

واللغة كما نعلم هى التى يعبر بها عما يدور فى أدمغة البشرية من أفكار ومعتقدات، وقد يقيم تعبير أو لفظة واحدة من الخلاف والجدل ما لا يمكن حسمه من نقاش فى مجلدات. أما التاريخ فمنه نستلهم الخبرة البشرية وتجاربها وارتباطه بالفكر السياسى، وتأثر هذا الفكر به أمر لا يتطرق اليه الشك. فمن تباين العصور واختلاف الاحداث فى كل عصر عن الآخر، جاء اختلاف وجهات النظر السياسية وبالتالى اختلاف النظريات وتباينها.

هذا ومن المعروف ان صلة السياسة بالاخلاق أمر لا جدال فيه فقد كانت السياسة حتى « ميكافيللى » مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاخلاق باعتبار ان السياسة انما تسعى لاقامة مجتمع سياس قائم على العدل ويسعى إلى الخير. أما السلوك السياسى فهو يمثل العصب بالنسبة للنظرية السياسية، فمن خلال تغير هذا السلوك وتطوره وفقاً لمقتضيات تطور المجتمع وتغيره – فضلاً عن نظم الحكم التى تتطور تبعاً للتغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى والنظام الاجتماعى الذى يعتبر النظام السياسى جزء منه.

يقـول الدكـتـور طـه بدوى: « إن النظريـة تقع بأسـرها فى نطاق الفلسـفـة الوضعيـة، فـهى تبدأ من مشاهدة الظواهر السياسية Political Phonomina، ثم هى لا تقف عند حد تسجيل الاحداث ولكنها تتجاوزه إى تجميع هذه الأحداث وترتيبها ثم تفسيرها علمياً للكشف عن القوانين التى تحكمها[٨].

فالنظرية السياسية من وجهة النظر هذه تقوم على ملاحظة الواقع وتسجيل الاحداث، ثم ترتيبها، بهدف تفسير هذه الاحداث وإيجاد العلاقات فيما بينها، وكل ذلك على أساس موضوعى وليس بناء على وجهات نظر شخصية أو ذاتية.

وتوجه النظرية السياسية إهتمامها الى دراسة المبادئ والأفكار الفلسفية والسياسية. إذ يدخل ضمن نطاق دراسات النظرية السياسية مسائل التعريف والتصنيف والتعميم، فضلاً عن صياغة المفاهيم والمصطلحات التى يشتمل عليها أو يتناولها الفكر السياسى أو العلوم السياسية.

وتقع مهمة الكشف عن وظائف وأهداف المجتمع السياسى، فى توضيح طبيعة هذا المجتمع من مهام دراسات النظرية السياسية. فالنظرية السياسية فى ضوء ما سبق أن ذكرنا تعتبر « ميداناً فرعياً من ميادين علم السياسة، يقصد بالنظرية فيه طائفة متنوعة من الانشطة الفكرية »[٩].

الهــوامـش

(١) أنظر فؤاد محمد شبل، الفكر السياسى، الجزء الأول، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، المقدمة.

(٢) أنظر:

- K. Mannheim, Ideology and Utopia, Routledge & Kegan Paul, London, 1960, PP. 49 - 53.

(٣) أنظر: فؤاد شبل، مرجع سابق، الفصل الأول.

(٤) انظر: دراسة عن التنشئة الاجتماعية والسياسية فى: إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

(٥) انظر دراسة عن النظريات السياسية وأشكال الحكم فى:

- C. C. Rodec and others, Introduction to Political science. McGrow-Hill, Tokyo. 1967. PP. 43 - 113.

(٦) أنظر تطور النظرية السياسية فى:

- G.H. sabine. A History of Political Theory, Oxford & IBH Publishing, Bomby. 1961.

(٧) انظر: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦١١ - ٦١٢.

(٨) د. طه بدوى، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٩) د. على عبد المعطى ود. محمد على، مرجع سابق، ص ٢٣.

الفصل السابع

القوى الإجتماعية والنظام السياسي

- تمهيـــد :
- نظم الحكم المعاصرة.
- النظام السياسي.
- القوى الإجتماعية والنظم السياسية.
- دور السلطة في النظام السياسي.
- السلطة كظاهرة تاريخية.
- السلطة السياسية والقانون.

تمهيد :

اتخذ أرسطو مكانه بجداره بين صفوف علماء وفلاسفة السياسة عن طريق انتاجه العلمى الغزير فى شتى ميادين المعرفة وخاصة ميدان السياسية، فقد قدم أرسطو علم السياسية على أنه العلم الرائد أو المرشد لكل العلوم. وقدم السياسة على أنها نشاط انسانى اجتماعى يتصف بالفن والمهارة(١).

ونحن لا نستطيع أن نتعرض لنظم الحكم دون أن نتوقف عند «أرسطو» فهو أول من أعطى للعلم السياسى أهمية فاقت اهتمام كل من تصدى لهذا العلم قديماً وحديثاً وهو أول من أعطانا فى كتابه القيم «السياسة» مفاهيم لازالت وسوف تظل هى المحور الذى تدور حوله مسائل علم السياسة. فقد اثبت تصنيفه للنظم السياسية فائدة وأهمية لأسباب كثيرة ومتباينة فهو لا يزال يتميز بالحيوية خلال التقلبات والتحولات السياسية منذ ٢٥ قرناً، بل فى الواقع يشابه فى أكثر من جزء منه التفكير المألوف لدارس السياسة اليوم كما كان أثناء يقظة الاغريق فى عصر ارسطو.

قدم أرسطو معيارين لتمييز النظم السياسية، ويمكن أن نطبق هذه المعايير ليس فقط على الدول، بل على الانساق السياسية Political Systems بوجه عام، وهذين المعيارين هما :

(أ) الهدف من قيام الدولة على أساس نظام سياسى معين.

(ب) أنواع السلطة المختلفة التى يخضع لها الناس والروابط التى ينضمون اليها.

استخدم أرسطو المعيار الأول للتمييز بين الأنساق والنظم التى يقوم فيها الحكام بالحكم من أجل هدف عام أو المصلحة العامة التى يبحث الحكام فيها عن حياة صالحة ليس لأنفسهم وانما لجميع أعضاء النظام، وبين النظم التى يسعى فيها الحكام لتحقيق صالحهم الخاص أكثر من سعيهم لتحقيق صالح الجماعة أو المجتمع ككل أى المصلحة العامة ورأى أرسطو أن النظم الأولى هى الصحيحة، أما النوع الثانى فهو فاسد.

ثم استخدم المعيار الثانى (ب) للتمييز بين النظم التابعة للعدد المناسب من المواطنين الذين فوضوا للحكم، وقد وصل فى هذا الطريق الى التمييز المألوف بين حكم الفرد وحكم الاقلية والأغلبية.

من هذا نستطيع القول أنه عندما يحكم الفرد أو الأقلية أو الأغلبية بالنظر إلى المصلحة العامة. فإن النظم التى يحكمون بها نظماً صالحة. وبالتالى من ناحية أخرى فالنظم التى توجه لخدمة المصلحة الشخصية للفرد أو للقلة، من الضرورى أن تكون فاسدة. أى أنه إذا كان الحاكم فرداً سمى الحكم موناركيا Monarchy يكون عادلاً إذا حكم للمصلحة العامة، ويكون مستبداً إذا حكم لصالحه الشخصى، ويسمى الحكم استبدادياً Tyrany: وإذا كان الحكم اقلية سمى أوليجاركيا Oligar-chy وبلغة أرسطو ارستقراطيا Aristocracy، أما إذا كان الحكم للأغلبية يكون ديمقراطياً Democracy وبلغة أرسطو Polity، ويهمنا فى هذا التصنيف شكلين يعدا هامين:

الأول: أن أرسطو قد ضمن تصنيفه المعيارين الامبيريقى والمعيارى، فبالإضافة إلى أن تصنيفه يصف ما هو كائن فهو يرشدنا فى الوقت نفسه إلى ما يجب أن يكون، ولكن تصنيف النظام السياسى وفقاً لمعيار العدد فهو منذ البداية - كما يقول روبرت داهل - محل نظر، حيث أنه عندما يحكم فرد أو قلة أو كثرة داخل نسق سياسى معين فهذا حقيقة ما هو كائن، وليس حقيقة أو موضوعاً «لقيمة» (أى تقرير لما يجب أن يكون)، ومن ناحية أخرى أن تصنيف نسق ما وفقاً للمعيار الثانى فهو يتضمن كلا الاثنين الحقيقة والقيمة معاً، ولا يجب أن يلاحظ الانسان أفعال الحكام لكى يعلم ما هى أهداف أو نتائج أفعالهم فحسب، ولكن لكى يقيم أفعالهم وفقاً لبعض المعايير، كالمصلحة والحق والصلاحية.

الثانى: أن أرسطو قد منح الشكل الفاسد لحكم الشعب فى عصره اسم «ديمقراطى» التى نعنى به اليوم حكم الأغلبية لصالح الكل. فأرسطو على هذا أخذ بوجهة نظر سطحية ومتحيزة للديمقراطية الاثينية، أو قد يكون قد أراد رفض مصطلح الديمقراطية كشكل فاسد أكثر منه شكلاً صالحاً للحكم.

وعلى أية حال لقد كان أرسطو مثيراً لعدم الرضا بتصنيفه الخاص، وبأفتراضه أن الفقر يكون الكثرة عادة والغنى يكون القلة، وعلى هذا فمعيار العدد عند أرسطو لم يكن مرضياً لأن طابعه الأساسى كان حيازة الملكية.

أن أساس الاختلافات الحقيقية بين الأوليجاركية والديمقراطية هو الغنى والفقر، ومن المحتم أن أى نظام سيكون أوليجاركيا إذا كان حكامه ذوى قوة أو فعالية، بالغنى سواء أكانوا قلة أو كثرة، وسيكون من المتعذر تجنب أن يكون النظام ديمقراطياً تحت حكم الفقراء(٢).

ومن خلال تباين الاختلاف فى الملكية Property والطبقة الإجتماعية كمعيار لتمييز الانساق السياسية، خلط أرسطو فى تصنيفه الأصلى. وهنا ثمة شىء يستحق الالتفات اليه، بالرغم من أن أرسطو غير واضح الأسلوب الى حد ما، فالفرضية ذات الأهمية عنده هى :

أن كمية أو مقدار قوة ونفوذ أعضاء النظام السياسى تعتمد على مقدار الدخل والثروة والمكانة الإجتماعية التى يحتلونها فى الأنساق المتباينة، ووفقاً لمدى اختلاف توزيع الدخل والثروة والمكانة فى الانساق المتباينة، فنحن نتوقع الاختلاف فى طريقة توزيع القوة فى كل نظام.

وعلى هذا فارسطو لم يبحث فى تصنيف النظم السياسية تبعاً لاختلافات معينة فحسب، وأنما فسر أيضاً كيف ظهرت هذه الاختلافات(٣).

نظم الحكم المعاصرة :

أن القاء نظرة فاحصة على خريطة العالم السياسية تظهر لنا سيادة نوعين من النظم السياسية هما المذهب الفردى والمذهب الاشتراكى، فالأول مطبق فى البلدان الرأسمالية وتطبق البلدان الاشتراكية المذهب الثانى، وإن كان هناك اختلاف أو تباين فى التطبيق بالنسبة للمذهب الواحد، فإن ذلك يتوقف على الظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان. وسواء أكان المجتمع يتبع هذا المذهب أو ذاك فلابد من وجود هيئة حكومية مكونة من عدد

من الأفراد يديرون شئون المجتمع وفقاً للمبادئ التى يرتضيها أعضاء هذا المجتمع، وهذه الهيئة أو تلك الجماعة من الأفراد هى ما اصطلح على تسميته فى تاريخ الفكر السياسى «بالحكومة» وعلى هذا فالحكومة هى: الهيئة التى تتمتع بأعلى درجة من السلطة فى المجتمع تسمح لها أو تمكنها من أدارة أعضاء المجتمع وتوجيههم بما تفرضه عليهم من قواعد وقوانين(٤).

ويتباين عدد أعضاء الحكومة بين القلة والكثرة من مجتمع إلى اخر، بل وفى المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى ارتباطاً بالظروف - الإجتماعية والسياسية والاقتصادية - التى قد يمر بها المجتمع مع ميلها إلى الاختلاف والتشابه من حين لآخر. ولهذا توجد الأنظمة المختلفة للحكومة.

تسيطر فكرة الحكومة سيطرة بالغة على الدراسات السياسية منذ عصر الاغريق كما رأينا عند أرسطو، بل لازالت الفكرة نفسها تسود الفكر السياسى المعاصر، إذ أنهاتشكل محور الدراسات فى هذا الميدان. وظلت الدراسات السياسية تهتم بالأوضاع والمسائل القانونية والدستورية فترة طويلة، مما أدى إلى أهمال الجانب الإجتماعى للسياسة والذى أصبح من وجهة نظر كثير من العلماء وخاصة علماء الإجتماع على درجة كبيرة من الأهمية، بل أنهم يرون أن السياسة لا تقوم ولا تستند إلا على أسس اجتماعية حيث أن هذه الأسس هى التى تكون سبباً مباشراً وغير مباشر فى تباين وتمايز النظم السياسية.

ومن ثم فإن الحكومة التى تقوم على الوفاء باحتياجات المجتمع، هى حكومة ناجحة لكونها تصدر عن حاجات المجتمع وفق ما يرى علماء الإجتماع السياسى باعتبار أن هذا المجتمع هو الذى وضع أعضاء الحكومة فى موقع الحكم والسلطة وعلى هذا فكلماعمل أعضاء الحكومة على تحقيق غايات وأهداف المجتمع، كلما دل ذلك على نجاح الحكومة، وإذا لم تنجح الحكومة فى الوصول بالمجتمع إلى أهدافه أو التقدم به على الأقل نحو تحقيقها، تصبح الحكومة عندئذ فاشلة، لكونها فقدت الهدف الأساسى من قيامها.

أن الحكومة ترتبط فى المقام الأول بالنظام الإجتماعى الذى تمخضت عنه، والنظم الإجتماعية تنجم فى العادة عن ظروف المجتمع السياسية والإجتماعية، ومن ثم فلا يمكن نقلها أو تصديرها – على حد قول فتح الله الخطيب – فما يصلح لمجتمع من المجتمعات قد لا يصلح لمجتمع آخر، نظراً لتغير واختلاف البيئة الطبيعية من مجتمع إلى آخر. وكذلك تغير خصائص وظروف وتاريخ كل مجتمع أيضاً حيث أن لكل مجتمع خصوصيته.

النظام السياسي :

أن التمييز السياسى الهام بين البلدان ليس شكل الحكم فيها وأنماتدابير الحكم ذاتها هى الفيصل فى التمييز بين أنواع الحكم فى البلدان المختلفة. كما أن الاختلافات بين الديمقراطية والدكتاتورية Dictatorship أقل من الاختلافات بين تلك البلدان التى تجسد سياساتها الاتفاق والشرعية والتنظيم والفعالية والاستقرار، وبين تلك البلدان التى تعجز سياستها أو تقصر فى هذه الصفات. فالدول الشيوعية التى تتبع المذهب الشمولى والدول الغربية التى تتبع المذهب الحر كلاهما يتسم بالفعالية أكثر من اتصافهما بالانساق السياسية الضعيفة.

وبالنسبة لهذه الصفات نلاحظ أن دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا تختلف من حيث دلالتها على تلك الحكومات القائمة بعدد وفير فى بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تفتقد هذه البلدان الكثير. فهم يعانون من نقص فى الغذاء والتعليم والثروة والصحة ... الخ وإلى جانب معاناة هذه البلدان من النقص فيما سبق أن ذكرنا، فهى تعانى أيضاً من عجز المجتمع السياسى وعدم الفعالية نظراً لتسلط الحكومات غير الشرعى. وفى الغالب تكون مثل هذه المجتمعات منقسمة على نفسها حيث تعانى النظم السياسية Political Institutions من نقص القوة والهيبة، وفى كثير من الأحيان تصبح الحكومات غير حاكمة. ولكن يهمنا فى المقام الأول أن نسأل عن كيف يتحدد النظام السياسى؟

نقول أن النظام السياسى يتحدد وفقاً لما تقرره القواعد الدستورية ومن ثم فأنه لا يخرج عن كونه الإطار الذى يحتوى على السلطات الثلاث: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ولا يتوقف النظام السياسى عند هذه الحدود الثلاث المعروفة، وانما ينطلق الى ما وراء ذلك حيث يشمل القوى الأخرى – غير الرسمية – التى يمكن أن يكون لها دور فى أى نشاط سياسى داخل المجتمع ككل، كالأحزاب السياسية والرأى العام والنقابات وما إلى ذلك من مؤسسات يمكن أن تمارس ضغوطاً من أنواع معينة على النظام السياسى.

وبناء على ما سبق أن ذكرنا يمكن أن نعرف النظام السياسى على أنه وعاء الاتجاهات السائدة فى المجتمع، ولا تتوقف على النشاط أو النواحى السياسية بل تمتد إلى المناشط الاقتصادية والاجتماعية أو هو الإطار الذى يحدد القيم بوساطة السياسات التى يتبعها وبالتالى يقوم بفرض هذه القيم على المجتمع عن طريق استخدامه لما هو متاح له من سلطة تلزم بقية أعضاء المجتمع.

ويذكر Easton. أن السياسة تصبح فاصلة أو حاسمة عندما يسود الاحساس بأنها ينبغى أن تطاع، سواء عن طريق الفعالية أو عن طريق رسميتها فهى تقبل من حيث أنها ملزمة. وهنا نجد فى «ماكس فيبر» التفسير حيث يقول: أن الدولة هى المحتكر الوحيد لشرعية استخدام الاجبار فى اقليم معين.

أما «الموند» فيقول «أن النظام السياسى هو نظام المعاملات التى توجد فى جميع المجتمعات المستقلة التى تقوم بمهمة التكامل والتوفيق بوساطة الاجبار المادى المشروع على نحو أو آخر حتى بالتهديد باستخدامه على الأقل».

ومن ذلك باستطاعتنا أن نقول أن النظام عبارة عن «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التى تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها»(٥).

أن النظام السياسى على هذا لا يقوم الا على قواعد ومعايير وأفكار معينة

تنبثق فى الأصل عن المجتمع. ومن ثم فهى صادرة فى الأصل عن تطبيق أحد المذاهب السياسية التى لها السيادة فى هذا المجتمع أو ذاك، ولابد أن يكون لهذا النظام خواص(٦) معينة يمكن أن نجملها فيما يأتى :

١- الشمول :

والمقصود بالشمول هنا هو قدرة النظام السياسى على احتواء جميع مناحى استخدام الالتزام أو الاجبار المادى وغير المادى، وكذلك المجالات التى قد يلزم استخدام الاجبار فى نطاقها، بما فى ذلك علاقات ونتائج قد تترتب على هذا الاستخدام. ولذلك فإن النظام السياسى لا يحدد الهيئات القائمة على أساس من نصوص دستورية أو قانونية كالسلطة التنفيذية والبرلمانات والمحاكم أو الروابط كالاحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح ولكنه – أى النظام السياسى – يشتمل أيضاً على جميع الهيئات ذات الاتجاهات السياسية.

٢- الاعتماد المتبادل :

وهو يعنى أن العمليات السياسية سواء أكانت أساسية أم فرعية تكون سبباً فى أحداث تغيرات فى الظواهر الأخرى المصاحبة للظاهرة السياسية. فتقدم التعليم أو وسائل المواصلات – على سبيل المثال – يودى إلى تغير فى عمليات التصويت فضلاً عن احداث تغيرات فى خواص الأحزاب السياسية القائمة فى المجتمع، ومن ثم احداث تغييرات فى مجالى التشريع والتنفيذ.

٣- النظام السياسي محدود :

بمعنى أن هناك نقط تنته عندها النظم الأخرى ويبدأ عندها أو منها النظام السياسى، فالجدل أو الشكاوى أو الحوار – على سبيل المثال – لا تعد من النظام السياسى، الا إذا تمخضت عنها أعمال تتسم بالعنف مطالبة بتغيير فى النظام نفسه.

القوى الإجتماعية والنظم السياسية :

أن تحديد مفاهيم «الحكومة Government» و «الدولة State» و «المجتمع So-

ciety» كمصطلحات للتنظيم الإجتماعى، فضلاً عن دراستها من وجهة النظر التاريخية من الأهمية، ويصبح هذا التحديد ضرورياً على عالم الإجتماع الذى يحاول فهم التغير السياسى الذى يحدث فى المجتمع المعاصر.

لقد استخدمت كلمة «دولة» منذ النهضة الإيطالية، عندما أشار الكتاب إلى Lostato. وكانت هذه الإشارة بداية لاستخدام الكلمة، إذا أنها لم ترد فى تراث النظام الاقطاعى ولا فى تراث دولة المدنية الاغريقية. وبالرغم من وجود مصطلحات قد تودى المعنى المقصود من هذه المصطلحات الا أن مضامين وجوهر هذه المصطلحات قد صدر الينا منذ ظهور المذهب الحر. وإذا كان كثير من العناصر الأساسية قد لحقها التغير، فإن دلالة هذه المصطلحات ظلت ثابتة ولم تتغير.

ومنذ أن استخدام مصطلح «الكيان السياسى Body politic للدلالة على وجود وحدة سياسية خاضعة لحكومة ما، أفاد هذا المفهوم الواسع فى الاشارة إليه على أنه ظاهرة تاريخية تتضمن وجود أجهزة بيروقراطية تشتمل على الجيش والسلطتين القضائية والتنفيذية فى الدولة. ومن ثم فهى تساعدنا على ملاحظة وفحص العلاقة السياسية الوثيقة بين الجماعات الأخرى وقادتها – داخل الدولة – مع وظائفها الاجتماعية المتشابهة فى العصور التاريخية المختلفة، والتى يمكن أن تعود وظائفها مرة أخرى فى المستقبل.

أن تصور الكيان السياسى أو الأمة سوف يعيننا على فهم كل الجماعات والقادة الذين يلعبون دوراً فعالاً فى تنظيم المجتمع. والكيان السياسى أو الوحدة السياسية – الأمة – مفهوم وصفة اجتماعية، تكون طابعاً لكل الروابط السياسية ذات الصلة الوثيقة. وعمل عالم الإجتماع السياسى هو وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائدة فى البناء الإجتماعى القائم. كذلك تشخيص العلاقات بين هذه الجماعات وأسلوب تنظيمها الذى قد يكون متدرجاً وفيدرالياً أو متماثلاً وفق الادعاء الديمقراطى.

والمشكلة الأساسية فى مجتمع اليوم أن الانسان يواجه بالدولة فى أى مكان، وتشكل المسئولية العامة النسيج الداخلى فى بناء المجتمع ككل. وعلى هذا فالحرية لا تتألف من تناسى هذا التداخل، وأنما من تحديد استخدام الشرعية فى كل المواقف الإجتماعية وحدود كل موقف، فضلاً عن تقرير نموذج التداخل ذاته، بالإضافة إلى الحفاظ على المسئولية العامة وضبط توزيع القرارات(٧).

تعكس كفاية المجتمع السياسى Political Community العلاقات القائمة بين النظم السياسية والقوى الإجتماعية Social Forces المكونة له. وتتكون القوى الإجتماعية فى أى مجتمع من عدد يقل أو يكثر من الجماعات التى قد تتباين وفقاً لتقدم وتعقد المجتمع. فضلاً عن الجماعات العرقية والدينية والاقليمية. وكذلك الجماعات الاقتصادية أو الجماعات ذات المكانة فى المجتمع والتى تعتبر أبرز الجماعات التى تشكل القوى الإجتماعية. أما إذا كانت المجتمعات أكثر تقدماً وبالتالى أكثر تعقيداً فأننا نجد بها جماعات أخرى مثل التجمعات المهنية والطبقية وجماعات المصلحة. وفى مثل هذه الحالة يقوم التنظيم السياسى Political Organisation بالمحافظة على النظام القائم بوساطة محاولة حل التناقضات والصراعات واختيار القادة السياسيين.

أما فى المجتمعات البسيطة – كالمجتمعات البدائية – فالحياة فيها مشتركة فهى تتضمن جميع المناشط الانسانية تقريباً، وتستجيب لكل حاجاتهم ومطالبهم، وهى تميل فى الوقت نفسه الى تطوير وتنمية تماسكها. فإذا واجهت خطراً من خارج المجتمع، عندئذ، تأخذ وحدتها شكل دفاعى وتشترك بلا وعى فى اظهار هذا الشكل الدفاعى، وقد يعبر الوعى عن نفسه كنعره عنصرية ويمثل الاتجاه القومى شكل من الأشكال الحديثة لمثل هذه المشاعر.

وعندما تتسع المجتمعات وتندمج المجتمعات الصغيرة لتشكل وحدات أكبر وهى التى اطلقنا عليها فيما ذكرنا – الكيان السياسى – فأننا نقول أنه قد تكونت وحدات كبرى مثل الوحدات الامبريالية الحديثة، والتى تدأب على توسيع مكانتها الاقتصادية والثقافية ونفوذها السياسى التنافسى.

وعلى هذا نستطيع القول أن القوى الإجتماعية داخل المجتمعات البسيطة قد تنحصر فى جماعة أو جماعتين، وبالتالى فحاجتها الى نظم سياسية متطورة تقل كثيراً. فهى تسير وفقاً للتضامن العضوى. أما المجتمعات المتطورة فإن مجتمعاتها السياسية تتضمن نظماً سياسية معقدة تعمل على حفظ النظام القائم والدفاع عنه، ذلك لأنها تمثل مصالح القوى الاجتماعية البارزة فى المجتمع والتى تحاول تنظيم التنافس والصراع ليبقى محصوراً فى النطاق الذى لا يضر بمصالحها.

أن التمييز بين النظم السياسية والقوى الإجتماعية على المستوى الواقعى أمر يصعب أدراكه بسهولة، حيث تشترك جماعات كثيرة فى السمات الأساسية ودرجة الأهمية بالنسبة للمجتمع الواحد. أما على المستوى النظرى فيرى العلماء أن التمييز متاح، لأن جميع الرجال الذين يرتبطون أو يعملون فى أنشطة سياسية يمكن اعتبارهم أعضاء فى المجتمعات الإجتماعية. ولذلك فإن تنمية أى مجتمع سياسياً تتوقف فى جزء كبير منها على اتساع هذه الأنشطة السياسية، وكذلك على توافق هذه الأنشطة مع النظم السياسية المتباينة والمتنوعة داخل النسق الإجتماعى. بالرغم من تفاوت تأثير ونفوذ القوى الإجتماعية ففى المجتمعات التى لا يوجد بها سوى قوة اجتماعية واحدة تصبح الصراعات فيها محدودة للغاية وتحل من خلال بناء القوة الإجتماعية السائدة، فالحاجة هنا ليست ماسة من أجل ايجاد نظم سياسية معقدة.

والعكس يحدث فى المجتمعات المعقدة – السابق الإشارة اليها – فلا توجد قوة اجتماعية واحدة حاكمة، وإنمايكون الحكم موزعاً بين القوى الإجتماعية المتساوية فى القوة، أو على الأقل الأكثر قوة، وهذا يؤدى إلى وجود الصراع داخل المجتمع.

وإذا انعدم الصراع فى المجتمع تقل الحاجه بالتالى إلى النظم السياسية، وإذا ما افتقد المجتمع التناغم والتناسق الاجتماعى تصبح النظم السياسية مستحيلة.

حيث تعتمد درجة الترابط فى أى مجتمع معقد على قوة ومدى تأثير النظم السياسية، ذلك أن النظم ما هى الا تفسير سلوكى لمغزى الاتفاق والمصلحة المتبادلة.

دور السلطة في النظام السياسي:

ترجع السلطة فى العادة إلى ظاهرة الحكومة وهى تظهر – أى السلطة – فى جميع الروابط، وليس فيمن تكون وظيفتهم الحكم فحسب، ففى كل رابطة أو هيئة مهما صغرت نجد الحكومة، ونستطيع الوقوف على هذا فى كل رابطة داخل المجتمع، وهى تمثل ظاهرة سياسية إذا ما فحصناها من خلال الواقع الإجتماعى. ومن المؤكد أن كل رابطة تتخذ شكلاً وبناء للسلطة خاص بها، هذا فضلاً عن أن طبيعة التنظيم تخلق السلطة وعندما لا يوجد تنظيم، فلا يوجد بالتالى سلطة، إذ أن السلطة من المعايير الهامة للتنظيم.

وتعتبر ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة فى المجتمع الانسانى البالغ التعقيد، والذى يستحيل وجوده بدون نظام، فالمجتمع على هذا مرادف للنظام In-stitution والسلطة تكون بمثابة الأساس للنظام الذى يستند اليه المجتمع. فنحن نرى آلاف الأشخاص يتفاعلون مع آلاف آخرين كل يوم من خلال علاقات تتضمن ترتيبات عليا يخضع لها الناس، ذلك نتيجة لما يصدر من أوامر ممن هم أعلى، والامتثال لها ممن هم أدنى، فهى ابلاغ للقرارات بوساطة البعض والموافقة أو التسليم بها بوساطة الآخرين. وهنا نلحظ ظاهرة سوسيولوجية من الأهمية بمكان.

فما هى أذن هذه الظاهرة التى تمنح بعض الناس الحق فى إصدار أو املاء الأوامر على الآخرين، بل وتلزمهم بالطاعة؟ ولماذا يمارس أى شخص هذا الحق؟ ومن الذى عليه هذا الواجب؟ وكيف تسهم السلطة فى النظام الذى يمثل رغبة أعضاء المجتمع، الذين يطيعون أو يذعنون؟ وكيف تعمل السلطة على تدعيم النظام فى أى رابطة.

وإذا ما حاولنا البحث عن أمثلة لممارسة السلطة فسوف نجدها فى كل قطاع منظم من قطاعات المجتمع، فهذه سلطة للسجان على مساجينه، وتلك سلطة لكبار السن فى نطاق المعبد اليهودى. والسلطة بلا وسائل تعتبر ظاهرة سياسية مجردة بالمفهوم الضيق للكلمة، والسلطة لا تصدر عن التنظيم السياسى دوماً، وأنما توجد فى جميع التنظيمات الإجتماعية.

تصدر السلطة فى الغالب عن تنظيم اجتماعى معين، وإذا ما انعدم وجود التنظيم، تبعة بالتالى انعدام وجود السلطة. ومن ثم فإن السلطة لا تظهر الا فى الجماعات المنظمة - الروابط أو الهيئات - داخل المجتمع وهى لا تظهرفى الجماعات غير المنظمة أو المجتمع غير المنظم، اذ أن غياب التنظيم يتضمن غياب السلطة. وهى تلازم الروابط لأنها لا تقوم أو تظهرفى فراغ بين الروابط والهيئات. فكل جماعة منظمة فى المجتمع - صغيرة أو كبيرة مؤقتة أو دائمة - لها بناءها الخاص من السلطة(٨).

يتساءل بعض الباحثين عن السلطة من حيث هى دوماً قاهرة، أم أن لها وجه آخر وهو قبولها أو الموافقة عليها؟ هل يوافق الأشخاص على الأوامر الصادرة اليهم من السلطة الأعلى، ويذعنون لكونها صادرة من أعلى وحسب، أم لأنهم يميلون أو يريدون هذا الخضوع؟ ونستطيع أن نجيب على هذه التساؤلات من خلال فحص أو تمييز الروابط الاختيارية من ناحية والروابط الجبرية أو الاختيارية من ناحية أخرى.

فالعضوية فى الروابط الاختيارية مسألة قبول وموافقة ويعطى الناس ولاءهم طوعاً لها. وبالتالى فهم يوافقون على سلطة الآخرين فى الروابط الاختيارية رغبة فى صنع قرارات مستقلة تهم الرابطة فى المقام الأول. فالمرشح لدرجة الماجستير أو الدكتوراه يوافق على سلطة ممتحنية فى توجيه الأسئلة اليه، ولاعب كرة اليد يوافق على سلطة المشرف الذى يقرر إستراتيجية وتكتيك اللعب وهكذا. وقد يفر العضو من الرابطة الاختيارية تخلصاً من السلطة التى تمارس عليه. وعلى هذا تقوم السلطة فى الروابط الاختيارية على القبول والاختيار، وقد يكون من الملائم تحديد السلطة فى مثل هذه الظروف على أنها قيادة نظامية.

أما بالنسبة للروابط الجبرية أو اللااختيارية فالموقف مختلف. فالجندى قد لا يرفض أمر الضابط الأعلى، والمواطن لا يتجاهل أوامر جامع الضرائب، كما أن السجين لا يرفض سلطة الحارس. هذا إلى جانب أنه فى روابط معينة، يعد الانسحاب الاختيارى مستحيلاً، وهذه هى الروابط التى نميل الى تسميتها بالروابط اللااختيارية كما أن فى مثل هذه الروابط ليس من الواقع فى شىء نسيان أن القهر هو المستخدم فى ممارسة السلطة.

وتصبح السلطة فى مثل هذه المواقف ظاهرة قوة، وهذه هى التى يمكن أن تحدد السلطة فيها على أنها قوة نظامية. أما فى الروابط الاختيارية فيمكننا القول أن السلطة قيادة نظامية، وفى الروابط اللااختيارية توجد قوة نظامية تقوم على القهر أما الاختيارية فتقوم السلطة فيها على أساس الموافقة أو القبول.

ولكن ثمة ملاحظة هامة، وهى أن التمييز بين الروابط الاختيارية واللااختيارية ليس ميسوراً على الدوام. إذ أن هناك روابط قد ينضم الفرد اليها اختيارياً ولكنه لا يستطيع الانسحاب منها باختياره، هذا بالإضافة إلى أنه ثمة روابط تكون اختيارية للبعض ولا إختيارية بالنسبة للآخرين، والأكثر أهمية، أن تكون السلطة موافق عليها أو العكس بحيث تكون مقيدة بأستخدام العنف أو القسوة.

ولكن عضوية أى فرد فى أية رابطة مسألة قبول من قبله فى المقام الأول، وهو بالتالى حر فى الاستمرار أو عدم الاستمرار وعندما يظل عضواً، تمارس عليه السلطة ممن يعلونه اجبارياً. فالاختيار والقبول فى هذه الحالات يشمل العضوية فى الرابطة وليس الموافقة على أوامر السلطة القائمة. وقد تكون العضوية اختيارية ولكن الموافقة على السلطة اجبارية فهى احدى شروط العضوية.

السلطة كظاهرة تاريخية:

يقول دور كايم «أن السلطة هى النظام الإجتماعى الوحيد الذى استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ الحديث»(٩). ونحن نقصد هنا السلطة السياسية Political

Authority بالذات وليس السلطة على اطلاقها. اذ أن السلطة السياسية هى فى كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الإجتماعى Social Order ككل، ويضبطه بل قد تتجاوز الحكومة أحياناً مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه الى العمل على التأثير فيه وتغييره والحكومة ليس من شأنها أن تخلق النظام الإجتماعى الذى تتولى حكمه ولكنها تحكم ماهو كائن. وقلما تخلقه أو تغيره. ولهذا تظل ماهيتها مختلفة كل الاختلاف عن ماهية القوة الإجتماعية Social power التى تستطيع فى ظروف ما أن تفرض حكاماً دون الآخريـن(١٠).

ويقترب مفهوم السلطة من تلك المصطلحات والمفاهيم التى تبدو للقارئ مترابطة ومترادفة، بل وفى كثير من الأحيان قد تكون متداخلة، وذلك مثل النفوذ والقوة والهيبة وما إلى ذلك من مصطلحات، فضلاً عن الاستخدامات المختلفة لمفهوم السلطة فى علم السياسية وكذلك بقية العلوم الإجتماعية.

وعلى هذا فقد تباينت طرق وأساليب تحديد السلطة أو تعريفها، فهى وظيفة أو حق لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص فى اتخاذ قرارات بعينها أو اصدار أوامر للآخرين بشأن مسألة أو موضوع ما. أو هى علاقة بين اثنين من الموظفين الأول أعلى والآخر تابع، والعلاقة بينهما شرعية، وعلى أساس هذه الشرعية يحق للآمر أن يصدر الأمر ولا بد للتابع من الإذعان والطاعة والتنفيذ، وهنا نجد تسليم واضح بنوعية الاتصال Communication وفقاً للشرعية القائمة.

والسلطة ظاهرة أساسية فى السلوك الانسانـى وقد وصفها «جوفينيل» بقوله: «أن ظاهرة السلطة أقدم فى أصلها من تلك الظاهرة التى تسـمى «دولة» فضلاً عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخـرين هى المبدأ الأساسى فى جميع التنظيمات الانسانية، الا أن السلطة السياسية تتميز من حيث التعريف الكامل للمفهوم فهى قديمة قدم الحكومة ذاتها».

لقد كانت السلطة ولا تزال منذ ظهور العلوم الإجتماعية على وجه العموم وعلم السياسة على وجه الخصوص ميداناً للبحث والمعالجة على المستويين

النظرى والتطبيقى، بطرق مختلفة وفى الجماعات المختلفة أيضاً – الأسرة والجماعات الصغيرة والكبيرة. كذلك فى التنظيمات الوسيطة، كالمدارس والكنائس والبيروقراطية الحكومية، فضلاً عن دراسة السلطة المستفيضة على مستوى الدولة الحديثة.

ومن ناحية المفهوم نجد أن اهتمام العلماء انصب فى القرن العشرين على كيفية توزيع السلطة والقوة فى المجتمع. وعلى هذا كانت النتائج التى توصل اليها الفلاسفة وخاصة فلاسفة وعلماء السياسة وكذلك العلماء الإجتماعيون متباينة فى هذا الصدد – وليس من مهمتنا هنا أن نعرض لمختلف الآراء التى تناولت الموضوع، وإنما سوف نقتصر على الإشارة باقتضاب إلى معالجة «ماكس فيبر» لمفهوم السلطة، والذى ميز فيه بين ثلاثة أنماط للسلطة هى:

السلطة الرشيدة والسلطة التقليدية والسلطة الكارزمية. والنوع أو النمط الأول انما يعنى تلك السلطة التى تقوم على أساس قانون ارتضاه الناس لأنه صادر عن العقل والمنطق. ويقوم النمط الثانى على ايمان الناس الثابت أو المستقر بقداسة العادات والتقاليد التى تسود فى المجتمع، فالحكام هنا يحكمون بما يتلائم مع التقاليد ومراعاة عدم الخروج عليها. أنما النمط الثالث فيقوم على ولاء الناس وإيمانهم بهذا القائد الكارزمى (الملهم) أو ذاك باعتبار أنه لديه من الخصائص والصفات ما لم يتح لغيره من أبناء الشعب.

من هذا يتضح أن السلطة الرشيدة ما هى الا وظيفة لا تتمثل فى شخص بقدر ما تتمثل فى موقع، فالمنصب هو الهام وليس الشخص. وثمة فرق واضح بين هذا النمط من السلطة وبين النمط الثانى – السلطة التقليدية – والذى يعنى أن الروتين اليومى والتقاليد هى التى يقوم الحكم على أساسها. فالعرف والعادات المرعية هى التى تحدد من الذى يحكم وكيف يمارس هذا الحكم. وقداسة الحاكم هنا تتوقف على مدى ارتباط أحكامه بالتقاليد.

ويختلف النمط الثالث – السلطة الكارزمية – عن كلا النوعين سالفى الذكر،

من حيث أنه يقوم على الرجل الذى يستطيع أن يمسك بزمام السلطة من واقع اعتقاد الناس انه كذلك، فمن واقع اهتمام أعضاء المجتمع اكتسبت هذه السلطة قدسيتها عن طريق تقديس الحاكم لما قام به من أعمال لم يستطيع غيره أن يقوم بها.

ونستطيع أن نستخلص من هذا العرض الوجيز أن هدف فيبر، الأساسى من تحليل أنماط السلطة، كان يتمركز حول توضيح المعتقدات الشرعية التى تقرر بناء النظم السياسية وديناميات الحياة السياسية(١١). فأهمية شرعية النظام تكمن فى تلك الشرعية التى تشكل أفضل ضمان لاستمرار النظام واستقراره.

وبرغم تحليل فيبر لأنماط السلطة التى تقوم فى المجتمع، الا أنه يبقى العديد من التساؤلات تبحث عن اجابات مثل: ما الذى يميز السلطة عن القهر والعنف والقوة من ناحية، والقيادة والنفوذ والهيبة عن الشرعية من ناحية أخرى فضلاً عن شعور هؤلاء الذين لهم الحق فى إصدار الأوامر، والتزام هؤلاء بالامتثال والطاعة.

تمارس السلطة غالبية خصائصها من خلال شبكة واضحة الحدود والأدوار متدرجة (الوالد والطفل، المدرس والتلميذ، الحاكم، المحكومين وصاحب العمل والعامل وهكذا) فعلاقات السلطة علاقات منظمة - أى واجبات والتزامات محددة واضحة وسلوك رشيد والعلاقات مستمرة عبر الزمن.

وفى غالبية الأحوال يسلم معظم العلماء الاجتماعيون بوجود السلطة ويعتبر المواقف الرسمية أحد مصادرها الحتمية، فرجل البوليس يعتمد على السلطة الرمزية لزيه واشارته، ليعطى الشرعية لأوامره، ولكن عندما تفشل سلطته ووسائل الاقناع لديه فهو عندئذ يستخدم التهديد أو قوته الفيزيقية أو حتى اطلاق النار لكى يتمكن من فرض الاذعان والطاعة. وفى الحالات التى يشتبك فيها مع أحد المجرمين لرجل البوليس أن يستدعى آخرون مثل الحاكم أو الحرس أو حتى الجيش. والمثال الأخير - الجيش - هو موطن السلطة وأكبر المصادر تركيباً

وتعقيداً، يفسر كيف يفشل المجرمون أمام سلطة رجال البوليس. ويعتمد رئيس الدولة على موطن مماثل للسلطة، حيث لا يسلم بشرعيته المواطنين فقط، وإنما الأكثر أهمية أيضاً هؤلاء الذين يسيطرون على مصادر القيم الأخرى كموظفية ومجلس وزرائه، وقادة الجيش وفي المجال الأكبر أدوات السياسة الادارية للمجتمع ككل.

ومن المعلوم أنه لا يوجد في أي دولة سوى سلطة سياسية واحدة لا يعلوها أي سلطة أخرى. فالسلطة السياسية لا تسمح في العادة بأن توجد في داخلها تنظيمات عسكرية غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر، هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن نتصور أن يوجد أجهزة للثواب والعقاب غير تلك الأجهزة التي تملكها الدولة.

وفي العصر الحديث أو في الدولة الحديثة لم تعد السلطة مرتبطة بشخص الحاكم أو هي امتياز شخصي له، وانماأصبحت السلطة ملكاً للدولة ككيان اجتماعي. ولم يعد للحكام ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل، وأنما أصبحوا ممثلين وممارسين للسلطة باسم الدولة. وعلى هذا فأننا نلاحظ أن سلوك الحاكم ينسب الى الدولة أكثر منه نسبة اليه، فالسلطة تبقى بعد زوال الحاكم، لأنها مرتبطة بكيان اجتماعي مستمر البقاء هو الدولة. وهي لا تمارس وفقاً أو تبعاً لرغبة أو هوى الحكام، وأنما وفقاً لقواعد مقررة ومقبولة من قبل جميع أعضاء المجتمع أو غالبيتهم على الأقل.

السلطة السياسية والقانون :

أن المجتمع الانساني لا يصبح مجتمعاً سياسياً منظماً الا بتوفر عنصر السلطة، وهو الركن الثالث من أركان قيام الدولة – أي قيام النظام السياسي، فالدولة لا تستكمل شروط قيامها الا بالعناصر الثلاثة وهي الاقليم والشعب والسلطة. وقيام مجتمع سياسي منظم يستلزم بالضرورة وجود مجموعة من القواعد والقوانين تمارس من خلالها السلطة داخل اطار هذا المجتمع أو ذاك، إذ لا يمكن ترك

الحاكم يمارس السلطة وفق هواه أو رغبته الشخصية. ومن ثم استلزم الأمر، وضع القواعد والقوانين لممارسة السلطة كى تصبح هذه الممارسة شرعية.

وبالرغم من أننا نرد السلطة عادة إلى ظاهرة الحكومة، الا أنها فى الواقع تظهر فى جميع الروابط وليس فقط فيمن تكون وظيفتهم الحكم وحسب، ففى كل رابطة أو هيئة مهما صغرت، نجد الحكومة وهذا يبدو واضحاً فى كل رابطة فى المجتمع وهى – أى السلطة – فى جميع الحالات تمثل ظاهرة سياسية. ومن المؤكد أن كل رابطة من روابط المجتمع تملك بناء للسلطة خاصاً بها، هذا بالإضافة إلى أن التنظيم بطبيعته يخلق السلطة، فعندما لا يوجد تنظيم لا توجد سلطة. فالسلطة على هذا تعتبر أحد المعايير الهامة للتنظيم.

أن ممارسة السلطة على أسس وقواعد قانونية – كما سبق أن ذكرنا – هى ظاهرة عامة ودائمة فى المجتمع الانسانى البالغ التعقيد، وتكون السلطة فى العادة بمثابة الأساس الذى يستند اليه النظام من خلال تفاعل آلاف من الأفراد داخل المجتمع مع آلاف آخرين فى علاقات تتضمن ترتيبات عليا وخضوع، نتيجة للأوامر التى تصدر من الأعلون، والامتثال لها ممن هم أدنى، أى أن العملية هى ابلاغ القرارات بوساطة البعض والموافقة أو التسليم بها بوساطة آخرين.

وكلمة «قانون Law» أنما تعنى وضع أو مركز أو فرض قاعدة معينة، وتعريفه ... هو نظام معين للتصرف فى حدوده تفرضه السلطة وهذه السلطة هى قمة القوة فى الدولة، وفى هذه الحالة يتعين أن يكون هناك حكام ومحكومين وأن تتفق الارادتان فى سبيل حسن سيرة آداة الحكومة[١٢].

فالقانون على هذا الأساس هو مجموعة القواعد المعترف بهاوالتى تسير الى جوار وفى تساند مع القوة التقليدية بوساطة القضاء، والقوانين يسنها المشرعون أو الهيئة التشريعية، وتقوم الهيئة القضائية بمراعاة تطبيقها فى الواقع. أما الحكومة فتقوم بمهام التنفيذ وهذه هى السلطات الثلاثة فى الدولة التى يقوم عليها النظام السياسى.

الهوامش

(١) أنظر:

R. Victor Wiseman, Politics the Master Science, London, Routledge & Kegan Paul, 1069, pp. 1 Seq.

(٢) أنظر أرسطو، السياسية، ترجمة لطفى السيد، الفصل الخاص بأنظمة الحكم.

(٣) أنظر:

R. A. Dahl, Modern Political Analysis, N. Delhi, Pren - Tice - hall india, 1965, pp. 26 - 27.

(٤) محمد فتح الله الخطيب، دراسات فى الحكومات المقارنة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، الفصل الأول.

(٥) ثروت بدوى، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٠.

(٦) انظر: عرض لخواص المذاهب السياسية، فتح الله الخطيب، مرجع سابق.

(٧) أنظر:

K. Mannheim, Freedom Power and Democratic Planning, Routledege & Kegan Paul, London, 1965, pp. 41 - 48.

(8) R. Biersted, The Social Order, Tata Mc Graw. Hill Publishing Co., Ltd., Bombay - New Delhi, 1970, p. 332 Seq.

(9) R. A. Nisbet, The Sociological Tradition, London. Heinemann, 1971, p. 158.

(10) R. M. Maclver, The Web Of Govemment, pp. 92 - 93.

(١١) أنظر:

Martin E. Spencer, Weber on Legitimate Muthority, B. J. S. Vol. XXI, No. 2, June, 1970, p. 123.

(١٢) د. أحمد سويلم العمرى، أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٠٨ وما بعدها.

الفصل الثامن

الدولـــــة

- تمهيد
- تعريف الدولة
- أسس قيام الدولة
  * الشعب
  * الأرض أو الاقليم
  * الحكومة
- أشكال الدول
- الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية

تمهيد

تتصدر الدولة State موضوعات علم السياسة، لأنها أكثر الكيانات الاجتماعية بروزاً وظهوراً في المجتمع. لما تمتلك من شرعية تمكنها من السيطرة واخضاع كل من يقطن في نطاق حدودها. بل أن الكثيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة State هي المدخل إلى جميع علوم السياسة - إن صح هذا التعبير. وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور. حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشرى. فكل مواطن هو أحد الرعية في دولة من الدول. وبالتالي فهو ملتزم بأن يطيع أوامرها، لأنها تضمن له الأمان والطمأنينة في حياته. والدولة هي الكيان الوحيد في المجتمع الذى يشكل حياة الفرد بما تفرضه من قوانين ومعايير.

ومادامت الدولة هي المحتكر لممارسة السلطة والقوة في المجتمع - على حد قول ماكس فيبر - لما تمتلكه من شرعية، يصبح مواطنيها ملزمين بطاعتها والخضوع لها. وقد يكون الفرد عضواً في أى مؤسسة أو تنظيم داخل المجتمع، إلا أن هذه العضوية تكون اختيارية - إذ أنه مهما كانت انتماءات الفرد داخل المجتمع ومهما كانت التزاماته نحو أى من هذه المؤسسات، فهو لن يتعرض لقهر أو إكراه على الطاعة من قبلها مثل تعرضه لما تفرضه عليه الدولة.

ولذلك فإننا نستطيع القول بأن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعي Social Structure، ويكمن سمو هذه المكانة للدولة على باقي النظم داخل المجتمع، في كونها تتسيد جميع أشكال نظم المجتمع.

وعلى ذلك تعتبر الدولة وسيلة التنظيم لسلوك البشر داخل المجتمع، فعلى أساس القواعد التي تنبثق عنها ينظم الأفراد سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

تعريف الدولة :

إن تعريف الدولة من الموضوعات التى أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهرها على جميع النظم الاجتماعية، ومنهم من سوى بينها وبين أى نظام اجتماعى مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع. ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسية، أما الاتجاه الثانى فيمثله علماء الاجتماع.

ويعرض الدكتور «سعد عصفور» بعض تعريفات الدولة فيقول:

إن «دوجى» Duguit يرى أنه توجد دولة فى جميع الأحوال التى يثبت فيها تفاوت سياسى (بين حاكمين ومحكومين) فى جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت فى مرحلة فطرية أم فى مرحلة معقدة ومتطورة. ويرى بوردو Burdeau أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية "Political Athority"[1].

وتلك هى نماذج من تعاريف الدولة فى الفقه الفرنسى أما فى الفقه الانجليزى فيقول «سالموند Sulmond» أن «الدولة» مجموعة من الأفراد مستقرة على اقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريقة القوة. «أما هولاند Holland» فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون اقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم. أما «لالاند Laland» ويمثل الفقه الألمانى فيعرف الدولة على إنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة فى مواجهة الأفراد الأعضاء فيها[2].

والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين. فلابد من وجود جماعة تقيم على مساحة من الأرض وتستقر عليها، فضلاً عن وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها وتصريف شئونها.

وعلى هذا فكل دولة هى مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض، منقسماً إلى حكومة وشعب، فالحكومة هى هيئة من الأفراد داخل

الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التى تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق فى أن تستخدم الاكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر.

أسس قيام الدولة:

يتفق علماء السياسة على أن الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح «دولة»، وهذه الأسس هى الشعب والاقليم والتنظيم السياسى الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين.

أولاً- الشعب:

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً، أى فى دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين أو أصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد.

وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح «الشعب». والرغبة فى الحياة المشتركة هى أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار. وقد تأتى مجموعة من هذه العناصر معاً أو قد لا تأتى، فليس هناك شرط لاجتماعها جميعاً فى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً.

وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى «بالدولة القومية الحديثة» لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التى يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة فى الحياة السياسية، إذ يكون هذا الحق مقصوداً على أبناء البلد أو المواطنين وفقاً لدساتير الدول(٣).

وكثيراً ما يخلط البعض بين «الشعب» و «الأمة» Nation، من حيث أن وحدة الأصل والجوار، والأمانى المشتركة التى تنسحب على الشعب هى أيضاً الأساس الذى تقوم عليه الأمة، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها فى الشعب فليس من اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر فى الشعب - كما سبق أن ذكرنا - تلك العناصر لكى يكون مكوناً من مكونات الدولة، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالى أيضاً ليست كل دولة

أمة[٤]. فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون فى دول مستقلة بعضها عن بعض، وكان الاتحاد السوفيتى دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل.

ثانيا ـ الأرض (الاقليم):

إن رقعة الأرض ذات الحدود هى العنصر الثانى من عناصر أو أسس تكوين الدولة. فمثلاً إذا فقدت دولة ما اقليمها أو إذا انضمت أو أصبح اقليمها جزء من اقليم أو أرض دولة أخرى، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح «دولة» بما يعنيه فى الواقع.

ولا تعتبر وحدة أرض الاقليم – أى الاتصال الطبيعى البرى – شرطاً لقيام الدولة، إذ قد يكون الاقليم مكوناً من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافيا وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش)، كما أ هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كما فى دولتى اليابان واندونيسيا. ولا تتوقف حدود اقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الاقليمية للدولة. هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التى تعلو اقليمها. ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه، وإنما يرون أن للاقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من اقليم إلى اقليم. وقد يمنح الموقع الجغرافى للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول، فدولة فى ملتقى قارتين أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التى لا تتمتع بموقع مماثل. وقد يكون الموقع الجغرافى أو الطبيعى سبباً فى نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا، فالموقع الجغرافى يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما فى مكان ما.

ثالثاً ـ الحكومة :

تعتبر الحكومة - أى الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التى تتولى الحكم - هى الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده، فضلاً عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء، فضلاً عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجى عن أراضى الاقليم وشعبه. فوظيفة الحكومة - خاصة فى المجتمع المعاصر - هى العمل على تحويل رغبات وارادات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً فى المجتمع كله[٥]، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل.

والحكومة هى مالكة السلطة السياسية، وهذه السلطة هى حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب. وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسى على ما يسمى بالسلطة، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات.

أشكال الدولة :

تتخذ الدول فى العادة أشكال يتمايز بعضها عن بعض وفقاً لمعايير معينة، يخضع بعضها لمعايير متفق عليها وبعضها لا نستطيع القول بأنه متعارف عليه وإنما قد يتوقف شكل الدولة على وجهة نظر معينة ومحدودة بظروف أدت إلى ظهور شكل بعينه وحالت دون ظهور شكل غيره. ولكن يستند شكل الدولة على وجه العموم وفقاً لثلاثة معايير هى :

(١) الغاية أو الهدف من قيام الدولة.

(٢) كمال أو نقصان سيادة الدولة.

(٣) السلطة السياسية.

والأمر الأول وهو الخاص بالغاية أو هدف الدولة يدخل فيما يسمى

بدراسة النظم السياسية وهى ليست محل دراستنا الآن. كما أن تصنيف الدول على أساس كمال أو نقصان السيادة يدخل فى إطار القانون الدولى والعلاقات الدولية، وهذا لا يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات دراستنا. ومن ثم فإننا سوف نعتمد فى دراستنا لأشكال الدول على نوع السلطة المطبقة، هل هى سلطة موحدة فى الدولة كلها أم أنها سلطات متعددة فى الدولة الواحدة.

الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية:

تعتبر الدولة بسيطة أو موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بوساطة حكومة واحدة. أى أنه ليس بها سوى جهاز حكومى واحد، وكل الذين يعيشون على أرض اقليمها يعدون شعباً واحداً، كما أن حدودها الاقليمية واحدة، لأن سلطة الحكومة لابد وأن تغطى الاقليم كله.

ومن ثم فإن الدولة الموحدة تقوم على أساس أن معيار الحكم عليها يتوقف على «أن السلطة فيها تظهر لكل مواطن فى الدولة بنفس المظهر سواء من حيث سندها أو من حيث ممارستها»[٦]. ويمكن أن نعثر على هذا الشكل من الدول فى مصر وجميع الدول العربية وفرنسا وانجلترا ودول أخرى كثيرة.

أماالدولة المركبة أو الاتحادية فهى التى تتألف من عدة وحدات تخضع عادة لسلطة عليا واحدة وإن كانت كل منها تحتفظ ببعض المظاهر الرئيسية للاستقلال[٧].

وتنقسم الدول المركبة إلى دول «اتحاد شخصى» ودول الاتحاد التعاهدى» وهناك أيضاً دول «الاتحاد الحقيقى»، بالإضافة إلى دول (الاتحاد المركزى» ويتم الاتحاد الشخصى بين دولتين تحت رئاسة رئيس واحد، مع الاحتفاظ باستقلال كل منهما «أى كل من الدولتين)، هذا النوع من الاتحاد يعتبر أضعف أنواع الاتحادات.

والاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالى يشبه الاتحاد الشخصى، وهو يقوم بين دول ذات سيادة بوساطة «عقد معاهدة بين الدول المشتركة فى هذا الاتحاد»

ولا يترتب على هذا الاتحاد فى الغالب شخصية دولية جديدة، برغم نزول الدولة الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية حيث تقوم به هيئة مشتركة.

ويأتى بعد ذلك «الاتحاد الحقيقى» الذى تفقد فيه كل دولة شخصيتها الدولية وتصبح جزءاً من شخصية دولية جديدة هى دولته الاتحادية وإن بقيت كل دولة من دول الاتحاد مستقلة ومحتفظة بدستورها وحكومتها الداخلية.

والشكل الأخير هو الاتحاد المركزى «الفيدرالى»، الذى يتألف عادة من عدد من الولايات تندمج فى وحدة مكونة شخصية دولية واحدة، وتحكم بواسطة دستور واحد فيدرالى، وهذا لا يمنع من احتفاظ كل منها بقدر يقل أو أو يزيد من الاختصاصات الداخلية سواء أكان ذلك فى مجال التشريع أو غيره من المجالات.

إلا أن هذا الشكل للدولة أو ذاك إنما يعود فى الأصل إلى حقيقة نشأة الدولة ذاتها وهذا ما سوف نتعرض له فى الفصل التالى إنشاء الله.

الهوامش

(١) د. عبدالحميد متولى وآخرون، القانون الدستورى والنظم الساسية، منشأة المعارف، اسكندرية، ص ص ٩٣-٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) أنظر: د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧١، الفصل الثانى.

(٤) بطرس غالى، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٥) أنظر: د، محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٨.

(٦) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ص ٣٧.

(٧) د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٨١.

الفصل التاسع

نظريات العقد الاجتماعي ونشأة الدولة

تمهيد نظرية نشأة الدولة:

يدور معظم حوار الفكر السياسى بالنسبة للدولة ونشأتها حول السلطة السياسية، ولم يتطرق هذا الحوار إلى عنصرى الدولة «الشعب» و «الاقليم» بالدرجة نفسها التى يتناول بها السلطة السياسية. فهناك شبه اتفاق على هذين العنصرين. أما العنصر الثالث والذى باكتماله يكتمل بناء الدولة فقد ثار حوله الجدل والحوار عبر تاريخ الفكر السياسى وحتى اليوم.

ولا يخلو حديث عن نشأة الدولة، فى جانب كبير منه من تناول السلطة السياسية لما تثيره من خلاف بين المفكرين والكتاب، ولا نجد مثل هذا الخلاف بين هؤلاء الكتاب حول الشعب والاقليم باعتبار أنهما واقعاً ملموساً ووضعاً قائماً بالفعل.

وثمة نظريات كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، لكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة أو مبدأ معين يعطى أحد الجوانب أولوية على الآخر. وبرغم اختلاف النظريات وتباينها فإننا نستطيع أن نعرض لبعضها على النحو التالى:

أولاً: النظريات الدينية:

من الملاحظات التى يجب أن نضعها فى الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض اتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات – نشأة الدولة والسلطة – إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أى إرادة إلهية عليا.

والدولة فى هذه النظريات هى من صنع الله والسلطة فيها هى سلطة الله. ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الإنسان وإنما هى نظام يسمو على نظم الإنسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته. فهى فى هذا ناتجة عن إرادة تفوق إرادة البشر، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم.

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التى تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية فى الفكر السياسى فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التى تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع. وهم يستندون فى ذلك إلى دور المعتقدات الدينية فى الجماعات البدائية، وقد اتضح هذا الدور فى التراث الانثروبولوجى - فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات فى المجتمعات المستقرة والمدن السياسية وكذلك العصور الوسطى، وفى العصر الحديث.

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض. وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله، فهو قد اختاره ليمارس بأسمه السلطة على الأرض، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله.

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم مخلوقين من مادة غير تلك التى خلق منها بقية البشر، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية، أو هم أبناء للإله كما كان الأمر فى مصر والصين وفارس.

ومما لا شك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحكام يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أى نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكم تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية.

جاءت المسيحية بمبادئها - والتى سبق أن أشرنا إليها - لتنفى عن الحكام فكرة الأولهية ولكنهم يحكمون بمقتضى الحق الإلهى المقدس. ودخلت المسيحية فى صراع كبير مع أباطرة الرومان إلى أن وجد أساس المصالحة بين المسيحية والأباطرة فى عبارة السيد المسيح «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطره «مسيحية ورجالها يمارسون

دعوتهم ويقيمون شعائرهم، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده.

وكان تبرير آباء الكنيسة لهذا الاتجاه، إن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه. ومن ثم فقد وجب على الرعايا طاعة الحكام وإلا سيلقون دينونه، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهى مقدس ووفقاً لمشيئة إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة - مهمة الحكم - التى هى أساساً سلطة الله.

وبرغم هذا التطوير الذى نفى عن الحكام صفة الأولوهية، إلا أنه منحهم امتيازاً معترفاً به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله. وبالتالى أصبح الرعايا مجبرين - من واقع العقيدة - على الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وارجاء الأمر كله إلى الله الذى يستطيع وحدة محاسبة الحكام.

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحى والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية فى الضعف والانهيار. وفى الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض فى أوربا، مما دعاها إلى التطلع إلى المشاركة فى الحكم. وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقاً لرضا الشعب المسيحى، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها.

ومن ثم فقد أصبح لزاماً أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحاكم الذى يتولى أمرهم. وعلى هذا دخلت الكنيسة - بصفتها ممثلة المسيحية - الميدان مرة أخرى على أساس أنها لابد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو فى قيامها بعمل بعض الطقوس الخاصة التى تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع عن الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم.

وفى ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقى السلطة، ولكن أصبح

للكنيسة حق مساءلتهم وتنحيتهم. وبقيت هذه النظرية، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهى غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة.

ثانياً: النظريات التعاقدية:

تقف نظرية «العقد الاجتماعى» فى مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسى. بل إنهم يرجعون نمو التنظيم السياسى الحديث وسيادة مبادئ الديموقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

تقوم نظرية العقد الاجتماعى من حيث المبدأ على افتراضين: الأول هو ما يذكر أو يتناول حالة الفطرة الأولى، والثانى يدور حول فكرة العقد سواء أكان هذا العقد اجتماعى أو سياسى يتضح عن طريقة تكون المجتمع السياسى ونشأته. وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمى عقداً حكومياً.

ويفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعى أن حالة الفطرة هى حالة سابقة على تكون المجتمع السياسى. ويعتبر القانون الطبيعى هو الذى كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع فى هذه المرحلة. ومن ثم فإن الكتاب يصفونها بأنها كانت مرحلة التوحش أو الوحشية، حيث ساد المجتع فى تلك الفترة القوة الفيزيقية التى تقهر من يتعرض لها أو يناهضها.

أما العقد الاجتماعى فقد تعددت وتباينت الآراء حوله، فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المُجتمع، ومنهم من يعتبره، عقداً أو اتفاقاً نشأ بين الحكام والمحكومين، فضلاً عن اعتباره أساساً ملائماً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين.

وجوهر نظرية العقد الاجتماعى إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم فى مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسى لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم.

لم تكن نظرية العقد الاجتماعى وليدة عصر معين أو مفكر بعينه وإنما

هى وليدة الفكر الإنسانى. فإننا نعثر على أصولها الأولى فى الفكر الاغريقى عند الابيقوريين، الذين نادوا بالإخاء والمساواة بين الناس، وذهبوا إلى أن الفرد لا يعارض فى تلك القيود التى تفرض عليه من قبل أى حكم مادام هذا الحكم لمصلحته، وعلى هذا فهو دخل فى اتفاق مع الحاكم يلتزم فيه بالطاعة، ويلتزم الحاكم بتوفير الظروف التى تتطلبها رفاهية الفرد[٢].

ويمثل كل ما «توماس هبز» و «جون لوك» و «جان جاك روسو» أهم مفكرى نظرية العقد الاجتماعى، فقد تركوا لنا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة فى مجال التنظيم السياسى والاجتماعى للدولة الحديثة.

وبالرغم من ذلك فلم يكن «هبز ولوك وروسو» متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان «هبز» من دعاة الحكم الملكى المطلق، فى الوقت الذى كانت أفكار «جون لوك» القاعدة الأساسية التى قامت عليها المدرسة الفردية Individualism وكذلك المدرسة النفعية Utilitarianism التى انبثق ذلك النوع من التنظيم السياسى الذى تتبناه الرأسمالية. كما أن «روسو» قد وضع الأساس الفكرى والنظرى الذى انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.

أ- توماس هبز:

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع فى مؤلفة الهام Leviathan أى «التنين أو العملاق» الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره فى حق الملك فى الحكم المطلق، فى مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التى نشبت بن الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من استبداد أسرة ستيوارت فى انجلترا آنذاك.

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة، على أنها كانت حالة صراع واقتتال. فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالى كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم. فالقوة

هنا هى سيدة الموقف وهى التى تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. فالقوى هو الذى على حق فبقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق. وتلك هى الحال التى كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أونشأتها.

فالحالة كما صورها هبز هى أن الناس يعيشون فى حرب مستمرة، فكل واحد متربص بالآخر، والكل يخاف الكل، لا أمن ولا أمان. ومن ثم أخذ الناس فى البحث عن العيش فى سلام. ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام، أدركوا أنه لابد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق. كان الباعث الأساسى على هذا التنازل هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التى سادت فيها، وكانت حالة التنازل هذه هى أساس العقد الاجتماعى الذى تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفاً مؤثراً فى العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما يتخذه من اجراءات.

وكان هبز متأثراً بتلك الفترة التى عاشتها انجلترا والتى تميزت بالقلاقل والاضطراب (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وكان لها أثرها البالغ على تفكيره خاصة وأنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذى أصبح ملكاً[٣]. وهذا كان له أثر على مطالبة هبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب.

ب - جون لوك :

يختلف لوك مع هبز فى تصور حالة الفطرة الأولى، فبينما يرى هبز أنها تقوم على القوة والعنف والقتال، يرى لوك أن الحرية والمساواة كانت تسود بين الأفراد إبان تلك الفترة. فكان الأفراد محكومون بوساطة «القانون الطبيعى» الذى كان يضبط علاقاتهم ببعضهم البعض وبالتالى يمنحهم حقوقاً ثابتة، ولكن هذه الحالة تميزت بعدم الاستقرار نظراً لغياب ذلك الشخص

غير المتحيز الذى يقوم بحماية الأفراد. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لقيام عقد بين هؤلاء نتج عنه ما عرف فيما بعد بالمجتمع السياسى. إذ تنازل الأفراد وبالتالى الجماعة عن جزء من حقوقهم، وليس عن حقوقهم كلها، إذ أن هناك من الحقوق ما لا يمكن التنازل عنه مثل «حق الملكية، حق الحياة، وحق الحرية الشخصية»، وهذه الحقوق هى فى الواقع وجدت قبل قيام المجتمع السياسى، وعلى هذا فهى ليست من ايجاد ذلك المجتمع ومن ثم فليس للحاكم أو الدولة حق التدخل فيها أو الاقلال منها، بل إن واجب الحاكم والدولة حمايتها والحفاظ عليها.

والحاكم هنا ليس كذلك الحاكم عند هبز وإنما هو عند لوك طرف فى العقد الاجتماعى ومسئول عن القيام بحماية الحقوق والحريات. فهو مقيد وملتزم بهذه الواجبات، وإن أخل بشروطها يصبح الشعب فى حل من طاعته.

ومن هذا نرى أن جون لوك دافع بنظريته هذه فى العقد الاجتماعى عن ثورة البرلمان الانجليزى ضد الملك فى عام ١٦٨٨، بل وأضفى عليها – أى على الثورة – نوعاً من الشرعية عندما جعلها حق من حقوق الشعب.

ونظرية العقد الاجتماعى عند لوك لها جانبان، الأول: هو العقد الاجتماعى الذى ارتضاه الناس لتكوين المجتع السياسى والثانى: عقد الحكم الذى اتفقوا فيه أو بمقتضاه أن يولوا أحدهم السلطة العليا. فنظرية لوك تضم عقدين وليس عقداً واحدا كما نجد عند هبز وكذلك روسو.

ونلاحظ أن الناس يتنازلون عند هبز عن كل حقوقهم الطبيعية، أما لوك فهم لا يتنازلون إلا عن بعض الحقوق التى يترتب عليها تقييد سلطة الحاكم الذى لابد أن يحكم لصالح أغلبية أفراد المجتمع وفقاً لما يقررونه هم.

ويعتبر حق الملكية الخاصة من أهم الحقوق التى أولاها لوك أهمية فائقة، فلا يجب أن يتدخل أحد ولا حتى الحاكم أو الدولة فى هذا الحق بأية صورة من الصور. ومن ثم فقد جاءت نظرية لوك لتأكيد واجب الدولة

والتزامها بحماية هذه الحقوق وخاصة حقوق الطبقة الوسطى Middle Class. هذا إلى جانب أن مبادئ نظرية لوك كانت بمثابة الأساس النظرى لمفهوم الديمقراطية ومذهب الحرية.

جان جاك روسو :

يدور جوهر نظرية روسو حول ايجاد نظام اجتماعى يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية، ومن ثم فقد كان تصوره لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أى وقت آخر.

ولم يحاول الفرد - عند روسو - أن يحيا فى مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان باطراد مما أدى به إلى التخلى عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعى الذى كان قيد على حرياته، ويقول روسو فى هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع ذلك فهو الآن مكبل بالأغلال.

وذهب روسو مذهباً يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هبز. فقد رأى هبز أن حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأياً آخر - أشرنا إليه -، أما روسو فيرى أن الإنسان ولد حراً وكانت حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور «الملكية الخاصة» حيث تسببت فى إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد.

ولقد سبق أن ذكرنا أن هبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم، أى أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد.

وعلى هذا فالسلطة السياسية التى تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين، وإنما هى سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة

والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السيادات الفردية. والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة. وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها. إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية، وسلطة الحكومة ما هى إلا سلطة تنفيذية، فهى لا تستطيع أن تصدر أى قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق، فالقانون عند روسو يصدر عن الإرادة العامة.

ثالثا - النظريات ذات الطابع العلمى :

لا نعنى بالنظريات العلمية أو ذات الطابع العلمى، أنها نظريات صحيحة أو مسلماً بها. ولكنا نعطيها هذا الاسم نظراً لكونها تتخذ المنهاج العلمى أساساً فى طريقة البحث. فعلميتها ترجع إلى استخدامها العقل والمنطق فى دراسة وقائع الحياة وربما يقع العقل فى أخطاء عندما يتناول تلك الوقائع والأحداث، بالدراسة والتحليل والتفسير

وقصدنا هنا أن نتتبع تلك النظريات التى بحثت موضوع نشأة الدولة والسلطة على أسس من البحث مستخدمة المنهاج العلمى. والنظريات ذات هذا الطابع كثيرة ومتعددة، لن نتعرض لها جميعا وإنما سوف نعرض لبعضها.

١- نظرية القوة :

لم تستحوذ مسألة أو قضية عى الدراسات الخاصة بالمجتمع مثل مسألة «القوة»، إذ أن موضوع القوة Power والسلطة Authority كانتا محل جدل كبير بين الكتاب وخاصة فى الفكر السياسى الحديث.

وقد التفت العلماء إلى دراسة القوة السياسية Political Power والنظم السياسية، وعلى وجه الخصوص منذ أن بدا العلماء ينظرون إلى العمليات السياسية Political Processes – والعمليات الاقتصادية – على أنها مختلفة عن موقف البناء الاجتماعى، لتبرير الدراسة المنفصلة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية.

ولكن ما هى القوة؟ وفى محاولة لاجابتنا على هذا السؤال نلاحظ أن هذا المفهوم استخدم وعولج بطرق مختلفة عند العلماء، ولكن أبرز تعاريفها: هى مقدرة شخص أو أشخاص على فرض إرادتهم على الآخرين، وهى موضوع نادر أو هى مادة حية لدرجة أن البعض يحسب لها مجموعاً كلياً وأى زيادة فى القوة لإحدى الجماعات، إنما يعنى فقدانها بالنسبة لمجموعة أخرى.

وتعد الصفوة هى المدخل الأكثر قدما لمفهوم القوة، حيث تسيطر مجموعة أو جماعة صغيرة من الأفراد على مواقع السلطة وتحتكر عمليات صنع القرار.

إن نظرية نشوء الدولة على أساس القوة تدور حول افتراض أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة، يسود بينها القتال والعنف، مما نتج عنه منتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب. وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لابد منه فى مثل هذه الحالة، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحى حياة الجماعة، فأساس قيام الدولة هنا هو كفرض إرادة الأقوى.

ونحن نجد لهذه النظرية جذور عميقة فى الفكر الإنسانى القديم – عند ثراسيماخوس، وبوليبيوس – وكذلك عند كثير من المفكرين المحدثين – مثل ديجى وجوفيينل – الذين أضافوا إلى القوة نوع من حكمة أحد الطرفين المتنازعين أو المتصارعين.

وأياً كان الحال – حال قوة فقط أو قوة وحكمة – فإن نتيجة الصراع تؤدى إلى قيام الطرفين – الغالب والمغلوب – بالعيش على رقعة واحدة من الأرض أو اقليم واحد يسيطر على مقدراته المنتصر أو الغالب وبذلك تقوم الدولة باكتمال عناصرها الأساسية وهى الأقليم والشعب والحاكم.

ب - نظرية التطور العائلى:

تتخذ هذه النظرية من نشأة الأسرة – وهى الخلية الاجتماعية الأولى – أساساً لنشأة الدولة. فقد بدأت الأسرة أو العائلة على أساس الانتماء إلى الأم،

وتطورت بعد ذلك إلى مرحلة أخرى وهى التى صار إنتماء الأسرة فيها إلى الأب. والأسـرة أو العـائلة تتكون عـادة من الأب والأم والأولاد سـواء قل عـددهم أو كثـر. ثم تطور الحـال بعـد ذلك إلى تكون عـدة أسـر ومن هذا إلى القـبـيلة المكونة من عـدة عـائلات حـتى وصل التطور إلى التنظيم الحـديث الذى يضم عدة عائلات فى شكل أو صورة أمة تكون الدولة.

وأصـحـاب هذه النظرية يعتبـرون سيـادة الوالد على أسرته وأبنائه هى اللبنة الأولى التى أنبثقت عنها السلطة السياسية وهذا ما نعثر عليه فى التراث القديم وخاصـة عند ارسطو فى كـتابه «السياسة» أن العائلة تنشأ أولاً ثم تتحد مع عـدة عـائلات بقصـد اشبـاع وتوفيـر الحـاجات التى لا يمكن للعـائلة أن تنهض بها منفردة ومن ثم تتكون القرية. ومن أتحاد عدد من القرى تتكون الدولة. ومنذ عـهـد أرسطو وجـدت هذه النظرية عـدد من المـؤيدين عـبـر مختلف العصور يرجعون قيام الدولة إلى سيطرة الأب على الأسرة.

إن هذه النظريـة قد واجهت الكثيـر من النقد على أساس أنهـا تبدأ بداية غير صحيحة استناداً إلى أن الأسرة – لم تكن هى بداية الحياة الإنسانية وإنما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الأسرة هى الخليـة الأولى فيها. ولكن بالرغم من الاحـتجاج بهذه الحـجة إلا أنه من المؤكد أن الأسرة تمثل أحد حلقات تطور الحياة الإنسانية والاجتماعية، وإن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية فى الدولة.

جـ- النظرية الماركسية والدولة:

يعطى ماركس أهمية كبرى للمجتمع، ويعتقد أن المجتمع هو الذى يشكل الدولة ويقـرر أو يحـدد طبـيعـتـهـا[٤] ولكن هل تتـقـابل نظرية الاشـتـراكـيـة المـاركسية Marxian Socialism على النحـو الذى طورت به فى ألمانيا خـلال القرن الثـامن عشر، والذى زيدت بـه بعد ذلك فى روسيـا فى النصـف الأول من القرن العشرين مع ما يوحى به هذا المصطلح؟.

لقد انطلق مـاركس من نظرية هيـجل عن «فلسفـة الحق philosophy of

Right،[٥] وعلى الأخص فى مفهوم المجتمع البرجوازى Bourgeois Society كما أن Lenin بدوره أضاف إلى البناء الذى أقامه ماركس ونظم المجتمع البرجوازى طبقاً لنظرية هيجل - والذى يمكن أن نسميه رابطة العلاقات الاقتصادية، أو مجتمع المصالح الاقتصادية Community of Economic Interests وكأنه شيئاً قد وقع اتفاقاً مع مسار جدل التاريخ Dialectic of History حول جماعة القرابة Kin - group الأصلية والطبيعية، بقصد توفير سبلا أكثر وفرة للعيش مما كانت القرابة قادرة على توفيره، وتحقيق ذلك عن طريق نظام الملكية الخاصة وتجميع رأس المال Capital - ولكون وسائل توفير العيش متعددة فإن المجتمع البرجوازى أصبح تبعاً لذلك نسقاً متنوعاً لطبقات مختلفة، أو نظم، وقسمها ثلاثة أقسام هى طبقات النبلاء ورجال الدين والعامة فى بريطانيا "estates" ويفرق «هيجل» بين ثلاث من هذه الطبقات Classes : طبقة المشتغلين بالتعامل فى المنتجات المباشرة للطبقة وطبقة المشتغلين فى تصنيع هذه المنتجات والمشتغلين فى العمليات العامة للتوزيع، وطبقة المهتمين بحماية المصالح العامة للمجتمع ككل.

ومن خلال تتبع هيجل لتطور هذا النسق الطبقى، ذكر أن النسق ذاته فى عملية تطوره يتحول إلى ما يمكن أن نسميه أول أو أدنى أشكال «الدولة» يتم له ذلك عن طريق تطوير مجموعة من القوانين. وتمثل هذه القوانين، القواعد الحقيقية فقط للاجراءات الفعلية للمجتمع: وهى تتبع الخطوط التى يتخذها المسار الطبيعى للتطور الاجتماعى، والذى قد يكون طبيعياً وليس بالضرورة عادلاً، فهى تقوى وتجيز، النسق القائم للنظام، بأكثر مما ترتفع به أو تضبطه. ولكى يقوى نسق الطبقات أو النظم من نفسه - وهو ما يزال يحيل نفسه إلى شكل من أشكال الدولة - فإنه، فضلاً عن مجموعة القوانين هذه، يطور بوليساً منظماً يضفى به على النظام القائم شرعية وصلابة أكثر «فالقوانين والبوليس - هى أسس - وعهد المجتمع البرجوازى»[٦].

لقد بذل «هيجل» جهداً كبيراً فى كتابة «فلسفة الحق ليحذر من الخلط بين «الدولة» و «المجتمع المدنى Civil Society» فهو أكد على أن المصالح

المعينة لكل فرد تقع فى نطاق المجتمع المدنى وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة State بمفهومها الصحيح. بل أن «هيجل» يجعل مصلحة الدولة عامةومطلقة بالتعريف والتحديد. ولم يقصد أن المجتمع المدنى منفصل إلى حد ما عن الدولة فحسب، وإنما أكثر من ذلك، يكون مجتمع الدولة المدنى بدونه غير كامل. فالمجتمع المدنى - عند هيجل - أصغر من الدولة. ويصنف «هيجل» المجتمع تحت الدولة كنوع من التبعية أوكتابع لها، وهو فى ذلك على نقيض كونت Comte الذى صنف الدولة تحت المجتمع.

ولم ير «هيجل» أن ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social يمكن أن يعيشا فى تجاور أو حتى فى تعارض، والمشكلة تصبح على هذا هى العلاقة بين السياسى وفصل العنصر الأساسى فى المجتمع المدنى. ولكن السؤال الهام يعتمد على أن الفصل الواضح بين الدولة والمجتمع لم يتشكل حتى النقد الماركسى الحاد لنظرية «هيجل»، عن «الدولة الحقة» أى (الدولة، فى شكلها المتطور الراشد التى تستطيع أن تبنى نسقاً من الأخلاق الاجتماعية أى المبنية على واقع الفكرة الأخلاقى Ethical idea»[٧].

وقد بدأ النقد الماركسى تحذيره المبكر مع الأخذ بنظرية «هيجل» السياسية فى مقالة له لم تظهر مطبوعة إلا بعد موته بعنوان Mritih der Heyelchen[٨] وبالرغم من النقد الصارم الذى وجهه «ماركس» لنظرية «هيجل» السياسية، فإن نظرية ماركس فى الأصل مستمدة من نظرية هيجل، فإذا ما حذفنا أو نحينا جانباً نظرية «هيجل» عن الدولة الحقة، فإنه يتبقى لدينا العناصر الأساسية أو الجوهرية للماركسية، التى وضع «لينين» طبيعة بناءها الذى يمكن تركيبه - فى كتابه «الدولة والثورة» - والذى يمكن إبراز أهم النقاط التى يحتويها فيما يأتى:

(أ) إن المجتمع بالمعنى الاقتصادى له، يسوقه تصادم مصالحه المتعارضة إلى تكوين دولة، «وتبدو هذه الدولة فوق المجتمع»[٩]. وهى تجعل قوة الصدام معتدلة وتبقيها فى نطاق شكل من أشكال القانون والنظام»،

ويربط المجتمع هذه الدولة بقوات عسكرية محترفة تحل محل التنظيم المسلح للشعب[١٠].

(ب) غير أنه طالما أن هذه الدولة نتاج للصدام، فإنها بالفعل وكأمر واقع، لا تزيد - ولا تقل - عن كونها أقوى المصالح المتصادمة، أى مصلحة الطبقة المستغلة بإدارة رأس المال المتجمع، وهكذا بدلاً من أن تضع دولة من هذا الطراز نفسها فوق المجتمع فإنها تنغمس فى تسيير المجتمع بحيث تسيطر عليها المصلحة السائدة فيه «لكونها بالفعل السيطرة المنظمة لأقوى طبقة، وهى طبقة الرأسماليين)، بقصد استغلال الطبقة المظلومة Oppressed Class[١١].

(جـ) تبقى الجمهورية الديمقراطية نفسها «بنظام التصويب العام universal suffarage فيها) وسيلة لسيطرة رأس المال. وهى ولا شك أحسن شكل سياسى ممكن للرأسمالية، إذ أنها تمكن القوة الفائقة لرأس المال من تأكيد ذاتها بطريق غير مباشر - إلا أنه أكثر فعالية عن طريق تأثير سوق الأوراق - المالية stock exchangs - على سياسة الحكومة[١٢].

(د) ومن ناحية أخرى فإن عملية التطور الاقتصادى، وهى توسع مدى عملياتها، وتزيد من عدد تنفيذييها excutives تميل بشكل متزايد إلى رفع البروليتاريا - ونعنى بها العمال اليدويين فى الصناعات الحضرية - إلى موقع الطبقة الأقوى، التى يربطها وشائج القربى والتى تنتظم متماسكة فى اتحاداتها. وهكذا فبرغم «أن الجمهورية الديمقراطية هى أحسن الأشكال السياسية الممكنة للرأسمالية "Capitalism"[١٣] فإنها فى الوقت نفسه أحسن أشكال الدولة بالنسبة للبروليتاريا فى ظل الرأسمالية، طالما أن هذه الدولة تعطى أعضاء طبقة البروليتاريا أفضل فرصة لتنظيم أنفسهم من أجل الأهداف السياسية.

(هـ) وعندما تصبح البروليتاريا الحضرية المنظمة على هذا النحو، «الطبقة الأقوى» وتعى قوتها هذه، فإنها ستستولى على الدولة من الرأسمالية

بالثورة واستخدام القوة، كما فعلت الرأسمالية فى أيامها عندما استولت على الدولة من مصالح وطبقات المجتمع الأخرى بنفس المنهاج والوسيلة. فالأمر كله أمر صدام. فالصدام والتطاحن هو عملية التاريخ ونتائجه حتمية وصحيحة.

ومن ثم فإن (لينين) قام بتحليل العملية التاريخية وتفسير الماضى. بيد أن التاريخ لا يتوقف، وينساب الماضى إلى الحاضر والمستقبل. و «لينين» لا يرى أن الدولة – أى دولة البروليتاريا – ستدوم، فالبروليتاريا سوف تبقى على الدولة إلى وقت محدد ... فهى سوف تبقى على الدولة من أجل هدفان ضروريان انتقاليين فى الوقت نفسه هما :

الأول: قهر الطبقة الرأسمالية.

الثانى: قيادة أشباه البروليتاريا (من الفلاحين والطبقات الدنيا من الطبقات الوسطى) عبر طريق إعادة البناء.

وإذا ما تحقق هذان الهدفان، فإن الدولة – بما فى ذلك دولة البروليتاريا، التى ستكون عندئذ، قد انجزت عملها وأدت مهمتها – سوف تضمحل أوتتلاشى ولن تكون هناك طبقات فى العصر الجديد، وطالما أن الدولة بطبيعتها كيان قائم على طبقة «سواء كانت هذه أم تلك)، فلن تكون هناك دولة. ولن يكون هناك إلا المجتمع، أو الجماعة الشيوعية أى مجتمع شيوعى communist society خلو من الطبقات classless society أو متحرر من أى ظل «للقوة» أو العنف، حيث يكون الجميع فيه معتادين على مراعاة الشروط الأولية للوجود الاجتماعى Elementary conditions of social existance دون عنف ودن خضوع وهكذا تكون دولة البروليتاريا، أى الدولة الاشتراكية مجرد مرحلة.

على هذا فإن اكتمال التاريخ على أفق المستقبل – من وجهة النظر الماركسية – هو اضمحلال الدولة، حتى فى شكلها الاشتراكى، ثم ظهور مجتمع لا طبقى لا يزعجه الصدام أو الصراع وإنما يشد أواصره الانسجام

التلقائى لشيوعية طبيعية وغير مفروضة. فنهاية الاشتراكية على هذا هى إنهاء الاشتراكية (إذ تفترض سلفاً وجود الدولة). وإقامة حكم دائم مكانها (وإن كان ذلك بنفس وسائلها) من المجتمع النقى فى ظل أسلوب الشيوعية.

وانطلاقا من هذا الفكر الذى لم يجد له مكانا فى الواقع كما تخيله ماركس دأبت هذه النظم على تربية النشئ سياسيا فيما اطلق عليه العلماء «التنشئة السياسية والمشاركة السياسية» التى تبدأ فى الغالب بعمليات التنشئة، والتى سوف نلقى عليها الضوء فى الفصلين الآتيين.

الهوامش

(١) أنظر دراسة عامة عن الدولة فى النظرية والتطبيق فى :

H. J. Laski, The state in Theory and Practice, London, 1967.

(٢) د. عبدالكريم أحمد، مرجع سابق، ص ٥٧، نقلاً عن :

J. Locke: "Elements of Political Science". London, 1942.

(٣) أنظر: تفصيل ذلك فى د. يحيى الجمل، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٤) أنظر علاقة الدولة بالمجتمع من وجهة نظر ماركس فى :

Geoges Bulandier, Political Anthrpology, C. Trans. by A. M. Sheridan Smith), London: Allen Lone The Penguin Press, 1970, p. 127.

(٥) أنظر :

F. W. Hegel, Philosophy of Rieght, trans, by T. M. Know,k Oxford: Clarendon Press, 1942.

(1) E. Barker, Principles of Social and Political Theory, Oxford univ. London, 1967, pp. 100 - 3.

(6) lenin, Selected words, moscow, 1971, p. 267.

(7) Runciman, op. cit., p. 32.

(8) Lenin. op. cit., p. 267.

(9) Ibid., p. 267.

(10) Ibid., p. 271.

(11) Ibid., p. 272.

(12) ibid., p. 276.

الفصل العاشر

الديمقراطية والثورة الطبقية

- تمهيد: «تعريف الديمقراطية»
- الديمقراطية والأحزاب السياسية
- هل ثمة ضمانات للديمقراطية
- مفهوم الثورة
- مفهوم الطبقة
- الطبقة والأمة
- الطبقة والطائفة والفئة الاجتماعية
- الطبقة عند ماركس
- الثورة الطبقية

تمهيد: تعريف الديمقراطية:

ان مصطلح «الديمقراطية Democracy» مشتق أو مكون من الكلمتين اليونانيتين Demos وتعنى الشعب Cracy وتعنى السلطة، ومن هاتين الكلمتين فان الديمقراطية تعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب (١).

ولم يختلف معنى الديمقراطية فى الاستخدام الحديث أو الدراسات السياسية الحديثة عن ذلك، فهى تعنى حكم الشعب على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة. والشعب بالمعنى الاجتماعى هو مجموع الأفراد الذين يقطنون اقليما واحدا أو اقاليم متباعدة ولكنهم يتمتعون بجنسية دولة ما. أما الشعب بالمعنى السياسى انما يعنى هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بكافة الحقوق السياسية فى الدولة فهم الأفراد الذين لهم الحق فى التصويت ويشاركون فى مختلف العمليات والأنظمة السياسية القائمة فى المجتمع.

تعرف الديمقراطية بصفة عامة بأنها حكم الشعب أو الحكومة الشعبية وهى التى تعمل على تحقيق مصالح الشعب، وهى تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لأى طبقة من طبقات الشعب وتحتم أن يكون الحكم بين يدى الأغلبية.

وثمة نوعان من الحكم الديمقراطى: الديمقراطية المباشرة وهى التى يكون للمواطنين فيها حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة، ولايتأتى هذا النوع من الحكم إلا اذا كانت الدولة صغيرة وعدد سكانها قليلون، وبالتالى يستطيعون ان يجتمعوا لمناقشة قوانين ودستور الدولة وهذا النوع من الديمقراطية كان منتشرا فى المدن اليونانية القديمة والتى كانت تسمى دولة – المدينة City - state الا ان هذا النوع من الديمقراطية لم يكن مباشرا بالمعنى المطلق، وانما كان هناك فئات فى المجتمع لاتشارك ولم يكن لها حق المواطن الاغريقى (مثل العبيد والنساء والاجانب).

اما النوع الثانى من الديمقراطية هو الديمقراطية غير المباشرة أو هى مايسمى الديمقراطية النيابية. وهى ذلك النوع من الحكم السائد فى غالبية الدول الحديثة نظرا لاتساع رقعتها وازدياد عدد سكانها بصورة كبيرة. وعليه

اصبح من المستحيل ان يجتمع المواطنين فى مكان واحد لمناقشة الدستور أو القوانين، ومن ثم فقد دعت الضرورة والظروف الاجتماعية الى الاستعاضة عن مجموع الشعب بممثلين منتخبين من قلب مجموع الشعب فى حضور اجتماعات البرلمان أو الجمعيات التشريعية، فهم مخولون من الشعب للتحدث باسمه.

ويرى بعض الكتاب أن النظام الديمقراطى الحديث هو النظام الوحيد الذى يخضع للمساءلة أمام المحكومين، وهو فى الوقت نفسه يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية. ذلك لأن رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها يجعلهم يبذلون جهدهم فى القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا اعادة انتخابهم. ولكن مالنا ان نسلم بصحة ذلك، أو هل الديمقراطية النيابية هى أفضل اشكال الحكم؟.

لقد أصبحت الديمقراطية النيابية فى العصر الحالى سمة العصر، هذه الديمقراطية التى تمارس بوساطة الأحزاب السياسية. والكل يدعى ان نظام الحكم لديه ديمقراطيا دفاعا عن الأنظمة والنظريات المختلفة والمتباينة. ولكن هل يستطيع إنسان أن يمثل غيره من بنى البشر أو هل يمكن أن تعبر إرادة أحد الأشخاص عن إرادة الأخرين؟ هذه أسئلة بالغة التعقيد يلزم للإجابة عليها جهد جهيد. ولذلك فاننا نقول مع «كول» أن كافة التجمعات تجد نفسها مجبرة على تعيين المهام والواجبات والسلطات الموافق عليها من قبل أعضائها من أجل السعى إلى تحقيق الهدف المشترك المنشود بشكل فعال، ومن أجل إنجاز هذا الهدف المشترك تبتكر طرقا وأساليباً لانجازها، وقد تكون الإنابة هى إحدى الوسائل التى عن طريقها تصل الجماعة إلى تحقيق هدفها.

وبالرغم من وجود عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة قد تصدوا للدفاع عن فكرة الديمقراطية، فإننا نجد عدداً لابأس به من العلماء تصدوا بالنقد للديمقراطية، بل وانكروا فكرة قيامها اصلا عبر مراحل التاريخ وانما يقوم الحكم من وجهة نظرهم على أساس أن هناك دوما أقلية تحكم وهى

التى تمتلك القوة والسلطة، وهى تلك القلة المعروفة فى تراث العلوم السياسية والاجتماعية، بإسم الصفوة Elite.

وتصل الصفوة أو الأقلية إلى موقعها المسيطر بوساطة الانتخاب العادى أو لقيامها بثورة أى بوساطة امتلاكها لوسائل الإنتاج فى المجتمع.

وفى الغالب تتضمن الأقلية المسيطرة فى المجتمعات الحديثة بعض هؤلاء المختارين لمواقع القيادة ورئاسة الدولة عن طريق الانتخاب، إلا أن الصفويين يدعون أن الكسب الانتخابى لايتم بالوسائل الديمقراطية تماما - بل أن ظهور سيطرة الأغلبية - من وجهة نظرهم - على الأقلية، ماهى إلا مظهر خادع حيث تسمح مواقع الأقلية لهم بالمناورة عن طريق إستخدام الدعاية الماهرة لاختيار المرشحين، بحيث تكون نتيجة الإختيار هى غالبية مرشحى الصفوة.

وسواء أكان هذا أم ذلك ففى النهاية تستطيع الأقلية (الصفوة) بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها. ولايتوقف الأمر عند الصفويين عند هذا الحد، بل أنهم يرون أن الأقلية لاتصنع أو تتخذ القرارات وحسب وأنما لديها من الأساليب مايجعل الأغلبية تذعن وتطيع وهذه مسألة يكاد يكون التسليم بها مجمعا عليه فى دراسات العلاقات السياسية Political Relations ويذكر «روبرتو مشلز» ان ضبط الأغلبية، أمر يصعب تحقيقه ويؤكد ذلك فى قوله: «لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون الأوليجاركية أو لمنعها. وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة، فالقوانين هى التى تضعف تدريجيا وليس القادة»(٢).

وتفتقر الجماهير فى العادة للنظام الذى يمكنها من محاسبة القادة، فضلا عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع.

أن وجود حاكم ومحكوم ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنسانى، غير أن كثيرا من المفكرين لم يشيروا إلى ذلك إلا من قبل محاولة التعليل فحسب.

ففى جميع ا لمجتمعات - كما يرى جياتانو موسكا - ابتدا من المجتمعات قليلة التطور وحتى المجتمعات المتقدمة والقوية، يظهر طبقتان من الناس تلك الطبقة التى تحكم والطبقة التى تُحكم. فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد وتشغل وتحتكر الحكم وتستمتع بالمزايا التى تجلبها ممارسة الحكم، بينما الطبقة الثانية، وهى الأكثر عددا، تحكم ويسيطر عليها مباشرة بوساطة الطبقة الأولى، بأسلوب أكثر أو أقل قانونية - وبقدر يقل أو يزيد من العنف، وهى تمد الطبقة الأولى - ظاهريا على الأقل - بالوسائل المادية والأدوات الأساسية والحيوية لبقاء النظام السياسى.

ويذكر «زايتلن» أن موسكا يرى أن أصول نظريته لاتوجد بشكل واضح المعالم إلا عند «سان سيمون» فى قوله: « إن الضبط السياسى بأوسع معانى هذا المصطلح (القيادية الادارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية) تمارسه دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة»(٣).

تكمن سيطرة الطبقة الحاكمة - عند موسكا - قد قدرتها على التنظيم وينبثق موقف الصفوة اما نتيجة لسيطرة أعضائها الفعلية، أو من تقدير الآخرين لها داخل المجتمع، هذا فضلا عن تلك الميزات التى تكون لهذه الطبقة دون باقى المجتمع، مما يجعلها دائما موضع التقدير من الأغلبية فى المجتمع. ويرى موسكا أن الجموع المحكومة يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحاكمين. وقد تتولد هذه الضغوط من عدم الرضى الذى تستشعره الجموع أو من مجرد اهوائها مما يؤثر فى سياسات الطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية - على حد قول موسكا - وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى اسقاط هذه الطبقة وفى هذه الحالة لابد أن تبرز من بين المجموع طبقة جديدة لتمارس دور الطبقة الحاكمة ولابد أن يحدث ذلك وإلا تحطم التنظيم كله والبناء الاجتماعى كله»(٤).

الديمقراطية والأحزاب السياسية:

اتخذت الديمقراطية فى المجتمعات المعاصرة شكلها الحالى عن طريق

تناوب الأحزاب الحكم، فهى التى تقوم بتمثيل المواطنين فى البرلمانات أو فى الجمعيات التشريعية. فقيادة الأحزاب هى التى تمثل الطبقة الحاكمة فصفوة الحزب هى الدعامة الأساسية له. وصفوة الحزب هى التى توجه حملاته الانتخابية ومايتعلق بالسيطرة البرلمانية. وهؤلاء هم الذين سماهم «موسكا» الانتخابيون الكبار، الا أن ممارسة الضغط بوساطة صفوة الحزب لاتقتصر على الميدان الانتخابى وحسب. وانما صفوة ا لحزب هى التى تختار المرشحين، وبالتالى، فان أى ممثل أو نائب لايختار بوساطة الجماهير الانتخابية، وإنما يختار بوساطة أصدقائه واتباعه. وعلى هذا فالترشيح يقوم به جماعة من الناس ذات هدف مشترك ومتحدين، وهم أقلية منظمة لايمكن اجتناب قواها ورغباتها المفروضة على الأغلبية غير المنظمة. ويعتبر هذا المثال الذى أوردناه عن مايحدث فى الواقع فى مثل هذه الحالات. حيث تقوم قيادة الحزب أو التنظيم السياسى سواء بالحركة من وراء الستار أو بوساطة الجهاز الحزبى باختيار المرشحين. وعلى جميع أعضاء الحزب أو التنظيم السياسى أن يلتزموا بتأييدهم ومناصرتهم بل يكون واجب الأعضاء فى المرحلة الانتخابية هو العمل على انجاح هؤلاء المرشحين ومن ثم يصبح الناجحون مجرد أدوات فى أيدى الزعماء أو الصفوة.

وفى العادة فى مثل هذه الحالات نستطيع القول – مع موسكا – أنه ليس هناك إنسان له مبدأ أو يتحلى بالأمانة، يوافق على الدخول فى الانتخابات بهذا الأسلوب. لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون النواب ممن يتصفون بالمقدرة العادية مما يؤدى إلى إنخفاض مستوى ممثلى الجماهير، حيث يكون النواب من النوعيات الغير واعية، وقليلة الخبرة، والطامعين والمتطلعين إلى مركز اجتماعى أو مكانة اجتماعية أعلى. وبالتالى يصبح هؤلاء المتطلعين مصدر ثقة بالنسبة للصفوة التى تقوم بالتجنيد من بينهم لصفوتها، وقد أوضح موسكا أن الطبقة الوسطى هى مصدر التجديد السياسى، إلا أن هذا لايعنى أن موسكا كان رافضا للديقمراطية النيابية وإنما أكد قيمة الديمقراطية النيابية فى كتابه «الطبقة الحاكمة» بل أنه أصبح فى النهاية نائبا.

لقد هاجم موسكا النظرية الكلاسيكية (التى وضعها أفلاطون وارسطو) والتى تقسم أشكال الحكم إلى ثلاث أقسام: الديمقراطية والارستقراطية والطغيان. وذكر أن الحكومات لاتتفق فى الواقع مع النظرية القانونية. وذلك أن الحكومات لايديرها بالفعل كثرة أو فرد، وانما كانت ولاتزال تدار بوساطة «قلة» وهذه القلة هى «الطبقة السياسية Political class» أو الطبقة الحاكمة أو الصفوة. وقد أكد «ميشلز» أن جميع التنظيمات الاجتماعية وعلى رأسها الأحزاب السياسية التى تفرز الصفوة الحاكمة، انما يحكمها قانون الأوليجاركية الحديدى. وكانت دراسات التنظيم عند ميشلز تدور حول الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا خلال سنوات مابعد الحرب وعلى الأخص الحزب الاشتراكى الألمانى، وكانت هذه الأحزاب توجه كل اهتمامها للمحافظة على المساواة والديمقراطية فى تنظيماتها الداخلية. ونظرت هذه الأحزاب إلى قادتها على أنهم مجرد أدوات فقط لجماهير الحزب. والسيادة انما تكمن فى مؤتمر الحزب المكون من ممثلين منتخبين. ومن وجهة النظر هذه يبدو أن الحزب هو الذى يسود والقادة ماهم الا تابعين. إلا أن طبيعة التنظيم وتدرجه الهرمى تمنح قوة هائلة وامتيازاً لجماعة القيادة الذين لايمكن عندئذ أن يكونوا محل محاسبة أو لوم من تابعيهم، وبالتالى فإن ذلك يعد نفيا لما سبق القول به: بأن القادة المنتخبين يكونوا بمثابة الأدوات فى أيدى الذين انتخبوهم والسبب فى ذلك يكمن فى العوامل التنظيمية والعوامل النفسية، حيث يحد التدرج أو الهرم التنظيمى من ضغوط أعضاء التنظيم على القيادة، إلى جانب أن هيبة القادة والأدوار الكبرى التى يلعبونها فى التنظيم تشكل عاملا نفسيا ضاغطا على أعضاء الحزب أو التنظيم. هذا فضلا عن الخبرة والمهارة التى لايمتلكها أعضاء أو جموع الحزب مما يؤدى إلى انتقال سيطرة الحزب إلى أيدى القادة وفقدان جماهير الحزب لهذه الامتيازات والمهارات، وبالتالى يصبح القادة متخصصين فى إنجاز الأعمال التى لايعلم الآخرون شيئا عنها، هذا فضلا عن ان القيادة تمنح الفرصة لبناء هيئة من الموظفين الموالين لها، كما تمنح السيطرة على قنوات الاتصال بالاضافة الى نوع من الاحتكار لانضمام الأعضاء الجدد.

هل ثمة ضمانات للديمقراطية؛

ثمة سؤال هام يطرح نفسه من خلال تراث النظرية السياسية قديما وحديثا: ما هو الضمان بالنسبة للجماهير فى مواجهة الدولة؟.

لقد حاول «موريس دوفرجيه» أن يجيب على هذا السؤال فى كتابه عن الأحزاب السياسية(٥)، حيث يذكر أن الصفوة الحاكمة بالمفهوم المجرد تكون «ممثلة» للجماهير المحكومة. ثم يقدم دوفرجيه صيغة تنص على أن «حكم الشعب بالشعب» يجب أن تستبدل بصيغة أخرى هى: «حكم الشعب بصفوة من الشعب».

ونحن نرى من خلال استقرائنا لواقع الحياة من حولنا ان الصفوات التى تنبثق من بين الجموع سرعان ماتجد نفسها مضطرة الى مسلك قد يتنافى مع مصالح الجموع وذلك بحكم محاولة تحقيق التوازن الذى لابد من توافره فى علاقات القوة والسيطرة بين مختلف الصفوات حتى يستقر النظام الاجتماعى.

وعلى هذا فالنظم الاجتماعية والسياسية المختلفة، وان تباينت صيغتها واشكالها انما تقوم فى جوهرها على اساس من سيطرة القلة على الكثرة، ولايغير ذلك من استخدام المفكرين الغربيين لمصطلح الديمقراطية، ولاشرقيين لمصطلح ديكتاتورية البروليتاريا. هذا وقد لاتعنى القلة ا لحاكمة البروليتارية أكثر مما تعنيه القلة ا لحاكمة البرجوازية فى ضمان حرية المواطن الفرد. بل انها فى الواقع وفى بعض الأحيان قد تكون أقل من هذا.

ولكن هل ثمة تأكيد على أن الديمقراطية النيابية سوف تكون نيابية حقا؟ ان التجارب تدل على عكس ذلك، وهل هناك ضمان لعدم تزييف الاقتراع وعدم انحراف هؤلاء الذين ينتخبهم المواطنين لتمثيلهم؟ فضلا عن ان النظرة الى المجتمعات التى تخضع فى الوقت الحاضر للتطبيق الماركسى تظهر أن التمثيل النيابى الذى يتغنى به ديمقراطيوا الغرب يحتل مكانا فى النظرية الماركسية أيضا، ولكن هذا التمثيل أو عمليات الاقتراع لهذا التمثيل تسير وفقا لخط مرسوم بوساطة القيادة التى تتمثل ولاشك فى قلة.

ولقد قدم «جوزيف شومبيتر» اجابة أخرى لذلك السؤال الذى سبق أن طرحناه فى كتابه عن : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. حيث استند إلى تحليل واضح عن السياسات الديمقراطية الغربية، ذاكرا ان الساسة يميلون ميلا طبيعيا إلى استخدام التعابير التى تستهوى الجماهير وتضللها وتتيح لهم - أى للساسة - فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب، بل ولسحق الخصوم باسم الشعب ودفاعا عنه. وقد عرض «شومبيتر» لذلك من خلال جملة ساخرة فى قوله: «ان الديمقراطية ليست ان الجماهير تقرر المسائل بأى الوسائل، ولكن القادة ومن سيكونون قادة هم الذين يتنافسون من أجل اصوات جمهور الناخبين». ومن ثم فإن المنهاج الديمقراطى عند شومبيتر هو الترتيب النظامى للوصول إلى القرارات السياسية التى يحرز بها الأفراد القوة ليتخذوا القرارات وذلك بوساطة الصراع التنافسى من أجل أصوات الناس.

ولكن الاجابة على مايبدو ليست مرضية أو بمعنى أكثر تحديدا ليست عملية لأن الحاجة إلى اتاحة الفرصة أمام الجماهير للاختيار تحت نظام الحزب الواحد بالنسبة للديمقراطيين الغربيين توضح ان مثل هذه النظم تتضمن قاعدة أو مبدأ انكار أو رفض الحرية السياسية. الا ان الاختيار من ناحية اخرى يمكن ان يمارس - رغم كل شىء - تحت مثل هذه النظم، حتى اذا اختلف المستوى والأسلوب لأن التنافس الحر لايعد ضمانا فى مواجهة الاحتكارات الأخرى، أو التطبيقات اللاأخلاقية (مقتل كندى وترجيت). وقد يكون «هتلر» خير مثال على ذلك، فقد وصل إلى الحكم بوسائل دستورية تماما.

وعلى أية حال فان النظم الاجتماعية، كائنة ماقد تكون تسميتها لايمكن ان تخرج بحال عن كونها قلة تحكم وكثرة تحكم. وليس ادل على ذلك من ان بعض المدارس التاريخية لاتزال حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الانسانية ككل من خلال دراستها «البطل» والدور الذى يلعبه فى حركة التاريخ أو للأسرة الحاكمة، وتقسيم فترات التاريخ وفقا لها. وعلى هذا فان الحركات السياسية لايمكن ان تخرج بحال من الأحوال عن كونها مجرد

تعبير عن نشاط الاقليات وان جماهير الناس لسوف تبقى دائما كأدوات سلبية فى ميدان السياسة، ولايغير من ذلك شعبية شكل الحكم الذى تعيش الجماهير فى ظله.

ومادام الأمر كذلك فمن الملائم هنا ان نطرح سؤالا هاما عن: لماذا تقوم الثورات؟

مفهوم الثورة:

تناولنا فيما سبق النظام السياسى وعلاقته بالقوى السياسية فى المجتمع، ثم علاقته بالسلطة والقانون، وانتهينا الى ان النظام السياسى يبقى مستقرا طالما كان موفيا بمطالب اعضاء النظام فى مختلف النواحى الاجتماعى والسياسية والاقتصادية. واكد «ماكس فيبر» على أن الشرعية هى اساس استمرار النظام واستقراره. ولكنا تساءلنا عن انه طالما ان الشرعية هى الفيصل فى استقرار واستمرار النظام السياسى، لماذا اذن تقوم الثورات على النظم الشرعية القائمة فى كثير من البلدان؟.

وأول مايطالعنا من تعاريف للثورة هو تعريف «معجم العلوم الاجتماعية» حيث يذكر ان: «الثورة تغيير جوهرى مفاجىء فى الأوضاع السياسية والاجتماعية للدولة. بوسائل تخرج على النظام المألوف، ولاتخلو عادة من العنف، وان قيل بوجود ثورات بيضاء. وتختلف الثورات عن الانقلاب الذى يرمى الى مجرد قلب نظام الحكم واحلال سلطة محل أخرى. وتعبر عن ميوله ورغباته وان دبر لها وقادها اشخاص معينون[٦].

ويرى بعض الكتاب ان الثورة هي:

محاولة غير شرعية تستخدم العنف لتغيير نظام الدولة القائم، أو غيره من التنظيمات السياسية، وتشترك فيها قطاعات واسعة من الشعب. ومن ثم فالثورة تتميز عن الحرب الأهلية، التى تشترك فيها ايضا قطاعات كبيرة من الشعب، بأنها قد تكون سببا فى اندلاع الحرب الأهلية، والثورة على هذا

تتميز عن الانقلاب الذى يركز على تغيير من بيدهم السلطة ولايحاول تغيير النظام ذاته.

وقد تحدث الثورة نتيجة لسيادة أو انتشار أفكار معينة تناهض النظام القائم، ومن ثم فان المشاعر والاحتياجات التى تعبر عنها هذه الأفكار تسهم اسهاما كبيرا فى تغيير الاتجاهات فى مجتمع مانحو النظام الحاكم. وفى الوقت ذاته يجدر ملاحظة ان هذه الأفكار قد تعمل على السيطرة على مواقع الحكم بوساطة استخدام القوة، وتستبدل الحكام بحكام آخرين يؤمنون بمبادىء جديدة غير تلك التى كان يحكم على أساسها هؤلاء الذين ازيحوا عن كراسى الحكم.

تعبر «الثورة» فى مفهوم العامة أو المفهوم السطحى البسيط على انها عمل لايتصف بالتعقل أو بالنظرة العاقلة، اذ أنهم يرون ان الثورة خروج على المألوف وتغيير له، اذ ان الحفاظ على ماهو متوارث محبب ومقبول عند غالبية الناس، ومن ثم فقد وصف هذا الاتجاه برغم بساطة طرحه هنا بالاتجاه المحافظ أو العاقل اشارة الى أن العقل كان دوما «قوة محافظة»، تعمل على كبت اى تمرد على الأوضاع القائمة وتدعو الى الاحتفاظ بكل القيم السائدة، وتحارب كل ميل جذرى الى التغيير(٧). ولكن هل فى هذا التصور جانب من الصحة؟ إن الأمر يحتاج إلى درس وفحص لنستطيع بعد ذلك ان نصدر احكاما صادقة أو على الأقل نقترب من الصدق.

الثورة والحركات السياسية:

ان العلوم السياسية تقوم على ملاحظة الوقائع التاريخية فى العصور المختلفة، والتى تستطيع ان تعيد اليها والى الظروف التى كانت تكتنف المجتمعات خلال تلك العصور وقائع بعينها. ومن ذلك نستطيع عقد المقارنات بين أحداث تاريخية سياسية، معينة وقعت تحت ظروف بعينها، وكذلك نرى انه من المناسب هنا ان نرجع الى تراث الفكر الانسانى فى مجال السياسة لكى نتابع فكرة الثورة(٨) من خلاله.

يتحتم فى بداية هذا التناول ان نميز بين مانسميه بالثورة – التى سبق ان اشرنا الى ماتتضمن من معانى – وبين تلك الحركات التى حدثت أو قد تحدث فى مجتمع من المجتمعات ونسميها بالحركات السياسية Political Movement. والمصطلح الاخير قد يعبر عن الثورات او الانقلابات التى لم يتحقق لها النجاح، بالرغم من ان قادة مثل هذه الحركات التى لم يكتب لها النجاح يعتبرون فى العادة خارجين على القانون ويحاكمون. كما ان المصطلح الأول – الثورة – ربما تصف بعض الحركات السياسية الناجحة نفسها به، على الرغم من كونها لاتعدو ان تكون انقلابا أزاح من بيدهم السلطة ووضع آخرين مكانهم. والأمثلة على هذا النوع الأخير كثيرة حدثت وتحدث فى أيامنا هذه، خاصة فى دول العالم الثالث – وخاصة فى افريقيا وامريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا.

ومهما كان الأمر فان ثمة مفكرين يرون فى النهاية سواء اكان الموقف انقلابا او ثورة لايتمخض – فى المدى القريب او البعيد – الا عن صفوة اى قلة تتربع على كراسى الحكم تليها صفوة اخرى وهكذا الأمر فى تعاقب سماه «فلفريدو باريتو» بدورة الصفوات، وصاغه روبرتو ميشلز فيما اسماه بقانون الاوليجاركية الحديدى والذى يقول ان التنظيم يسلتزم قيام اوليجاركية على قمته.

وبرغم انه على مايبدو ان الفقرة السابقة تؤيدها الوقائع التاريخية السابقة والحالية فى شتى مجتمعات ودول المعمورة، الا ان د. عبد المعز نصر يصنف الثورة فى كتابه «فى الثورة والاشتراكية» على اساس نمطين اثنين:

الأول: هو الثورة القومية.

الثاني: الثورة الطبقية.

والنمط الأول (الثورة القومية) يعنى آن هناك قوة اجنبية تقوم بالحكم فى مجتمع مامن المجتمعات، وعلى هذا فالثورة تقوم فى هذه الحالة من قبل جميع فئات الشعب للتخلص من الحكم الأجنبى أو التبعية لدولة أجنبية، أى

طلبا للاستقلال. ويدخل فى هذا النمط جميع الثورات التى انتهت الى النجاح فى تحقيق الاستقلال لبلدانها(٩).

وقبل ان نتناول النوع الثانى من الثورات (الثورة الطبقية) ونظرا لأهميته يجدر بنا أن نتناول الطبقة بالدراسة نظرا لارتباط مفهوم الثورة هنا بحركة طبقة معينة من الطبقات الاجتماعية.

مفهوم الطبقة:

يشكل موضوع الطبقة ودراستها مسألة من أهم المسائل التى تناولها علماء الاجتماع والفلاسفة قديماً وحديثاً. وتعتبر دراسة الطبقات ركناً هاماً من أركان الدراسات الاجتماعية خاصة بعد ظهور الفكر الماركسى نظراً وتطبيقاً، حيث أصبحت العناية بدراسة موضوع الطبقات الاجتماعية نابعة بالدرجة الأولى من أصول تاريخية لا يمكن اغفالها أوالتغاضى عنها.

فى هذا العصر حظى موضوع الطبقات الاجتماعية باهتمام كثير من المفكرين، وذلك بعد بروز اهميته فى الفكر العالمى، نتيجة ظهور بعض دول شرق أوروبا وغيرها فى العالم التى تقوم أيديولوجيتها وتقدمها على أساس فكر الطبقة العاملة النابع من النظرية الماركسية فى مقابل قوة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على أساس فكر الطبقة الرأسمالية وأيديولوجيتها.

فنحن اذن أمام موضوع من الموضوعات التى اهتم بها علماء الاجتماع ودأب كثير من المفكرين على تناوله ودراسته ولكن ما هى الطبقة؟ وما هو معناها؟

ونجد المعنى الاجتماعى لهذه الكلمة فى قاموس لسان العرب مادة (طبق) حيث يذكر صاحب اللسان طبقات الناس منازلهم ومراتبهم(١٠).

ولفظه الطبقة يقابلها فى اللغات الأوروبية لفظه Class. ولقد كثرت التعريفات لدى المؤلفين الاجتماعيين، فيعرف «سيميان» المؤلف الاقتصادى الفرنسى الطبقات كما يأتى :

«فى كل مجتمع انسانى توجد هيئات وفئات اجتماعية لا تقوم على

روابط الدم كالأسرة ولا على روابط المهنة كالنقابات ولا على روابط الجوار المكانى كأهل القرية أو المدينة، وانما على التقارب والتشابه، وهذه الهيئات نسبية الى حد ما، أى لا تقوم بينها فواصل أو حدود ثابتة ونهائية داخل المجتمع[11].

وفى المجتمعات الرأسمالية نجد ان البرجوازية كطبقة - من حيث المكان الذى تشغله فى نظام محدد تاريخياً للإنتاج الاجتماعى، ومن حيث علاقاتها بوسائل الانتاج، ومن حيث دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل - هى الطبقة ذات الحجم الصغير من حيث العدد، وذات الثروة العظمى داخل النظام الاجتماعى. وذلك نظراً لامتلاكها ناتج عمل الآخرين.

وفى المجتمعات الرأسمالية نجد أن علاقة البرجوازية كطبقة بوسائل الانتاج علاقة مباشرة، فهى التى تقوم بإدارة وتنظيم الانتاج وهى التى تتصرف مباشرة فى الفائض الاقتصادى للمجتمع، وذلك بخلاف الحال فى المجتمعات الاشتراكية، حيث تلعب ملكية الدولة لوسائل الانتاج دوراً جوهرياً فى تشكيل العلاقات الطبقية، فعلاقة الطبقة العاملة بوسائل الانتاج هى علاقات مباشرة لأن الدولة مؤسسة اجتماعية هى التى تملك وسائل الانتاج وتديرها نيابة عن المجتمع.

وقد استخدم اصطلاح «الطبقة» بكثرة وبمفاهيم متغيرة. فمرة يطلق على طبقة الملاك العليا والوسطى والدنيا، وأخرى يطلق على الذين يملكون انتاجاً والذين لا يملكون وعلى الطبقات المتعلمة. فاصطلاح الطبقة فى هذه الحالة غير ذى معنى علمياً، وانما يعنى جماعة لها ميزة خاصة، ولكى نعطى هذا التصور قيمة علمية يجب أن يدل على جماعة Group مميزة ومحدودة. فالجماعات أو الطبقات المهنية يجب أن تقع خارج هذا المفهوم، ولو أنهم اعتبروا من هذه الجماعات مثل الفلاحين أو التجاريين الذين يتوفر لديهم ميلاً مشتركاً لاشتغالهم فى نفس الصناعة فقط. ويتخلل هذا التصور (السابق) الشعب تخللاً رأسياً.

فى الوقت الحاضر يختلف التصور العام «للطبقة» فهى لا تأخذ معنى الجماعات المهنية. إذ أننا عندما نتعرض لتحليل البناء الاجتماعى فى الوقت الحاضر يختلف التصور العام (للطبقة). وحيث يقصد بالطبقات الاجتماعية تحليل البناء الاجتماعى والتدرج الاجتماعى للمجتمع، ويقع أصل تصور الطبقات بين اثنين من الجماعات. ولقد التفت السابقون الى وسائل الانتاج والربح كعوامل موضوعية لأساس الطبقة، وهذا التصور فى جوهره تصوراً ماركسياً. فقد ضغط بعض العلماء بشدة على توزيع الملكية لرفع مستوى المعيشة العام. وتكون العناصر التى تبنى عليها الطبقة فى المجتمع الحديث متضمنة فى مستوى المعيشة نفسه. أما العوامل الأخرى كما تصورها «ماكس فيبر» للطبقة فهى[١٢].

١- السيطرة على مصادر الدخل.

٢- مستوى المعيشة الخارجى.

٣- الثقافة وامكانية التجديد.

هذا وتكون مصادر دخل الجماعات متشابهة واهتماماتهم الاقتصادية متوافقة تبعاً لشخصية الطبقة. ويكون العامل الشخصى فى هذا التصور كامنا فى رغبة ومستقبل الجميع ومستقرا فى البناء الاقتصادى لأى عصر. ولقد أكد «سمبارت» على هذه الناحية الذاتية فى تصور الطبقة الاجتماعية كجماعة والتى توجد طريقة تفكيرها فى نسق خاص للتنظيم الاقتصادى. أما الميل وا لشعور المشترك والأيديولوجية المشتركة للتماسك فيأتى قبلياً أو متقدماً.

ويرى بعض علماء النظرية الآخرون، ان الدرجة الأساسية تكمن فى الاحترام الذى تحظى به الجماعة، فهم يقيمون الطبقات على أساس التدرج فى المراتب المعتمدة على المنزلة أو المكانة. ولكن هذه المداخل لا ترى تمييزاً جوهرياً بين الطبقة والمكانة، كما هو الحال عند المفكر «سيميان» الذى

رأى أن بعض النظريات مهتمة أساساً بالاقتصاد مثل نظرية سمبارت مع أن الاهتمام بالعقل الفردى كان محدوداً، وذلك الى جانب هؤلاء الذين تصوروا تقسيم العمل على أساس المرتبة أو الطبقة على وجه العموم.

وعلى هذا فإن تقسيم الجماعة الانسانية الى طبقات يتلو بعضها فوق بعض من حيث الجاه والصيت، ومن حيث القوة والسلطان يعد أبرز سمات التنظيم الاجتماعي وأكثرها انتشاراً وشيوعاً. وقد ظل هذا التنظيم يسترعى انتباه الفلاسفة وعلماء الاجتماع على مر الزمن.

ولكن الحقيقة التى لا سبيل الى انكارها هى ان ظاهرة الاختلاف بين الناس وانعدام المساواة بينهم وتفاوت ظروفهم وأقدارهم بقيت خلال الجانب الأكبر من تاريخ البشر. ولا مجال لتعديلها أو تغييرها. مما جعل كتاب العصور القديمة والوسطى يبررون قيام هذا التنظيم ويؤيدونه بالأفكار والمبادئ الدينية.

فالطبقات كما يقول «اندريه جوسان» فى كتابه «طبقات المجتمع» حقائق اجتماعية تقوم فى كل مجتمع بالرغم من جميع النظريات وجميع العبارات التى تحاول انكارها[١٣]. وان نظرة فاحصة خلال مراحل التاريخ المختلفة تبين وجود الطبقات عند جميع الشعوب. ويزداد وضوح الطبقات فى حياتنا فالمرء يولد فى طبقة معينة ويختلط بأفراد من الطبقة التى ينتمى اليها ويختار زوجه عادة من الطبقة التى ينتمى اليها أيضاً.

ونحن من خلال محاولتنا تحديد، معنى الطبقة أو مفهومها، نجد أن تحديد معنى الطبقة الاجتماعية على درجة كبيرة من التعقيد، فالحقائق التى تعرف بها الطبقة مختلفة ومتنوعة من حيث طبيعتها، هذا الى جانب انها تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث أهميتها.

فالثروة والمهنة ونوع الحياة والتربية والثقافة، كل هذه عناصر تدخل في تحديد معنى الطبقة.

والثروة أول عنصر يقفز الى العقل عندما نود الحديث عن الطبقات،

فحديث الأفراد يدور حول الطبقات الغنية والفقيرة أو الطبقات المتوسطة أو طبقة الملاك وطبقة المعدمين. لكن الثروة فى حد ذاتها لا تكفى لتحديد الطبقة. إذ لايمكن تجاهل ما للمهنة من أهمية فى تحديد الطبقة، فهناك طبقة العمال وطبقة الفلاحين وطبقات الصناع والتجار، كما يعتبر أصحاب المهن الحرة طبقة واحدة. ومع هذا فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة، وعلى حد قول «اندريه جوسان» ان الانسان يولد فى طبقة معينة ولكنه يختار مهنته فيما بعد. هذا إلى جانب أن الطبقة قد تكون عاملاً هاماً فى اختيار المهنة. كما أن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصاً مختلفين فالأطباء والمحامين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة.

إذن فالثروة والمهنة لا تكفى لتحديد معنى الطبقة. ولابد أن ندخل فى اعتبارنا طريقة الحياة أو نوعها. ونوع الحياة عامل هام يتصل بالثقافة والمظهر بقدر ما يتصل بالطريقة التى تمارس بها المهنة وبالوسائل التى يستخدمها الفرد للإستمتاع بثروته. فلكل طبقة سلوكها الخاص وعاداتها وفكرها، بل طريقتها فى الحديث أيضاً.

ومن العناصر الثلاثة السابقة (الثروة والمهنة وطريقة الحياة) يمكننا أن نتبين أهمية التربية والتقاليد فى الطبقة العليا من المجتمع. فالثرى الذى ينتمى الى طبقة عليا – ولو كان جاهلاً – يحتفظ منذ طفولته التى قضاها فى وسط على درجة عالية من الاستنارة، بدرجة أولية بل وامتياز فى اللغة والتعبير، يتعذر ادراكها عن طريق الدرس والتحصيل.

ويؤكد هذا «رابازا» عندما لاحظ تمايز الطبقات الاجتماعية فى المكسيك تمايزاً واضحاً، وتفاضلها تفاضلاً يرجع فى المقام الأول إلى عامل التربية وحدها تقريباً[١٤].

ومما تجدر ملاحظته تداخل العوامل المختلفة التى تحدد معنى الطبقة والتى تشكل فى الوقت نفسه صعوبة الوصول إلى تحديد قاطع لهذا المعنى بوضوح ودقة. فالطبقة ليس لها حدودا مرسومة بدقة كما هى الحال فى

الطائفة أو الفئة الاجتماعية، ولهذا فلا يمكن القول أين تبدأ حدود الطبقة وأين تنتهى بالضبط. فالطبقة الواحدة تشمل فى ثناياها فئات تتنوع أشد التنوع. فنوع الحياة والتربية والثقافة قد تختلف فى الواقع بين أناس يمارسون مهنة واحدة أو يملكون ثروات متساوية، وقد يحدث العكس، فتتشابه هذه النواحى فى أناس يمارسون مهناً مختلفة أو يتفاوتون من حيث درجة الثراء. وقد يفسح النبوغ أو الثقافة الممتازة أو الشهرة المجال أمام كاتب أو فنان كبير فيختلط بأناس ويندمج فى أوساط ماكان له أن يندمج فيها لو نظرنا إلى أصله أو مهنته أو أعماله العادية.

ولهذه الاعتبارات يمكن القول بأن الطبقات الاجتماعية حقائق اجتماعية لايمكن تحديدها تحديداً صارماً، لأن تصنيف الأفراد فى طبقات يختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التى نضعها أمامنا. فنحن نتكلم عن الطبقات الغنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر الى الثروة، ونتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقات الجاهلة حين لا نضع فى اعتبارنا الا درجة التثقيف، وهذا يكون باعثا على الاعتقاد بأن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق فى ذاتها بقدر ما هى وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعاً من المجتمعات عن أفراد هذا المجتمع. ولكن الطبقات الاجتماعية فى الواقع حقائق تفرض نفسها على عالم الاجتماع كما تفرض نفسها على المؤرخ.

وعلي هذا فكل طبقة اجتماعية انما تتألف من عدد من الأفراد قل أو كثر يتشابهون فيما بينهم في نواح معينة كنوع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة، ويختلفون عن غيرهم في هذه النواحي نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد. وكل طبقة تنشأ من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط في المجتمع ويتأثر بالزمن الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. وهذا التمايز أساسه تقسيم العمل الاجتماعي وتوزيع الثروة واختلاف العادات باختلاف ظروف المعيشة التي يعيشها الأفراد. هذا وتبدو الطبقة متماسكة مترابطة وثابتة أمام عيني الناظر بمقدار ما تكون السمات المختلفة التي تميزها كالثروة والحرفة وغيرها يؤثر بعضها في بعض.

الطبقة والأمة:

قد يبدو للإنسان العادى أو غير المتعمق لأول وهلة أن الأمة أكثر سعة وامتداداً من الطبقة، ولكنا إذا أمعنا النظر لوجدنا العكس صحيح. فهناك فرق واضح بين الطبقة والأمة، فالطبقات هيئات اجتماعية أكثر سعة من الأمة وأبعد منها امتداداً أو حدوداً وذلك بعكس ما يبدو لأول وهلة.

والطبقات تمتد فى شتى بلاد العالم غير خاضعة لحدود سياسية أو جغرافية فعندما هاجر نبلاء فرنسا من وطنهم بسبب الثورة إلى المانيا والنمسا، ولجأوا إلى بلاد أجنبية بحدودها السياسية ولغاتها المختلفة عن لغاتهم الأصلية، وجدوا دائماً وطنهم الطبقى، أى الطبقة التى ينتمون إليها وعاشوا بسهولة فى أحضانها كما لو كانوا فى أوطانهم الأولى(١٥).

وفى هذا العصر عندما يهاجر العمال الى بلدان غير بلدانهم، فهم يجدون فى هذه البلدان المصانع والأحياء والنقابات، أى يجدون الطبقة التى ينتسبون اليها فلا يشعرون بالغربة كثيراً عن أوطانهم، كما أنهم لا يجدون مشقة فى الاندماج فى الوطن الجديد. والطبقات موجودة فيما وراء حدود الأمم. ولكن الأمم لم تنشأ كأقسام داخلية للطبقات كما قد يتبادر الى الذهن، بل ان الأمم نشأت مستقلة عن الطبقات وفى داخل الأمم نشأت الطبقات.

فالطبقات كما يذكر الدكتور «ثابت الفندى» فى كتابه «الطبقات الاجتماعية» أوسع من الأمم ولو كانت نشأتها تحدث داخل الأمم. وهو يشبه المجتمع بالكائن العضوى قائلاً «ان الطبقات أعضاء يمكن تمييزها فى كائنات عضوية كثيرة هى الأمم، الا أن هذه الأعضاء خاضعة فى تطورها ونموها لتطور تلك الكائنات العضوية نفسها».

الطبقة والطائفة والفئة الاجتماعية:

لقد تناول كثير من الكتاب والعلماء نظام الطوائف خاصة فى الهند، بالدراسة والبحث عن أصل هذه الطوائف التى يورث الانتساب اليها كما تورث الجنسية والتى ينشأ أعضاؤها على مهن دون أخرى، وعلى النفور

والتقزز من أعضاء الطوائف المخالفة، فلا يتزوجون من هؤلاء ولا يأكلون معهم بل لايلمسونهم بأيديهم.

أما الطبقة الاجتماعية فهى متميزة عن كل من الطائفة والفئة الاجتماعية Social Category. هذا الى جانب ان الفئات الاجتماعية يتمايز بعضها عن بعض تمايزاً واضحاً. حيث أن تصنيفها يقوم على خاصة أساسية واحدة أو مجموعة من الخصائص يتماسك بعضها ببعض تماسكاً وثيقاً، فهى تقوم مثلاً على الحرفة وحدها حين نتكلم عن فئة البنائين وفئة صانعى الزجاج وفئة الأساتذة مثلاً.

فالطبقة الاجتماعية الواحدة تتضمن عادة عدة فئات اجتماعية مختلفة. فطبقة الفلاحين مثلاً تضم الملاك الذين يستغلون املاكهم بأنفسهم والمستأجرين والشركاء والعمال الزراعيين، وطبقة العمال تضم عمال المصانع وعمال المناجم وعمال السكك الحديدية وغيرهم.

هذا إلى جانب أن الفئة الاجتماعية قد تنقسم إلى فئات أكثر تخصصا فمثلاً تنقسم فئة رجال القانون إلى محامين وموثقين ورجال استشارية ومحضرين. كما أن فئة رجال التعليم تنقسم إلى أساتذة ومعلمين، كما نميز بين فئة معلمى الابتدائى وفئة معلمى الثانوى، وهكذا حيث يقوم التصنيف فى كل مرة على وجهة نظر محددة.

أما الطبقة فهى على العكس من ذلك حيث تكون ذات نطاق واسع بسبب تعدد الصفات ووجهات النظر التى تدخل فى تعريفها.

فالطبقات الفقيرة مثلا تشمل العمال الكادحين الذين يتقاضون اجراً زهيداً ولايوفقون إلى وصل طرفى الشهر الا بشق الأنفس، كما تشمل المعوزين الذين يعيشون على الاحسان، وكذلك الحال فى الطبقة المثقفة فانها تشكل أناسا ينصرفون إلى نواح من الدراسات العقلية تختلف فيما بينها أشد الاختلاف. فمنهم الفلاسفة ومنهم المؤرخون، ومنهم المشرعون ومنهم رجال الأدب ونقاد الفن، فضلاً عن العلوم المختلفة.

والطبقة لاتتميز عن الفئة الاجتماعية فحسب ولكنها تتميز أيضاً عن الطائفة كما ذكرنا. فالطبقة على عكس الطائفة ليست مقفلة، فعلى الرغم من انتماء الانسان إلى طبقة معينة منذ ولادته فهو يستطيع أن يرتفع منها إلى طبقة أعلى، أما اذا كان ينتمى إلى طائفة معينة فأنه يظل ينتمى اليها طول حياته كما كانت الحال فى مصر الفرعونية وغيرها من الشعوب القديمة، وما نشاهده حتى الآن فى الهند(١٦). والفرد لايستطيع الخروج من طائفته عند الهنود الا اذا ارتضى أن يتنازل عن الانتماء اليها ليهبط إلى طائفة المنبوذين.

والطبقة فى العصور الحديثة لاتتحدد عن طريق عرف أو قانون وضعى وفى هذا ما يميز الطبقة عن الطائفة، كما كان فى العصور القديمة عند اليونان أو الرومان، حيث ميز القانون بين المواطن الحر والمعتوق والرقيق، هذا إلى جانب أن المواطنين كانوا يقسمون إلى طبقات حسب حالتهم أو ثروتهم لأسباب تتعلق بجباية الضرائب أو لأسباب حربية أو سياسية.

ومن ثم فلايمكننا انكار الدور الهام الذى لعبه العنصر الاقتصادى فى تحديد عضوية الطبقة، وذلك عن طريق النمو الكبير فى الصناعة والرأسمالية Capitalism والتقدم فى التكنيك. كما أنه من الملاحظ أن العوامل الاجتماعية غالباً ماتكون مرنة فى الاقتصاد. فنلاحظ أنه بتقدم الاشتراكية ومجيئها بأيديولوجية جديدة متقدمة وجدت الطبقة العاملة نفسها فى هذه الايديولوجية بعد أن كانت دائماً فى مركز بائس بالمقارنة بالطبقات الاجتماعية الأخرى وحالتها الاقتصادية. ولما اتضح أن تحديد العضوية الحقيقية للطبقة يظهر فى توزيع الثروة والدخل، أى أن التمايز أصبح تمايزاً اقتصادياً، بدأ التناقص واضحاً بين المركز الاقتصادى والطبقة.

وعندما ازداد التعليم العام فى هذا العصر، ظهر التباين أكثر ازعاجاً، حيث تأكد أن المركز الاقتصادى للطبقة من الأهمية بمكان فى ظهور الوعى الطبقى ووعى الجماعة. حيث يقوم داخل كل جماعة أو كل طبقة ميل

ووعى مشترك بالتماسك، ويكون أثرهما واضحاً على مختلف المستويات فى الطبقة.

الطبقة عند ماركس:

ان ماركس هو الذى اشاع استخدام لفظ «الطبقات» وهو الذى دفع الكثير من البحاث والكتاب الى تناول الطبقات بالدراسة وما ينجم عنها من مسائل فى السياسة والاقتصاد. ويرى ماركس أن الطبقات فى حالتها الراهنة انما هى إمتداد لانقسامات طبقية تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ. ويعرض لنا ماركس هذا التصور التاريخى عن الطبقات فى البيان الشيوعى كما يأتى:

«وخلال العهود التاريخية السابقة نجد المجتمع»
«فى كل مكان تقريبا، منظما تنظيما متسلسلا»
«والأوضاع الاجتماعية على مراتب ودرجات»
«متفاوتة ففى روما القديمة نجد النبلاء»
«ثم الفرسان، ثم العامة، ثم الارقاء، وفى القرون»
«الوسطى نجد الاقطاعيين الأسياد، ثم الاقطاعيين»
«الأتباع، ثم المعلمين، ثم الصناع، ثم الأقنان»
«ونجد تقريبا داخل كل طبقة من هذه الطبقات»
«مراتب ودرجات خاصة»(١٧)

من هذا النص نجد ان ماركس يؤكد وجود الطبقات عبر الحقب التاريخية المختلفة حيث انه فى كل مجتمع توجد فئات كبيرة من الناس يختلف بعضها عن البعض بعدد من الميزات او الاختلافات الاساسية. فهناك عبيد واسياد، اقطاعيون وفلاحون، رأسماليون وعمال وهذه هى الفئات الاجتماعية التى تسمى بالطبقات. ويؤكد ماركس أن التطور الذى لحق

بالانتاج الاجتماعى أدى الى انقسام المجتمع الى طبقتين كبيرتين، حيث العداء بينهما مباشرا وهما البرجوازية والبروليتاريا.

ونحن عندما نبحث مفهوم محدد للطبقة عند ماركس، قد لانعثر على تعريف محدد قاطع للطبقة عنده لأنه وكما ذكرنا لم يتناول او يعطى بيانا مفصلا عن نظرية خاصة بالطبقات الاجتماعية، الا ماذكره فى نهاية المجلد الثالث لكتابه «راس المال» حيث يقع ماكتبه فى هذا الموضوع فى صفحة واحدة. ولكننا اذا ماتتبعنا كتابات ماركس نجد ان معظم انتاجه ان لم يكن كله قد تناول الطبقات والنضال الطبقى. وذكر الدكتور عاطف غيث فى كتابه «علم الاجتماع» ان ماركس عرف الطبقة الاجتماعية بأنها «تجمع من اشخاص يقومون بنفس الوظيفة فى نظام الانتاج». فأساس الطبقات عنده اقتصاديا، فهو قد حلل التطور التاريخى على انه صراع دائم بين الطبقات، بين اولئك الذين يملكون المصادر الاقتصادية الرئيسية للمجتمع، وأولئك الذين لايتمتعون بهذه الميزة، ويعتمدون على الأولين فى الحصول على معاشهم. والتاريخ البشرى من وجهة نظر ماركس ماهو الا تاريخ للصراعات التى يرجع السبب فيها الى ان السادة والرعايا على السواء قد عميت ابصارهم عن ان يدركوا توافق المصالح العليا لكل منهما فى ظل توزيع اكثر تعقلا للمصادر الاقتصادية. ولما كان الحال كذلك فلقد اوضح مارك ان وجود الطبقات الاجتماعية، انما يرتبط ارتباطاً وثيقا بمراحل تاريخية معينة فى تطور عمليات الانتاج، وان الصراع الناشب بين الطبقات فى الجماعة الانسانية الحديثة لابد وان يبلغ نهايته عندما يتم انتصار الطبقات العاملة، وعندما يتحقق حلمه فى قيام جماعة انسانية لاطبقية.

ويقرر ت.ب. بوتومور فى كتابه «الطبقات فى المجتمع الحديث» الخطوط الرئيسية لنظرية كارل ماركس فى الطبقات، ويذكر انها تقوم فى الأساس على ضوء نظم الانتاج المعمول بها، وان التطور الاجتماعى انما يحدث خلال الصراع الطبقى، وان التاريخ الانسانى عند ماركس لايعدو ان يكون غير استخدام العمل الانسانى فى انتاج الانسان ذاته، ودخول الأفراد

فى علاقات معينة، نتيجة لعملهم وانتاجهم، يصبح من الصعب الاستغناء عن هذه العلاقات أو الارتباطات والتى اطلق عليها ماركس «علاقات الانتاج». وتتوقف طبيعة هذه العلاقات الانتاجية على مرحلة معينة من مراحل التطور. فالطبقات الاجتماعية عند ماركس انما تنشأ مع نمو قوى الانتاج التى يتوقف نموها على التوسع فى تطبيق مبدأ تقسيم العمل خارج نطاق العائلة، وتجميع الثروة، وظهور الملكية الخاصة ومن ثم نلاحظ أن الركيزة التى تقوم عليها الطبقات الاجتماعية عند ماركس، هى العلاقة التى تنشأ بالنسبة لأدوات الإنتاج، حيث أن أساس الوجود الطبقى عنده هو الوظيفة التى يقوم بها أعضاء الطبقة فى عملية الإنتاج. وفرق ماركس بين عدد من الصور الرئيسية للتنظيم الاجتماعى، ظهرت خلال عهود التاريخ، فاعتبر ماركس أن كل عهد من هذه العهود يتميز بنظام خاص من نظم الإنتاج، إلى جانب تميزه بصورة خاصة أيضاً من العلاقات الاجتماعية تتسق مع العهد الذى ظهرت فيه وتتفق معه. وأن التغيرات التاريخية التى تطرأ على الجماعات الإنسانية، وتجعلها تأخذ صورة تلو أخرى نتيجة للصراع الطبقى، وبسبب انتصار طبقة اجتماعية معينة على غيرها من الطبقات. هذا ولقد أدى التطور الصناعى فى انجلترا بماركس إلى التركيز على طبقتين فى المجتمع، هما الطبقتين الرئيسيتين احداهما صغيرة وهى طبقة أصحاب رؤوس الأموال، والثانية طبقة العمال الذين لايملكون شيئا، والذين جند ماركس نفسه للدفاع عنها وعن حقوقها.

و يعتبر تقسيم العمل الاجتماعى الذى هو فى جوهره ظاهرة عامة بالنسبة لجميع المجتمعات، أساسا هاما من أسس التمايز الطبقى، فتنوع الحاجات الاجتماعية وتوزيع الأعمال الضرورية، لإرضاء هذه الحاجات الاجتماعية وتوزيعها، وهذا التمايز يؤدى بدوره إلى تمايز بين الأفراد طبقاً لاختلاف الأعمال التى يقومون بها. ومن المعلوم أنه عندما يتعقد نظام تقسيم العمل فهو يؤدى إلى زيادة عمليات التبادل التجارى الذى يصل إلى نظام الدفع بالأجل؛. الذى تنشأ نتيجة له فئات اجتماعية جديدة لا تلبث أن

تكون طبقات على أساس التشابه أو التضاد فى طريقة حياتها ومصادر ثروتها ودرجة ثقافتها.

إن التصور الحقيقى لأصل الطبقة انما يكمن فى مصدر الطبقات ذاتها. وهذه المشكلة (مشكلة أصل الطبقات) برزت منذ عشرات السنين، وذلك فى مناقشة الموضوع بين «جوستاف شمولر» و «كارل بوخر» حيث يؤكد شمولر صدور الطبقات عن تقسيم العمل، لأن الاختلافات المادية والمهنية والفيزيقية والنفسية، قد أثرت فى الأفراد الذين تحولوا بواسطة الانتخاب الطبيعى خلال الوراثة. ولكن «بوخر» يرى رأيا مخالفا وهو أن أصل الطبقات انما يقوم فى الأساس بناء على اختلافات فى الثروة والدخل. وعلى الرغم من أن أصل تكوين الطبقات يقع فى آراء «شمولر» الا أنه من وجهة نظر «بوخر» يتفق مع تكوين الطبقات الحديثة. وثمة اتجاه آخر ينزع إلى أن تكون الطبقات حقيقة سوسيولوجية يمكن مشاهدتها فى نموها الطبيعى المتباين فى الصراع من أجل البقاء . وتزعم هذا الاتجاه فى إنجلترا عام ١٨٨٣ فرنسيس جالتون وتزعمه فى فرنسا عام ١٨٩٦ جورج فيشر، كما تزعمه أوتو آمون فى المانيا عام ١٨٩٥(١٨). ويوضح هذا الاتجاه التطور الاجتماعى للأفراد وقدرتهم غير العادية على البقاء والنضال من أجله فتتكون الطبقات وهذا هو التصور الأول لتكوين الطبقات. ولكنه فى مقابل هذا التصور برز تصور حديث فى تكوين الطبقات ، لعب دوراً هاماً فى دراسة الطبقات الاجتماعية وهو أن العمل أصبح الأساس فى تكوين الطبقات وهذا هو التصور الماركسى.

الثروة الطبقية

بعد أن أستعرضنا مفهوم الطبقة ومعناها. نتطرق الآن إلى موضوع الثورة والثورة الطبقيه على وجه التحديد إذ أن هذا النوع من الثورات قد استحوذ ولايزال يستحوذ على اهتمام الباحثين فى نظم الحكم.

يرى البحاث ان نظام الحكم الذى يسبق الثورة يتسم فى معظم الأحيان بالطابع الأوليجاركى الذى يستحوذ على كل مصادر الدخل والرفاهية فى

المجتمع، ومن ثم يؤدى ذلك الى اهمال أو اغفال حاجات المجتمع بغالبية فئاته. وعلى هذا يكون الجو الاجتماعى ملائما لنمو السخط والشقاق الاجتماعى، الذى غالبا مايواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذى يؤدى الى ازدياد السخط بين فئات المجتمع المقهورة.

ويبدو انه كسمة عامة من سمات المجتمعات عندما تسود الأوليجاركية فى اى شكل من اشكال الحكم، تكون القوى الراغبة فى التغيير مكبوتة أو مكبلة. ومن ثم تصبح الأوليجاركية طبقة جامدة معرضة للتخلخل والانهيار بواسطة الثورة الاجتماعية هذه الثورة تكون فى العادة وليدة عدم المساواة الاجتماعية التى تسود المجتمع عن طريق السيطرة على مقدرات المجتمع، فضلا عن عدم التوزيع العادل للدخل القومى نتيجة لسيطرة الأوليجاركية واحتكارها لنظام الحكم ومايترتب على هذا الاحتكار من استحواذ على مصادر الدخل والثروة داخل المجتمع، ومايترتب عليه من تمايز اجتماعى بعيد المدى بين من يملكون ومن لايملكون.

ولكن الا يدفعنا ذلك الى التساول عن ماتصير اليه الثورة على وجه العموم سواء اكانت ثورة اجتماعية تقوم بها الجموع كما حدث فى الثورة الفرنسية او الثورة الروسية او فى تلك الحركات او الانتفاضات الشعبية التى يمنحها القائمون بها اسم الثورة؟.

ان الثورة او الانقلاب او الحركات الشعبية الجماهيرية تتحرك فى بداياتها الأولى من واقع اجتماعى جماعى بوساطة افراد – قادة سياسيين او دعاة فكر جديدة – يكونون اكثر من غيرهم قدرة على الحركة والتعبير عن مطالب الجموع وهذا يدعونا الى القول بأن القلة تكون دوما فى موقع القيادة بالنسبة للجماهير، حتى وان قامت الجماهير بدون قيادة بحركة او ثورة، فانها تنتهى الى قيام عدد من الأفراد – يكون فى الغالب قليلا – بامتلاك مقاليد الأمور. فالأمر عندئذ لايعدو أن يكون قلة هنا أو هناك. قلة أو اوليجاركية تحكم وقلة تثور عليها محاولة ان تحل محلها، وهكذا وكما يرى

باريتو، دوره صفوية تحل صفوة من خلالها محل صفوة أخرى وهكذا فهى سنة التاريخ البشرى منذ فجره وحتى اليوم. فالمجتمعات منذ بدء تكونها حتى اليوم تحكم بوساطة صفوة أو اقلية تسمى فى تراث الفكر الاجتماعى والسياسى بصفوة القوة أو الصفوة الحاكمة.

الهوامش

(١) انظر فى معنى الديمقراطية:

J. Lively, Democracy, Basil Blackwell, 1979, pp. 8 - 50.

(2) R. Michels, Political Prties, N,Y, The Free Press, 1962, pp. 368 - 69.

(3) I.M Zeitilin, Ideology and the Development of Sociological Theory, New Delhi, Prentice - Hall 1969, p. 197.

(5) M .Duverger, Political parties (Trans,. By Barbara and R. Notrh, London, Methuen & Co. LTD, 1969.

(٦) معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ٢٠٥
وانظر دراسات عن الثورة فى:

- R. Debrar, Revolution in the Revolution, Penguin Books 1968; and strategy for Revlution, penguin Books, 1970, H.Arendt, on Revolution, Penguin Books, 1973, pp. 21 - 58.

(٧) هربرت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، المقدمة.

(٨) انظر : د. محمد عبد المعز نصر، فى الثورة والاشتراكية، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٩، الفصل الأول.

(٩) انظر: د. محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق.

(١٠) الدكتور **محمد ثابت الفندي**، الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربى، ١٩٤٩، ص١٠.

(١١) المصدر السابق.

(12) Encyclopedia of the Social Sciences: Vol. 111, - p. 582.

(١٣) اندريه جوسان، **طبقات المجتمع**، ترجمة: د. السيد محمد بدوى، دار سعد مصر، ١٩٥٦، ص ١٥ . وانظر أيضاً: د. غريب سيد أحمد، **الطبقات الاجتماعية**، الجزء الأول، دار الكتب الجامعية، اسكندرية ١٩٧٢ ، الفصل الثانى والثالث.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٤ .

(١٥) الدكتور محمد ثابت الفندى، مرجع سابق ص ١٧ .

(١٦) اندرية جوسان، مرجع سابق، صفحات ٣٠ – ٣٤ .

(١٧) المصدر السابق، ص ٣٧ .

(١٨) المصدر السابق، ص ٥٣٥ .

الفصل الحادي عشر

الأحزاب السياسية: تجسيد للنظم

- تمهيد
- الاحزاب ذات النشأة الداخلية
- الاحزاب ذات النشأة الخارجية
- تنظيم الحزب
- نشاط الحزب داخل المجتمع
- أشكال الاحزاب
- الاحزاب وحكم الاقلية•

ظهور الاحزاب السياسية في مصر

تمهيد:

استخدم لفظ «الاحزاب» فى البداية لوصف تلك الجماعات التى وجدت فى الجمهوريات الرومانية القديمة، كما اطلقت أيضا على الفرسان فى عصر النهضة بايطاليا. فضلا عن أننا نجد التسمية ذاتها وقد اطلقت على اعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية فى الملكيات الدستورية. أما فى الديمقراطيات الحديثة فقد استخدم اللفظ للدلالة على التنظيمات الشعبية التى تعبر عن مصالح وآراء أعداد كبيرة من السكان أو المواطنين.

ومن المعلوم أن الاحزاب السياسية تكون على الدوام نتاج للظروف الاجتماعية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه هذه الأحزاب. وقد توقف تطور الاحزاب السياسية الى حد كبير على تطور الديمقراطية على وجه العموم، والديمقراطية الغربية على وجه الخصوص(١). ومن واقع دراسة نشأة وتطور الأحزاب السياسية نلاحظ أن هناك احزابا قد نشأت عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية وهذا يمكن ان نطلق عليه ما يسمى بالنشأة الداخلية للأحزاب، وثمة أحزاب قد نشأت خارج هذا الإطار وهى ما يسميه الكتاب بالاحزاب ذات النشأة الخارجية.

الاحزاب ذات النشأة الداخلية:

تعتمد نشأة الاحزاب فى هذا النوع من الاحزاب على عدة عوامل يكمن أهمها فى:

أ – قيام جماعات داخل البرلمان وهى ما يسمى بالجماعات البرلمانية

ب– تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

جـ– حدوث اتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان.

ولكن هذا الترتيب غير قائم فى الواقع اذ قد تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية والعكس صحيح، اذ أن الجمعيات السياسية قامت وتقوم قبل وبعد الانتخابات.

لقد مثل المذهب السياسى أو مجموعة الآراء والأفكار لجماعة معينة دافعاً قوياً فى تكوين مايسمى بالجماعات البرلمانية مع استثناءات قليلة اذ أنه فى بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية فى البداية مكونة من جماعات محلية ثم أخذت فى التطور والنمو حتى أخذت بايديولوجية معينة.

كما أن العوامل الشخصية تمثل عاملا هاما يضاف الى العوامل المحلية أو الايديولوجية. فثمة جماعة ماتمثل اتحادات برلمانية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، فقد تكون الرغبة فى التقليد احد الأسباب الهامة لتكوين هذه الجماعات أو تلك، كما أن الرغبة فى أعادة الانتخاب واساليب الاقتراع التى تحتاج إلى مجهودات جماعية قد قوت من هذا الاتجاه الى حد كبير. الا اننا لانستطيع ان نتجاهل ان ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتبط ارتباطا مباشرا بعملية تطور وانتشار الاقتراع الشعبى، الذى ادى الى ضرورة تكثيف عدد الناخبين، كما كان اسلوب الاقتراع العام ذاته سببا جوهريا فى انتشار الاحزاب الاشتراكية كما نعلم خاصة فى بداية القرن العشرين.

ولم يكن هذا التوسع الكبير فى عمليات الاقتراع العامل الوحيد فى قيام ما يسمى باللجان المحلية، وأنما كان لزيادة الوعى والمطالبة بالمساواة والحد من الامتيازات اثر كبير. مع أن الامر الجدير بالملاحظة انه عند محاولة توصيف طريقة او اسلوب تكون اللجان الانتخابية فى اطار المبادىء العامة فقط، نجابه بمصاعب جمة، اذ ان الظروف المحلية - على المستوى الاقتصادى والاجتماعى - تلعب دورا لايستهان به فى هذا التكوين. فقد يلجأ المرشح الى اصدقائه ومعارفه ليضمن نجاحه فى الانتخابات او حتى لاعادة انتخابه. وكثيرا ما كان يحدث فى بعض الدول - انجلترا مثلا - ان لايستطيع اى فردا ان يتقدم للترشيح مالم يكن له مؤيدين، وهذا بدوره أدى الى محاولة كل مرشح اغراء عدد من الاصدقاء ليساندوه، وتطور الاسلوب الى انه اصبح سببا رئيسيا فى وجود بعض اللجان الانتخابية خلال القرن التاسع عشر.

ويذكر «موريس دوفرجيه» ان ثمة ظروفاً خاصة قد اسهمت فى تكوين اللجان الانتخابية، فنظام التسجيل الانتخابى الذى وضعه القانون الانجليزى عام ١٨٣٢ والذى نص على أنشاء قوائم انتخابية لمنع غير القادرين ماليا من ترشيح انفسهم، فهؤلاء فى نظر واضعى القانون غير صالحين لمثل هذه الاعمال.

ويرى دوفرجيه ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية قد استفادت هى الاخرى من تكوين الجمعيات الانتخابية فيها من الظروف الخاصة. ولكن انتشار الفساد فى عهد «جاكسون» ادى الى اعطاء وسيلة مادية قوية فى ايدى اللجان، وذلك عندما خصص الكثير من الوظائف المدنية للحزب الفائز وبالمثل حدث ذلك فى انجلترا، حيث ادى الفساد الى تكوين الجماعات البرلمانية (٢).

ومن ثم فإنه عندما يتم تكوين الجمعيات البرلمانية ثم اللجان الانتخابية، فهذا يؤدى الى ضرورة التعاون الدائم وسرعة الاتصال فضلا عن ضرورة التنظيم فيما بينهم مما يؤدى كنتيجة لذلك الى قيام الحزب السياسى بمعناه الكامل نظراً وتطبيقا فى الواقع السياسى.

الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

نقصد بالنشأة الخارجية هنا، تلك الأحزاب التى تقوم أو تنشأ خارج اطار البرلمان او الجماعية البرلمانية. ولكن الشكل النهائى للحزب يستقر نتيجة لوجود مؤسسة سابقة عليه فى الوجود، بل وتمارس نشاطا خارج نطاق البرلمان أو عمليات الانتخاب. ومن ثم نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات والجمعيات ذات النشاط النوعى أو الجماهيرى، كل هذه الأنواع من الأنشطة تؤدى أو على الأقل تسهم بطريقة أو بأخرى فى نشأة وقيام الاحزاب السياسية الاشتراكية فى بلدان مختلفة. هذا فضلا عن اسهام الجمعيات التعاونية من زراعية وغيرها فى انشاء الاحزاب السياسية. كما كان لنشاط

الجماعة النقابية اثر بالغ فى قيام حزب العمال البريطانى، مما يبين أثر الجماعات الفلسفية فى نشأة الاحزاب، وبالمثل كان لجماعات المثقفين واتحادات الطلاب دورا لايستهان به فى الحركات الشعبية فى اوربا خلال القرن التاسع عشر مما أثر تأثيرا مباشر فى تكوين الاحزاب السياسية اليسارية فى أوربا.

ولم تكن الجماعات الدينية فضلا عن الكنيسة اقل اثرا فى تكوين الاحزاب السياسية ايضا، وذلك مثلما حدث فى هولندا عندما انشأ الكالفانيون حزبا مناهضا للثورة، لمعارضة الحزب الكاثوليكى المحافظ، وقبل ذلك اقام البروتستانت ١٨٩٧ الحزب المسيحى فى هولندا ايضا. وثمة دورا هاما قامت به منظمة ا لشباب الكاثوليكى الفرنسى (١٩٤٥) بفروعها المختلفة - شباب الطلبة المسيحيين وشباب العمال المسيحيين وشباب الفلاحين المسحيين - فى تقديم القادة للحزب، وفى ايطاليا كان الدور الكاثوليكى مشابها الى حدُ كبير للدور الفرنسى، كما ان الوضع فى المانيا لايفترق عن ذلك كثيرا.

وثمة جماعات اخرى اسهمت فى هذا النوع من التكوين الحزبى،وهؤلاء هم المحاربين القدماء. وقد برز دور هؤلاء عقب الحرب العالمية الأولى خاصة بالنسبة للأحزاب الفاشية كما حدث فى ايطاليا وفى فرنسا (١٩٣٦). هذا فضلا عن الدور الذى لعبته الجمعيات السرية فى تكوين الاحزاب، اذ انه ما ان تزول اسباب الخطر عن هذه الجمعيات سرعان ماتنقلب الى احزاب سياسية كما حدث فى كثير من البلدان التى كانت مستعمرة وبعد حصولها على الاستقلال تحولت جماعات المقاومة السرية الى احزاب سياسية.

«وتعتبر الحركة الجمهورية الشعبية فى فرنسا، والحزب الديمقراطى المسيحى حركات ناشئة عن تنظيمات سرية قديمة. كما أن اصول الحزب الشيوعى الروسى تنتمى الى ذات النشأة أيضا»(٣).

وعلى اية حال فإنه مهما اختلفت اصول الاحزاب، فقد اختلفت الاحزاب

التى نشأت خارج البرلمان فى اصولها عن تلك الاحزاب التى نشأت عن طريق الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية. الا ان الظاهرة المميزة للأحزاب ذات النشأة الخارجية تبدو وبوضح فى ترابطها وتماسكها ودقة تنظيمها عن تلك الاحزاب ذات النشاة البرلمانية او مانسميه بالاحزاب ذات النشأة الداخلية. والسبب الرئيسى فى هذا التميز انما يرجع الى ان الاحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة، فى الوقت الذى تبدأ فيه احزاب النشأة الخارجية من القاعدة. ومن ثم فإن هذا النوع من الاحزاب قد تكون مدخلا لقاعدة سابقة ثابتة. ونتيجة لذلك تبدو الاحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر وضوحا وتنظيما من الاحزاب ذات النشأة الداخلية، لان الاولى تتميز عن الثانية بوجود هيئة سابقة تربط بين خلايا وفروع القاعدة.

ومن ثم نستطيع القول ان تاريخ الحزب انما يحمل السمة التى تميز نشأته واتجاهاته حيال الممثلين النيابيين، الا ان الاحزاب ذات النشأة الخارجية تتميز بنوع من الاستقلال الذاتى عن تلك الاحزاب التى تنشأ فى احضان او اطار البرلمان. هذا فى الوقت الذى يمثل كسب المراكز فى الجمعيات السياسة – بالنسبة لأحزاب النشأة البرلمانية – جوهر أو أساس حياة الحزب. أما الأحزاب ذات النشأة الخارجية فيظل النضال البرلمانى من الاهمية بمكان فى نشاط الحزب. هذا فى الوقت الذى لاتمثل الحملات الانتخابية بالنسبة للاحزاب الشيوعية الا عاملا ثانويا من الهدف العام لهذه الاحزاب وهو الاستيلاء على السلطة وفقا للاسس الجماعية.

نستطيع القول مع «دوفرجيه» ايضا انه حتى عام ١٩٠٠ قد نشأ عدد كبير من الاحزاب السياسية فى اطار البرلمان وهذا يطابق الصورة القديمة لتكوين الاحزاب، بينما تمثل نشأة الاحزاب خارج البرلمان الصورة الحديثة لنشأة الاحزاب. واذا ما تغاضينا عن اثر الكنيسة على بعض الاحزاب ذات الطابع الدينى مثل الاحزاب الكاثوليكية واثر الجماعات الصناعية والمالية على ا لاحزاب ذات الاتجاه اليمينى، واثر الجماعات الفكرية – كالماسونية – على

بعض الاحزاب ذات الاتجاه الليبرالى، فاننا لانجد الا عددا قليلا من الاحزاب التى نشأت خارج الاطار البرلمانى قبل ظهور الاحزاب الاشتراكية فى بداية القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت اصبح تكوين الاحزاب داخل اطار البرلمان او عن طريق اللجان الانتخابية هو الاستثناء، فى الوقت الذى بات تكوينها خارج الاطار البرلمانى هو القاعدة، ولكنا يجب ان نستثنى تلك البلاد حديثة العهد بالديمقراطية من تلك القاعدة لأنها مارست التصويت الانتخابى العام والجمعيات السياسية، لتوافق نمو الاحزاب فيها مع الصورة الاولى، وهذا لايتنافى مع ماسبق ان ذكرنا من ان نشأة الاحزاب فى الاطار البرلمانى والانتخابى تتفق مع تطور الديمقراطية التى ترتبط بالتأثير المتزايد للاقتراع العام.

ان المشكلة الهامة حاليا تقع فى اسلوب تنظيم عدد كبير من الناخبين الجدد بالنسبة للتحول من طريقة الاقتراع الشخصى الى الاقتراع العام والجماعى، ويعتبر تطور اللجان المحلية هو الاستجابة الطبيعية لهذا التطور.

تنظيم الحزب:

سبق لنا ان ذكرنا ان اى جماعة بشرية تتضمن عادة مجموعة من الافراد وعدد قليل منهم يمثل القيادة بالنسبة لهذه المجموعة، اى عدد قليل يحكم او يدير شئون الجماعة وعدد كبير يخضع او يطيع. فالجماعة المنظمة تضم حاكم او حاكمين ومحكومين، وفى كل الاحيان يكون عدد الحاكمين اقل من عدد هؤلاء الخاضعين. وعلى هذا فهناك جمع من الافراد يشكلون اغلبية الجماعة يرتبطون بعلاقات ومصالح مختلفة ومتبادلة متساوية او متضادة. والأغلب انهم يرتبطون بمصالح معينة، هذا الى جانب وجود قلة من الافراد – فى العادة – يسيرون شئون الجماعة.

يرتبط اعضاء المجتمع الحديث من خلال اطر نظامية ذات طابع تبلغ درجة التعقيد فيه حد يزيد أو ينقص وفقا لتطور المجتمع المنظم من

مجتمعات صغيرة ولكنها عناصر اساسية فى تكوين المجتمع ا لكبير حيث يرتبط كل منها بالآخر وفق نظام ملائم ومنسق مع الاهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها(٤).

ويتخذ التنظيم Organization فى الاحزاب السياسية اهمية خاصة، حيث يتوقف موقع العضو فى التنظيم على اساس نشاطه وفعاليته، كما ان شكل الحزب العام يتوقف فى كثير من جوانبه على درجة تماسك الاعضاء وتضامنهم الصادر من ايمانهم بمبادىء الحزب واهدافه. وقد تتوقف قوة وفعالية الحزب فى كثير من الاحيان على قوة القادة فيه وفعاليتهم وقد ترجع فعالية حزب من الاحزاب وكفاءته الى جهازية القيادي والادارى وعلى رأسهما القادة.

ولهذا فقد رأينا كثير من التغيرات قد طرأت على الاحزاب السياسية وخاصة قيادات هذه الاحزاب كما ظهر فى السنين الأخيرة، بالرغم من ان البناء السياسى للدولة لم يطرأ عليه تغير يذكر.

والحزب السياسى فى تعريفه البسيط هو اتفاق عدد من الافراد على مجموعة من المبادىء والاهداف يبتغون من انجازها تحقيق الصالح العام او على الاقل تحقيق مصالح اعضاء الحزب وهم اساسا فئة من فئات المجتمع. فالحزب السياسى على هذا النحو اداة تقوم جماعة من الجماعات عن طريقها بتحقيق اهداف عامة، فضلا عن تحقيق المصالح الخاصة للافراد من اعضاء الحزب.

فالحزب السياسى عبارة عن تنظيم اجتماعى Social Organization يقوم على رأسه جهاز إدارى وهيئة من التنفيذيين فضلا عن اعضاء الحزب المنتشرين فى مختلف قطاعات المجتمع. وهم الذين يشكلون القاعدة الجماهيرية الانتخابية للحزب ومن خلال تباين قطاعات المجتمع واختلاف مستويات اعضائه وجماعاته، ينبثق اكثر من حزب فى بعض المجتمعات وفقا لمصالح واهداف كل جماعة من جماعات المجتمع.

تعتبر القيادة فى الحزب من الاهمية بمكان فهى التى تدير الحزب وتوجه شئونه ونشاطه اثناء النشاط العادى. كما ان الهدف الأساسى من قيام - اى حزب سياسى هو الوصول الى السلطة، فالسلطة هى التى تتيح لهذا الحزب أو ذلك تحقيق اهدافه والسعى للوصول الى السلطة من اهم العوامل التى تنمى الرابطة بين اعضاء الحزب ومؤيدوه، حيث يتوقف نجاح الحزب أو فشله على مدى الترابط القائم بين اعضائه.

والتنظيم الحزبى يقوم على اساس هرمى اذا نظرنا اليه من أعلى نجد قيادة الحزب ثم اداريوه، وكذلك التنفيذيين ثم اللجنة المركزية او الجمعية العمومية ويكون لكل حزب فروع فى مختلف الدوائر الانتخابية داخل المجتمع ككل، وفى الغالب يكون لكل فرع من هذه الفروع قيادة فرعية ينطبق عليها ماينطبق على قيادات الحزب الرئيسية، من حيث المنطقة التى تشرف عليها أو تدير نشاط الحزب فيها.

نشاط الحزب داخل المجتمع:

يدور نشاط الحزب السياسى ويتركز حول محاولة الوصول الى السلطة، ومن خلال سعيه لتحقيق ذلك الهدف يقوم بمناشط مختلفة ومتباينة تعود بالفائدة على اعضائه وعلى المناطق التى يقيمون فيها، وفى كثير من الاحيان تعود بالنفع وتحقيق الصالح العام للمجتمع، الا ان كل انواع المناشط التى يمكن ان يقوم بها الحزب قد تتوقف على طبيعة النظام السياسى ذاته وعلى طبيعة المجتمع. ويكون ذلك من واقع الحاجات الاساسية بالنسبة للمجتمع فى ظروف معينة.

فنشاط الحزب فى المجتمع الغربى غير نشاطه واعماله فى المجتمعات الشرقية حيث تسود القيم الفردية فى الاول والقيم الجماعية فى المجتمعات الاشتراكية. ومن ذلك نرى ان المجتمعات الاولى تتعدد فيها الاحزاب وفقا

لتعدد المصالح وتباينها اما فى غالبية المجتمعات الاشتراكية نجد نظام الحزب الواحد.

ولما كان سعى الحزب الدائم هو الوصول الى السلطة فهو يحاول من خلال نشاطه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى تقديم العديد من الخدمات للمجتمع كوسيلة لاستقطاب الجماهير والحصول على تأييدهم الانتخابى، والذى يعتبر مفتاح الوصول الى الحكم او السلطة السياسية.

ويلخص د. خيرى عيسى اهم انشطة الحزب فيما يأتى:

أولاً: العمل على زيادة الوعى السياسى لدى اعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانيا: يهيىء لاعضاء المجتمع السبيل الى التعبير عن ادائهم بطريقة منظمة مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم.

ثالثاً: قد يكون وجود الحزب أحد اسباب نمو أو زيادة الاحساس بالوحدة القومية، وذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، واضعاف روح التنافس الشخصى سعيا لتحقيق مصالح جماعية او مشتركة.

رابعاً: يعتبر الحزب وهو خارج السلطة بمثابة المراقب والمحاسب للحكومة على اعمالها مما يؤدى الى ان تضع الحكومة القائمة فى اعتبارها النقد الذى يمكن ان يوجه اليها والذى قد يؤدى الى اسقاطها.

ولهذا فإن الاحزاب السياسية تحاول جاهدة تحقيق الوحدة بين اعضائها وذلك بوساطة توعية اعضاء الحزب بمصالحهم التى يتبناها الحزب، فضلا عن العديد من الانشطة التى تتبعها اجهزة الحزب لمجموع اعضائه سواء اكانت هذه الانشطة علمية او ثقافية او ترويحية او اقتصادية او اجتماعية.

أشكال الحزب:

لايعتبر الحزب مجتمعا وانما هو خليط او تجمع من اعضاء المجتمعات المحليةِ وهو اتحاد من جماعات صغيرة منتشرة داخل المجتمع على هيئة فروع أو روابط محلية ومرتبطة بوساطة العمل النظامى.

وهناك اشكال او انواع للاحزاب السياسية كثيرة الا ان ابرزها الآن نوعين اساسيين هما المطبقين فى العالم الان: نظام الحزبين ونظام الحزب الواحد. والاول نجده واضحا فى انجلترا وامريكا برغم وجود احزاب صغيرة ولكنها قليلة التأثير فى الرأى العام. والثانى يبدو واضحا فى الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى والصين. وليس من اليسير دوماً التفرقة بين نظام الحزبين والاحزاب المتعددة لانها موجودة، وتضم عددا من الاعضاء ففى الولايات المتحدة الى جانب الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى. هناك عدد من الاحزاب الاخرى مثل الحزب الاشتراكى وحزب العمال وأُحزاب اخرى. اما فى انجلترا فالمسألة تبدو اكثر تعقيدا من الولايات المتحدة، فحزب العمال الانجليزى يستند الى قاعدة وتراث قديم لقطاع هام من الشعب الانجليزى، ففى عام ١٩٥٠ استطاع هذا الحزب ان يحصل على ثقة ٢,٦٠٠,٠٠٠ ناخب وضعوا ثقتهم فيه.

ونستطيع القول ان نظام الحزبين – وعلى وجه العموم – ظاهرة انجلو سكسونية.

ويعتبر قيام هذه الاحزاب محاولة لاشتراك اكبر عدد من المواطنين فى الحكم او فى ممارسة العمل السياسى داخل بلدانهم تمشيا مع فكرة الديمقراطية الغربية، باعتبار ان اشتراك الشعب فى اختيار ممثليه البرلمانيين هو ابرز العوامل فى تحقيق الديمقراطية. هذا الى جانب توفير الفرص المتكافئة لاكثر من حزب (فى الدول الغربية) للتنافس على اصوات الناخبين، وكذلك اعطاء المواطنين امكانية المفاضلة والتمييز بين من سيمثلهم.

يعد نظام الحزب الواحد - روسيا والصين وغيرها من الدول - هدف لهجوم الديمقراطيين التقليديين على اساس ان هذا النوع من الاحزاب يؤدى الى احتكار السلطة ويضعف النظام الديمقراطى ان لم يقض عليه. ولكن النظم الشمولية ليست بالضرورة مناقضة للنظم الديمقراطية، ولكنها جزء من هذه النظم، بل انها تعتمد فى المقام الاول على تأييد الجماهير لها، وهذا سبب كاف لبقائها، وهى تستخدم فى سبيل ذلك جميع الوسائل التى تستخدمها النظم الاخرى - الدعاية والاعلام ورفع شعارات معينة - لجذب اكبر عدد من المواطنين للانضمام الى الحزب او على الاقل لتأييده.

ويدلنا التاريخ على الكثير من الانظمة الحزبية الشمولية التى وصفت بها انظمة ديكتاتورية مثل دكتاتورية ستالين فى روسيا وهتلر فى المانيا بما يسمى بالقيادة الكارزمية Carismatic Leadership اى القيادة الملهمة وهى التى يكون لشخصية القائد فيها أثرها الكبير على الجماهير، فتصبح الجماهير مرتبطة بشخصية الزعيم الذى يحرز النجاح تلو النجاح.

ومن المعروف ان نظام الحزب الواحد قد نشأ فى هذا القرن فى روسيا والمانيا وايطاليا. ويمثل الحزب فى روسيا جوهر النظام السياسى باعتباره المحتكر لجميع انواع النشاط السياسى فى المجتمع وهو الحاكم والموجه ومصدر جميع السلطات، فالحزب هو المتسيد على وجه العموم.

الاحزاب وحكم الاقلية:

ان مناقشة فكرة مصاحبة حكم الاقلية للاحزاب السياسية - خاصة عندما تكون فى الحكم - مسألة لاتتطلب الكثير من الجهد. اذ أن وجود الحزب فى معترك الحياة يحمل بين طياته ان هذا الحزب عبارة عن تنظيم، وطالما ان الحزب منظماً، فوجود اقلية على قمته مسألة بديهية لاتحتاج الى مناقشة، والا اصبح الامر مضيعه للوقت والجهد ودورانا فى حلقة مفرغة، ومصاحبة حكم الاقلية للاحزاب تتمشى أو تتسق تماما مع الاقلية عبر مراحل التاريخ

المختلفة، التى اثبتت بما لايدع مجالا للشك فى ان الجماعة المسيطرة على الدوام كانت القلة، الا فى بعض الحالات التى يمكن ان نسميها بالحركات الجماهيرية او الشعبية التى دائما ماتبدأ بتوجيه «القلة» وتنتهى بسيطرة القلة. وكانت الجماعة الخاضعة او المسيطر عليها هى الكثرة او الاغلبية.

ان حركة التاريخ عبر الازمان والعصور ماهى الا محاولة من القلة القوية والقادرة لاستمرار سيطرتها، ومن ثم تحاول عبر مختلف مراحل التاريخ ابتكار الوسائل التى تمكنها من ذلك، سواء اكان ذلك بوسائل فكرية نظرية او بالوسائل القهرية الشرعية، او بالترويج لنفسها عن طريق الدعاية والتلاعب بالشعارات التى تخدع بها العامة فى المجتمع الحديث - وهل تختلف اساليب الاحزاب السياسية سواء كانت متعددة او حزب واحد عن ذلك - وفى المقابل تحاول الكثرة التخلف من سيطرة القلة. وماتاريخ البشرية فى حركته الدائمة والدائبة الا محاولة بين هؤلاء واولئك، محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع، ومحاولة من القلة استمرار فرض سيطرتها.

وعلى هذا كانت مشكلة «علم السياسة» منذ أن وجد هى تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية، نظرا لعدم توزع القوة والملكية بالعدل أو بالتساوى بين الناس ومن ثم فإن المصالح المرغوبة عسيرة المنال، الأمر الذى ادى الى ضرورة الوصول الى الحكم لاشباع الحاجات التى يتطلبها الفرد او الجماعة الكبرى فى المجتمع.

والاقلية الحاكمة عبر مختلف العصور سواء اكانت اقلية حزبية او اقلية مرتبطة بمصالح اقتصادية او غير ذلك من الارتباطات هى التى اطلق عليها مفكروا العلوم السياسية والاجتماعية فى تراث الفكر الاجتماعى «الصفوة الحاكمة» هذه الصفوة لم يستطع مفكرو العلوم الاجتماعية تجاهلها منذ افلاطون وارسطو وحتى العصر الحديث.

ومن ثم قد يعن لنا ان نتساءل عن: هل الأحزاب كانت خطوة فى طريق

اسهام الجماهير فى الحكم داخل مجتمعاتهم؟ وإذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار ككل بواسطة تلك القلة - الصفوة - التى تتخذ القرار النهائى فيما يتعلق بهذا المجتمع، اليس من الملائم القول بأن حكم الاقلية هو السائد خلال تطور المجتمع البشرى، بصرف النظر عن التباين فى الممارسة.

لقد كانت الحكومات عبر مراحل التاريخ فى ايدى جماعة او طبقة حاكمة. كما شكلت العبودية ظاهرة واسعة الانتشار فى غالبية الحضارة المبكرة وبين غالبية الشعوب بحيث اصبح من اليسير دائما تملك الحكم بوساطة الجماعة المسيطرة.

هذا وتنزع طبيعة الانسان الى ان يكون فى صراع مع شيء ما، يخرج منه اما منتصراً او مهزوما بمعنى ان هذا الصراع يتم فى نطاق علاقة يكون فيها فرد او جماعة مسيطرة عليها. وقد بدأ صراع الانسان ضد الطبيعة ثم تطور الى صراع الانسان مع الانسان، الذى اخذ يتطور باساليب صراعه سعيا الى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بين جنسه عبر التاريخ مستخدما وسائل شتى وعلى رأسها السياسة والحزب.

ولما كان «الحكم» فى جميع المجتمعات الانسانية، يعطى الامتياز والشرف والهيبة، والفوائد المادية والترف، كان الصراع من اجل الوصول اليه يشكل احد العوامل الاساسية فى حركة التاريخ، وكنتيجة لذلك، بدأ الانسان يطور وسائل الوصول الى الحكم ومن ابرزها فى العصر الحديث الاحزاب السياسية.

ونظرا لان المجتمع يضم العديد من القوى، فاى من هذه القوى يكون لها السيادة فى تسيير شئون المجتمع. لقد احدثت قوى التخصص الاقتصادى فجوة فى النظام التقليدى، وادى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث الى قيام محاور للمصالح المتعارضة، تتنافس او تساوم احداها الاخرى من اجل الامتياز.

وكما سبق ان ذكرنا فان مهمة الاحزاب الاساسية هى الوصول الى الحكم او الوصول الى القوة السياسية لتحقيق الاهداف التى ترغب فيها. فالحكم او القوة السياسية تتميز عن بقية القوى الاجتماعية، بسبب وظيفتها التى تلعب ادوارا هامة فى تنظيم وتوحيد التأثير على انشطة العلاقات المتبادلة للمواطنين باقليم معين. وقد ظهرت الحاجة الى القوة السياسية نتيجة لاتساع التفاوت الشخصى والاقليمى والاقتصادى والدينى. وفضلا عن تباين مصالح الناس داخل حدود اقليمية معينة، فالقوة السياسية بما لها من امكانيات تكره الناس على الموافقة او القبول.

فالقوة السياسية هى التى يمكن ان نطلق عليها «القوة المتكاملة» التى يكون فيها اتخاذ القرارات متمركزا او حكرا على طرف واحد دون الآخر. ومن ثم قد يتبادر الى الاذهان سؤال وهو: من الذى يحكم؟ فحينما وجدت القوة المتكاملة واعترف بها على انها وسيلة لامفر منها، فى بعض المواقف والمجالات كما هو الحال بالنسبة لقوة الدولة فى العصر الحديث التى تمارس فى الغالب بواسطة قيادات حزبية، نجد ان محاولة الحد منها تأخذ شكلا مختلفا عن مجرد تحويلها الى نسق اخر من انساق القوة او ممارسة الحكم.

وقد يكون من المستطاع تقييد القوة المتكاملة دون التقليل من قوة من بيده القوة فى اتخاذ القرارات، وبدون معادلتها باعطاء قوة لاطراف اخرين بالنسبة لمجالات معينة فالاجراءات اللازمة للحد من القوة المتكاملة – قد تشمل مراجعات دورية لأفعال من بيدهم القوة او الحكم بواسطة الاحزاب خارج الحكم او المعارضة فى البرلمان.

ولكن الرقابة على الحكم هى فى الغالب سلبية، اذ أن جميع المفاهيم القانونية مفاهيم سلبية، فهى تحد من المناشط ولكنها لاتشكلها. وهذه الخاصية بذاتها للقانون هى التى تمنح المواطن الحد الأدنى من الحماية(٥). ومن ثم فلابد ان يكون هناك مصادر للقوة المستقلة عن من بيده القوة

أو الحاكم، يمكن استخدامها وتدعيمها. فلابد من وجود مراكز للقوة قادرة على تقييد قوة الحاكم، اذ يجب ان يناضل المواطنون – من خلال مؤسسات او احزاب – من اجل الحد من سلطة الحاكم، فضلا عن وضع حدود للمجالات التى تمارس قوته عليها، وقد يلجأون فى بعض الأحيان الى تدمير قوته واقتلاعه عن طريق الثورة.

وقد يكون القوة السياسية بمثابة القيد على مختلف القوى داخل المجتمع بما فى ذلك الحزب أو مجموعة احزاب المعارضة. والسلطة السياسية على وجه العموم هى فى كل مكان وكل الاحوال اعلى من يراقب النظام الاجتماعى ويضبطه. بل قد تتجاوز الحكومة احيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه الى العمل على التأثير فيه وتغييره كمايحدث فى البلدان النامية.

ظهور الاحزاب السياسية في مصر:

ترجع نشأة الاحزاب السياسية فى مصر الى نهاية القرن التاسع عشر، حيث برزت فى قاموس السياسة المصرى كلمة الحزب على أنه تنظيم سياسى – كما هو معروف. ومما سبق ان ذكرنا يصدر اى تنظيم سياسى او اى حزب سياسى عن خلفية اجتماعية واقتصادية وفكرية، وتنعكس آثار كل هذه الظروف على شكل اى حزب يقوم فى ظلها، حتى وان كان قيام بعض الاحزاب يرجع الى رغبة شخص ما فى الزعامة.

ونستطيع القول ان هناك اربعة مراحل من التطور مر بها المجتمع المصرى كانت سببا فى ظهور الاحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور(٦). أولها تلك الأزمة الاقتصادية التى اصابت مصر بتدهور كبير خاصة فى عهد كل من الخديوى سعيد والخديوى اسماعيل. فقد ترك سعيد التزامات مالية ضخمة ازدادت فى عهد اسماعيل نتيجة لسياسته فى الاقتراض بفوائد باهظة، لم يستطع ان يقوم بأدائها، مما كان نتيجته انشاء صندوق الدين العمومى الذى تحمل مسئولية سداد اقساط الديون.

وكـان لانخـفـاض النيل عـام ١٨٧٧ اثره الكبـيـر فى تردى الحـالة الاقتصادية، فضلا عن انتشار الطاعون فى العام التالى مما سبب مجاعة أودت بحياة الآلاف من الفلاحين.

ونتج عن ذلك اضعاف لسلطة الخديوى وازدياد النفوذ الاجنبى فى شئون البلاد، كما ترتب على ذلك زيادة الضرائب على الفلاحين وكان العنف هو الأسلوب المستخدم فى جباية هذه الضرائب. كما انصرف عمل الحكومة الى تحصيل الديون.

ويعتبر التغير فى المناخ الفكرى والثقافى أحد مراحل التطور التى لحقت المجتمع المصرى، حيث كان لانتشار التعليم وظهور الصحافة السياسية وحركة الترجمة التى بدأت مع محمد على اثراً كبيراً فى تطور المجتمع فى تلك الفترة.

فكان للنهضة التعليمية التى قام بها الخديو اسماعيل اثرها الملحوظ فى انتشار وتوسيع دائره التعليم والمتعلمين فى المجتمع المصرى. هذا الى جانب ظهور مفهوم ان البحث العلمى هو الوسيلة الهامة لاستكشاف آفاق المعرفة للسيطرة على البيئة واستغلالها بكفاءة كاملة لصالح المجتمع.

وكان لازدهار الصحافة السياسية اثر كبير فى تغيير الكثير من المفاهيم التقليدية عن نظام الحكم. حيث كان اهتمام الصحافة السياسية فى تلك الوقت منصبا على المسائل السياسية والاجتماعية البارزة فى المجتمع. وكان لهذه الصحف دوراً ملحوظاً فى التحذير من التغلغل الاجنبى فى البلاد. ولاتقل حركة الترجمة اهمية عن التغير الثقافى والصحافة السياسية فقد كانت الترجمة سببا فى انتشار الأفكار الجديدة فى مختلف اشكال المعرفة من فلسفة الى تاريخ وآداب وسياسة.

وكان من نتيجة ذلك ظهور صفوة ثقافية اخذت بروح العصر الحديث وروح الاصلاح الذى لابد ان يكتنف كثير من جوانب الحياة فى المجتمع

المصرى.وتمثلت المرحلة الثالثة فى الاتجاه المصرى الذى بدأ يسود المجتمع وانتقال سكان الريف الى الحضر او المدينة. مما ادى الزيادة نسبة السكان الذى يهتمون بالمسائل العامة، حيث من المعروف ان سكان الحضر اكثر اهتمام بمسائل المجتمع من اقرانهم سكان الريف.

ويدور رابع هذه المراحل حول تكون صفوة ثقافية مصرية من الاعيان او المثقفين الذين يطمحون الى الحصول على نفوذ سياسى معين. فقد ازدادت الرغبة لدى الاثرياء وملاك الارض الى المشاركة فى الحياة السياسية للمجتمع. للحد من امتيازات الاجانب التى كانت سببا فى عدم تمتع هؤلاء بالنفوذ الكامل خاصة فى المناطق التى لهم فيها مصالح جوهرية. وبرز من بين هؤلاء مجموعة من المطالبين بالاستقلال والحرية السياسية والديمقراطية، رغبة منهم فى الحلول محل كبار الاجانب من الموظفين، وكان غالبية هؤلاء أبناء كبار الملاك والاقتصاديين الكبار الذين كان لهم دوراً بارزاً فى تشكيل الوزارات المصرية فيما بعد(٧).

يرتبط ظهور الاحزاب السياسية فى البلدان المختلفة بأمرين: الأول يرتبط بوجود ازمة يمر بها المجتمع، وتتطلب تنظيم الناس سياسيا لمواجهة تلك الازمة مع طرح الحلول لها. والثانى يرتبط بالاحساس بانه يمكن التصدى للازمة وحلها عن طريق العمل الجماعى. وقد توفر الشرطان فى المجتمع المصرى فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث الخلل المالى وعدم الاستقرار السياسى وتغلغل النفوذ الاجنبى وتضاؤل سلطان الخديوى، مع ازدياد الحركة الوطنية. كما ان رغبة كبار الملاك فى الاستحواذ على نفوذ اكبر، فضلا عن انتشار مفاهيم الاصلاح بوساطة الصفوة المثقفة كان له تأثير واضح فى مصر آنذاك.

وثمة اتفاق على ان أى تنظيم لاينطبق عليه صفوة الحزب الا اذا توفر فى هذا التنظيم المقومات الآتية:

١- ان يكون للتنظيم صفة العمومية، فضلا عن توفر شبكة للاتصال بين مختلف مستوياته.

٢- مجاولة التنظيم الدائمة فى الحصول على تأييد الشعب واقناع اعضاء المجتمع ببرنامجه وخطه السياسى.

٣- رغبة اعضاء الحزب وقياداته فى الوصول الى الحكم.

فمقومات قيام الحزب على هذا تدور حول تجمع مجموعة من الناس حول اهداف سياسية معينة، وانتظامهم حول الاهداف ثم محاولة الوصول الى الحكم او السلطة السياسية.

وكما سبق ان ذكرنا فان الحزب هو الاداة للوصول الى الحكم والاستمرار فى هذا الحكم لانجاز اهداف سياسية واجتماعية محددة. وهو فى سعيه الى تحقيق هذه الاهداف لابد ان يطور تنظيما قويا، يتميز عن باقى الجماعات داخل المجتمع سواء اكانت هذه الجماعات مشتركة المصالح او جماعات ضغط او نقابات عمالية او اتحادات مهنية او ماشاكل ذلك.

ومن ثم فان الحزب بالمعنى الدقيق يبدو انه لاينطبق على «الحزب الوطنى» الذى تأسس فى مصر عام ١٨٧٩ والمعروف بانه اول حزب نشأ فى مصر، اذ انه كان اقرب الى جبهة وطنية منه الى حزب تتضح فيه شروط الحزب من حيث التنظيم، اضف الى هذا حزبى الامة والاصلاح على المبادىء الدستورية اللذين اقيما عام ١٩٠٧. فقد تكون الاول من مجموعة من المثقفين وكبار ملاك الارض الذين التفوا حول الجبهة ولم يكن له وجود تنظيمى او تابعين من الجماهير، وارتبط الثانى بمؤسسة الشيخ على يوسف ومات بموته.

كذلك يمكن تطبيق نفس القاعدة السابقة على غالبية الاحزاب الصغيرة التى قامت مع بداية القرن الحالى، حيث كان الطابع المميز لها انعدام التنظيم وارتباطها باشخاص مؤسسيها وعدم فعالتها السياسية. وحتى عام

١٩١٨ وهو عام ظهور حزب الوفد لم تعرف مصر حزبا بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح الا الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧ .

ونستطيع ان نميز بين نوعين من الاحزاب السياسية التى نشأت فى مصر منذ عام ١٩٠٧ . الاول تلك الاحزاب التى نشأت بإيعاز. او تشجيع من المحتل (الانجليز) وأخرى نشأت بتشجيع من القصر، الى جانب احزاب طالبت بالاستقلال وهذه مايطلق عليها احزاب قيادة الحركة الوطنية.

فأحزاب الفئة الاولى والتى قامت بتشجيع من الانجليز ولم تتصدى لقضايا الاستقلال بل على العكس كانت فى حقيقتها محاولة لمواجهة التيار الوطنى فى تلك الفترة ويمثلها حزب الامة والحزب الوطنى الحر والحزب المصرى، مع تميز حزب الأمة بضمة لبعض رواد الحركة الوطنية ومساهمته فى الفكر المصرى واثراء فكرة القومية المصرية.

وقامت الفئة الثانية من الاحزاب بتأييد الخديوى وتشجيع منه للتصدى للانجليز، تأكيدا لسلطة الخديوى، الا انها لم تؤثر التأثير الكافى ولم يكن لها ثقل ملموس سواء على الصعيد السياسى او الفكرى وكان من ابرز هذه الاحزاب حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية والذى تزعمه الشيخ على يوسف، وحزب الاعيان والذى كان يرأسه حسن حلمى زده عام ١٩٠٨، وكان هذا الحزب يعتبر امتدادا او استمرار للسمو التركى والدولة العلية، وكان تأثيره مثل سابقة، ويأتى بعد ذلك الحزب الذى أسسه ادريس راغب ابان الوفاق أو الهدنة بين الخديو عباس وجورست، مؤيدا لسلطة الخديوى مع استمرار الاحتلال، ومع رفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة.

وتمثلت احزاب الاستقلال او الفئة الثالثة فى الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل الذى كانت قضية استقلال مصر وتحررها هى شاغله الشاغل . ثم حزب الوفد الذى قام فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ بوساطة توكيل الشعب لجماعة من المواطنين للمطالبة بالاستقلال، وكان على رأسهم سعد زغلول.

هذا الى جانب الحزب الديمقراطى المصرى الذى تأسس فى بداية عام ١٩٢٠ من جماعة من المثقفين التحرريين أمثال مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمد حسين هيكل.

وظهر الى جانب هذه الاحزاب عدد من الاحزاب الاخرى وهى ماتسمى باحزاب الرفض السياسى والاجتماعى. وهى الاحزاب التى طرحت افكارا تتعلق بالاطار السياسى والاجتماعى لمصر. وكان ابرزها الحزب الجمهورى الذى ترأسه محمد غانم الذى هاجم اسرة محمد على والاعيان، ولكن الحزب لم يطل به المقامَ اكثر من عام. كما اسس د. حسن فهمى جمال الدين الحزب الاشتراكى عام ١٩٠٩. وركز على بعض الاصلاحات فى الريف من حيث تحسين احوال الفلاحين وضمان معاش لهم عند العجز وماشابه ذلك.

وفى عام ١٩٢١ اسس الحزب الاشتراكى المصرى الذى ضم سلامه موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان، وكان من ابرز اهدافه تحرير مصر ومحاربة الاستعمار فى اى مكان وازالة التفرقة بين طبقات المجتمع واعتبار التعليم حقا مجانيا، لجميع المواطنين وتحرير المرأة.

والملاحظة العامة على موضوع الاحزاب السياسية فى مصر ان المشاركة السياسية الجماهيرية لم تتضح خلال تلك المرحلة نظراً لتلك القيود التى كانت موضوعة بالنسبة للمسموح لهم بالتصويت. فضلا عن انحسار الوعى السياسى وعدم ثقة الناس فى جدية هذه الاحزاب.

وقبل ان نعرض لدراسة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية نرى انه من المناسب هنا ان نعرض فى الفصل التالى لموضوع الصفوة التى تعد المحور الذى تدور حوله حركة المجتمع السياسية.

الهوامـش

(١) انظر:

- R. Michels, Political Parties, Trans,. by Eden and Cedar Paul, The Free Press, N.Y. 1962, pp. 78 - 80.

(٢) انظر تفاصيل ذلك فى:

- M. Duverger , Political Parties (Trans. by Barbara and R. North, Methuen, 1967, pp. xxiii - xxix.

(٣) انظر:

- M. Duverger, op. cit., p. xxx iii.

(٤) انظر:

- Presthus, The Organizationl Society, St. Martin's Press. London. 1979.

(٥) انظر:

- F. Neuman, The Democratie and Authoritarian, Glencoe, Free Press, 1957, p. 17.

(٦) انظر: د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٨ ومابعدها. وجاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب فى مصر من ١٨٦٦، الى ١٩٥٢، ترجمة: سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، بدون تاريخ.

(٧) انظر : لبيب يونان رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٥.

الفصل الثاني عشر

الديمقراطية والواقع الاجتماعي المعاصر

- تمهيد
- دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة
- الحركات الاجتماعية وأثرها على ديمقراطية الصفوة
- أسطورة حكم الأغلبية

تمهيد :

إن مشكلة الديمقراطية كنظام للحكم ليست جديدة على علوم المجتمع، فقد صاحبت مشكلة « الكيفية التى يجب أن يقوم على أساسها حكم المجتمع» تطور الفكر الإنسانى منذ فجر الفلسفة اليونانية وحتى يومنا الحالى بل يمكن أن نرجع بالمشكلة الى أبعد من ذلك بكثير. فمنذ بدأ الناس يتجمعون فى مكان واحد ألزمهم هذا التجمع بالبحث فى تنظيم حياتهم من خلال اعتمادهم المتبادل وتفاعلهم الذى لا مناص منه. وكان اشباع الحاجات الضرورية من أهم وأخطر الدوافع التى حدت بهذه الجماعة الى البحث الجاد عن الاسلوب أو الوسيلة الملائمة للمحافظة على كيان الجماعة وحمايتها مما يتهددها من أخطار سواء أكانت على المستوى الداخلى – أى من داخل الجماعة – أو على المستوى الخارجى. هذه الضرورات دفعت الجماعة الى ابتداع طرق ووسائل الحماية والاستمرار للمحافظة على كيان الجماعة. الأمر الذى أدى الى أن تكون هناك مسئوليات تناط بأفراد بعينهم لأن المجتمع أحس بأنهم قادرون عليها، أو لأنهم فرضوا أنفسهم بما يملكون من مصادر قوة تميزهم عن الآخرين وتحملوا لذلك هذه المسئوليات التى يتقدمها الأمن والقيادة والتنظيم واتخاذ القرارات وما الى ذلك.

من هنا ظهر فى المجتمع ووفقاً لضروريات الواقع الاجتماعى ما نسميه اليوم «بالسلطة». والسلطة المعنية هنا هى « السلطة السياسية» وليس أى سلطة أخرى، أى تلك السلطة التى تقوم فى عصرنا الحالى على مجموعة من القوانين والقواعد أو الاجراءات التى تمكن شخصاً ما أو عدة أشخاص من ادارة شئون المجتمع أى هؤلاء الذين يحكمون.

ويتوقف وصف أو تصنيف نوع الحكم – ديمقراطى أو أوليجاركى أو تسلط أو استبدادى وما الى ذلك من مسميات – على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه. والديمقراطية كما عرفها قاموس علم الاجتماع تعنى : توفر

فرصة المشاركة، لدى اعضاء المجتمع، فى اتخاذ القرارات، فى أى مجال من مجالات الحياة الإجتماعية، وبخاصة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم الفردية والجماعية على السواء»..

«أما النظام الأكثر شيوعاً، وملاءمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة الحجم، فهو الديمقراطية النيابية، التى ينتخب فيها المواطنون ممثلين أو نواباً عنهم يقومون بتشريع قوانين المجتمع ... والديمقراطية السياسية هى المساواة أمام القانون، وحرية الكلمة والتعبير والنشر والاجتماع، وتقوم الديمقراطية فى المجتمع الكبير على المنافسة الحرة، وتوازن جماعات المصلحة، باعتبار ان الجماعات المتعارضة تستطيع ان تصل الى الاتفاق والتسوية فى حالة وجود حد أدنى مقبول فى الصراع بينها»(1). ومن هذه الفقرة أن الديمقراطية تعنى فى معناها البسيط «حكم الأغلبية». وقد صاحبت فكرة إشراك أكبر عدد من المواطنين فى الحكم الفكر الاجتماعى والسياسى منذ عصوره المبكرة وحتى يومنا هذا. ولكن هل تحقق هذا؟

يستطيع أى باحث أو دارس للفكر السوسيو سياسى عبر تطوره أن يستكشف بوضوح أنه لم تأت حكومة فى أى مجتمع قديم أو حديث وفقاً لقبول جميع أفراد الشعب. إذ أن المعارضة قائمة منذ تكون أول حكومة فى أول مجتمع. ولم تكن مجادلات «سقراط» وجهادة وموته فى سبيل اقامة العدالة فى المجتمع الا نتيجة لعدم رضاه. أو لعدم اقتناعه بتحقيق العدالة على يد الحكومة التى انبثقت عن الواقع الاجتماعى الذى كان يعيش فيه.

وليس من مهامنا هنا أن نؤرخ أو نعرض لفكرة الديمقراطية كفكرة مجردة، وإنما نتعرض لها كمفهوم انبثق عن ضرورات اجتماعية عبر تطور المجتمع البشرى. وكموضوع اساسى من موضوعات علم الاجتماع السياسى، من حيث انها – أى الديمقراطية – شكل من أشكال حكم يتيح لعدد من المواطنين عن طريق الانتخاب الحر أو الاختيار أن يحتلوا مواقع القوة واتخاذ القرار فى المجتمع، فهى بهذا المعنى ووفقاً لما هو مطبق فى المجتمع

ليست « حكم الاغلبية» وإنما هى حكم « الصفوة المختارة أو المنتجة »، فالمواطنون لا يشتركون جميعاً فى الحكم ولا تشترك الاغلبية منهم فيه، وإنما وفقاً لما هو شائع فى المجتمعات المسماه بالمجتمعات الديمقراطية، هو حكم هؤلاء الذين يتفق نواب المجتمع على أن يكونوا حكاماً.

إن تطور « حكم الصفوة المختارة» ارتبط الى حد كبير فى العصر الحديث بالتطور السياسى للطبقات الاجتماعية من خلال تطور ونمو الرأسمالية الصناعية. ومن ثم فان هذين العنصرين الاساسين – ديمقراطية الصفوة كنمط من أنماط الحكم وتطور الطبقات الاجتماعية – قد طرحا للبحث من وجهتى نظر متعارضين، كان لهما الاثر الكبير على الاشكال السياسية والقوى التى تمتلك القيادة فى المجتمع. وقد أدى ذلك الى ظهور نوعين من الفكر السياسى والاجتماعى يصارع كل منهما الآخر. وقد تطابق هذا الصدام الفكرى مع الواقع الاجتماعى – لأن المفكر فى الاساس ما هو إلا نتاج لمجتمعه ومن ثم فكرة يتأثر بهذا المجتمع فاما أن يكون مؤيداً لواقعة الاجتماعى أو رافضاً له – الذى بدى الصراع فيه بين الرجل كمواطن سياسى، والرجل كعضو فى المجتمع المدنى، نتيجة للثورتين، السياسية فى فرنسا، والصناعية فى انجلترا. وطالما أن الفكر نتاج للمجتمع فقد توزعت اهتمامات العلوم السياسية والاجتماعية فى اتجاهات مختلفة تضمنت الكثير من ميادين البحث منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر. فهناك مفكرون محافظون يدافعون عن وجهة نظر الرأسمالية الغربية وما تدعية من ديمقراطية، وثمة مفكرون ثوريون يدافعون عن الطبقات المقهورة وينادون بضرورة اشراكها فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وبين هؤلاء وأولئك نحاول أن نعرض المشكلة.

دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة:

تمثل النظرية العامة للطبقات الاجتماعية محوراً أساسياً أو ركيزة هامة

من ركائز تطور نظرية ديمقراطية الصفوة(٢). وتعتبر النظريتان عنصرين هامين من عناصر اعتماد الفكر السوسيو سياسى فى غالبية مواد بحثه على الواقع الاجتماعى. فضلاً عن أن دراسة تطور النظريات المرتبطة بهذا الواقع سياسياً واجتماعياً تتيح للباحث درجة أكبر من الوضوح حول طبيعة ومشكلات هاتين النظريتين. ولكن نظرية ديمقراطية الصفوة المختارة منذ تبلورها كشكل من أشكال الحكم مرتبطة بعدة مفاهيم رئيسية من أبرزها: القبول والحرية السياسية ثم الالتزام السياسى. والقبول يعنى موافقة الأغلبية من المواطنين على هذا الشكل من الحكم، وعلى هذا تصبح الحكومة حكومة شعبية قائمة على ارادة الاغلبية. ولكن هذا المعنى للحكم ليس قائماً ولم يقم فى الواقع الاجتماعى، فلم يحدث أن قامت حكومة بناء على قبول جميع أعضاء المجتمع، حيث يظل على الدوام عدد من المواطنين فى موقف المعارضة، الأمر الذى يؤدى بما إلى القول بأن القبول وحده لا يكفى كقاعدة لقيام الديمقراطية. فعلى أى أساس إذن تحكم مثل تلك الحكومات المسماه بالحكومات الشعبية أو حكومات الأغلبية، رعاياها، ولماذا اختار مفكروها مصطلح « القبول »؟ هناك نوعان من الحكومات نستطيع القول – مع الديمقراطيين – أنهما يحكمان وفقاً لقبول أو رضا أغلبية المحكومين: الديمقراطية المباشرة، وتلك التى تسمى بالديمقراطية النيابية. وفى النوع الأول يقوم عدد من الحكام بممارسة الوظائف التنفيذية، هؤلاء هم الذين نعتبر أنهم يعملون وفقاً لقبول المحكومين، أما أولئك الذين يمارسون الوظائف التشريعية لا يخضعون لقبول أو رفض المحكومين، لأن عملهم يرتبط بوضع قواعد معينة لا تعتمد على القبول أو الرفض. أما فى النوع الثانى: فأعضاء الحكومة المشرعون وغيرهم ممن يمثلون المحكومين يعتمدون – وفقاً لوجهة النظر الديمقراطية النيابية – على قبول أو موافقة المحكومين.

ويدور العنصر الثانى من عناصر الديمقراطية النيابية – ديمقراطية الصفوة – حول ضرورة تمتع كل مواطن بالحرية السياسية، وهى حق

المواطن فى ابداء الرأى بالموافقة أو الرفض. فضلاً عن المشاركة دون أى ضغط مادى أو معنوى فى الحياة السياسية، وإذا ما توفر الشرطان الأوليان: القبول والحرية السياسى ينبثق منهما الشرط الثالث لقيام ديمقراطية الصفوة - وهو أهمها من حيث تركيز الصفوة كل دعاواها - وهو الإلتزام السياسى Political Obligation الذى على أساسه يلتزم المواطن بمجموعة من الواجبات التى يفرضها المجتمع السياسى عليه، نظير مجموعة أخرى من الحقوق للمواطن على الحكومة. فالحكومة ملتزمة بتوفير احتياجات معينة للمواطن كالعمل والتعليم والأمن والصحة وما الى ذلك - مع ضرورة وضع التمايز الاجتماعى الذى تتوزع على أساسه هذه الخدمات فى الاعتبار - ومن ثم يكون المواطن ملتزماً بالخضوع للقانون الذى يقوم على تنفيذه اعضاء الصفوة، ويكون ملتزماً بالطاعة أو يتعرض للمحاكمة والعقاب.

إن الحكومة فى جوهرها لا تخرج عن كونها جماعة من الأفراد يعملون معاً من أجل تحقيق أهداف معينة يفترض أنها تخدم الصالح العام وتتجنب الاضرار به. فالحكومة على هذا أداة الشعب فى تحقيق صالحه العام، أى نظام للحكم جاء نتيجة لتطور المجتمع الأوربى عن طريق الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، اللتين كان من أهم آثارهما القضاء على النظام القديم، وتشجيع قيام التجارة والصناعة. ولا يستطيع أى دارس أن يتغاضى عن أثر النظام الصناعى على تطور ديمقراطية الصفوة، وذلك من خلال الانتاج الصناعى الضخم للارستقراطية الجديدة. ومن خلال النظام الاجتماعى الجديد القائم عل يالصناعة، انبثقت الطبقة الاجتماعية العاملة التى تبناها ، كارل ماركس ، ودافع عنها فى إطار فلسفى وإجتماعى واقتصادى قوى فديمقراطية الصفوة - الديمقراطية النيابية - لم تسع البرجوازية الجديدة الى تطبيقها إلا دفاعاً عن مصالحها فى مواجهة نمو وازدهار الطبقة العاملة، ومن ثم فإن الحركة الاجتماعية الجديدة الممثلة فى الثورة السياسية للعمال مهددة من الطبقة البرجوازية الجديدة. ومن هذه الزاوية يركز ماركس

دراسته حول المسألة الاجتماعية والنظام الاجتماعى فيما سماه مصالح وصراع الطبقة العاملة فى المجتمع، حول رأس المال والديمقراطية(٣). ومن هذا نجد أن ماركس قد وضع الديمقراطية فى سياق اجتماعى أعم وأشمل، واصبح حجر الزاوية فى هذا السياق هو المصالح المتصارعة والموجهات السياسية للطبقات الاجتماعية التى تدخل فى صراع طبقى من أجل أن يحقق كل مصلحته. هذا إلى جانب ما قدمه ماركس من نقد للديمقراطية النيابية على أساس أنها تشتمل فيما تشتمل على تناقض جوهرى من حيث المبدأ، ويكمن هذا التناقض فى القول باشتراك جميع المواطنين فى تدبير الحياة العامة، وبين حدود تطبيق هذا المبدأ. فأية ديمقراطية هذه التى تسود المجتمع الطبقى الذى تتسيده البرجوازية؟ إنها ليست - أى الديمقراطية - إلا ظاهرة تاريخية لم يكتب لها الانتشار نظراً لعدم توفر الامكانيات ولحيلولة الظروف دون تطبيقها، إذ يتوقف تطبيقها ونموها على حركة الطبقة العاملة ونضالها من أجل توسيع نطاق الديمقراطية.

وبالرغم من مساوئ هذه الديمقراطية ومحدودية فعاليتها إلا أنها كنظام للحكم تعثرت كثيراً وطويلاً فى مسيرتها. ويكفى أن نلقى نظرة على تلك البلدان التى يعتبرها المفكرون ضالعة فى اتخاذ الديمقراطية نظاماً مستقراً للحكم، لنجد أن معظمها لم يستطع أن يأخذ بهذا النظام الا فى نهاية القرن الماضى أو بعد الحرب العالمية الأولى ألمانيا ١٩١٩ والسويد ١٩٢٠ وفرنسا ١٩٤٥ وانجلترا ١٩٤٨. وظل الجزء الأكبر من شعوب العالم تحت ظل النظم القديمة وما تتسم به من قهر إجتماعى ومعاناة اقتصادية الى وقت قريب، بل ولا زالت بعض الشعوب محرومة من أقل أنواع المشاركة فى الحكم. ومن ثم فلا يستطيع أن يدعى أى من الباحثين أن النظم السياسية العالمية أظهرت فى نهاية القرن العشرين انتشارا واقعياً للديمقراطية. فالديمقراطية لازالت حديثة العهد وحديثة التطبيق فى المجتمعات البشرية، وهى دائماً محل تهديد من أصحاب المصالح العليا وجماعات الضغط الذين ترهبهم الحركات

الجماهيرية، وانغماس الجموع فى السياسة. وقد يتجلى ذلك بوضوح اذا ما أخذنا الديمقراطية بمفهومها العام والواسع على أنها اشتراك جميع المواطنين أو الغالبية منهم واسهمامهم فى اتخاذ القرار السياسى. وتشجيع اللامبالين منهم بالاشتراك فى الحياة العامة. وهنا يجب أن يلتفت الباحث الى نقطتين اساسيتين:

الأولى: العقبات القائمة والدائمة، فى سبيل مشاركة المواطن الفعلية.

الثانية: اعادة تفسير الديمقراطية من وجهات نظر مختلفة فى العلوم السياسية، كاعادة صياغة المبادئ السياسية التى تعمل على الحد من انتشار الديمقراطية الحقيقية وتوسيع مداها. ونعتقد أن مرجع ذلك الى اختلاف الايديولوجيات التى يؤمن بها الباحثون فى مجال العلوم الاجتماعية. فكل يلجأ الى التفسير الذى يؤيد الايديولوجية التى يؤمن بها.

ويناقش « جوزيف شومبيتر » فى كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية »[٤]. الموضوع ذاته معارضاً المبدأ الكلاسيكى للديمقراطية الذى يجسد مثلاً متميزة للمشاركة فى الحياة السياسية. ومفسراً العلاقة بين القادة السياسيين والشعب. واستبدل « شومبيتر» المفهوم الكلاسيكى للديمقراطية بمفهوم أكثر ارتباطاً بالواقع الاجتماعى - من وجهة نظرنا - ذاكراً أن الديمقراطية هى التنافس من أجل القيادة السياسية. والمنهاج الديمقراطى عنده عبارة عن اجراء نظامى للوصول الى موضع القوة عن طريق الصراع التنافسى من أجل اصوات الناس بحيث يتمكن من يكسب الصراع من اتخاذ القرار السياسى[٥]. وتقوم نظرية « شومبيتر» عن الديمقراطية على أساس نظرية العمل الرأسمالى، حيث يؤكد على أن سياق النظرية لا يعتمد على مناقشة العلاقات التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية، وإنما يدخل فى اطارها ايضاً معالجة الاحزاب السياسية على أساس مماثلتها بالصراع بين أصحاب رؤوس الاموال من أجل كسب السوق،

والسوق فى ميدان السياسة عبارة عن اصوات الناس. وهذا المفهوم الذى قدمه «شومبيتر» فى شكل نظرية اقتصادية للديمقراطية – كما يقول بوتومور – تناوله بعض الكتاب بالتطوير – مثل A.Downs ولخصوا الموقف فى كلمات قليلة ذاكرين: أن هناك عاملين أساسيين، الأحزاب السياسية والمصوتين هما اللذان يدور حولهما النقاش على مستوى الديمقراطية الغربية والمشاركة السياسية كفعل رشيد(٦).

والمسألة عند Downs – على سبيل المثال – لا تعدو الصراع على اختيار القادة السياسيين(٧). وقد دفع هذا المفهوم بعض الباحثين الى التركيز على دراسة السلوك السياسى للأفراد من خلال عملية التصويت. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن «ماركس» قد حمل الطبقة العاملة مسئولية الكفاح من أجل الوصول إلى ديمقراطية الكل، وليس ديمقراطية الصفوة، ذلك من خلال تأكيده على أن تطور الانتاج الرأسمالى يؤدى بالضرورة إلى مبدأين متناقضين داخل النظام الرأسمالى نفسه، الأول هو التناقض بين قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية للانتاج، والثانى التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية، والتناقض الأول عبارة عن تناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج ونزعه للنمو غير المحدود لقوى الانتاج، وملاك وسائل الانتاج الذين يرغبون فى الحد من تزايد قوى الإنتاج مع المحافظة على زيادة الانتاج، أو يصبح الانتاج محدوداً وهذا ما لا يرغبون فيه أو يسعون اليه. أما التناقض الثانى فهو الذى يحدث بين الطبقة العاملة والبرجوازية. وهو يختلف عن الأول من حيث أنه تعارض أو تصادم فى المصالح يتخذ عند ماركس أهمية بالغة. ومن خلال هذين التناقضين وعلى أساسهما يقيم حججه على سقوط الرأسمالية والتى تكون نهايتها هى النتيجة الوحيدة للصراع السياسى بين الطبقات الذى يخلقه ويطوره وينمية نظام الإنتاج الرأسمالى.

وليس مقصدنا هنا أن نعرض للنظرية الماركسية – فهى معروضة فى آلاف الصفحات والكتب والبحوث – ولكنا نود أن نعرض دور الطبقة العاملة

فى تطوير وتنمية ديمقراطية الصفوة، ولا يأتى ذلك بصورة جلية إلا من خلال عرض بعض من مبادئ النظرية الماركسية التى تبنت الدفاع والتنظير لهذه الطبقة. وإذا ما عدنا الى التناقض الاساسيين اللذين ابرزهما ماركس نجد أن انهما يشيران إلى مجموعة من المشكلات التى تكتنف المجتمع. وأهمها رد الفعل السياسى لحركة الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مما أدى الى ظهور نظم سياسية جديدة فى بعض المجتمعات كالاتحاد السوفيتى والصين وغيرهما من الدول الإشتراكية(٨).

وتطبيق الماركسية ثورياً فى هذه المجتمعات يعتبر انتصارا لا يستهان به لحركة الطبقة العاملة السياسية، الأمر الذى يؤدى بنا الى القول أن حركة الطبقة العاملة قد أسهمت الى حد كبير فى رفع المعاناة عن فئات الشعب المقورة. بالاضافة الى اسهام هذه الحركة - إن لم تكن هى الاساس - فى خلق وظهور الاحزاب السياسية الجماهيرية ليس فى المجتمعات الاشتراكية وحسب، وإنما فى المجتمعات المحافظة والضالعة فى الرأسمالية كانجلترا وغيرها من الدول الاوربية. ونتيجة لضغط هذه الأحزاب وتأثيرها الفعال تدخلت الدولة فى المجتمعات الرأسمالية فى بعض القطاعات الاقتصادية على غير ما تنص عليه سياسة الحرية الاقتصادية التى تتبعها هذه الدول، حماية لمصالح الطبقة العاملة من قوة أصحاب رؤوس الأموال.

إن تزايد حجم الطبقة العاملة، وتزايد حجم الانتاج اديا الى تزايد حجم رأس المال الذى كان سببا جوهرياً فى زيادة نفوذ وتأثير اصحاب رأس المال، فى مواجهة الوعى المتزايد لدى الطبقة العاملة. وقد أدت كل هذه العوامل الى احداث تغيرات بنائية اساسية فى البناء الاجتماعى. فقد ظهرت الطبقة المتوسطة فى المجتمعات الرأسمالية، مما أثر بفعالية فى عملية انقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين - العمال والبرجوازية - فقد قلل ظهور الطبقة الوسطى من حدة هذا الانقسام خاصة فى عشرينيات وثلاثينيات

القرن الحالى، الأمر الذى أدى الى تشعب الاتجاهات السياسية مما اضعف الى حد كبير من حركة الطبقة العاملة السياسية. ومرجع ذلك فيما يرى الباحثون، إن غالبية اعضاء الطبقة المتوسطة يتبنون الاتجاه المحافظ، فضلاً عن أنهم فى الغالب لا يتبنون منظوراً اساسياً واحداً يوحد بينهم أو يدفعهم الى المشاركة، أو حتى محاولة المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى. وانصرف اعضاء هذه الطبقة الجديدة إلى تعزيز مراكزهم فى جهاز الدولة البيروقراطى نزوعاً الى تأكيد مكانة الفرد وانطلاقاً من ايديولوجية هذه المجتمعات الفردية والمحافظة(٩). وقد وجدت الطبقة الوسطى تأييداً لسلوكها فى الفكر السياسى السائد فى تلك الفترة حيث ركز هذا الفكر على ابراز وتأييد وتوجيه أهداف النشاط السياسى صوب الاتجاه الفردى - خاصة فى مجتمعات أوروبا - مما أدى الى ظهور وتفاقم مشكلات اخرى جديدة، من أهمها انماط النشاط السياسى التى اتخذت اشكالات متباينة عُلى يد « الصفوات » الذين دعوا الى فكرة ترشيد الانتاج والادارة لتبرير سيطرتهم عن طريق ما يسمونه بفائدة تعزيز النمو الاقتصادى، مما أدى الى ابراز مشكلات السيطرة البيروقراطية والتكنوقراطية على أجهزة الدولة، وانعكس ذلك على علاقة الجماهير بهذه الاجهزة. وكانت حركات الطلاب فى الستينيات رد فعل مباشر على هذه السيطرة. ومن ذلك نستطيع القول بأن العلاقة بين الحركة الديمقراطية والحركة العمالية قد اتخذت شكلات مغايرا لما كانت عليه فى القرن الماضى. فالحركة العمالية فى القرن الماضى يمكن اعتبارها استمرارا للحركة الديمقراطية، تحت اسم اشعار الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy التى أدمجت وكيفت عن طريق الاحزاب السياسية للطبقة العاملة.

الحركات الاجتماعية وأثرها على ديمقراطية الصفوة:

إن الحركات الاجتماعية فى معناها البسيط، هى قيام تجمع اجتماعى من الناس يسعون لاحداث تغييرات معينة فى النظام الاجتماعى القائم،

أو هى حركـة ثورية ذات مضـامين سياسيـة بمستوى أو آخر. وقـد تتطور الحركة الاجتماعية وتجذب اليها اعداداً كبيرة من اعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية. والحركة الاجتماعية تختلف عن التجمعات الاجتماعية الاخـرى لجماعات الضغط أو المصلحـة، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التى تسعى الى تحقيقـها. كمـا أنها تختلف أيضـاً عن الأحزاب السياسية، لأن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائماً لممارسة الحكم، فضلاً عن أنها فى الغالب ينقصها « التنظيم » الذى يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والاحزاب السياسية.

تتميـز الحركات الاجتماعية بأنها تهدف الى تحقيـق مصلـحة عامـة أو تدعو لايديولوجية معينة، أو قد تناصر قيادة كارزمية، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة اجتماعيـة معينـة كالطبقـة العامـلة أو حـركـة الطلاب (١٩٦٨)، أو حركة السود فى امريكا. وقد تنتهى الحركة الاجتماعية الى تكوين حزب سياسى أو قد يستولى عليها أحد الاحزاب السياسية. وفى بعض الأحوال قد تتحول الى جماعة ضغط[١٠]. والحركات الاجتماعية لا تعنينا من حيث تصنيفاتها المختلفة، وانما نركز اهتمامنا هنا على تلك الحركات التى تمثل محوراً من محاور الفعل السياسى الذى يكون له أثر على النظام الاجتماعى. ومن ثم فانه من الملائم ان نركز على أثر الحركات الاجتماعية على الديمقراطية كنظام للحكم، أى أن الاهتمام بالحركات الاجتماعية ينبثق من كونها نشاط جماعى اجتماعى يؤثر على العمل السياسى فى المجتمع، وذلك يعكس الاهتمام بالانشطة السياسية الفردية التى تمثل محوراً من محاور دراسة المشاركة السياسية. والسؤال الهام هنا من وجهـة نظرنا يدور حول الطرق أو الوسائل التى تؤدى الى دخول بعض الجماعات الاجتماعية معترك السياسة. وثمة جماعات كثيرة يمكن أن تدخل فى هذا النطاق، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، أو جماعات من مؤسسات اجتماعية ليس لها طابع سياسى كضابط القوات المسلحة وهكذا. وعلى هذا نستطيع أن نقول أن

- هناك نوعين اساسيين من الجماعات: النوع الأول يضم ما نسميه بالحركات الاجتماعية بصفة عامة. والنوع الثانى يضم الاشكال السياسية المنظمة.

تعتبر ستينات القرن العشرين البداية الحية لعدد من الحركات الاجتماعية وفى مقدمتها حركة الطلاب وبعض الحركات العرقية القومية وحركة المرأة فى اوربا. ويرجع السبب الرئيسى فى اهتمامنا بهذه الحركات انها اتخذت دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية فى تلك المجتمعات، مما أدى الى اهتمام علماء الاجتماع والسياسة بمثل هذه الاشكال من الفعل السياسى، والذى اعتبروه تطوراً هاماً فى ميدان النشاط السياسى بالرغم من تصادمه أو صراعه مع الأحزاب السياسية القائمة أو بعض جماعات الضغط، فالحركة الاجتماعية على هذا تعتبر « مسعى جماعى لمقاومة أو تعزيز التغير فى المجتمع الذى تعتبر هذه الحركة جزءاً منه»[11]. وكما سبق أن اشرنا فالحركة الاجتماعية تختلف عن التجمع الحزبى أو تجمع جماعات الضغط أو المصلحة من نواحى هامة: أولها وأهمها قصور الحركة الاجتماعية فى الغالب فى عملية التنظيم، والتنظيم يعنى التدرج من حيث المسئوليات والوظائف والأدوار التى يقوم بها أعضاء التجمع. وفى الغالب يلتف أو يشترك اعضاء الحركة الاجتماعية حول مبدأ أو وجهة نظر اجتماعية معينة، يتبادلون حولها الحديث فى مناسبات متكررة حتى يصبحوا معدين للاشتراك فى نشاط جماعى موحد كالتظاهر أو عقد مؤتمرات جماهيرية وما الى ذلك. وقد تصاحب هذه الحركات بعض الأحزاب السياسية الساعية للوصول الى الحكم. ومن ثم فالحركات الاجتماعية انما تعمل باسلوب فيه كثير من التشتت، واذا ما كتب لها النجاح تقوم على الحكم أو على الأقل تشارك فيه بأسلوب جديد أو بخلق نظام سياسى يتواءم مع مصالح هذه الحركة كما حدث فى ايران عام ١٩٧٩.

إن الحركات الاجتماعية وفى جزء كبير منها وليدة المجتمعات الحديثة، ومن ثم فهى تشكل احدى الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الحالية.

والمصطلح ذاته – Social Movements – مصطلح حديث، إذا لم يبدأ استخدامه على نطاق واسع الا فى القرن التاسع عشر. إلا أن هذا لا يعنى عدم ظهور دراسات قبل ذلك التاريخ، فهناك دراسة هامة عالج فيها « فون شتاين» الحركات الاجتماعية من خلال دراسته لموضوع « الاشتراكية والشيوعية فى فرنسا فى الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٤٢ عن طريق تتبعه للصراع من أجل الاستقلال الاجتماعى فى ضوء الصراع الطبقى للبروليتاريا(١٢). ولكن الحركات الاجتماعية لم تأخذ طريقها فى الواقع الاجتماعى بشكل ملحوظ الا فى ألمانيا بوساطة العمال، بينما كانت الحركة الاجتماعية بوساطة الطبقة الوسطى فى امريكا – فى الفترة ذاتها تقريباً – أكبر منها لدى العمال. وقد أخذت الحركة الاجتماعية لدى العمال فى النمو والانتشار كامتداد للحركة الديمقراطية وكتعبير عن الديمقراطية الاجتماعية التى اتضحت فى الحركات الجماهيرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ثم تطورت هذه الحركات الجماهيرية فى صورة حركات قومية مطالبة باستقلال بلدانها من ربقة الاستعمار. وجاءت حركة المرأة وحركة الطلاب فى مناطق مختلفة من العالم، خاصة بعد أن حصلت كثير من الدول النامية على استقلالها فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وعادت هذه البلدان الى حكم الصفوات التقليدية، كالاسر المالكة أو كبار ملاك الارض أو قادة الجيش، الذين كانوا فى الغالب خداماً للمصالح الاستعمارية. ووجدت هذه الصفوات نصيراً لها ممثلاً فى الولايات المتحدة الامريكية التى حلت محل الاستعمار الغربى فى تأييد هذه الصفوات اقتصادياً وعسكرياً، بل وحمتهم من أى تهديد داخلى أو خارجى. ومن أمثلة هذه الصفوات « تشانج كاى شيك » فى فرموزا والملك فاروق فى مصر. وامبراطور فيتنام وهيلاسلاسى فى الحبشة ولكن لم تدم مقاومة هذه الصفوات طويلاً أمام تيار حركة المقاومة الثورية، فقد انتصرت الحركات الاجتماعية فى كثير من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت سبعينيات القرن الحالى مثالاً

حياً على انتصار الحركات الثورية الجماهيرية - القرن الحالى مثالاً حياً على انتصار الحركات الثورية الجماهيرية - كايران واثيوبيا وجنوب فيتنام وكمبوديا ونيكاراجوا وأنجولا وموزنبيق وروديسيا وجنوب افريقيا ونيجيريا. ومن ثم فان سبعينيات القرن العشرين تعتبر أكثر عقود العصر الحديث ثورية. ولكن هذا لا يعنى أن تغيير الصفوات التقليدية فى هذه المجتمعات بالحركات الاجتماعية الثورية قيام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بمعناها الدقيق، ولكنها بالقطع ادت الى دخول اعداد أكبر من مواطنى هذه البلدان معترك السياسية، مما يؤدى بالتالى الى رفع مستوى الوعى ورفع المعاناة عن كاهل تلك الشعوب.

ولم يكن تأثير هذه الحركات جميعاً على مسيرة الديمقراطية كتأثير الحركة العمالية على المستوى المحلى والعالمى، خاصة بعد أن أخذ التنظيم طريقة الى صفوفها، وتبلورت الأهداف التى تسعى الى تحقيقها.

كانت هذه الحركات الاجتماعية دافعاً قوياً لتوجيه اهتمام الباحثين - وخاصة علماء الاجتماع والسياسة - لدراستها(١٣)، حيث انتهوا الى نتيجة هامة: هى أن هذه الحركات تمثل فى الغالب الجوهر بالنسبة للتنظمات السياسية التى ظهرت حديثاً فى المجتمعات المنظمة، ولذلك فقد أطلق علماء الاجتماع والسياسة على الحركات الاجتماعية مصطلح « القوى الاجتماعية Social Forces » التى تتناطح مع النظم القائمة لتوجيه حركة « التنمية الاجتماعية » فى اتجاه يخالف ذلك الذى تسير فيه، بحيث تتلاءم مع طالب واحتياجات هذه القوى.

وتمثل حركة الطلاب (١٩٦٨) الحركة الرائدة فى العقد السادس من هذا القرن، فقد بدأت حركتهم كنشاط مستقل فى الحياة السياسية للمجتمع العالمى، خاصة فى اروبا ومجتمعات العالم الثالث، وتبلورت فى النهاية فى حركة اليسار الجديد New Left التى وجدت ميداناً واسعاً بين طلاب

الجامعات فى امريكا وأوروبا على وجه العموم وخاصة فى فرنسا عام ١٩٦٨ حيث اجتذبت اليها قطاعاً كبيراً من حركة الطبقة العاملة(١٤). وكانت حركة الطلاب فى مصر مصاحبة لهذه الحركة الطلابية العالمية، وتمثل حركة الطلاب فى المنصورة وجامعة الاسكندرية عام ١٩٦٨، ثم حركة الجماهير فى يناير عام ١٩٧٧ الذروة فى هذا المجال.

كانت ولا تزال هذه الحركات الاجتماعية الثورية تمثل الخطر الداهم الذى يهدد « ديمقراطية الصفوة » فى قلعتها الحصينة، مما دعى القوى التقليدية فى هذه المجتمعات - مالكة مصادر القوة - الى التحرك فى مواجهة هذه الحركات باستخدام ما تملك من مصادر القوة الضابطة كالجيش والبوليس، وإنتهى الأمر فى سبعينيات هذا القرن بتحطيم الحركات الراديكالية تقريباً، بل واقيمت ديكتاتوريات عسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية فى الغالب مثلما حدث فى شيلى وباكستان (ويحدث الآن على يد انجلترا فى روديسا).

من هذا نستطيع القول أن الحركات الاجتماعية فى الستينات، تشبه حركة العمال فى بدايتها، حيث بحثت عن التحرير وتصارعت مع مختلف اشكال القهر والحكم المتعسف، أو سيطرة الاستعمار والقوى الاقتصادية الخارجية ممثلة فى حكم الصفوة سواء أكانت عسكرية أو مدنية، وحققت بعض هذه الحركات نجاحا واضحاً كما فى اسكتلندا واقليم الكويبك.

إن نجاح واستمرار الحركات الاجتماعية فى سعيها لتغيير الاوضاع المتدنية فى المجتمع يرتبط بظروف وملابسات متعددة. فمن الأهمية بمكان أن تدين الحركة الاجتماعية بمبدأ معين يرتبط بأهداف الجماهير ويثير الحماس فى اعضاء الحركة ويدفعهم الى تأييد نشاط الحركة السياسى، كتحرير طبقة ما أو تأييد حركة المرأة، أو بعض الأهداف العامة الأخرى التى تهم قطاعاً كبيراً من المواطنين وفقاً لنظرية اجتماعية معينة تشرح أو

تفسر اسباب الحركة وأهدافها. لقد كان ضياع هذا الهدف سبباً فى اضعاف حركة الطلاب فى ستينات هذا القرن، فضلاً عن فشل هذه الحركة فى الارتباط بحركة الطبقة العاملة، وذلك نتيجة للخلافات التى تفشت بين صفوفها على القيادة والتمثيل والمبادئ الثقافية والاقتصادية التى يجب أن تتبناها الحركة ليقوم على أساسها التغير الاجتماعى. كما أن حركة السود فى امريكا انقسمت ايضاً على نفسها بسبب الخلافات التى نشأت بين أعضاء الحركة حول علاقتهم بحركة الراديكاليين البيض، وحول مدى صلاحية استخدام العنف فى المجتمع الامريكى.

واذا كان تحديد هدف وايديولوجية الحركة من الأهمية بمكان، فإن التنظيم وتحديد المسئوليات من أهم الخصائص التى يجب ان تتوفر للحركات الاجتماعية لضمان نجاحها. فالحركة لا يمكن أن تظل طويلاً كحركة جماهيرية بلا ضوابط، إذ لابد من تطويرها كحركة سياسية منظمة تقوم على أساس تحديد المسئوليات فى تدرج واضح، مما يتيح لها تجنيد بعض التنظيمات السياسية القائمة بالفعل، وذلك عن طريق دخول بعض أعضاء الحركة فى صفوف هذه التنظيمات ومحاولة توجيهها بما يتلاءم مع مبادئ الحركة. ومن ثم تستطيع الحركة الدخول فى صراع من أجل القوة، التى عن طريقها تستطيع اعادة صياغة النظام الاجتماعى واجراء التعديلات التى تتضمنها أهداف الحركة. وقد فشلت غالبية الحركات الاجتماعية فى الستينات فى اتخاذ هذه الخطوات، وذلك بسبب عدائها ورفضها للطابع البيروقراطى للأحزاب التقليدية، وسعت هذه الحركات الاجتماعية أو هكذا بدت - إلى تحويل اقتصاد المجتمع والنظام السياسى والانماط الثقافية السائدة - بمنهاج أكثر فعالية، وعلى وجه العموم لقد أبدت هذه الحركات تعاطفاً واضحاً مع حركات الميليشيا الشعبية فى بلدان العالم الثالث، إلا أن الحركات الاجتماعية نسيت أن نجاح نضال الميليشيا يرجع الى كونها تنبثق عن جماعات سياسية منظمة أو أحزاب منظمة مثلما حدث فى روسيا

والصين ومصر والجزائر وغينيا وغيرها من البلدان، كما فشلت حركات الميليشيا فى بلدان أخرى فى خلق تنظيم سياسى يقود حركة التحرير وانتهى الامر فيها الى الصفوة العسكرية(١٥).

إن الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية الجماهيرية تمثل ظاهرة أساسية من الظواهر الاجتماعية فى التاريخ الحديث للمجتمع البشرى، فقد صاحبت هذه الظاهرة تطور الديمقراطية وفقاً للنظام البرلمانى الغربى تدريجياً عبر تطور التنظيمات السياسية من الشكل البسيط الى الشكل بالغ التعقيد فى النصف الثانى من القرن العشرين فمن مستوى المقاطعة الصغيرة الى المستوى القومى الذى شاركت فيه مشاركة فعالة حركة العمال والأحزاب الاشتراكية بدءا من المانيا وانتهاء باستراليا التى استطاعت ان تجند اعداداً هائلة من الجماهير قامت بدور مؤثر فى العمل السياسى مما أبرز الدور الهام للمشاركة السياسية. وكان هذا التطور الهام فى النشاط السياسى الجماهيرى وأثره فى النظام الاجتماعى الذى يمثل مصالح الصفوة. فبدأوا يعزفون بوساطة أدواتهم الكثيرة والكبيرة فكرياً ومادياً لحن المشاركة السياسية على أساس أنها تدعيم للديمقراطية.

أسطورة حكم الأغلبية:

يعن لنا ن نتساءل الآن: بعد هذه المسيرة الطويلة للجماهير فى حركتها الدائبة والدائمة من أجل تغيير الواقع الاجتماعى - عن طريق الفكر والتفلسف تارة وعن طريق الصراع المادى تارة أخرى ومحاولة منع الصفوة من السيطرة على قوى المجتمع وتسييره بما يتلاءم مع مصالحها، وبعد أن إنتهى الواقع الاجتماعى إلى ما يسمى بالديمقراطية النيابية (ديمقراطية الصفوة) أو بدكتاتورية البروليتاريا (حكم الطبقة): هل وصل المجتمع البشرى أو هل وصلت بعض قطاعاته من خلال هذه النظم السياسية الى واقع يعبر عن صالح الاغلبية؟

لقد كانت ولا تزال الأغلبية وفى كافة المجتمعات البشرية فى منأى عن المشاركة فى الحكم، وفى منأى عن أخذ نصيب عادل فى ثروتها القومية، نتيجة لتحكم الصفوة فى مداخل توزيع الثروة، وبرغم وجود الهيئة التشريعية المنتخبة شعبياً – والتى تعتبر حجر الزاوية فى السياسة الديمقراطية الليبرالية – ظلت الجماهير فى غالبية المجتمعات محرومة مقهورة. حتى إذا ما طبقنا هذا المبدأ – أى الديمقراطية النيابية – نظريا على الواقع وقامت الجماهير دون أى ضغط – مادى أو فكرى – باختيار أو انتخاب نواب يمثلونهم، أيمكن القول بأن الحكومة بالفعل نيابية؟

لم يكن الربع الأخير من القرن التاسع عشر بداية للحركة الاجتماعية القومية فحسب، وإنما كان أيضاً بداية للتوسع فى منح حق التصويت لعدد أكبر من المواطنين، مما أدى الى ازدياد سيادة الهيئات التشريعية فى الوقت ذاته. ولم تدم هذه السيادة طويلاً، إذ أن القرن العشرين حمل مع مقدمه رياح الضعف للهيئات التشريعية، وانتقلت القوة منها رويداً رويداً – بعد ازدهار الصناعة وتقدم وتعقد النظم الاجتماعية – إلى بيروقراطى الجهاز الحكومى الذين لعبوا دوراً متزايداً فى السيطرة على السياسة العامة للمجتمع، خاصة بعد ظهور اتجاه دولة الرفاهية وحكومة التخطيط الاقتصادى. هذا فى الوقت الذى تزايد فيه دور القوات المسلحة والمؤسسات الإقتصادية اللذين أصبح لهما تأثير قوى فى رسم السياسة العامة. وقد تمتع الجيش على وجه الخصوص بحرية أكبر حتى فى عملية ضبط قرارات الهيئة التشريعية ذاتها. وذلك انطلاقاً مما يجب الحفاظ عليه من الأسرار العسكرية ومتطلبات الأمن القومى للمجتمع بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى جانب إسهام الجيش والجهاز التنفيذى للدولة والشركات أو المؤسسات الإقتصادية الكبرى فى اضعاف دور الهيئات التشريعية فى المجتمعات العربية، جاءت النظريات الاشتراكية فى العلم والتكنولوجيا كأحد العوامل الهامة فى تدهور هذه

الهيئات، بما أتاحته – أى النظريات الاشتراكية – من نظم اجتماعية جديدة طبقت بنجاح فى قطاعات كبرى من المجتمع البشرى.

وإذا ما نظرنا الى دور الجيش فى ذلك لوجدنا أن البيروقراطية العسكرية قد أسهمت فى مقاومة الهيئات التشريعية بدرجة قد تفوق مقاومة البيروقراطية المدنية لهذه الهيئات. وكان نمو الجيوش وازدياد أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية سبباً مباشراً فى انحسار دور الهيئات التشريعية. ففى المقام الأول كانت ولا زالت عمليات صنع السلاح الخاص بالصراع الحديث بين الدول – وخاصة الدول الكبرى – تشكل ركناً أساسياً فى ميزانية هذه الدول فكل دولة من الدول الكبرى تخشى الهجوم المفاجئ من الدولة الأخرى. مما أدى الى دوام حالة الاستعداد للحرب بين القوات. وكنتيجة لذلك اضطرت الحكومات الى تكوين الجيوش كثيرة العدد مما ترتب عليه بالتالى رفع ميزانيات الجيوش، فضلاً عن تخصيص مؤسسات للبحوث العملية تعنى بتكنيكات الحروب. وهذا بدوره أدى الى تخصيص مصادر كثيرة للقوات المسلحة تتزايد يوماً بعد يوم. والنتيجة هى تزايد سيطرة الصفوة العسكرية من حيث أن الاختيارات والمفاضلة تنصب هنا على مجالات حرجة فى السياسة العامة للمجتمع. ومثال على ذلك ما سببته أزمة تدخل الاتحاد السوفيتى فى افغانستان (١٩٨٠). من تحرك الدول الرأسمالية وعلى رأسها امريكا فى مواجهة هذا التحدى السوفيتى، وقد أظهرت هذه الأزمة اذعان البرلمانات أو الهيئات التشريعية خاصة فى أمريكا وانجلترا الى مطالب الصفوة العسكرية من أموال لتدعيم القوات المسلحة، ولا تمتلك هذه الهيئات الا الموافقة لدواعى الدفاع والأمن القومى.

إن القاعدة الأساسية للسلوك التنظيمى تؤدى الى أن يعمل البيروقراطيون على حماية أنفسهم وتوسيع البرامج التى يديرونها، لأنه كلما توسعت البرامج زاد تأثيرها على السياسة العامة وبالتالى زيادة نفوذ من يديرونها. وفى حالة

القوات المسلحة يجد البيروقراطيون أنفسهم فى وضع خاص مميزاً، إذ لا يستطيع أى من أعضاء المجتمع أن ينكر دورهم الحيوى فى حماية حياة المواطن وملكيته، ومن ثم فلكى تستطيع هذه القوات القيام بدورها فى الدفاع بفعالية لابد أم تتوفر لها كل الامكانيات التى تساعدها على تأدية مهمتها بنجاح. فضلاً عن أن غالبية الاسلحة الحديثة تعتمد على تكنيكات متغيرة يصعب على الرجل العادى فهمها، ولكنها تتلاءم مع قدرات الخبرة البيروقراطية التى ترى أن حجر الزاوية فى مهام القوات المسلحة هو الحفاظ على كيان الأمة. وهذا الواجب القومى يؤدى الى أن يقوم هؤلاء بوضع قائمة سرية للاعداد المحتملين، لأن الاعلان عنهم يضر بالصالح القومى العام. كما يضر ايضاً بالأمن العام الكشف عن نوع وحجم السلاح.

إذن فثمة عوامل كثيرة تسود المجتمع الحديث أدت الى ان تكون القوة الفعلية وعملية صنع القرار تميل لأن تكون فى أيدى هؤلاء غير المنتخبين من قبل الاغلبية وفق الادعاء الديمقراطى، وهذا يدعونا الى الميل للموافقة على النتائج التى وصل اليها س. رايت ميلز فى دراسته عن صفوة القوة[١٦]. والتى يرى فيها أن القوة تمتلك بوساطة عدد قليل مكون من رؤساء التنظيمات الكبرى فى المجتمع على المستويات السياسية والعكسرية والاقتصادية، وهؤلاء هم الذين سماهم الصفوة القادرة على المناورة بحيث تجعل مشاركة المواطن السياسية مجرد خدعة، لأننا اذا بحثنا عن الكيفية التى وصل اليها هؤلاء إلى مواقع اتخاذ القرار، نجد أن الاساليب التى وصلوا على أساسها قد كيفت بحيث تضمن مصالحهم وتزكيهم. فمن الذى يضع القواعد والقوانين. هم أولئك الذين يملكون من مصادر القوة ما يمكنهم من وضعها، وإذا ما مرت بالمجتمع ظروف قد تخدم صالح الأغلبية وتضر بمصالح هؤلاء الصفوة يسعون سريعاً لتغيير تلك المواد أو القواعد لتكون فى صالحهم. وتمثل أزمة عمال الصلب وعمال صناعة السيارات .B. L فى

انجلترا الزروة فى محاولات الصفر تعديل القانون بما يمكنهم من أحكام قبضتهم على العمال(١٧)، فالديمقراطية النيابية ما هى إلا عملية لتركيز القوة فى أيدى الصفوة استناداً الى الشرعية الدستورية وهى تلك حكم الأغلبية بأى حال كما يرى دعاتها.

الهـوامـش

١ – أنظر: د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢٣ – ١٢٤.

٢ – نقصد بديمقراطية الصفوة، الديمقراطية النيابية.

٣ – أنظر:

- K. Marx, Early Writings, Trans, by: R. Livinggstone and G. Benton, Penguin Books, 1974, P. 7 Seq.
- Lenin, The State and Revolution, Foreign Languages Press Peking, 1976, P. 43.

٤ – جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية، ترجمة: خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثانى.

٥ – المصدر السابق.

(6) Barry, Sociologist, Economist and Democracy, The University of Chicago Press, Chicago, 1978, P. 14.

(7) A. Downs, An Economic Theory of Democracy, N. Y. Harper & Brothers, 1957.

٨ – أنظر:

- Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, Prentice Hall, INC., Englewood Cliffs, N. J., 1974, PP. 35 - 36, 60 and 75.

٩ – أنظر:

- L.A. Coser, (Ed.), Political Sociology; Harper & Row, N. Y;, 1967, PP. 264 - 271.

١٠ – أنظر:

- G. K. Roberts, A. Dictionary of Political Analysis, Longman, London, 1971, P. 130.

١١ - أنظر:

- Tom Bottomore, Political Sociology, Hutchinson of London, 1979, P. 41.

١٢ - أنظر:

- L.Von Stein, History of the Social Movement in France From 1789 to the Present, Bedminster Press, Totowa, N. J., 1964.

١٣ - أنظر دراسات عن الحركات الإجتماعية فى:

- Eric R. Wolf, Peasant Wars of the 20th Century, Harper & Row N. Y., 1970, Barrington Moore, J. R.: Social Origins of Dictatorship and Democracy, Penguin Books, 1979, George Rude, The Croed in History, John Wiley, N. Y., 1964 and E. J. Hobsbawn, Primitive Rebels, Manchester University Press, 1971.

١٤ - أنظر:

- T.H. Greene, Op. Cit., P. 64 - 66 and A, Touraine, The May Movement Random House, N. Y. 1971

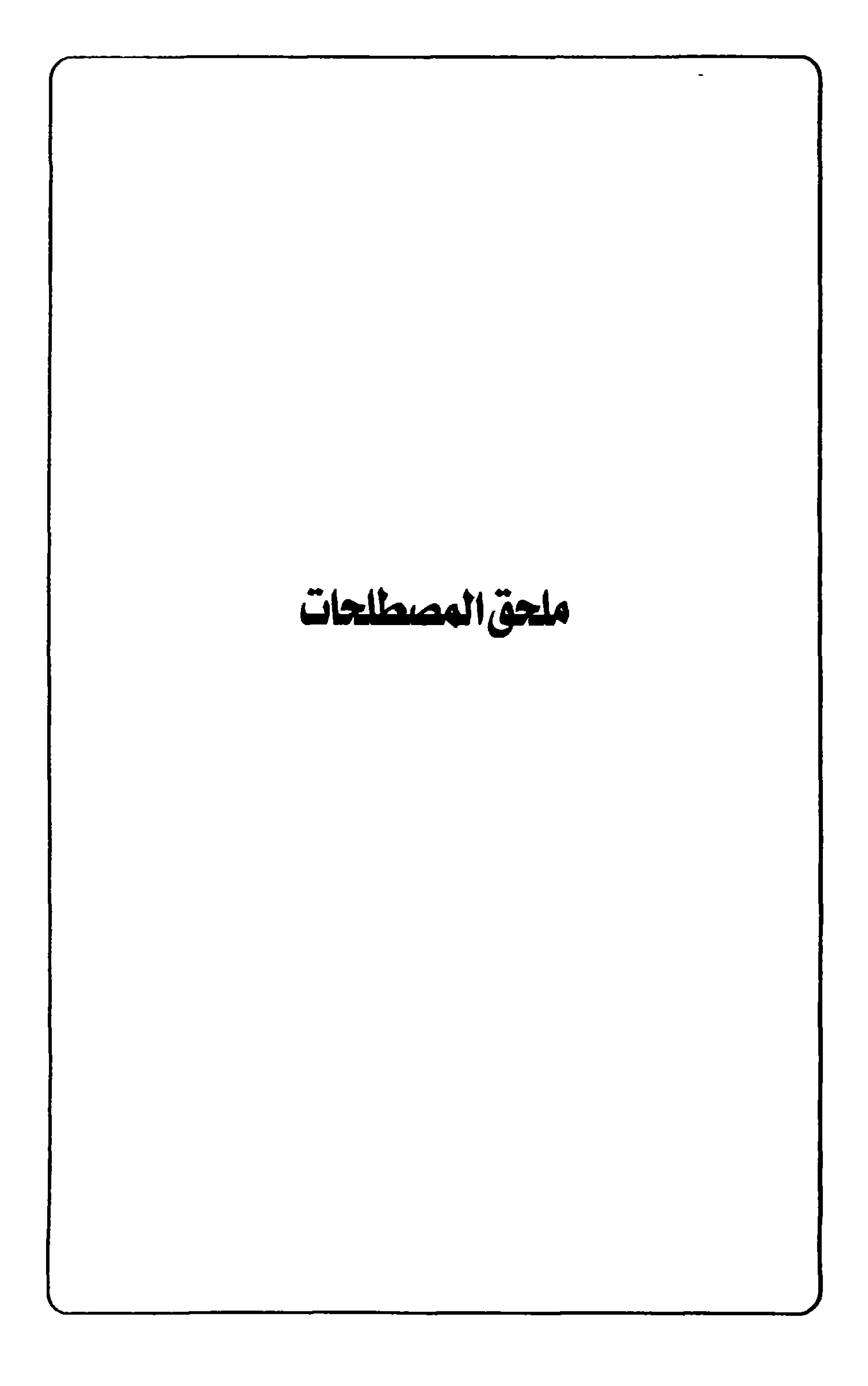
(15) Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations, Chicago University Press, Chicago, 1968, CH. 8.

١٦ - أنظر:

- C.W. Mills, Power Elite.

١٧ - أنظر: محاولات تغيير القانون الانجليزى الذى يعتبرونه فى صالح العمال، ليتلاءم مع اصحاب رؤوس الأموال فى جميع الصحف الانجليزية فى الفترة من أول فبراير ١٩٨٠ وخاصة:

- The Times: No. 60. 546, February, 9, 1980. PP. 13 and 17.



ملحق المصطلحات

١ - النسق السياسي Political System:

يعرف النسق السياسى بأنه مجموعة من البناءات والعمليات والنظم التى تتفاعل مع بعضها البعض عند حدود ذلك النسق مع البيئة التى تشتمل عليه، وفقاً للقيم السائدة فى المجتمع. وذلك فى محاولة لتحقيق الأهداف التى يسعى المجتمع الى الوصول اليها. أو بمعنى آخر لانجاز تلك الوظائف التى تعرف على انها ذات طابع سياسى. وهى من حيث المفهوم عبارة عن الانساق التحتية للنسق المجتمعى الأكبر والأوسع مثل الدولة والنسق القومى والحزب السياسى واتحاد العمال أو القبيلة. وينظر اليها فى العادة على أنها نسق مفتوح. أى أنه يسمح بالدخول اليه والخروج منه فهو ليس نسقاً مغلقاً. هذا فضلاً عن محاولته - أى النسق - تكييف نفسه مع الظروف المتغيرة سواء أكانت خارجية أو داخلية بحيث يخلق نوعاً من التوازن فى المجتمع.

٢ - التكامل السياسي Political Integration:

اصطلح على تعريف التكامل السياسى بأنه «حالة من التماسك تقوم بين أعضاء المجتمع السياسى Political Community وهى تتضح فى درجة التفاعل العالية بين أعضاء ذلك المجتمع ويكون هذا التفاعل مبنياً على القبول والرضا أكثر منه على القهر. ويميز هذا التفاعل عن غيره من اشكال التكامل الاجتماعى Social Integration كالاقتصادى والدينى. رالتكامل السياسى جزءاً هاماً من الوظيفة الضرورية للتكامل الذى يحدث فى النسق الاجتماعى.

وترتبط درجة التكامل فى أى مجتمع بالعديد من العوامل الداخلة فى الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، فضلاً عن الثقافات الفرعية داخل هذا المجتمع، فضلاً عن مدى فاعلية النظم السياسية والعمليات الاجتماعية، والاتصال السايسى بين اعضائه.

ويحدث انعدام التكامل أو فساده عندما تصبح درجة تقاسم القيم السياسية محدوداً، ويصبح القهر ضرورياً للحصول على الاذعان باستخدام القانون. وتقوم قطاعات من المجتمع بالمطالبة بالانفصال، وقد تحدث بعض الضغوط التى تؤدى الى التوتر الاجتماعى. والتهديد الخارجى، أو الفشل فى تلافى مصادر الشقاق وانعدام القدرة على اشباع حاجات اعضاء بعض التقسيمات الفرعية. أو نتيجة للقهر الاقتصادى .. الخ. هذا الى جانب أن بعض السلطات تركز على التمييز بين الصفوة Elite والجماهير. وهذه أهم مشكلات التكامل السياسى، حيث تواجه الأغلبية من أعضاء المجتمع الحرمان بينما تحصل الأقلية على غالبية الامتيازات.

٢ - جماعة الضغط Pressure Group:

هى جماعة منظمة من أجل هدف معين وتمارس نفوذاً أو ضغوطاً على النظم السياسية من أجل الوصول الى هدفها وذلك يؤدى الى أن تتخذ المؤسسات السياسية القرارات التى تساعدها على الوصول الى ما تبغى من أهداف، وفى الوقت نفسه تحول دون صدور قرارات مناهضة لها، وبمقارنة هذه الجماعات بالحزب السياسى الذى ينصب كل إهتمامه على انجاز أهداف عامة، ينصب اهتمام جماعة الضغط على انجاز اهداف خاصة. فالحزب السياسى ينصرف اهتمامه للوصول الى السلطة. بينما يتركز اهتمام جماعة الضغط حول الوصول الى مصالح خاصة وقد يكون الوصول الى السلطة أو الإشتراك فيها أحد أهداف الجماعة.

وجماعة الضغط هى فى الغالب «جماعة مصلحة» وتتباين جماعات الضغط وفقاً لنوعية أعضائها وطبيعة النشاط الذى يمارسونه.

إن الأهداف الرئيسية لجماعة الضغط تتنوع تبعاً لما يهتم به النسق السياسى. ويتوقف ذلك على ممثلى الجماعة فى المجالس النيابية، وكلما كان

للمجالس النيابية أثر كبير فى مصالح مثل هذه الجماعات، كلما كان مهماً أن يكون لهذه الجماعة أو تلك ممثلاً أو تابعاً فى المجالس النيابية والتشريعية أما فى النظم الشمولية لها دور كبير.

ويعتمد عمل جماعات الضغط على التنوع وعلى الظروف الملائمة التى تسمح لها بالوصول الى (صانعى القرارات)، وقد يكون ذلك عن طريق عقد المؤتمرات أو الندوات أو الحوار وعن طريق الرسائل والصحف واجهزة الاعلام والتأثير عليها وغير ذلك من الوسائل.

ومن الملاحظات الهامة ان جماعات الضغط هذه ترتبط فى الغالب وتتماسك عن طريق النسب أو الدين أو الجنس أو المصالح سواء أكانت اقتصادية أو سياسية.

٤ - الليبرالية Libralism:

عرف الكتاب الليبرالية (مذهب الحرية) على أنها مجموعة من المعتقدات قامت على افتراض ان الفرد لابد أن يتمتع بقدر ما من الحرية داخل اى مجتمع مدنى، على أساس أنه – أى الفرد – هو الركيزة الاساسية فى الحياة الاجتماعية. وقد تطور المذهب الليبرالى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كرد فعلى فلسفى على أشكال الحكم التعسفية التى كانت قائمة فى دول الغرب فى تلك الفترة. وقد ارتبطت الليبرالية بحركات مختلفة سياسية ودينية واقتصادية وخاصة حركات التحرر الاجتماعى وتكون فى انجلترا «الحزب الحر» وحاول ان يضع الافكار الليبرالية موضع التنفيذ بوساطة زعماء مثل «جلادستون» و«لويد جورج». وقد وجدت الليبرالية مناخاً أكثر ملائة فى امريكا لدى غالبية الاحزاب، أما فى المانيا وفرنسا فقد كانت هناك نزعة من أجل قيام احزاب سياسية ليبرالية ولكنها أقل من غيره فى بلدان الغرب.

إن لليبرالية من ناحية التعريف مثلها مثل الايديولوجيات يصعب تعريفها بمصطلحات محددة، ولكن المبادئ التالية قد تلقى قبولاً لدى الليبراليين على اساس ان حرية الفرد تقوم، على أساسها وهى: حكم القانون على اسس وقواعد رشيدة، الحد من سلطة الدولة، إلا فى أضيق الحدود التى تحمى او تحافظ على النظام المدنى وسلامة الدولة الى جانب المحافظة على الظروف الاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع الحر. هذا فضلاً عن الاختيار الحر لنوع الحكم من خلال انتخابات عامة حرة، وقيام اقتصاد على أساس من حرية التبادل وحرية السوق. ومن ثم حفظ وحماية الحقوق المدنية بما تشتمل عليه من نظام اجتماعى تعددى يستند الى جماعات تعمل وتتفاعل فى حرية تامة.

٥ - البيروقراطية Bureaucracy:

يشير المصطلح فى الاستخدام العام إلى حكم جماعة الموظفين القائم على اساس رسمى يستمد قوته من مواقعهم المكتبية، ويستخدم المصطلح فى العلوم الاجتماعية بمعنى أكثر تحديداً فهو يشير الى نمط معين من السلوك الادارى يرتبط بانماط معينة من التنظيم الاجتماعى ويحدد بالرجوع الى شهرتهم وفقاً للمعيار الموضوعى «أى للواقع»، وفى العادة يرتبط بمواقع الادارة السياسية أو بالانتماء للشكل أو بالانتماء للشكل الدينى أو الصناعى أو التعليمى أو غير ذلك من فئات التنظيم الادارى فى المجتمع.

٦ - البورجوازية Bourgeoise:

هى صفة اجتماعية لطبقة معينة تسمى بهذا المصطلح، وهى كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية Bourg بمعنى قرية كبيرة، أو مدينة ذات اسواق تجارية، أى البرحوازى هو ساكن المدينة، أو ذلك الشخص الذى يخضع للواجبات المفروضة على سكان المدن، وفى الوقت نفسه له ما لهم من حقوق.

وقد شاع استخدام هذه الكلمة للدلالة على طبقة التجار واصحاب المحلات العامة كما انتشر تداوله فى لغة العمال للدلالة على أصحاب الورش، والسادة من المشرفين على شئون الصناعة والتجارة.

وانتشر اطلاقه على الطبقة البورجوازية التى حلت محل طبقة النبلاء فى اوروبا حيث قام المجتمع البورجوازى على انقاض المجتمع الاقطاعى.

أما فى الماركسية فان المصطلح يطلق على الطبقة الرأسمالية فى مقابل طبقة البروليتاريا.

٧ - الأوليجاركية Oligarchy:

يقابل مدلول الاوليجاركية الكلمتين اليونانيتين – Oligar التى تعنى القلة.. و Arceh وتعنى الحكم، هما أصل الكلمة فى الانجليزية والفرنسية ايضاً. وقديماً كان يدل مصطلح الاوليجاركية على حكم القلة الفاسدة، أما الحكم الصالح فكان يطلق عليه «ارستقراطية».

والارستقراطية مشتقة من الاغريقية – Aristos أى «جيد» – ولذلك كانت الارستقراطية مرحلة سابقة لمرحلة الاوليجاركية عند ارسطو فى تحليله لدورة تتابع النظم.

أما الآن فام الأوليجاركية تستخدم كمرادف للارستقراطية حيث يستنكر اساساً فى الفكر الديمقراطى الحديث فكرة استئثار قلة بالحكم.

ويرى البعض ان حكم القلة هو السائد فى الديمقراطيات الغربية التى تسيطر فيها الطبقة البرجوازية القليلة العدد.

وحكم القلة على وجه العموم يهدر مصالح الاغلبية ويحرم المواطن من ممارسته للديمقراطية.

٨ - الاغتراب Alienation:

الاغتراب بالمعنى العام يعنى البعد عن الوطن والأهل.. أما فى العلوم الاجتماعية يستخدم بالمعنى الماركسى ليدل على ان المرء يمر أحياناً بأوضاع يفقد فيها نفسه ويصبح غريباً أمام نشاطه واعماله، بل يفقد انسانيته كلها - فالأمر هنا فقدان للذات - ويبدو ذلك واضحاً حين يتعرض الانسان لقوى معادية قد تكون من صنعه وابتكاره، ولكنها تتغلب عليه وفى حالة الاغتراب هذه يستنكر الانسان اعماله ويفقد شخصيته، وفى ذلك ما قد يدفعه الى الثورة لاستعادة كيانه، ومن هنا نجد أن الاغتراب من أهم الدوافع لقيام الثورة.

وللاغتراب صور شتى منها:

أ - الاغتراب السياسي Political Alienation:

وفيه يصبح الشخص تحت تأثير السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه.

ب - الإغتراب الاجتماعي:

وينقسم فيه المجتمع الى طوائف وطبقات، وتخضع الاغلبية للأقلية. والطائفة هى الفئة المغلقة اى طائفة تتكون من مجموعة من الناس لا يسمح بالخروج أو الدخول فيها، وهذا النظام موجود خاصة فى الهند ويسمى بالنظام المتحجر.

أما الطبقة ..، فهى تعنى طبقة اجتماعية تتشابه فى الدخل. وتتميز بأنها تكون مفتوحة أى يمكن الصعود اليها والهبوط منها.

جـ - الاغتراب الاقتصادي Economic Alienation:

وفيه تسود الرأسمالية وتستولى طبقة خاصة على وسائل الانتاج جميعها.

د - الاغتراب الذهني أو العقلي Mental Alienation:

وهو مرض نفسى يشعر الفرد المصاب به بأنه غريب عن مجتمعه، ولذلك يلجأ الى العزلة والانطواء.

٩ - النازية Nazism:

هى حركة ونظرية اشادت بالدولة تمشياً مع التراث الالمانى حيث كانت الدولة تضطلع بالمكانة الكبرى والدور الهام فى تحقيق وحماية الوحدة الالمانية.

وكان شعار الحزب النازى (الهتلرى) هو صالح الكل، أى مصالح الشعب لا مصلحة الفرد الواحد، وكان هتلر يقول « ان الفرد ليس شيئاً، انما الشعب هو كل شئ».

ولقد أكدت النازية تأكيداً صارماً على تأدية الواجب قبل المطالبة بالحقوق، وكانت الحزب النازى يمثل همزة الوصل بين الشعب والدولة، إذ قام الحزب بتنظيم الشعب ووحدة تحت زعامته، وانفرد بالحكم حيث كان الشعب الالمانى فى حاجة الى التماسك والاتحاد .. وفى النهاية تحولت النازية من حركة قومية بالمانيا الى حركة جرمانية استعمارية، حيث نادت بالعنصرية وسمو الجنس الالمانى النوردى الآرى، ومن خلال تأكيد النازية على الزعامة والسلطة والوحدة اصبحت عدواً صريحاً للفردية التحررية، وأخذت الشكل الذى انتهت اليه كما نعلم من تاريخ الحرب العالمية الثانية.

١٠ - اللامبالاة Apathy:

والمقصود بها عملية فقدان الاهتمام بشئ ما، وهى تشير فى علم السياسية الى حالة عدم الاهتمم بالمسائل السياسية مثل التعبير عن الرأى عندما تكون الفرصة سانحة وتبدو هذه الحالة فى الانتخابات، وفى المسائل السياسية التى تستلزم درجة عالية من الوعى السياسى، عندما تكون الدولة غير متلفتة لما يمس حياة الجماهير.

١١ - الارستقراطية Aristocracy:

تعنى فى علم السياسة حكم «الصفوة» المختارة وليس شرطا أن يكون الاختيار هنا بوساطة الشعب أو الجماهير، وانما قد تكون «الصفوة» هى التى اختارت نفسها وتمكنت من اعتلاء الحكم، وذلك يتأتى لها بحكم موقعها وبوصفها محتكرة لبعض الصفات مثل بعض الاسر أو بحكم الاعتقاد بانها تمتلك صفات سامية وتكون هذه الصفات مرغوبة من قبل الناس وبالتالى تؤهلها لأن تكون جماعة حاكمة.

والارستقراطية كانت تعنى عند الاغريق الحكم الاحسن أو الجيد، حيث كان افلاطون يدعو الى حكم الصفوة المثقفة.

أما فى عصرنا الراهن فقد تقوم الارستقراطية على الجنس المبنى على السمو من ناحية المولد، أو السمو القائم على الثراء وملكية الأرض كما فى عصور الاقطاع أو على الطائفة المميزة فى المجتمع مثلما هو حادث فى الهند.

١٢ - الاجبار Coercion:

ويقصد بالاجبار حمل الفرد على العمل أو التصرف بالقوة. ويتضح من كلمة القوة أنه ليس للفرد اختيار وانما يجبر على الاتيان بتصرف معين أو أن

يسلك سلوكاً معيناً وذلك باستخدام القوة سواء أكانت القوة فيزيقية باستخدام العقاب الجسدى، أو قوة معنوية تستخدم التخويف والتهديد بالعقاب والحرمان من الحقوق والامتيازات.

أما فى علم الاجتماع فالاجبار يعتبر اداة من أدوات الضبط الاجتماعى حيث يستخدم الاجبار فى اعادة الافراد للانصياع لقواعد وعادات وتقاليد المجتمع فى النواحى العائلية، والاقتصادية... وهذا ما يسمى «بالاجبار الاجتماعى».

١٣ - الاجماع Consensus:

ويقصد به الاتفاق العام فى الفكر والشعور الذى يؤدى الى اقرار نظام أو وضع ما، وقد يصحبه اختلاف فى الرأى ووجهات النظر من حيث التفاصيل.

وشرط الاتفاق فى الشعور ضرورى كشرط الاتفاق الفعلى، وذلك لأن وحدة الفكر تنبثق الى حد كبير من وحدة المشاعر، ويرى البعض ان الاتفاق (الاجماع) قرار تعاونى يتخذ بعد نزاع، وهو فى الوقت نفسه اتفاق يصل اليه اطراف ذوى قوى متساوية .. والاجماع يعتبر المصدر الثالث من مصادر التشريع (القرآن - السنة - الاجماع).

١٤ - الأتوقراطية Autocracy:

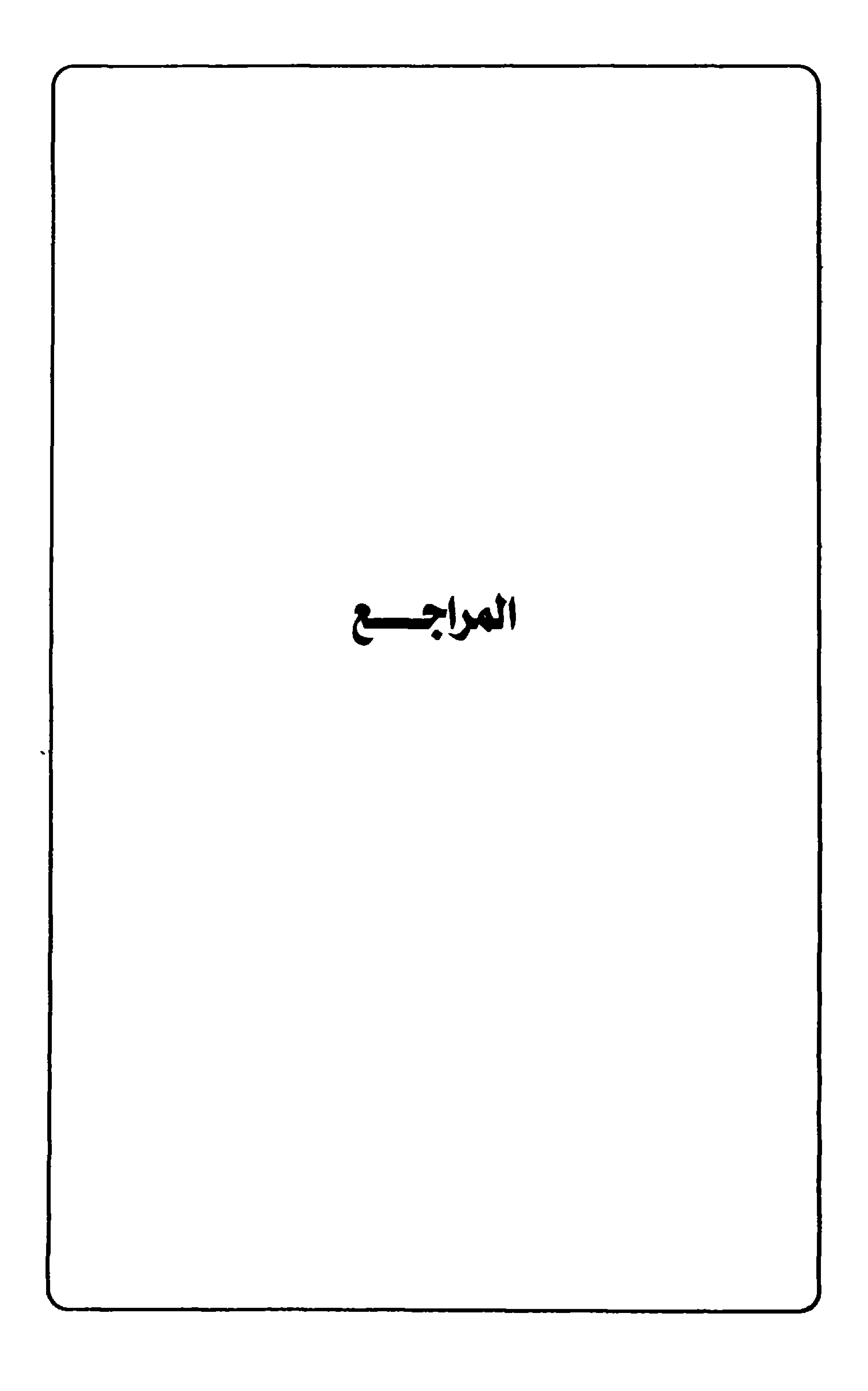
وتشير فى اللغة اللاتينية الى السلطة الذاتية وبالمعنى السياسى الى الحكم الفردى الذى لا يتقيد سلطة الحاكم فيه بأى سلطة أخرى تراقبه وتسائله.

وقد يكون الحكم الاتوقراطى وراثياً فيسمى «ملكياً - أو قيصرياً - أو امبراطورية» وقد يكون غير وراثى فيسمى «ديكتاتوريا» وان تعددت القاب الديكتاتور مثل: زعيم - فوهرر (هتلر) أو غيرها من الأسماء.

١٥ - الأيديولوجية Ideology:

وهى كلمة معربة، اصلها مركب من Idea فكرة، Loge أى علم فهى تعنى علم الأفكار، ويراد بها ذلك العلم الذى يدرس الأفكار من حيث نشأتها واشكالها وقوانينها وعلاقاتها بالأمور الخارجية، والألفاظ الدالة عليها.

ويرى ماركس أن المصطلح يعبر عن مجموعة من الآراء والمعتقدات التى تسود فى مجتمع ما، فالايديولوجية هى صيغة المجتمع - شعار أوصك - التى تعبر عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.



المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- الكتاب المقدس.
- ابن خلدون – المقدمة – كتاب الشعب – القاهرة.
- أبو اليزيد المتيت – تطور الفكر السياسى، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
- أحمد سويلم العمرى، أصول السياسية المقارنة ، الهيئة العربية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦.
- أحمد شلبى ، الحكومة والدولة فى الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨.
- أرسطو ، السياسة ، ترجمة لطفى السيد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، بدون تاريخ .
- اسماعيل على سعد ، قضايا علم الاجتماع السياسى ، در المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنا الخباز ، القاهرة ، بدون ذكر تاريخ .
- بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ – ١٩٦٣ .
- ثروت بدوى ، النظم السياسية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢.
- جورج سارتون ، تاريخ العلم ، الجزء الثالث ، ترجمة توفيق الطويل وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ــــــــــــ ، تاريخ العلم ، ترجمة مصطفى العبادى وآخرون ، الجزء السادس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة راشد البراوى ، الكتاب الخامس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروسى ، تقديم محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ .
- راشد البراوى ، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٠ .
- سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، دار الكاتب العربى ، بيروت ، بدون تاريخ .
- على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .
- محمد ثابت الفندى ، الطبقات الاجتماعية ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ .
- محمد طه بدوى، أصول علم السياسة، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية، ١٩٧٠ .
- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .
- محمد عبد المعز نصر ، فى الثورة والاشتراكية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- محمد فتح الخطيب ، دراسات فى الحكومات المقارنة ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- محمد فؤاد شبل ، الفكر السياسى ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .
- معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثانياً: المراجع الانجليزية:

- Aron, R., Democratie Totalitatisme, Gallimard, Paris, 1965 .

- ______________ Dux-Huit Lecon Sur La Seciéte Industrielle, Gallimard, Paris, 1962 .

- Barker, E., The Political Thought of Plato and Aristotle, Dover publications. INC. 1959 .

- Bendix R., and Lipset, Field of Political Sociology, Harper Torch Books. N. Y. 1967 .

- Bierstedt, T., The Social order, Tata Mcgraw- Hill Publishing Co. Ltd Bombay. 1970 .

- D., Ibrahim, Governmental Forms and the problem of calssification, Cario, 1956 .

- D. Thomson, (ed.), political Ideas, Penguin Books, 1978 .

- Dahl, R. A., Modern Political Analysis, N. Delhi, Prentice - hall of India Ltd, 1965 .

- De Toqueville, Alexis, de la demoeratie en Amrique, Gallimard. Paris, 1968 .

- Duverger, Maurice, The Study of politics, Trans. By R. Wagoner, Nelson, 1972 .

- ______________ , The Idea of Politics, Trans. By R. North and Murphy, R. N. Y. Neloon , 1972 .

- Ebenstein. Great Political Thinkers, Bombay, 1972 .

- Lenin, Selected Works, Moscow, 1971 .

- Machiavelli. N. The Prince, Trans. By George Bull, Penguin Books, 1971 .

- MacIver, R. M., The Web of Government, N. Y. 1948 .

- Machenzie. W.J.M. Politics and Social Science, penguin Boods, 1967.

- Mannheim . K., Freedom, Power and Democratic Planning Rautledge and Kegan Paul, London 1965 .

- ______________ , Ideology and Utopia, Rautledge and Hegan Paul, London, 1960 .

- Morral. J. B., Political Thought in Medival Times, Hutchinson Univ, Library, London, 1971 .

- Muigan, R. G., Aristotle's Political Theory, Oxford Univ. press, 1977.

- Nisbet. R. A., The Sociological Trsdition, Heinemann, London, 1971.

- P. Bondanella and M. Musa, The Portable Machiavelli, Penguin Books, 1979 .

- Plamenatz, J., Man and Socitety, Vol. I, Longman, London, 1977 .

- Presthus. R., The Organizational Socity, St. Martin's Press, Inc. 1969 .

- Rodee. C. C., and Others, Introduction to political Science, MecGraw- Hill, Tokyo, 1967 .

- Runciman. W. G., Social Seiece and Political theory, London, 1965..

- Russell. B., History of Western philosophy, London, 1946 .

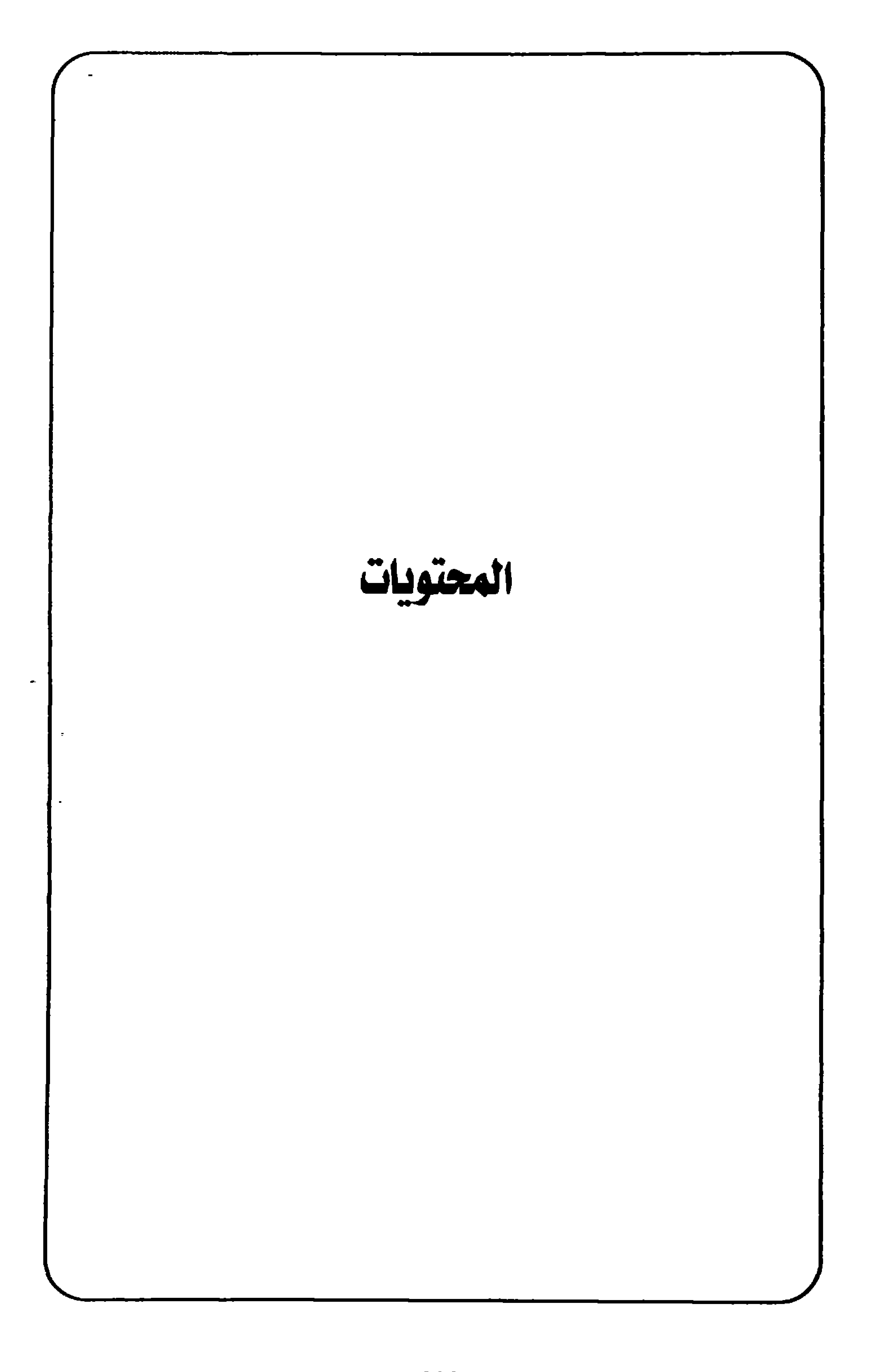
- ______________ , political Ideals, Unwin Books, London, 1963 .

- Sabine. G. H. A History of Political theory. Oxford and IBH Publishing, Bombay, 1961 .

- Spencer, M. E., Weber on Legitimate Authority, B.G.S. Vol. XXI, No. 2, 1970 .

- The New English Dectionary, Vol. 8 .

- Wiseman. H. Victor., politics the Master Science, Rutledge and Kegan Paul . London, 1969 .



المحتويات

المحتويات




دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع